حاشية

أبي العباس سيدي أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج

على شرح الإمام أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي

الجزء الثاني

وبهامشه

تعليقات الناشر

طبعة جديدة منقحة مصححة ومضبوطة

إشراف

مكتب البحوث والدراسات

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

Tous droits de traduction, d'adaptation et de reproduction par tous procédés réservés pour tous pays pour "Dar El- Fikr- Beyrouth-Liban" Toute reproduction ou représentation intégrale ou partielle, par quelque procédé que ce soit, des pages publiées dans le présent ouvrage, faite sans autorisation écrite de l'éditeur, est illicite et constitue une contrefaçon Seules sont autorisées, d'une part, les reproductions strictement réservées à l'usage privé du copiste et non destinées à une utilisation collective, et, d'autre part, les analyses et les courtes citations dans un but d'exemple et d illustration justifiées par le caractère scientifique ou d'information de l'œuvre dans laquelle elle sont incorporée Pour plus d'informations, s'adresser à l'éditeur dont l adresse mentionne

جميع الحقوق محفوظة لدار الفكر ش م ل. بيروت-لبنان. ولا يُسمح بنسخ أو تصوير أو خزن أو بث أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون الحصول مسبقاً على إذن خطي من الناشر. يُستثنى من هذا الاستنساخ بهدف الدراسة الخاصة أو اجراء الأبحاث أو المراجعة على أن يشار عند الإستشهاد بذلك الى المرجعية وفي حدود القانون اللبناني لحماية حقوق النشر والتصاميم. وتوجه الإستفسارات الى الناشر على العنوان المذكور

All rights reserved for Dar El-Fikr S A.L " Beirut- Lebanon No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without the prior permission in writing of "Dar El-Fikr S A L." Beirut- Lebanon Exceptions are allowed in respect of any fair dealing for the purpose of research or private study, or criticism or review, as permitted under the Copyright, Designs and Patents Act. Enquiries concerning reproduction outside those terms should be sent to the publisher, at the address shown .

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb

دار الفكر

حارة حريك - شارع عبد النور - برقيًا: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤

بيروت لبنان

رقم الإيداع الدولي (ISBN): 9953-35-055-8

بسم الله الرحمن الرحيم

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه، وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دالٌّ عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كأحمر وأشهل. ثم قال:

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ‏ ‏ ‏ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِيَ

يعني أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب، ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب، فأفعل مفعول بـ(صغ) ﴿من مصوغ﴾ متعلق بصغ، ﴿منه﴾ متعلق

أفعل التفضيل

مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم موضوعة للمدح وبئس للذم، وأفعل يكون للمدح نحو: زيد أفضل من عمرو، ويكون للذم نحو: زيد أجهل من عمرو، ولكن المدح في نعم والذم في بئس عامان من غير تعرض للغير، ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول، وقد اعترض تعبير الناظم بأفعل التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل إلا اسم التفضيل الدال على المدح، إذ الذي يفهم من التفضيل المزية في الصفات الحسنة، فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو، فكان الأولى التعبير بأفعل الزيادة، وأجيب بأن هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسماً لأفعل الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة.

ثم إن التفضيل يقتضي مشاركة المفضول للموصوف في أصل الوصف حسناً أو قبيحاً، لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك: زيد أفضل من عمرو، فعمرو شارك زيداً في الفضل لكن زاد زيد عليه فيه، ولكن المشاركة أغلبية، وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو: العسل أحلى من الخل، فالعسل لم يشارك الخل في الحلاوة أصلاً، ولهذا قالوا في نحو قوله تعالى: ﴿هو أعلم بكم﴾ إن اسم التفضيل ليس للمشاركة وإنما هو بمعنى فاعل، وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد في الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير، وهكذا يجب تأويل ما أوهم، وقد تكون المشاركة في المبغوضين فيختار أهونها نحو: ﴿قال رب السجن أحب إلي﴾ الخ، فالسجن والمعصية المدعو إليها كلاهما مبغوض لكن السجن أهون، فيؤول بهذا أهون شراً من غيره.

(صغ من مصوغ)، قول كدي: [يجوز صوغه الخ] هذه العبارة فيها إيهام والأولى أن يأتي بأداة الحصر بأن يقول: إنما يصاغ كما عبر بذلك الموضح، ويجاب عن كدي بأن الحصر مستفاد من قوله بعد: ويمتنع صوغه الخ، فإذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله في التعجب: وبالندور احكم الخ.

بـ (مصوغ)وكذلك (للتعجب)و(أب)فعل أمر من أبى يأبى أي امتنع و(اللذ). مفعول بـ (أب)وهي لغة في الذي، و(أبي)فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على (اللذ).

ثم قال:

٤٩٧ ـوَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه بأشد وشبهه، وكذلك يتوصل أيضاً إلى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله: ومصدر العادم إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول: أنت أشد بياضاً من زيد، وأكثر استخراجاً من عمرو، و(ما)مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسر (صل)وهي موصولة وصلتها (وصل)و(به) الأول متعلق بـ (وصل)وكذلك إلى (التعجب)و(لمانع)و(به) الثاني متعلقان بـ (صل)وهو على حذف مضاف تقديره بمثل، و(إلى التفضيل)متعلق بصل والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

٤٩٨ ـوَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

(أفعل التفضيل)على ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة، ومعرف بأل، ومضاف، وأشار بهذا البيت إلى

وقوله: [وهي لغة في الذي الخ]صرح أبو إسحاق بأنها لغة ولكنها رديئة، ولو قال: وأب ما أبي كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا.

(وما به إلى تعجب)هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما مر في التعجب أم لا؟ فأجاب بأن الحكم واحد.

قول كدي: [ولم ينبه هنا على تمامها الخ]هذا مبني على أن ما في قول المصنف: وما به الخ واقعة على اللفظ الذي هو أشد وأكثر، والحق أن ما واقعة على الحكم أو الطريقة، والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه إيهام، إذ المتقدم طريقتان: طريقة أفعل وأفعل به ولم يدر مراده منهما، والحق أن ما واقعة على اللفظ الذي هو أشد فقط، وتمام الكيفية صرح بها في قوله في التمييز: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ.

وقوله: [وبه الأول متعلق بوصل الخ] (فإن قلت)يؤخذ من كلامه كتقديره أن النائب (١)هو به والنائب كالفاعل، فكما لا يتقدم الفاعل لا يتقدم نائبه. (قلت): النائب عن الفاعل ليس هو به، بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره: وما وصل هو أي الوصل على ما قيل في عود هو في: ﴿اعدلوا هو أقرب﴾ على العدل المفهوم من اعدلوا، ومثل هذا وقع لصاحب السلم في قوله: وما به إلى تصور وصل الخ. وفي قوله: وما لتصديق به توصلا.

(وأفعل التفضيل) قول كدي: [أفعل التفضيل على ثلاثة الخ]المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيماً آخر بأن

---

(١) قول المحشي النائب عن الفاعل ليس هو به لأنه كالفاعل فلا يتقدم ومحل المنع إذا خيف اللبس أما إذا انعدم كما هنا جاز تقديمه كما قال الخضري هنا.

القسم الأول يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه(بمن) لفظاً كقوله عز وجل: ﴿وللآخرة خير لك من الأولى﴾ أو(تقديراً) كقوله تعالى: ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ أي من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد وهو المعرف بأل والإضافة لا يقترنان بمن. ثم إن(أفعل التفضيل) بالنظر إلى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ولزوم المطابقة، وجواز الوجهين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٩٩ - وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول: زيد

يقول: معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها، وإلى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثاني مأخوذاً من المفهوم، والعذر لكدي أنه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفاً على كون اسم التفضيل مجرداً أو معرفاً أو مضافاً قسمه للأقسام الثلاثة أولاً.

وقوله:[إلى القسم الأول] أي بالمنطوق، وأشار إلى القسمين الأخيرين بالمفهوم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف، واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد في قوله: وفهم منه الخ. وقوله:[كقوله عز وجل: وللآخرة الخ] اللام لام الابتداء، والآخرة: مبتدأ، وخير: خبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ومثله شر أصله أشر، وفي الكافية:

وغالباً أغناهم خير وشر ... عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو لك وهو جائز، ومثله قوله تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز، فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذي هو عند، وبه تعلم أن قول الناظم صله ليس على إطلاقه بل محل وجوب الوصل إذا لم يكن الفصل بما ذكر وإلا جاز.

وعبر الموضح ببعده بدل صله لما قلنا تنكيتاً عليه، وإنما وجب جر المعمول بمن فيما إذا كان اسم التفضيل مجرداً جبراً لما فات اسم التفضيل من أل والإضافة، ووجب تجرد المعمول من حرف الجر الذي هو من فيما إذا كان اسم التفضيل غير مجرد، لأن كون المعمول مضافاً إليه ينافي جره بالحرف، وكون اسم التفضيل مقروناً بأل ينافي جر المعمول بمن، لأن أل ومن لا يجتمعان، كما لا تجتمع أل والإضافة، ورد المصنف بأبداً على المبرد القائل بأن المجرد يأتي بمعنى اسم الفاعل فيكون مجرداً عن معنى من قياساً.

(ألزم تذكيراً وأن يوحدا) إنما وجب إفراده قيل لأنه تضمن معنى الفعل والمصدر، ألا ترى إلى قولك: زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذي في معناهما، ووجب تذكيره لوجوب تذكير فعله الذي هو بمعناه لكون فاعله ظاهراً مفرداً كما في المثال السابق، هذا أصح ما عللوا به وتأمله فإن هذا التعليل يجري في اسم التفضيل كيفما كان مجرداً أو غير مجرد، والحق في التعليل أن اسم التفضيل إذا كان غير مقرون بأل ولا مضافاً لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب، وفعل التعجب ملازم للإفراد والتذكير فكذلك ما أشبهه.

أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، وزيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، و(يضف) مجزوم بـ (إن) و(أو جردا) معطوف عليه، و(ألزم) جواب الشرط، و(تذكيراً) مفعول ثان بـ (ألزم) و(أن يوحدا) معطوف على (تذكيراً) أي ألزم تذكير وتوحيداً، وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه (أل) لزمت مطابقته لموصوفه فتقول: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، و(تلو أل طبق) مبتدأ وخبر، والطبق: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال: (وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه) يعني أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق، وقد جمع الوجهين قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي

قوله: [وزيد أفضل رجل] معناه زيد أفضل من كل رجل، ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل إلى نكرة ليفيد العموم، لكن العموم مستفاد من المقام لا من النكرة، فلا يقال النكرة لا تعم إلا بعد النفي وهنا وقعت بعد الإثبات، وهكذا يقال في سائر الأمثلة، لكن يجب مطابقة المضاف إليه للموصوف كما في أمثلة كدي، والمناسب لكلام المصنف تقديم المضاف إلى نكرة على المجرد.

(وتلو أل طبق) إنما وجبت المطابقة في المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب، لأن فعل التعجب لا يقترن بأل، فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف.

قول كدي: [والهندان الفضليان] تثنية فضلى بالألف في المفرد قلبت ياء في المثنى وجمع المؤنث، وسيقول الناظم: آخر مقصور تثنى اجعله يا الخ.

(وما لمعرفة) هذا مفهوم قول الناظم سابقاً: وإن لمنكور يضف. قول كدي: [قوله ﷺ: ألا أخبركم بأحبكم إلي الخ] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان لكن بلفظ: «خياركم أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً» وإعرابه: ألا: حرف استفتاح، وأخبر بضم الهمزة: فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم، وكم: مفعول أول، وبأحبكم: مفعول ثان، وأحب: اسم تفضيل صفة لمحذوف أي بقوم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولو طابق لقال بأحبائكم، وإلى: جار ومجرور متعلق بأحب، وأقربكم: اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضاً ولو طابق لقال: وأقاربكم، ومني: متعلق به، ومجالس: جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة، وأحاسنكم: خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولو لم يطابق لقال: أحسنكم، وأخلاقاً: منصوب على التمييز، والموطئون: بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطىء اسم فاعل من وطأ إذا مهد، وأكنافاً: جمع كنف والمراد به الجانب أي الذين خفضوا جانبهم لعباد الله، والذين: خبر لمحذوف أيضاً ويحتمل أن يكون كل من الموطئون ومن الذين تفسيراً لأحاسنكم أخلاقاً، وجملة يألفون صلة الذين أي الذين يألفهم الناس ويألفون الناس، وفي هذا الحديث ما يدل على أفضلية حسن الخلق، قال تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾.

(ويذكر) أن بعض حفدة مولاتنا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فأعرض عنه فأتى إلى وجهه وقال له: إياك أعني، فقال: وأنا عنك أعرض.

وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون» فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن. (ما) مبتدأ وخبره (ذو وجهين) وهي موصولة وصلتها (أضيف) (لمعرفة) متعلق بـ (أضيف).

ثم قال:

٥٠١ ـ هَـذَا إذَا نَـوَيْـتَ مَعْنَى مِنْ وَإنْ لَمْ تَـنْـوِ فَـهْـوَ طِـبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

يعني أن جواز المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من، وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم، فهذا إشارة لجواز الوجهين في المضاف إلى معرفة، (هذا) مبتدأ والخبر محذوف أي

(ويذكر) أن سيدنا أحمد بن حنبل رضي الله عنه دق إنسان عليه باب داره فلما خرج قال له: لا حاجة لي بك، ثم دخل داره، فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال: لا حاجة لي بك، وفعل ذلك مراراً عديدة والشيخ لا يتألم، وفي المرة الأخيرة كان الشيخ لا بساً لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الإنسان الدواة بالمداد قصداً فقال له الشيخ: أرشدتني أرشدك الله كنت متحيراً في كيفية صبغ هذا الثوب فأرشدتني إلى صبغه أسود، فجعل الرجل يقبل يديه ويقول: يا سيدي سامحني، فقال له: أتمدحني على خصال موجودة في الكلب، فإنك إذا دعوته أجاب وإذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل؟.

(وذكر) أن بعض أولاد سيدنا علي كرم الله وجهه كان له وصيف فأتاه بماء في إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلي ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه إلى الوصيف فقال له: يا سيدي والكاظمين الغيظ، فقال: كظمت غيظي، فقال: والعافين عن الناس، فقال: قد عفوت عنك، فقال: والله يحب المحسنين، فقال: اذهب أنت حر في سبيل الله.

(وعن بعض الأدارسة) أنه كان ماراً في الطريق وكان إنسان يحمل أعواداً على دابة فأصاب عود عين الشريف فأزالها من محلها وخرجت، فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه، فأخذه الشريف من يدهم وذهب به إلى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له: هذا لحق ما خوفناك.

(عن ذي معرفة) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير: وجهين مرويين ومنقولين عن ذي معرفة، وصاحب المعرفة هو هو النبي ﷺ وأشار به الناظم لهذا الحديث.

(هذا إذا نويت) ، قول كدي: [الأشج والناقص الخ] الأشج: لقب لعمر بن عبد العزيز، ولقب بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة وضربة من دابة ضربته، والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مروان كما في غ وغيره، والذي في التصريح أنه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ، وهو الذي عند أهل التاريخ، ولقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية.

وقوله: [أي عادلاهم الخ] حمله على أنه لا تفضيل فيه أصلاً، لأنه لم يكن أحد في بني مروان عادلاً إلا هما، وإنما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من، لأنك إذا نظرت إلى اللفظ وجدت من غير مذكورة، فيكون قد أشبه المقرون بأل في عدم وقوع من بعدها، والمقرون بأل يكون مطابقاً كما مر في تلو أل طبق فكذلك ما أشبهه، وإن نظرت إلى

هذا الحكم، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف أي الحكم، (هذا وإذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه و(إن لم تنو) شرط وحذف معمول (تنو) والتقدير: وإن لم تنو معنى من، والمراد (بما به قرن) ما هو أفعل التفضيل له.

ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

يعني أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل، لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل الأولى بقوله:

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَجَدَا

المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد في وقوع من بعدهما، والمجرد لا يطابق لقوله: وان لمنكور فكذلك ما أشبهه، ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بأل في خلو كل منهما عن لفظ من ومعناها.

وقوله: [أي هذا الحكم الخ]لا معنى له لأن الاسم المعرف بأل الواقع بعد اسم الإشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوفة للخبر. وقوله: [ويجوز أن يكون الخ]لا معنى له أيضاً، والصواب أن هذا مبتدأ والظرف بعده خبر.

وقوله: [والمراد بما به قرن الخ]هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول: والمراد بما الموصوف الذي أفعل التفضيل له، ومعنى قرن وضع وربط وسيق.

(وإن تكن بتلو من)الأولى أن يذكر هذا البيت والذي بعده عقب قوله سابقاً: وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيتاً على الناظم لأنه من تتمة الكلام على ما يجب للمجرد، ويكونان في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا؟ قال: فيه تفصيل نبه عليه هنا.

(كمثل ممن)الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك مثل قولك: ممن أنت خير، فأنت: مبتدأ، وخير: اسم تفضيل خبره، وممن: متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوباً، قال الأزهري: ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذي هو خير والمعمول الذي هو من بأجنبي وهو أنت، ومعنى كون المبتدأ أجنبياً أنه غير معمول للخبر، والصواب مثال الموضح بأنت ممن أفضل، ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ما له صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط، وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر، اهـ بمعناه.

والحق أن ما اعترض به الأزهري على الناظم غير وارد، لأن منع الفصل بالمبتدأ إذا تقدم العامل على المبتدأ وتأخر المعمول عن المبتدأ نحو: جالس زيد في الدار لأن زيد مبتدأ لعدم اعتماد الوصف، وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المقدم فجائز، ومثل هذا تقدم في تمثيل الناظم في الحال بمسرعاً ذا راحل، ومخلصاً زيد دعا، انظر يس فقد حقق أن مثال الناظم أولى ورد ما للأزهري.

ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل. ثم أشار إلى الثاني فقال: (ولدى إخبار التقديم نزراً وجدا) يعني أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبر أي غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

فقـالت لنـا أهـلاً وسهـلاً وزودت جنى النحل بل مـا زودت منه أطيب

أي أطيب منه. قلت: وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكـون منه متعلقاً بزودت، و(بتلو) متعلق بـ (مستفهماً) و(لهما) متعلق بـ (مقدما) والضمير في (لهما) عائد على (من) ومجرورها، أما (من) فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم من قوله (مستفهماً) والباء للاستعانة أو للسببية، وتلو الشيء الذي يتلوه. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغة جميع العرب كقولك: زيد أفضل من عمرو، ففي أفضل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله:

(ولدى اخبار)، قول كدي: [لزم تأخيره الخ]قد يقال: إن هذا مناف لقوله بعد: وقد يتقدم عليه بقلة لأن اللزوم ينافي القلة، والجواب عنه أنه عبر أولاً باللزوم تبعاً للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلاً، وعبر ثانياً بالقلة تبعاً للناظم، أو يقال: إن المراد باللزوم في كلامه الغالب بدليل ما بعده.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفاعل]لا وجه لهذا التعليل، والأولى تعليل الأزهري بأنه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه من باب أولى.

وقوله: [فقالت لنا أهلاً الخ] البيت من الطويل، وفاعل قالت ضمير المحبوبة، وأهـلاً: منصوب بمحـذوف تقديره: أتيت أهلاً لك فاستأنس بهم، ويحتمل أن يكون أهلاً صفة لمحذوف أي مكاناً مؤهلاً اسم مفعول بمعنى معداً لك، وسهلاً: صفة لمحذوف أي وأتيت مكاناً سهلاً كل ما تريده فيه لا يصعب عليك، وفاعل زودت ضمير المحبوبة، وجنى: مفعول زودت منصوب بفتحة على الألف منع منها التعذر، وجنى النحل العسـل، وبل: لـلإضراب، وما: موصولة مبتدأ واقعة على ريقها، وجملة زودت صلتها وعائدها محذوف أي زودته، وأطيب: اسم تفضيل خبرها، ومنه: متعلق بأطيب وضمير منه لجني النحل، وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى: بل الريق الذي زودته أطيب من جني النحل.

وقوله: [أن يكون منه متعلقاً بزودت الخ]ومتعلق أطيب محذوف أي منه، قيل: وفي الاحتمال الذي قاله كدي نظر من جهة اللفظ والمعنى، أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه، وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الإخبار بأن الريق الذي زودته أطيب من العسـل، وعلى ما قال كدي يكون المعنى: بل الريق الذي زودته من جني النحل أطيب من الريق ولا معنى له اهـ.

(قلت): الحق أن كلام كدي صحيح وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما، والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جني النحل، والمعنى حينئذ: بل الشيء زودته من الريق أطيب من جني النحل، ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب، ولا يلتفت لما اعترض عليه فإنه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك.

وقوله: [وأما مجرورها فمفهوم من الخ]فيه نظر بل صرح به في قوله: بتلو من.

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهي لغة حكاها سيبويه فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، (رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، (الظاهر) مفعول به وخبره(نزر) .

ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:(ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا) هذه اللغة هي لجميع العرب وهي أن أفعل يرفع الظاهر، لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل وذلك إذا ولي نفياً وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، وهذا هو المراد بقوله:(عاقب فعلاً) . ثم مثل ذلك بقوله:

٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فالشروط

(ورفعه الظاهر) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدي، وبالضمير المنفصل نحو: مررت برجل أحسن منه أنت، فأحسن في المثال عنده، وفي هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة النائبة عن الكسرة للوصف، ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به، والمعنى: مررت برجل فاقه أبوه في الحسن أو فاقه أنت في الحسن، والجمهور يوجبون رفع اسم التفضيل خبراً مقدماً والاسم الظاهر أو المضمر المنفصل مبتدأ مؤخر، وفي اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائد على المبتدأ، والجملة في محل جر نعت.

(فإن قلت) : اسم التفضيل وصف فلم منع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف؟

(فالجواب) هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلا خفياً وهو الضمير المستتر.

(ومتى عاقب فعلاً) ، قول كدي :[وكان فاعله أجنبياً الخ] أي غير ملتبس بضمير الموصوف.

وقوله :[ما رأيت رجلاً الخ] فأحسن: اسم تفضيل بالنصب نعت رجل، والكحل: فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدي وقد سبقه نفي وفاعله أجنبي، والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين، فباعتبار كون الكحل في عين زيد فاضل، وباعتبار كون ذلك الكحل نفسه في عين غيره مفضول، فمعنى المثال: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره، وإنما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله، والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله، وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسألة ولذا تعرف بمسألة الكحل، وأفردها الناس بالتأليف.

(كلن ترى في الناس) إعرابه: لن حرف نصب، وترى: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب، وفي الناس: متعلق به، ورفيق: مفعول ترى مجرور بمن لفظاً وفي التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأولى: نعت رفيق إن كانت رأي بصرية، ومفعوله الثاني إن كانت قلبية، والفضل: بالرفع فاعل بأولى، وبه ومن متعلقان بأولى.

وقوله :[والأصل أولى الخ] أي أن الأصل أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به، وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه، فأصله أولى به الفضل منه بالصديق، ثم حذفت الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم

قد توفرت وهي تقدم النفي وهو (لن) والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

النعت

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. ثم قال:

ظاهر موافق لمعاده وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده، ولهذا أبدل الضمير ظاهراً فصار أولى به الفضل من فضل الصديق، ثم حذف المضاف الذي هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافاً واحداً وهو فضل، هذا هو الصواب كما في المرادي، وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى له، لأن الضمير في منه في الأصل لا يعود على أولى، وإنما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه.

(فإن قلت): أولى في مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلاً لأنه لا فعل له من لفظه، وأما قولهم: ولي زيد عمراً أي جاء بعده، وتوليت المدينة، فليسا من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناظم: عاقب فعلا.

(قلت): أجيب عنه بأنه وإن لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذي بمعنى ثبت، تقول: لن ترى في الناس من رفيق ثبت له الفضل من الصديق، فتحذف ثبت وتأتي بأولى في مكانه، ولهذا قال المصنف: عاقب فعلاً بالتنكير أي فعلاً من الأفعال ولم يقل فعله.

(لا يقال) هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل في المثال السابق والفضل في مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ، وهو وإن تأخر لفظاً فرتبته التقديم. (لأنا نقول): لا يصح ذلك لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبي وهو المبتدأ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النعت

مناسبة ذكر النعت عقب ما مر أن الغالب في الصفات الأربع السابقة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أن تكون نعوتاً وأن يكون النعت منها غالباً. ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين، وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلاف قول من قال: أن النعت خاص بما يتغير كالعقل، والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله بالقدم، قيل: ولذا يقال: أوصاف الله، ولا يقال: نعوت الله.

قول كدي : [هو التابع الخ]هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت، وهذا كأنه تنكيت على المصنف بأن يقول في الترجمة بدل النعت التابع كما هو الموجود في بعض النسخ وفي بعض نسخ المرادي التوابع ثم قال: يتبع البيت، ثم ترجم فقال: النعت ثم عرفه وهو حسن، لكن قد يقال: إن ذلك ثقيل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين إلا بيتاً واحداً، فقول كدي: التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة وبخبر المبتدأ في نحو: زيد قائم، وبالحال من المنصوب نحو: رأيت زيداً ضاحكاً، والمفعول الثاني من نحو: ظننت زيداً قائماً فهذه كلها تابعة لما قبلها في إعرابه الحاصل أي الحاضر، وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الأخيرة لأنها وإن كانت تجدد الإعراب لكنها لا تتبع ما قبلها، ألا ترى أنه يقال: كان زيد قائماً، وجاء زيد ضاحكاً، وظن بالبناء للمفعول زيد قائماً، فإن ما قبلها في هذه الأمثلة مرفوع والمذكورة بعد

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ ... نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل. وشمل قوله: (وعطف) نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع. ثم قال:

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

ف(تابع) جنس دخل فيه جميع التوابع، (متم ما سبق) أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتمان

منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فإنها تتبع ما قبلها في إعرابه الحاصل أي الموجود في الحالة الراهنة، فإن تجدد إعراب المتبوع فيتجدد إعراب التابع معه أبداً، لكن الأولى أن يزيد في الحد غير ذي خبر لإخراج الخبر إذا كان مجموع شيئين نحو: الرمان حلو حامض فيتعين تبعية أحدهما للآخر في الإعراب حاصلاً أو متجدداً.

(يتبع في الإعراب) ، قول المكودي [ذكر في هذا البيت التوابع الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ما سمح له الوزن، فإن اجتمعت فترتب ترتيباً أشار له السيوطي في فريدته بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع ... كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما بواسطته حرف أم لا، الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون على نية تكرار العامل أم لا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ معلومة أم لا، الأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون مشتقاً أو جامداً، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

(في الإعراب) أي وجوداً إن كان هنالك إعراب نحو: جاء زيد العاقل، أو فيما يشبهه نحو: يا زيد الفاضل، ويا تميم أجمعون، ويا سعيد كرز، أو عدماً فيما إذا لم يكن هنالك إعراب نحو: قام قام زيد، وأن ان زيداً قائم في التوكيد اللفظي، وبهذا يجاب عن بحث الأزهري الأسماء يقتضي أن التبعية لا تكون إلا في الأسماء، مع أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الأسماء كما يأتي، ولذا أبدل الموضح الأسماء بقوله ما قبلها تنكيتاً على الناظم، وأجاب اللقاني بأن الأسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور، أو خص الأسماء بالذكر لأنها الغالب.

(الأول) بالنصب نعت للأسماء وهو مضموم الهمزة مخفف الواو جمع أولى مثل كبرى وكبر، وأخرى وأخر، فهو جمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكر المنكسر لتأويله بالمؤنث أي الكلمات الأول، وبه يجاب[1] عما يقتضيه كلام العرب.

وقوله [أن التابع لا يكون الخ] وما جاء فيه تقديم التابع فضرورة أو هو مؤول.

(فالنعت تابع) ، قول كدي [لأنهما لا يتمان الخ] أي لأنهما لم يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود في نفسه.

---

(١) قول المحشي وبه يجاب عما الخ الأولى أن يكون مفتوح الهمزة فيشدد الواو نعت والأسماء على القاعدة أن نعت التكسير فجوز فيه المطابقة وعدمها وهذا بقطع النظر عن رواية المصنف تأمل «فائدة» يجوز أن ينعت النعت وهل النعت للمضاف أم للمضاف إليه أما نعت النعت فمنعه الجمهور وجوزه سيبويه بقله وأما لم يكن فالأصل أن ترجع القيود إلى المضاف وقد ترجع للمضاف إليه بقله.

متبوعهما، و(بوسمه أو وسم ما به اعتلق)أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متمهان لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقاً به، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك، وفهم من قوله: (بوسمه أو وسم ما به اعتلق) أن النعت على قسمين: متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي، ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببي. ثم إن نوعي النعت يشتركان [1] في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله (تابع) وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله:

٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

يعني أن النعت يعطي من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت. ثم مثل للنكرة فقال: (كامرر بقوم كرما) فـ (كرما) نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال المعرفة: امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل. ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهما: واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٥٠٩ ـ وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

وقوله: [بدلالته على معنى الخ]وأما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بأنفسهما لا بعلامة فقط، أما التوكيد فلأنه يكون بالنفس، ونفس الشيء هو الشيء لا معنى قائم به فقط، وأما عطف البيان فالثاني عين الأول لا معنى قائم به فقط، ومعنى متم مفيد معنى في المتبوع أعم من أن يكون النعت للإيضاح كما في نحو: جاء زيد العاقل، أو للتخصيص كما في نحو: جاء رجل عاقل، ويشمل ما إذا كان لغيرهما كالمدح كما في نحو: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أو الذم كما في نحو: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لأنه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح أو مخصص، وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعاً وهذا أولى من جواب المرادي وهرى بأن أصل النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض، لأنه قد لا يسلم.

وقوله: [وهي واحد الخ]الأولى وهما لأنه عائد على اثنين ومخبر عنه في المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ.

وقوله: [من قوله تابع الخ]الأولى ما في بعض النسخ من قوله يتبع لأن في يتبع التصريح بالإعراب وفي تابع ليس بمصرح به.

(وليعط في التعريف)التقدير: وليعط النعت في حالتي التعريف والتنكير الشيء الذي ثبت واستقر للمنعوت الذي تلاه وتبعه النعت، وإنما اشترط موافقة النعت كيفما كان المنعوت لأن المنعوت والنعت شيء واحد، فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع، لأن المعرفة تقتضي التعيين والنكرة تقتضي عدم التعيين، والتعيين وعدمه متناقضان.

(كرما)ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة في الأصل، وحذفت الآن لأن فيه لغتين: إحداهما تصير الأصل نسياً منسياً فتقول: هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الألف منع منها التعذر، ولغة تراعي الهمزة فتقول: بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبيل الممدود الذي يقصر ضرورة.

(وهو لدى التوحيد)علم أن النعت تارة يكون جارياً على المنعوت ويرفع ضميراً مستتراً نحو: جاء زيد العاقل،

فسوى التذكير التابيت، وسوى التوحيد التثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف تجب مطابقته للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف لا يجب فيه ذلك فتقول: مررت برجلين قائمين، وبرجال قائمين، وبامرأة قائمة، فتطابق الموصوف لأنك تقول: مررت برجلين قاما، وبرجال قاموا، وبامرأة قامت، وتقول في السببي: مررت برجل قائمة أمه، وبرجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم.

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ   وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل، وقد

وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو: جاء زيد القائم أبوه، وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع ضمير الموصوف نحو: جاء رجل كاتب الأب، فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على ما بعده وهو الأب، فالأول يسمى نعتاً حقيقياً، والثاني سببياً، والثالث مجازياً، وأنكر بعضهم القسم الثالث، فالحقيقي والمجازي يجب مطابقتهما للمعنوي في أربعة من عشرة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإن كان سببياً يجب مطابقته في اثنين من خمسة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير ويلزم إفراده وتذكيره دائماً، ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميراً يكون حكمه حكم الفعل في الإفراد والتذكير وفروعهما، فكما أن الفعل إذا رفع ضميراً يطابق في الإفراد والتذكير وفروعهما، كذلك النعت إن رفع ضميراً وإن رفع ظاهراً فحكمه حكم الفعل، فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع يجرد الوصف، وكما يكون الفعل مطابقاً لما بعده في التذكير والتأنيث لا لما قبله نحو: هند قام أبوها، فلا يطابق ما قبله في التأنيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل.

ثم ظاهر صنيع كدي وتقديره أن قول الناظم وهو لدى التوحيد عام في النعت الحقيقي والسببي، وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببي، لأن النعت الحقيقي وإن كان كالفعل أيضاً لكنه لا يخالف موصوفه في شيء فلا يحتاج للنص عليه، وأما السببي فقد خالف موصوفه في لزوم إفراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والإتيان بضابطه، والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة في قوله: وجرد الفعل إذا ما أسندا الخ، وأما على لغة وقد يقال: سعدا وسعدوا الخ، فلا فرق بين الحقيقي والسببي.

(وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التي تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التي ينعت بها وهي أربعة وكلها ذكرها المصنف، ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتي، وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان: مشتق وشبهه.

قول كدي: [المراد بالمشتق الخ] أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً أورده ولد الناظم على أبيه بأن المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة. مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها، فأجاب بأن المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه، لكن يقال: المراد لا يدفع الإيراد، والحق في الجواب أن المشتق وإن كان عاماً في الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصصه فكأنه قال: وانعت بمشتق اشتقاقاً كاشتقاق صعب وذرب، وقد يقال: هذا معنى جواب كدي.

تقدم بيان ذلك كله، و(صعب وذرب) من الصفة المشبهة، والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء، والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله: (كذا) وذو بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله: (وذي) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله: (والمنتسب) فتقول: قام زيد هذا، فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قام زيد المشار إليه، وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال، وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك يرفع الظاهر فتقول: مررت برجل تميمي أبوه. ثم قال:

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّراً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَراً

شمل قوله: (بجملة) الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وفهم من قوله: (منكراً) أن الجملة لا تكون نعتاً لمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول: مررت برجل قام أبوه، وبامرأة أبوها قائم، فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام فقال:

٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض

وقوله: [بالذال المعجمة] يصح أن يكون بالمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المجرب لها، ودرب بالكسر بمعنى اعتاد.

(والمنتسب) أي اسم نسب المنتسب، والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك، وهذا إذا كان باقياً على نسبه، فإن تنوسي نحو قمري فلا ينعت به.

(ونعتوا بجملة) قول كدي: [والجملة الفعلية] لا أن الوصف بالفعلية أكثر.

وقوله: [أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة الخ] فإن أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذي فقالوا: مررت بزيد الذي قام أبوه. وقوله: [لأنها مقدرة بالنكرة] أي مؤولة بها، فقولك: مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه.

وقوله: [في موضع نصب على الحال] نحو: جاء زيد يضحك، فجملة يضحك حال من زيد.

وقوله: [أنها لا بد فيها من رابط الخ] أطلق كدي في الرابط تبعاً لظاهر عبارة الناظم المقتضية أن كل ما يربط به الجملة الواقعة خبراً يربط به الجملة الواقعة نعتاً ضميراً أو غيره وهو الذي قاله بعضهم، ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو: مررت برجل أكرمت ذلك الرجل، وخصص الموضح والمرادي الرابط بالضمير وهو الذي في المغني، ثم الرابط تارة يكون كما مثل وتارة يكون مقدراً نحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس﴾ أي فيه.

وقوله: [عن المبتدأ] هذا هو الصحيح ولا يحتاج لإضمار قول كما في التسهيل نحو: زيد اضربه، فجملة اضربه طلبية خبر زيد، والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً أيضاً لأن علة المنع في النعت تأتي فيها أيضاً.

(وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) قول كدي: [كجملة الأمر الخ] مثال الأمر: جاء رجل اضربه، ومثال النهي:

والتحضيض، ولا يقع شيء من ذلك نعتاً لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:(وإن أتت فالقول أضمر تصب) يعني أنه إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأوله على إضمار القول، ومما جاء مما يوهم ذلك الراجز:

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكي بقول محذوف، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، والضمير في قوله:(ونعتوا) عائد على العرب، وما في قوله:(ما أعطيته) مفعول ثان لأعطيت، وفي(أعطيت) ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول

جاء رجل لا تضربه، ومثال الدعاء: جاء رجل ارحمه، ومثال الاستفهام: جاء رجل هل ضربته؟ ومثال العرض: جاء رجل ألا ينزل عندنا، ومثال التحضيض: جاء رجل هلا أكرمته.

وقوله:[على شيء محصل الخ] بصيغة اسم مفعول أي لا تدل على معنى موجود ومعلوم في الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها، لأن مضمونها إنما حصل بعد ذكرها، فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجري في الخبر، ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بأن مقابله الخبر والإنشاء، فالخبر نحو: مررت برجل قام أبوه، والإنشاء نحو: مررت بعبد بعتكه، وأنت تريد إنشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضي أن كلاً منهما يقع نعتاً مع أن الذي يقع نعتاً الخبرية فقط، وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل قوله:

فأعطيت ما صلة لها يرى ... والخبرية بذين أوجب ... والقول أضمر إن أتت للطلب

(وإن أتت فالقول أضمر) ، قول المكودي:[فأوله على إضمار القول الخ] واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر.

وقوله:[قول الراجز: حتى إذا جن الخ] قائله العجاج، وذلك أن قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب، ومعنى جن دخل وجاء، وفاعل اختلط يعود على الظلام أي واختلط الظلام بالضوء، والمذق: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى ممذوق، والمعنى: بقيت أنتظرهم حتى كان آخر النهار جاءوا بلبن مخلوط بالماء، وقد بين كدي الشاهد والتأويل، قال ابن هشام في التذكرة: الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق محذوف، والأصل جاءوا بمذق مثل لون الذئب، ثم استأنف وقال: هل رأيت الذئب قط؟ اهـ بمعناه، وما قاله ظاهر والمعنى عليه.

(تتمة) تكلم المصنف على ما ينعت به وما لا ينعت به ولم يتكلم على ما ينعت وما لا ينعت. واعلم أن الأقسام أربعة: منها ما لا ينعت ولا ينعت وذلك المضمرات وأسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل متوغل في الإبهام، أما كون الضمير لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للإيضاح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل، وما أحسن قول العلامة أبي حفص سيدي عمر الفاسي:

أضمرت في قلبي هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له ... فقال لي المضمر لا يوصف

الأول، وصلة (ما أعطيته) والرابط الهاء في (أعطيته) وهو مفعول ثان به، ﴿خبراً﴾ منصوب على الحال من الضمير المستتر في (أعطيته) ﴿إيقاعَ﴾ مفعول بـ(امنع) وهو مصدر مضاف إلى مفعول، ﴿ذات الطلب﴾ نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب، ﴿إن أتت﴾ يعني الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

٥١٣ - وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا ... فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

يعني أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد، لكنه شبيه بالمشتق، ولا يفهم من قوله: (كثيراً) اطراد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة. ثم قال: (فالتزموا الإفراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره فتقول: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساء عدل، وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف

وأما كونه لا ينعت به فلأن النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو أدون منه، ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله: ﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ والحق أن العزيز الحكيم بدلان. والثاني: ما ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بأل. الثالث: ما ينعت به وهو العلم. الرابع: ما ينعت به ولا ينعت وهو الجملة.

(ونعتوا بمصدر) ، قول كدي :[لأن المصدر جامد الخ] بيان جموده أنه أصل المشتقات، فغيره مشتق منه وليس هو مشتقاً من غيره، فالمصدر إنما يدل على الحدث ولا يقتضي تعلقاً بالمنعوت، وحق النعوت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول، ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل﴾ فذوي صفة لمحذوف أي رجلين، فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوي، فتوصل إلى النعت بالمصدر بذوي كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بذي وفروعه فيقال: مررت برجل ذي مال، وبرجلين ذوي ثياب، وبرجال ذوي غلمان، فلو لم يكن ذو مانعت بما بعدها فإن كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة، فلا يقال: مررت برجل ذي عالم لأن عالماً ينعت به، كما لا يجوز: يا أيها الرجل زيد لأن زيداً يباشر حرف النداء.

وقوله :[لكنه شبيه بالمشتق] أي في اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعدل المصدر اشتمل على حروف عدل، كما أن عادلاً اشتمل عليها أيضاً.

وقوله :[اطراد الوصف الخ] (فإن قلت) : عدم الاطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته .(قلت) : ذلك صحيح لكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة في المطرد في قوله: ونعتوا بجملة الخ فإن النعت بالجملة مطرد.

(فالتزموا الإفراد) ، قول المكودي :[التزم إفراده وتذكيره الخ] أشار بهذا إلى أن أل في الإفراد والتذكير خلف عن مضاف إليه وهذا رأي الجمهور، على أن أل في مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الإفراد والتذكير.

وقوله :[وسبب ذلك الخ] أي سبب لزوم ما ذكر من الإفراد والتذكير وإن كان الأصل في النعت أن يطابق للنعوت

والأصل: مررت برجلين ذوي عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان من الإفراد. ثم قال:

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ

(غير واحد)هو المثنى والمجموع وله صورتان: إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو: مررت برجلين كريم وبخيل، أو برجال كريم وبخيل وعاقل. والأخرى ائتلافهما، فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو: مررت برجلين كريمين، أو برجال كرام، ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره (فرقه)والنصب بإضمار فعل يفسره (فرقه)وهو المختار، و (واحد)نعت لمحذوف والتقدير: ونعت غير منعوت واحد، و (عاطفاً)حال من الفاعل المستتر في (فرقه)و (لا)عاطفة عطفت (إذا ائتلف) على (إذا اختلف) ثم قال:

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

يعني أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في إعرابه فتقول: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، فإن العاملين متحدان في المعنى والعمل، وشمل المتحدين في المعنى

أن النعت ليس هو المصدر وإنما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل، ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة، وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقاً بل يبقى على حاله.

(ونعت غير واحد)اعلم أن النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة: أحدها: أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتي في قوله: وإن نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وإن كان ما يأتي موضوعاً للاتباع. الثاني: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل متعدداً وهذا هو المشار إليه بعد قوله: ونعت معمولي الخ. الثالث: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل واحداً وإليه أشار هنا.

قول المكودي: [هو المثنى والمجموع الخ]صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل، وباسم الجمع نحو: قوم، واسم جنس نحو: شجر، وبالإسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو: مررت بزيد وعمرو، وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو: مررت بزيد وعمرو وخالد، فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف.

وقوله: [والنصب بإضمار فعل الخ]هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة، لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً والمتعين الرفع إلا أنه جعل الخبر فرقه، والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها. (فإن قلت) يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة. (قلت) زيادة الفاء غير مقيسة خلافاً للأخفش فلا يحمل كلامه عليه.

وقوله: [ولا عاطفة الخ]فيه نظر لأن لا لا تعطف الجمل، وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأما التي لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها في تأويل مفرد، وعليه خرج قول خليل في المختصر وبنوم ثقل ولو قصر لا خف.

(ونعت معمولي) قول كذي: [المتحدين في المعنى واللفظ الخ]الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع. وقوله:

واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، ومعنى قوله: (أتبع) أجز الاتباع لا ان الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتباع إذا كان العامل فيهما واحداً نحو: ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى، وفهم منه أيضاً أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإتباع وفيه ثلاث صور: إحداها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان. الثانية: أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو: قام زيد وخرج عمرو الكريمان. الثالثة: أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو: وجد زيد ووجد عمرو العاقلان إذا أريد بالأول حزن وبالثاني أصاب، وفهم من قوله: (وعمل) أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيها الاتباع نحو: ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان، وخاصم زيداً عمراً العاقلان، ويحتمل قوله: (بغير استثنا) أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الاتباع وإن اتفقا في المعنى وهو ابن السراج، ويحتمل أن يريد (بغير استثناء) في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح، (ونعت) مفعول مقدم بـ(أتبع) وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين (معمولي وحيدي) والتقدير: ونعت (معمولي) عاملين (وحيدي) معنى، فوحيدي نعت لعاملين، ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه، (وعمل) معطوف على (معنى) (وبغير) متعلق بأتبع. ثم قال:

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ   مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعداً بعطف كقوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ الآية، وبغير

[والمتحدين في المعنى الخ] الأولى أن يزيد والعمل. وقوله: [إذا كان العامل فيهما واحداً الخ] هذا الحكم في نفسه صحيح لكنه خروج عن الموضوع، وموضوعه هو قوله: ونعت غير واحد الخ فهو مثل مثالنا سابقاً بمررت بزيد وعمرو.

وقوله: [لم يجز الإتباع] بل يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية.

وقوله: [نحو: ضربت زيداً وقام الخ] هذا المثال بما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل وبقي عليه مثال لما فيه اختلاف في العمل دون المعنى وذلك نحو: هذا مؤلم زيد وموجع عمراً العاقلان، فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحدا في المعنى واختلفا في العمل، فالأول عمل الجر والثاني عمل النصب، فتكون المفاهيم ثلاثة: ما إذا اختلف المعنى فقط، وما إذا اختلف العمل فقط، وبقي على كدي ما إذا اختلفا معاً، فالصور أربع: واحدة في المنطوق وثلاث في المفهوم.

وقوله: [وخاصم زيد عمراً] فيه نظر لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان والمثال إنما فيه عامل واحد.

وقوله: [وهو ابن السراج الخ] يقتضي كلامه أن ابن السراج يمنع الإتباع مطلقاً وليس كذلك بل يجيز الإتباع في الفاعلين والخبرين المتفقين في المعنى ويمنعه في غيرهما نحو: رأيت زيداً وأبصرت عمراً العاقلين: وقوله: [في الرفع] نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان. ومثال النصب: رأيت زيداً ورأيت عمراً العاقلين. ومثال الجر: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين.

وقوله: [وبه جزم الشارح] وهو الذي حمل عليه المرادي كلام المصنف إلا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج، والذي يظهر من كلام المكودي أنه أشار المصنف لذلك الرد.

(وإن نعوت كثرت)، قول كدي: [بعطف كقوله تعالى: سبح الخ] أشار بهذا إلى أن الأصل في هذه الصورة جواز

عطف كقوله تعالى: ﴿هماز مشاءٍ بنميم﴾ الآية، فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها وعلى هذا نبه بقوله: (أتبعت)أي وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه، وفهم من قوله: (كثرت)أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعداً فتقول: مررت بزيد الخياط الطويل بالإتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين، ومررت برجل تميمي طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا   بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

يعني أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الإتباع والقطع، والإتباع في بعضها والقطع في بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله: (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله: (أو بعضها اقطع)قطع بعضها وإتباع بعضها، ويلزم على هذا أن يكون (بعضها)منصوباً على أنه مفعول بـ (اقطع)وبهذا جزم المرادي. وقال الشارح: أي وإن يكن المنعوت معيناً ببعضها فاقطع ما سواه اهـ. فجعل مفعول (اقطع)محذوفاً،

الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض. وقوله: [وجب إتباعها للمنعوت الخ]نزلت منزلة نعت واحد. وقوله: [فشمل النعتين]أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد. وقوله: [بالرجل الخياط الخ]في نسخة بزيد الخياط الخ أي إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما إلا بذكر الوصفين معاً.

وقوله: [مررت برجل الخ]إذا شارك المنعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تميمي طويل والآخر تميمي خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته إلا بذكر الأوصاف الثلاثة. ثم إن إدخال كدي النكرة هنا في كلام المصنف غير صواب، والصواب أن ذلك خاص بالمعرفة، وحكم النكرة أنه يجب إتباع الأول من النعتين أو المنعوت، ويجوز فيما عداه القطع والإتباع افتقرت النكرة إلى تمام التخصيص بباقي النعوت أم لا، ولا يمكن أن يجري فيها قول الناظم: إن يكن معيناً بدونها الخ، لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول.

وقوله: [غير محتاج إلى تخصيص الخ]الصواب إلى إيضاح لما علمت أن ذلك خاص بالمعرفة.

(واقطع أو اتبع)أي اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها وأتبع البعض الآخر.

(إن يكن)المنعوت (معيناً. بدونها)أي بدون النعوت كالبسملة، فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية، ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والإتباع في الآخر بشرط تقديم التابع، فإن قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الإتباع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد الكمال، لأن القطع أبلغ في المعنى لأن فيه تكثير الجمل، ولأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وأنشدوا:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن   إليه بوجه آخر الدهر تقبل

وقوله: [وقال الشارح الخ]ما قاله الشارح من أنه إن تعين المنعوت ببعض النعوت وجب إتباع ما تعين به وجاز في

وفهم من كلامه أن (بعضها) مجرور بالعطف على (بدونها) وأو في قوله : (أو اتبع) للتخيير بين إتباع النعوت للمنعوت في الإعراب وبين قطعها عن التبعية ، وفي القطع حينئذ وجهان : الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله :

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

يعني أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه وجهان : الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعني وكلاهما لازم الحذف ، وعلى ذلك نبه بقوله : (لن يظهرا) وهو للتخيير أيضاً ، (إن قطعت) شرط في جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره : إن قطعت النعوت أو بعضها ، (مضمراً) حال من التاء في (قطعت) (مبتدأ) مفعول بـ (مضمرا) والألف في (لن يظهرا) ضمير عائد على (مبتدأ) (ناصباً) . ثم قال :

غير النعت الذي تعين به الإتباع والقطع أفيد ، وظاهر في نفسه ولكنه غير ظاهر من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبي : ولو أراده المصنف لقال : أو بعضها اقطع معلناً إن يكن معيناً بالبعض الآخر .

وقوله [بالعطف على بدونها] لا معنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفاً على دونها لكان معمولاً لمعينا الواقع بعد الشرط الذي هو إن ولشرط في جواز القطع والإتباع معاً ، ويكون التقدير حينئذ : واقطع أو اتبع إن يكن معيناً ببعضها واقطع ما سواه ولا معنى له ، والصواب أن تقدير الشارح إنما هو تقدير معنى ، أو تقول : إن الشارح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة ، كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك .

(وارفع أو انصب) ، قول المكودي [وكلاهما لازم الحذف] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعية وجب العامل وليس كذلك ، بل محل الوجوب إذا كان النعت للمدح كما في البسملة أو للذم كقوله تعالى : ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ بنصب حمالة ، فامرأته بالرفع معطوف على الضمير في سيصلى ، وحمالة بالنصب أي أذم حمالة الحطب ، أو للترحم كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين ، وإن كان لمجرد الإيضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو : جاء زيد الكاتب ، ويجوز هو الكاتب أو أعني الكاتب ، وعلى هذا يحمل التصريح به في قوله : قال محمد هو ابن مالك ، فقول المصنف معلناً أي مصرحاً فذلك رد على من قال : إن القطع لا يمكن إلا بعد الإتباع ، فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للمنعوت إلا نعت واحد نحو : مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك . ثم إن جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، ولا يصح أن تكون نعتاً لما قبلها لأن الجملة لا ينعت بها إلا النكرات ، والقطع لا يختص بالنكرات ولا يصح كونها حالاً من المنعوت لعدم وجود الرابط ، وأما هو فلم يؤت به الربط وإنما ساقه التركيب ، وقال المعرب : لو قيل إنها بعد المعرفة حال لازمة وبعد النكرة نعت ما بعد ، ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات نعوت .

وقوله [حال من التاء] غير ظاهر والأولى أنه حال من ضمير المخاطب في ارفع أو انصب .

وقوله [ضمير عائد على الخ] (إن قلت) : العطف بأو فالقياس إفراد الضمير كما في قوله تعالى : ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾ (قلت) : محل الإفراد إذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معاً معاً فيؤتى بالضمير مثنى على حد : ﴿إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما﴾ .

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي ٱلنَّعْتِ يَقِلّ

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك في النعت قليل، وفهم من قوله: (وفي النعت يقل) أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل: ﴿وعندهم قاصرات الطرف أتراب﴾ أي حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قول الشاعر:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم أعط شيئاً ولم أمنع

أي فلم أعط شيئاً كاملاً، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (عقل) و(من المنعوت) متعلق بـ (عقل) ويجوز حذفه في موضع خبر (ما) وفاعل (يقل) ضمير يعود على الحذف.

(وما من المنعوت)، قول المكودي: [يكثر الخ] إنما قل حذف النعت وكثر حذف المنعوت، لأن النعت يستلزم المنعوت بخلاف المنعوت فلا يستلزم النعت.

وقوله: [أي حور الخ] هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لأن حوراً بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن تقدير نساء، والمنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالماً، وقاصرات لا يكون إلا وصفاً للنساء فيكون معلوماً من كون الوصف خاصاً، ومنه: أبصرت كاتباً وركبت صاهلاً، فكاتباً صفة لمحذوف أي إنساناً، وصاهلاً صفة لمحذوف أي فرساً صاهلاً وهو معلوم من الوصف، وإما أن يكون المنعوت معلوماً بتقديمه بنفسه كلا أتوضأ إلا بالماء ولو بارداً أي لو كان ماء بارداً، أو يكون معلوماً بتقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ فسابغات صفة لمحذوف تقديره دروعاً، والصفة غير خاصة بالموصوف لكن تقدم ما يدل على الموصوف وهو الحديد في قوله تعالى: ﴿وألنّا له الحديد﴾.

وقوله: [قول الشاعر: وقد كنت] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي الجليل، ففي صحيح مسلم: أعطى مولانا رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وعلقمة كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك، فقال العباس بن مرداس في ذلك:

أتجعل نهبي ونهب العبيد دون عيينة والأقرع
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرىء منهما ومن تضع اليوم لا يرفع

فأتم له مولانا رسول الله ﷺ مائة اهـ. ولم يذكر هذا البيت الذي فيه الشاهد. والذي عند غيره أنه ذكر البيت الذي فيه الشاهد بعد البيت الأول، ولم يذكر أنه أتم له المائة فقط بل قال عليه السلام: «أعطوه حتى يرضى» فأعطوه حتى رضي. وذا تدرأ: خبر كنت، ومعنى ذا تدرأ بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الأعداء، ولم: حرف جزم، وأعط: مجزوم بحذف الألف ونائبه ضمير المتكلم، وشيئاً: مفعول ثان لأعط والشاهد في حذف صفة شيء والدليل على حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان في الكلام تناقض بين عدم الإعطاء وعدم المنع، والعبيد التصغير اسم فرسه، والمعنى: أنك فضلت هذين الشخصين في العطاء فيقتضي تفضيلهما في الشجاعة، مع أن أبي وأباهما وإياي وإياهما ليس كل منا فضل على الآخر، ولم يتفطن للنكتة التي قصدها النبي ﷺ وهو

التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، والمعنوي على قسمين: قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمَ أَكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

يعني أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما

أنه يعطي الرجل ويدع الآخر والذي يدع خير من الذي يعطى، وفي هذا البيت شاهد آخر وهو حذف المنعوف والنعت أي ولم أمنع شيئاً قليلاً، ومن حذفهما أيضاً قوله تعالى: ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ أي حياة نافعة إذ لا واسطة بين الموت والحياة، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ أي البين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التوكيد

هذا هو الثاني من التوابع وفيه لغات ثلاث: التوكيد بالواو، والتأكيد بالهمزة، والتاكيد بالألف، فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهي اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى: ﴿بعد توكيدها﴾. والثاني: مصدر من أكد. والثالث: مصدر من أكد أيضاً، لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفاً لأن القاعدة في الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها.

قول المكودي :[لفظي] سيأتي في قوله: وما من التوكيد لفظي الخ. وقوله :[ومعنوي] وهو التابع بألفاظ مخصوصة، ولم يحده المصنف لأنه محصور في ألفاظ معلومة، والقاعدة أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده.

وقوله :[ورفع المجاز] أي ورفع احتمال قوة المجاز، فقولك: جاء زيد احتمل أن يكون هو الذي جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لا أنه ارتفع المجاز من أصله، لأنه يحتمل أن يكون توكيداً لمضاف محذوف وأن الأصل جاء كتاب زيد نفسه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولكنه مجاز غير قوي.

وقوله :[وقسم يدل على الإحاطة] كلامه يقتضي أن هذا القسم ليس فيه إثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذي قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل، والفرق الذي عند الشاطبي مردود.

(الاسم أكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم بأكدا، وأكدا: فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ، وأكد بضم الهمزة مبنياً للمفعول خبره لأمور منها: أن بالنفس متعلق بأكد فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. ومنها: أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده: واجمعهما.

(مع ضمير طابق) (فإن قلت) : يلزم على إضافة نفس أو عين إلى الضمير إضافة الشيء إلى نفسه.(قلت) : إنما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك، لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لأنه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره، وأو

فتقول: قام زيد نفسه وعينه، وقامت هند نفسها وعينها، هذا في حال الإفراد، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً فقد نبه على ذلك فقال:

٥٢١ ـ وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل، وشمل قوله: (ما ليس واحداً) المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول: قام الزيدان أنفسهما، وقام الزيدون أنفسهم، والهندان أنفسهما، والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول فقال:

٥٢٢ ـ وَكُلّاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة: كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر، وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث، وجميع وهو مثل كل، ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله: (بالضمير موصلا) وأل في الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكد كما في النفس والعين فتقول: جاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والرجال كلهم، والنساء كلهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، والركب جميعه، والجماعة جميعها، والزيدون جميعهم، والهندات جميعهن. ثم قال:

٥٢٣ ـ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من ألفاظ (التوكيد) عامة بمعنى (كل) فتقول: جاء الجيش عامته أي كله، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن، ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من (عم) فإذا بنيت من (عم) فاعلة قلت: عاممة فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني، وإنما قال مثل النافلة لإغفال كثير من النحويين ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا

في أو بالعين للإباحة لأنه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لا أنها للتخيير خلافاً للمعرب، وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوي لا يكون في غير الأسماء.

(واجمعهما بأفعل) الباء بمعنى على أي على أفعل. (فإن قلت): لم قالوا في توكيد المثنى أنفسهما وأعينهما، ولم يقولوا: نفساهما وعيناهما؟ (قلت): لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا تثنية الألف في نفسا وعينا والثاني هما وذلك ثقيل.

(تكن متبعا) فيه رد على ابن معطي الذي أجاز جمعان في توكيد تثنية المذكر، وجمعا وان في توكيد المثنى المؤنث بأنه غير متبع للعرب.

(وكلا اذكر) قول المكودي: [ولا يؤكد به إلا الخ] الأجزاء إما حقيقة بأن يصح انفصال بعضها من بعض نحو: جاء القوم كلهم، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها، وإما حكماً نحو: اشتريت العبد كله، فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكماً باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال: جاء زيد كله.

وقوله: [إلى ضمير المؤكد] ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري.

وقوله: [وأل في الضمير للعهد الخ] والمعهود ضمير طابق المؤكدا.

(واستعملوا أيضاً)، قول المكودي: [لإغفال كثير من الخ] تبع في هذا التعليل الشارح والمرادي وهو غير ظاهر

الباب، و(النافلة) الزيادة. ثم ذكر توابع (كل) فقال:

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا   جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد (كل) وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن (أجمع) للمفرد المذكر، و (جمعاء) للمفرد المؤنث، و(أجمعين) للجمع المذكر، و(جمع) للجمع المؤنث، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله: (وبعد كل) أمران: أحدهما واجب وهو أن (أجمع) إذا ذكر مع (كل) لا يكون إلا متأخراً عنها، والآخر غالب وهو لا يؤكد به دون (كل) وقد نبه على أنه يؤكد به دون (كل) بقوله:

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يعني أن (أجمع) وما بعده يؤكد به دون (كل) فتقول: جاء الجيش أجمع، والقتلة جمعاء، والزيدون أجمعون، والهندات جمع، وفهم من قوله: (قد يجيء) أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد (كل) وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيراً كقوله تعالى: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾ و(جمعاء أجمعون) معطوفون على (أجمع) بحذف العاطف. ثم قال:

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

في (توكيد) النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض

لأن جميع أيضاً أغفلها كثير من النحويين، والأولى ما في الموضح من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر.

(ودون كل قد يجيء اجمع)، قول كدي: [وفيه نظر] أي في التقليل المفهوم من كلام الناظم، وصرح الشارح به، وفي نظر المكودي نظراً لأن إتيان اجمع دون كل قليل بالنسبة لإتيانها مع كل ولا ينافي وروده في القرآن.

وقوله: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾ فأجمعين توكيد لهم ولا يكون حالاً لأن الحال نكرة، وألفاظ التوكيد كلها معارف بالإضافة إلى الضمير الملفوظ به كما في نفس وعين وكل جميع وكلا وكلتا وعامة، والمقدر كما في اجمع وفروعه على مذهبي سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لأن كلا منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها بنية الضمير، وبه تعلم بطلان قول الزياتي أجمعين في الآية يحتمل الحالية.

(وإن يفد توكيد منكور قبل)، قول المكودي: [والجواز مطلقاً] أي أفاد توكيدها أو لم يفد، وأشار به إلى ما في شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا، قيل: وبه يقدح في الاتفاق الذي حكاه الموضح على عدم توكيدها مع عدم الإفادة وإن أجاب عنه بعض من حشى عليه، وفسرنا الإطلاق في كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتي.

الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو: شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو: صمت شهراً أكله، ومنه قوله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقوله أيضاً:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين، والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة، وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين

وقوله: [وهو ظاهر المصنف لاشتراطه الفائدة الخ] رد هذا بأنه يقتضي أن النكرة لا تفيد إلا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهي غير مؤقتة نحو: اشتريت عبداً كله، واشتريت الثوب بدينار كله، إذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث، وإنما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثاني كما يؤخذ من المرادي لأنه إنما اشترط الفائدة، فمهما أفاد توكيد النكرة جاز مؤقته أو غير مؤقتة هذا هو الذي في الحواشي، والاعتراض منهم مبني على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذي في الأزهري، والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زماناً كانت كليلة وشهر، أو غيره كدرهم ودينار وعبد، والمراد بغير المؤقتة ما ليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدماميني، فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقتة، وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تلتفت لغيره.

وقوله [يا ليتني كنت صبياً الخ] البيت من الرجز، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قومي، وليت: من أخوات إن، والياء اسمها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبرها، ومرضعاً: بفتح الضاد اسم مفعول، والذلفاء: بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يمدح به فاعل تحملني، وحولاً: منصوب على الظرفية، وأكتعا: توكيد حولا وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ.

وقوله: [لكنه شاقه الخ] البيت من البسيط، ولكن: من أخوات إن والهاء اسمها، وشاق: من الشوق فعل ماض، وأن: حرف نصب ومصدر، وإن قيل: مؤول بمصدر فاعل شاق، وذا رجب: مبتدأ وخبر والتقدير: لكن هذا المحدث شاقه قول القائل هذا اللفظ أي ذا رجب، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قومي، وليت: من أخوات إن، وعدة: اسمها، وحول: مضاف إليه، وكله: توكيد له وفيه الشاهد، ورجب: خبر ليت، وفي بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعاً لأن الشاعر لما رأى كثرة الخيرات في رجب تمنى أن يكون الحول كله رجباً، وأما كون الشهر كله رجب فلا معنى لتمنيه.

وقوله [ويؤيده الخ] أي يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم، وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه وهو الملائم للحق الذي قررنا، وقول بعض قد يقال انه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مشى في الألفية على قول، وفي التسهيل على قول بعيد غاية.

في المنع، وفهم من قوله (شمل) أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت موقتة أو غير موقتة، و(عن) متعلق بـ (شمل). ثم قال:

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعني أن العرب استغنت (بكلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلا) و(بكلا) في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول: قامت المرأتان كلتاهما، والرجال كلاهما، ولا يقال: قامت المرأتان جمعاوان، ولا قام الزيدان أجمعان، كما قالوا في المفرد أجمع، وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد، وقد تقدم في قوله: (وكلاً اذكر في الشمول) البيت، و(اغن) فعل أمر من غني يغني بمعنى استغنى، و(بكلتا) و(عن وزن) متعلقان بـ (اغن). ثم قال:

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ ٱلْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ ٱلْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَٱلْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد (بالنفس) أو (بالعين) لا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول: قمت أنت نفسك، وزيد قام هو عينه، وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أنت نفسك قائم، وفهم منه أيضاً أن التوكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده الضمير نحو: قمتم

وقوله: [وعن متعلق بشمل] غير ظاهر، والأولى كما قال الشاطبي أنه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل، والتقدير: المنع شمل في حال كونه منقولاً عن نحاة البصرة.

(واغن بكلتا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت على قوله: وإن يفد توكيد منكوراً الخ لأنه متعلق بأجمع وجمعاء المذكورين قبل، ويوجد في بعض النسخ مقدماً، وأجاز الأخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف: ولا وجه لمنعها.

(وإن تؤكد الضمير) إنما وجب التوكيد بالضمير المنفصل في النفس والعين لكثرة مباشرتها العوامل، فيقع لبس كونها توكيدين بكونها فاعلين في نحو قولك: هند خرجت نفسها أو ذهبت عينها، إذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيدين فإذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل، وأن المراد خرجت روحها، وأن عينها فاعل، وأن المراد به الجارحة، فإذا وقع الفصل ارتفع ذلك، ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك إذا كان الضمير المذكر نحو: زيد خرج نفسه، لتوهم أن المراد بالنفس الروح وأن نفسه فاعل، ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مسند لمجازي التأنيث خلافاً لتخصيص الأزهري اللبس بالمسند للمؤنث، وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين إلا إذا كانا مضافين للضمير، وإن كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعاً، فلا يقال: جاءني كلكم، ومررت بكلكم، وأجمع وفروعه لا تستعمل في غير التوكيد أصلاً.

قول كدي: [إذا أكد] أي إذا أريد توكيده. وقوله: [أو بالعين] أشار بهذا إلى أن الواو في قول المصنف والعين بمعنى أو، وهي الموجودة في بعض النسخ، وتكون أو حينئذ للإباحة، فيجوز حينئذ الجمع بينهما، قال بعض: والصواب إبقاء الواو على بابها والإباحة معها أشهر من أو، فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعها.

كلكم أجمعون، وفهم من قوله:(عنيت ذا الرفع) أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو مجروراً لا يؤكد أيضاً نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك. ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال:(وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزيدون قاموا كلهم. وفهم من قوله:(لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قاموا هم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون، (وإن تؤكد) شرط، والفاء جواب الشرط، (بعد) خبر مبتدأ مضمر، (المنفصل) نعت لمحذوف والتقدير: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال:

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقه، وفهم من قوله:(مكرراً) أنه يكون بالمساوي لفظاً ومعنى نحو: ادرجي ادرجي، وبالمساوي معنى دون لفظ نحو: أنت بالحق جدير قمن، لأن قمناً وجديراً متفقان معنى، وفهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك، (ما) مبتدأ وهي موصولة. (لفظي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة(ما) وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر، وجملة(يجي) خبر المبتدأ، (مكرراً) حال من الضمير المستتر في(يجي) . ثم قال:

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو:

وقوله:[لا يؤكد أيضاً الخ] الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده، لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم إياهم أنفسهم، وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم أنفسهم.

(يجيء مكرراً) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل، ولا يحتاج لحذف المتعلق إلا أن فيه مجازاً واضح القرينة، لأن المكرر حقيقة هو المتكلم، وان قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لا بد فيها من حذف المتعلق أي مكرراً به، لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثاني مكرر به أي وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير، وهذا المقام مقام التعريف لا يجيز مثل هذا التكلف فالأولى أنه اسم فاعل.

قول كدي:[وسيذكر ذلك] أي بعض ذلك لأن المصنف إنما ذكر بعد الضمير والحروف ولم يذكر الجملة الفعلية في قوله: ادرج ادرج، والجملة الاسمية لم يذكرها أصلاً. (تتمة) : قال الدماميني: اتفقوا على أن التوكيد المكرر في لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات، وأما ويل يومئذ للمكذبين في المرسلات فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله، وذلك أن الله يذكر معنى ثم يقول: ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل، ثم يذكر معنى آخر ثم يقول: ويل لمن كذب بهذا المعنى، ومثله يقال في قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما﴾ الخ في سورة الرحمن.

(ولا تعد لفظ ضمير) ، قول كدي:[وجب أن يؤتى الخ] إنما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن

قمت قمت، والمنصوب نحو: ضربك ضربك، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غلامك غلامك، والمتصل بالحرف نحو: بك بك. وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، وهو هو قاعد، وإياك إياك ضربت. ثم قال:

٥٣٢ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

يعني أن التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في من قولك: في الدار زيد، في الدار في الدار زيد، وفي توكيد إن من قولك: إن زيداً قائم، إن زيداً إن زيداً قائم، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم أبداً دواء

فلو كان الحرف جوابياً لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (غير ما تحصلا به جواب)ومثله بقوله: (كنعم وكبلى)تقول: نعم نعم، وبلى بلى، لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، و (الحروف)مبتدأ وخبره (كذا) (غير) منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر في إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

٥٣٣ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

يكون متصلاً، فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلاً فلا يحصل الغرض، وظاهره أنك إذا قلت: قمت قمت مريداً توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط، وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثاني هو عامل الأول لا المتصل به، بناء على ما هو الحق من أن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهي أن الضمير لا يتصل إلا بعامله مع أنها قاعدة مطردة، وأجيب بأن المختار أن العامل في الضمير هو ما اتصل به، ويكون مستثنى من قولهم: إن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، نعم هذا العامل الثاني نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكأن الأول هو العامل.

(إلا مع اللفظ)إلا: أداة استثناء، ومع: منصوب على الحال المحصورة بإلا من لفظ المفعول يتعد، والتقدير: إلا مصاحباً للفظ الذي وصل به على حد قوله تعالى: ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين﴾ فمبشرين حال محصورة بإلا من المفعول الذي هو المرسلين.

(كذا الحروف) قول كذي: [فلا والله لا يلفى الخ]البيت من الوافر، وقائله بعض بني أسد، والفاء للعطف، ولا: لتوكيد القسم، ولا يلفى: جوابه مبني للمفعول، ودواء آخر البيت نائب الفاعل، واللام في لما حرف جر، وما موصولة، وبي: يتعلق بمحذوف صلة ما، والواو في ولا حرف عطف، ولا توكيد للنفي، وللما: بلامين معطوف على لما الأول، وما موصولة صلتها بهم، وأبدا: منصوب على الظرفية، والشاهد في للما بهم حيث كرر اللام مرتين ولم يأت في الأولى منهما بما، والقياس أن يقول: لما لما.

(ومضمر الرفع)إنما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداه وعامله معنوي وهو الابتداء، والمنصوب

يعني أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو: قمت أنت، وقمت أنا، والمنصوب نحو: ضربتك أنت، والمجرور نحو: مررت بك أنت، وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

عطف البيان

إنما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

قسم العطف إلى ذي بيان وذي نسق، فـ(العطف) مبتدأ، (ذو بيان) خبره، (نسق) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو ذو نسق. ثم بيان أن مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله: (والغرض الآن بيان ما سبق) أي الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان. ثم عرفه بقوله:

٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

فـ(تابع) جنس يشمل جميع التوابع، (شبه الصفة) مخرج للتوكيد، والبدل وعطف النسق(وحقيقة القصد به منكشفة) مخرج للنعت، لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق، وعطف البيان يوضحه بنفسه

والمجرور عاملهما لفظي، فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا إلى الإتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه توكيد لفظي والله أعلم.

عطف البيان

هذا هو الثالث من التوابع، والعطف لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً قسمان أشار لهما المصنف بقوله: العطف إما ذو بيان الخ، ثم إن هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر في النعت حيث قال في الترجمة النعت، وقدم أول الترجمة تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح.

(فذو البيان تابع) لم يبين المكودي معنى هذا البيت وليس مما ينبغي، والمعنى أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت في التوضيح والتخصيص، فكما أن النعت يوضح المتبوع المعرفة ويخصص المتبوع النكرة فكذا عطف البيان، فمثال توضيحه للمعرفة: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر عطف بيان على أبو حفص للإيضاح بمنزلة: جاء زيد العاقل، ومثال تخصيصه للنكرة: ﴿من ماء صديد﴾ فصديد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل: جاء رجل عاقل.

(حقيقة القصد) جواب عن سؤال مقدر على ما هو الحق وارد على قوله: شبه الصفة، كأنه قيل له: بين لنا ما تفترق فيه الصفة من عطف البيان، فأجاب بقوله: حقيقة الخ، والقصد بمعنى المقصود ومعنى منكشفة متضحة وفيه حذف والتقدير: حقيقة المقصود بالمتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فإن الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أو فيما تعلق به. ثم إن الأزهري عكس المخرجات التي أخرجها المكودي فجعل النعت خارجاً بشبه الصفة قال: لأن الشبيه بالشيء غيره، وأخرج للتوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف: حقيقة الخ، فما في المكودي والأزهري متناقضان وما لهما معاً خلاف الحق، والتحقيق كما قال العلامة سيدي الطيب: إن الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين

فلذلك قال: (حقيقة القصد به منكشفة)وقال في النعت بوسمه الخ، (فذو البيان)مبتدأ، و(تابع)خبره، و(شبه الصفة)نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد في التابع، و(حقيقة القصد الخ)جملة اسمية في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِي

يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله:

٥٣٧ ـ فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْنِ

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (فقد يكونان منكرين)وفهم من قوله (قد)أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إن للمتقين مفازاً. حدائق﴾ وما في قوله: (ما من وفاق)مفعول ثان لـ (أولينه)وهي موصولة، و(النعت)مبتدأ وخبره (ولي)والجملة صلة (ما)و(من وفاق)متعلق بـ (ولي)والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه، والضمير المستتر في (ولي)عائد على (النعت)و(من وفاق الأول)متعلق بـ (أولينه)والتقدير: فأولينه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول. ثم قال:

وجه الشبه وقد علمته، وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الافتراق بينهما بعد تمام الحد، وبيان وجه الافتراق عند المكودي بيناه سابقاً والله أعلم.

قول المكودي: [وشبه الصفة نعت الخ] (فإن قلت): إن تابع نكرة وشبه مضاف إلى الصفة وهي معرفة والمضاف إلى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون صفة لتابع. (قلت)نص الرجراجي على أن إضافة شبه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فهي كمثل وغير.

وقوله: [في موضع الصفة الخ]هذا مبني على ما قرر به هو من أنه للإخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف.

(فأولينه من وفاق الأول) قول المكودي: [في أربعة من عشرة الخ]أشار به إلى أن المراد بالنعت في كلام المصنف النعت الحقيقي. (فإن قلت): النعت كما يكون حقيقياً يكون سببياً فمن أين أخذ هذا التخصيص؟ (قلت): أطلق المصنف والنعت لا ينصرف إلا للحقيقي.

(فقد يكونان) قول المكودي: [كقوله عز وجل: ﴿إن للمتقين مفازاً﴾ الخ]مفازاً اسم إن، وللمتقين خبرها، وحدائق جمع حديقة وهو البستان عطف بيان على مفازاً.

(فإن قلت): هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لأن مفازاً اسم لموضع الفوز فهو اسم مكان مفرد، وحدائق جمع حديقة وهي البستان فهي اسم ذات، وقد علمت أن المطابقة واجبة لقول المصنف: فأولينه من وفاق الخ، والصواب أنه بدل كما في أبي السعود، وصرح البيضاوي بأنه بدل بعض أو اشتمال لأن الفوز يكون بالحدائق وغيرها، وجواب بعض

٥٣٨ ـ وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

يعني أن عطف البيان يصلح أن يكون بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمرا) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان، فـ(يا غلام) منادى مبني على الضم، (يعمر) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله:

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِٱلْمَرْضِيِّ

يشير بذلك إلى قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

بأن مفازاً مصدر يقع على القليل والكثير، فهو وإن لم يوافقه لفظاً فقد وافقه في المعنى مردود بأن المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتفقا أصلاً.

(وصالحاً لبدلية) لم يبين أي نوع من أنواع البدل، ومراده به بدل الكل من الكل، وأجيب بأن البدل إذا أطلق لا ينصرف إلا له.

واستشكل غير واحد جواز الإعرابين في تركيب واحد بأن المتبوع في البدل غير مقصود إنما المقصود البدل ولذا يقولون: المبدل منه في نية الطرح وفي عطف البيان المتبوع هو المقصود والتابع إنما هو بيان له، وإذا قلنا بصحة البدلية والعطف في تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصوداً وهو جمع بين نقيضين فلا يعقل.

وسئل عن هذه المسألة الإمام سيدي محمد بن عبد القادر الفارسي وسيدي العربي بردلة حسبما نقل ذلك المحقق بن زكري فأجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه أن محل جواز البدلية والعطف معاً إذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة، وأما إن وجدت قرينة تبين أن المقصود الأول والثاني بيان له فهو عطف بيان قطعاً، وإن كانت قرينة تبين أن المقصود الثاني فهو بدل قطعاً بمنزلة ذات واحدة فهي تصلح للحركة والسكون وهما متباينان، وبمنزلة لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالاً وتمييزاً ومفعولاً لأجله وحقيقتها متباينة لكن باعتبارات نحو: صدقاً وعدلاً من قوله تعالى: ﴿وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً﴾ وهو حسن غاية.

(في غير نحو يا غلام)، قول المكودي: [ويعمر عطف بيان الخ] أي على غلام لأن محله نصب بفعل قامت مقامه الياء.

وقوله: [لأن البدل الخ] العامل هنا هو الياء، ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع، وعندهم عمر يعمر بالضم فيهما وليس بمراد وهو غير منصرف لأنه مثل بذهب قاله الجوهري والمفرد العلم أن دخل عليه حرف نداء لفظاً أو تقديراً يجب بناؤه على ما عهد في رفعه، ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل، ثم إن محل قوله: ولا يجوز ما دام على نصبه فإن ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف.

(ونحو بشر تابع)، قول المكودي: [قول الشاعر: أنا ابن التارك الخ] البيت من الوافر، وقائله المرار الأسدي

فبشر عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل التارك وهو مضاف إلى البكري، فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكري ولأدى إلى إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي).

و(صالحاً) مفعول ثان ليرى، وفي (يرى) ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، و(لبدلية) متعلق بصالحاً، و(في غير) متعلق بيرى، و(نحو بشر) معطوف على (نحو الأول (تابع) منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذ بالإضافة المحضة وهو أظهر، و(أن يبدل) اسم (ليس) والباء زائدة في خبرها.

عطف النسق

النسق في اللغة النظم، قال الزبيدي: والنسق العطف على الأول. ثم قال:

يفتخر بأن أباه جرح بشر بن عمرو، وأنا: مبتدأ، وابن: خبره، والتارك: اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على أل، والبكري بفتح الباء منسوب إلى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد، والطير: مبتدأ، وترقب: مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير، ووقوعاً: مفعول لإجله، وعليه: متعلق بوقوع، والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء في ترقبه، والمعنى: أنا ابن الشخص الذي ترك البكري بشراً لأجل جراحات به، الطير ترتقب موته لأجل أن تقع عليه لتأكل لحمه. قال معنى ذلك العيني، وقيل في هذا البيت غير هذا.

وقوله: [وهو ممتنع] لقوله سابقاً: ووصل أل بذا المضاف الخ.

(وليس أن يبدل بالمرضي) ليس تتميماً للبيت بل للرد على الفراء الذي أجاز كونه بدلاً لأنه يجيز إضافة المقرون بأل إلى المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد.

وقوله: [المحضة الخ] أي المتصلة والخالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف، وإنما احتيج لهذا لأن بشراً علم وتابع صفته وهو اسم فاعل، وإضافته في الأصل لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بغيرها، فأجاب بأن ذلك في اسم الفاعل المقصود بإضافته الانفصال، وأما هنا المقصود الاتصال فيصح كونه وصفاً للمعرفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

عطف النسق

هذا هو الرابع من التوابع. قول المكودي: [النظم] أي الجمع، يقال: نظمت العقد إذا جمعت لآلئه على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة. وقوله: [العطف على الأول الخ] (إن قلت): إذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدي صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له. (فالجواب) أن مراد الزبيدي النسق لغة وأما اصطلاحاً فهو الحروف قاله الشاطبي.

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

فـ(تال) جنس، وقوله: (بحرف متبع) مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع. ثم مثل بقوله: (كاخصص بود وثناء من صدق) فـ(تال) خبر مقدم، و(عطف النسق) مبتدأ مؤخر، و(بحرف) متعلق بتال، و(متبع) نعت لحرف، و(من صدق) مفعول بـ(اخصص). ثم شرع في حروف العطف فقال:

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمِ أَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى، وذلك مستفاد من قوله(مطلقاً) أما(الواو وثم والفاء وحتى) فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما(أم وأو) فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى، وجعلهما الناظم فيما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستوفى المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره(فالعطف) مبتدأ وخبره(بواو) وما بعده، و(مطلقاً) حال من(العطف) و(ثم) وما بعدها معطوفات على(بواو) بإسقاط العاطف والتقدير: واو وثم وفاء وحتى وأم وأو. ثم مثل بقوله: (كفيك صدق ووفا). ثم قال:

(تال بحرف) ، قول المكودي: [مخرج لما عدا الخ] هذا مبني على أن الباء في بحرف للسببية، ويكون قول المصنف متبع أي مصير الثاني تابعاً للأول لا فائدة له، والصواب أن الباء في بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأي والبدل، ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة في نحو: جاء زيد بنفسه، وعطف البيان الواقع بعد أي التفسيرية نحو: عندي عسجد أي ذهب، لأن الباء وأي التفسيرية لا يصيران الثاني تابعاً للأول، لأن أي ليست للعطف على الصحيح وإنما هي تفسيرية.

(فالعطف مطلقاً) ، قول المكودي: [فلا إشكال في تشريكها الخ] رد كون الواو تفيد الاشتراك في المعنى بعطف (أرجلكم على رؤوسكم) في قراءة الجر بأن الرجل مغسولة لا ممسوحة، فالتشريك إنما وقع حينئذ في اللفظ، وأجيب بأجوبة منها وهو الحق أن الجر بالعطف على رؤوسكم مدخول لامسحوا، ويحمل على المسح على الخفين فيكون المسح في الآية مستعملاً في حقيقته بالنسبة للرأس ومجازه بالنسبة للرجلين. ومنها: أن العطف ليس على رؤوسكم بل على وجوهكم، فيكون أرجلكم منصوباً بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

وقوله: [مستوفى المعنى الخ] بيان هذا أن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم، لكن يجب التقييد بما إذا لم تكن أم وأو للاضراب وإلا فلا يشتركان إلا في اللفظ، والعذر للمصنف في الإطلاق أن كونهما للإضراب قليل، وقيل: إنهما إذا كانا للإضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا إشكال، هذا حاصل ما وجهوا به كلام الناظم. قال الشاطبي: إن النحويين مع الناظم لم يتوارد كلامهما على معنى واحد لأنهم إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم، ولا يشك أحد أنهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين، والمصنف قصد الاشتراك في المعنى الذي هو عدم التعيين.

وقوله: [ومطلقاً حال من العطف الخ] سبق قلم لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل هو الابتداء

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا   لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا زيد، وقام زيد لا عمرو، فالقائم زيد دون عمرو، وما قام زيد لكن عمرو، وقد مثل منها بلكن فقال: (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين: قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهو ستة، وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة، و(بل) فاعل بـ(أتبعت) و(لفظاً) منصوب على إسقاط الخافض، و(حسب) اسم فعل بمعنى قط (ولا ولكن) معطوفان على (بل) ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال:

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لَاحِقَا   فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

يعني أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وسابق نحو: جاء زيد وعمرو قبله، ومصاحب نحو: جاء زيد وعمرو معه، فلو قلت: جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني

وهو ضعيف، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل للمجرور بعده، وتقديم الحال هنا جائز بندور من أفراده قوال الناظم: وندر نحو سعيد مستقراً في هجر.

(كلم يبد امرؤ) ، قول المكودي: [والطلا الخ] أي بفتح الطاء، وذوات الظلف كل ماكان له حافر على اثنين كالمعز والبقر، وقيل الطلا ولد البقر الوحشي، وفي القاموس: الطلا بفتح الطاء ولد الظبي ساعة ولادته، والولد الصغير من كل شيء، والطلاء بالكسر والمد ككساء القطران وكل ما يطلى به والخمر والطلاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية، انتهى.

وقوله: [فاعل بأتبعت] على أن اتبعت مبني للفاعل أو نائب فاعل على أنه مبني للمفعول لأن الشخص هو الذي يتبع.

وقوله: [اسم فعل الخ] فيه نظر لأن العوامل اللفظية تدخل عليها وهي لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.
وقوله: [بمعنى قط] ليس بجيد، والجيد أنه بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم، وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف، فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير، وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك.

(فاعطف بواو) ، قول المكودي: [للجمع المطلق الخ] لا فرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لأن التعبير بالإطلاق في الأول هو عين الإطلاق في الثاني ومعناهما لا تقييد، خلافاً لابن هشام في المغني والسبكي، والتفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهي.

وقوله: [لاحتمال المعاني الثلاثة الخ] الذي يدلك على كون الواو لا تفيد ترتيباً أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة﴾ الآية قال الصحابة: بأيها نبدأ يا رسول الله؟ فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب، فلو كانت الواو تفيد الترتيب ما سألوا النبيﷺ .

الثلاثة المذكورة. «سابقاً» مفعول بـ«اعطف» «أو لاحقاً» «أو مصاحباً» معطوفان عليه، «في الحكم» متعلق بسابقاً وهو مطلوب للاحقاً، «مصاحباً» فهو من باب التنازع.

ثم قال:

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

يعني أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن تابعه نحو: تفاعل وافتعل، تقول: تخاصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو، واصطف هذا وابني، ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء، يقال: صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم في الحرب صفاً. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

يعني أن «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال، فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة، وأن «ثم» تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ، وإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة. «الفاء» مبتدأ،

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] لا يصح من وجهين: الوجه الأول: أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين. الثاني: أنه لا يرى التنازع في متقدم، فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر، وفي مصاحب الحذف من الأخير لدلالة الأول عليه.

(موافقا) نعت مصاحب وليس تتميماً للبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو: سار زيد والطريق، فالطريق مصاحبة الفاعل في الحكم وهو السير غير موافق له فيه لأن الطريق لم تفعل السير.

(واخصص بها)، قول المكودي: [على ما لا الخ] ما واقعة على المتبوع.

وقوله: [عن تابعه الخ] هكذا في غالب النسخ وهي الصواب، وفي بعضها عن متبوعه بدلاً عن تابعه وهي تحريف من الكاتب قطعاً. وقوله: [نحو تفاعل وافتعل الخ] أي من كل ما كان معنى عامله من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين.

(والفاء للترتيب)، قول المكودي: [فالمعطوف بها ثان الخ] أي متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى للترتيب.

وقوله: [من غير مهلة] هذا معنى الاتصال، والمهلة بفتح الميم وضمها خلافاً لمن أنكر الضم التأخير والانفصال، واعترض الترتيب والاتصال في الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب في ثم بقوله تعالى في الزمر: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ فإن الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق، وأجيب بأن ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها في الأعراف حيث قال: ﴿خلقكم من نفس واحدة وجعل﴾ الخ والقصة واحدة، واعترض التراخي بنحو قولهم: هززت الرمح ثم اضطرب، فإن الاضطراب يكون عقب الهز، وأجيب بأن ثم بمعنى الفاء، ثم ان قد يلحقها تاء التأنيث اللفظ فتختص بعطف الجمل، ذكره الشمسي والفناري وبهذا يرد قوله فيما يأتي ثمت أفعال جموع قلة حيث عطف بها مع اتصال التاء بها للمفرد.

و (للترتيب)خبره (باتصال)متعلق بالترتيب، و (ثم)مبتدأ وخبره (للترتيب)و (بانفصال)متعلق بالترتيب أيضاً. ثم قال:

٥٤٦ -وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يعني أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فيطير صلة للذي، ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

٥٤٧ -بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

يعني أن (حتى)لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضربت القوم حتى زيداً لأن زيداً بعض القوم ولا يكون إلا غاية له، أما في زيادة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو: غلبك الناس حتى النساء، وشمل قوله (بعضا)ما بعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله:

وقوله: [متعلق بالترتيب]الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع، والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال. وقوله: [وبانفصال متعلق الخ]الأولى أنه حال منه كالذي قبله، وهذا البيت مما اتحد فيه إعراب الصدر والعجز، وكثيراً ما يفعله الناظم وهو حسن غاية.

(واخصص بفاء)، قول المكودي: [نحو الذي يطير الخ]الذي: اسم موصول مبتدأ، وجملة يطير لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والرابط فاعل يطير والفاء في فيغضب عاطفة، وزيد فاعل يغضب، والجملة معطوفة على جملة الصلة، والمعطوف على الصلة صلة وهي لا تصلح أن تكون صلة لعدم الرابط، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببية، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخراً أخبر.

وقوله: [ولا تكون الصلة إلا جملة الخ]فيه نظر لأن صلة أل في هذا الفصل وغيره تكون مفردة، يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب إلا أن يكون مراده جملة حقيقية أو حكماً، وقد اعترض على الناظم بأمرين: الأول: أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه. الثاني: أن يكون كلامه قاصراً على الموصول مع أنه كما يجري فيه يجري في كل ما يحتاج لرابط كالخبر والصلة والحال، ولذا قال شيخ شيوخنا سيدي الطيب فلو قال المصنف:

بالفا اعطفن جملة رابط على خالية منه وعكسه اقبلا

لوفى بالمراد. (بعضاً بحتى) اختلفوا في حتى فالجمهور على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو، وقال بعض المتأخرين ومنهم الزمخشري: أنها تقتضي الترتيب فقد يكون ملابسة الفعل لما قبلها متأخرة عما بعدها نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وقد يكون في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمن واحد نحو: قام القوم حتى زيد إذا قاموا مرة واحدة، فإذا قلت: جاء القوم حتى زيد احتمل المعاني الثلاثة.

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره: ألقى ما يثقله حتى نعله. و(بعضاً) مفعول مقدم بـ (اعطف) و(بحتى) متعلق باعطف، وكذا (على كل) واسم (يكون) ضمير مستتر عائد على لفظ بعض، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم من قوله (اعطف) ثم اعلم أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الأولى بقوله:

٥٤٨ ـ وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَةْ

قول المكودي: [ألقى الصحيفة الخ] البيت من الكامل، وقائله المتلمس وليس في ديوانه، والصواب أن قائله ابن مروان النحوي في قصة المتلمس، وهي ما ورد أن المتلمس وطرفة هجيا عمرو ابن هند الأمير، فلما بلغه ذلك لم يظهر لهما تغيراً، ثم كتب لهما كتاباً إلى عامله وأمره بقتلهما وقال لهما: إنما كتبت لكما بصلة، فلما كانا ببعض الطريق قال المتلمس لطرفة: كل واحد منا هجا الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا في بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرأهما؟ فقال طرفة: ما كنت لأفتح كتاب الملك، فقال المتلمس: والله لأفتحن كتابي، فإذا بغلام قد خرج من الحيرة فأعطاه الكتاب ليقرأه فلما نظر إليه وجد فيه: بمجرد وصول الكتاب فاقتله، قال: ثكلت المتلمس أمه، فقال لطرفه: افتح كتابك فما فيه إلا مثل ما في كتابي، فقال طرفة: إن أراد قتلك لا يطيق قتلي لكثرة قومي، ألقى المتلمس صحيفته في نهر الحيرة وفر إلى الشام وهجا عمراً، ودخل طرفة الحيرة فقتل: وفاعل فألقى ضمير المتلمس، والصحيفة مفعوله والمراد بها الكتاب، ويخفف: منصوب بكى إن قدرت اللام قبلها فتكون مصدرية أو حرف تعليل، والناصب أن مضمرة بعدها، ورحله: مفعول، والزاد: معطوف على الصحيفة، وحتى: حرف عطف، ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة، والشاهد في حتى نعله فإن النعل ليس بعضاً مما قبله لكنه كالبعض لأن المعنى: ألقى كل ما يثقله حتى النعل، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير: حتى ألقى نعله ألقاها فألقاها على الأول تأكيد لألقى الأول وعلى الثاني تفسير، ويجوز في نعله الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتكون حتى ابتدائية، ويجوز جر نعله فتكون حتى جارة وألقاها توكيد.

وقوله: [واسم يكون ضمير الخ] والجملة خالية من المفعول الذي هو بعضاً فيلزم عليه إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثاني عنده.

(وأم بها اعطف) همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء غالباً ومن غير الغالب وقوعها بعد لا أبالي، وليت شعري، وما أدري ونحوهن، وضابط أم هذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين يصح تأويل كل منها بمصدر وآلة السبك الهمزة على الحق فيؤول مثال المكودي بسواء على قيامك وقعودك ويكون المصدر مبتدأ وسواء قبله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعدمه. (تنبيه): لم يعدوا همزة التسوية حرفاً مصدراً من الموصولات الحرفية السابكة، والصواب أنها منها فهي بمنزلة أن ولو وسائرها.

(عن لفظ أي مغنية) يقتضي كلام الناظم أن الاستغناء عن أي إنما هو بالهمزة دون أم، وليس كذلك بل الاستغناء بهما معاً، ولذا قال كذي قبل: يطلب بها وبأم ما يطلب بأي، إلى قوله: وهذا معنى الخ، وأجيب بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير مغنية هي وأم وضابطها أن تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لأحدهما وجهل تعيينه،

يعني أن (أم) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، ومنه قوله عز وجل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ أو (إثر همزة) يطلب بها وبأم ما يطلب بأي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والتقدير: أيهما عندك؟ وهذا معنى قوله: (أو همزة عن لفظ أي مغنيه) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

فشمل قوله (الهمزة) التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾ بهمزة واحدة، والهمزة التي تقدر مع أم بأي كقول الشاعر:

فأصبحت فيهم آنساً لا كمعشر أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله (وربما) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد (وإن كان) شرط، و(خفا) اسم (كان) وهو ممدود فقصره ضرورة، و(بحذفها) متعلق بـ(خفا) و(أمن) فعل ماض في موضع خبر كان، والمراد بالمعنى معنى الهمزة، وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي (أم) وهي المنقطعة فقال:

ولذا لا تجاب إلا بتعيين أحدهما بأن يقال في مثال المكودي زيد أو يقال عمرو، ولا يقال في الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤولين فلا فائدة في الجواب بهما. قال الدماميني: ومثل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل التي في موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟» وقد تأتي أو موقع أم بعد هل اهـ. قال البنائي: ومنه ما يقع للخليل كثيراً كقوله: هل إزالة النجاسة إلى قوله سنة أو واجبة، فأو بمعنى أم.

قول المكودي: [لأن ما قبلها الخ] هذه العلة هي الصواب لأنها عامة في قسمي المتصلة، لأن تسمية أم متصلة عليه مجاز، لأن المتصل ما قبلها مع ما بعدها وما بعدها بما قبلها، لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك، وعللها بعضهم بقوله: إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما معاً بمعنى أي، وهذا التعليل قاصر لأنه إنما يشمل القسم الثاني من أقسام أم المتصلة وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى.

(وربما أسقطت الهمزة) أل في الهمزة للعهد والمعهود الهمزتان السابقتان، ولذا مثل كدي لهما معاً وأم على حالها من الاتصال.

قول كدي: [كقراءة ابن محيصن ﴿سواء عليهم﴾ الخ] الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لا يصح لأن ابن محيصن لم يقرأ بأم وإنما قرأ بأو مع إسقاط الهمزة هكذا: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم﴾ كما نقله في المغني.

وقوله: [فأصبحت فيهم الخ] البيت من الطويل، وآنساً: خبر أصبح وهو مأخوذ من الأنس بمعنى الالفة، ولا: حرف عطف، والكاف بمعنى مثل معطوف على آنساً، والمعشر: مضاف إليه والمعشر الرهط والشاهد في حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها، وربيعة ومضر قبيلتان.

وقوله: [متعلق بخفا] أظهر منه من جهة المعنى أنه متعلق بأمن.

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أم) المنقطعة هي الخالية مما قيدت به (أم) المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو بعد همزة تقدر مع (أم) بـ(أي) وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها، واختلف في معناها فقيل: الإضراب والاستفهام معاً، وقيل. الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين، و(بانقطاع) متعلق بـ(وفت)، وكذلك بمعنى (بل) و(خلت) خبر (تك) و(مما) متعلق بخلت، و(به) متعلق بـ(قيدت) والضمائر المستترة في (تك وقيدت وخلت) عائدة على (أم) المتصلة.

(فإن قلت): كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ (قلت): هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى (أو) فقال:

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ وَأَبْهِمِ ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان: الأول: التخيير نحو: خذ من مالي ديناراً أو ثوباً. الثاني: الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث: التقسيم

(وبانقطاع وبمعنى بل)، قول المكودي: [من كونها الخ] خصصه بذلك كالمصنف احترازاً مما إذا لم تقع بعده همزة أصلاً نحو: ﴿أم يقولون افتراه﴾ أو وقعت بعد الهمزة التي بمعنى ما النافية نحو: ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد﴾ إذ الهمزة للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي والمتصلة لا تقع بعده.

وقوله: [منقطع عما قبلها الخ] يؤخذ من هذا التعليل أنها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وإنما هي حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل، وقد جوز الناظم العطف بها على قلة وهو ضعيف.

وقوله: [فقيل الإضراب الخ] يظهر من كلامه أنه ليس فيها إلا هذان القولان، والحق أن فيها ثلاثة أقوال: هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم، ونقله الدماميني عن سيبويه أن الأكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الاضراب وقد تكون للإضراب وحده، فمن الأول قول بعضهم حين ظهر له أنه رأى إبلاً ثم تبين له أنه أخطأ ثم أضرب عنه معقباً بما يفيد الشك والاستفهام أنها لإبل أم شاء، فجعل الناظم شاء الذي هو اسم جمع شاة معطوفاً على إبل عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة، وجعل الجمهور شاء خبراً لمبتدأ محذوف أي بل هو شاء، وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هي للإضراب والابتداء، ومن الثاني: ﴿أم هل تستوي الظلمات﴾ أي بل هي تستوي فهي للإضراب فقط.

وقوله: [للزومها إياه الخ] أي للزوم أم إياه أي الإضراب، والمعنى أنه اقتصر عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام.

(خير أبح قسم)، قول كدي: [الثاني الإباحة] ليس المراد الإباحة الشرعية التي هي الجواز بل المراد العقلية أو العرفية، لأن الكلام في معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى ﷺ، قاله الشمني على المغني.

وقوله: [جواز الجمع بين الخ] ويفهم ذلك من المتكلم بالقرائن، فإن فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير وإلا فهي للإباحة، ثم إن هذه التفرقة إنما هي لابن مالك ومن تبعه، ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أو لا، وهذا هو الحق لأن صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو، راجع المحلى وحواشيه.

نحو: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف. الرابع: الإبهام كقوله عز وجل: ﴿إنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾. الخامس: الشك نحو: قام زيد أو عمرو، والفرق بينه وبين الإبهام أن الإبهام يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم. السادس: الإضراب كقوله عز وجل: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾.

وفي قوله: (وإضراب بها أيضاً نمي) إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله، و(بأو) متعلق بـ(قسم) لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله: (خير واشكك) وما بينهما، و(إضراب) مبتدأ، و(نمي) خبره، و(بها) متعلق بـ (نمي) أي نسب والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون (بها) متعلقاً بـ(إضراب) فيكون المسوغ للابتداء به إعماله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني (أو) أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْـوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

يعني أن (أو) تعاقب (الواو) أي تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله: (إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أي طريقاً، ومنه قوله:

وقوله: [نحو الكلمة الخ] يعني أن الكلمة مقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلي إلى جزئياته لصدق اسم المقسوم الذي هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة.

وقوله: [كقوله عز وجل: ﴿أو إنا وإياكم﴾ الخ] جعل في المغني الشاهد في الأولى فقط، والذي صرح به الدماميني وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً، والذي بينه الأزهري أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذي لبعض المحققين، ونص ما قاله الظاهر أنه في الثانية فقط، لأن خبر إن أحد الأمرين من الهدى والضلال، وأحدهما من حيث أنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لا لأحدهما وأبهم، فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإبهام فكأنه قال: إنا على هدى أو في ضلال مبين، وأنتم على هدى أو في ضلال مبين، وخولف بين حرفي الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعل على جواد يسير به حيث شاء، والضال مطروح في أودية الضلال ومنغمس لا يدري أين يتوجه.

وقوله: [وأرسلناه إلى مائة ألف الخ] (لا يقال): كيف يصح الإضراب في كلامه تعالى مع أنه إنما ينشأ غالباً عن الغلط على الله محال (لأنا نقول) أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم، ثم أخبر الله بالتحقيق الذي يعلمه أنهم يزيدون على ذلك. (فإن قلت): على أي شيء عطف أو يزيدون من قوله تعالى: ﴿أو يزيدون﴾ إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل على الفعل؟ (قلت): أجابوا عنه بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: وأرسلناه إلى أناس وقوم يصلون إلى مائة ألف بل يزيدون.

وقوله: [لقوله خير الخ] الأولى أن معمول ما عدا قسم محذوف وليس فيه تنازع، لأن الناظم لا يراه في أكثر من عاملين ولا في متوسط.

وقوله: [التفصيل الخ] فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل في متعلقه، والصواب الوجه الثاني لا غير.

جــاء الخـلافــة أو كــانت لــه قــدرا ... كـما أتى ربــه مــوسى عــلى قــدر

أي جاء الخلافة وكانت له قدراً، وفهم من قوله: (وربما عاقبت) وفاعل ذلك قليل، و(إذا) متعلق بـ (عاقبت) أن عاقبت ضمير عائد على أو. ثم قال:

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَـهْ ... فِي نَحْـوِ إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا ٱلنَّـائِيَـهْ

مذهب أكثر النحويين أن (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً. وفهم من قوله (مثل أو) أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ (أو) وليس كذلك لأن (إما) لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير: خذ إما ثوباً وإما ديناراً. ومثالها للإباحة: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين. ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف. ومثالها للإبهام: قام إما زيد وإما عمرو. وكذلك الشك والفرق بينهما

(إذا لم يلف)، قول المكودي: [ومنه قوله: جاء الخلافة الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير يمدح به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له: يا جرير توليت هذا الأمر أي الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة مائة أخذها عبد الله، ولده، ومائة أخذتها أم عبد الله زوجته، يا غلام أعطه المائة الباقية. قال جرير: فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال. وفاعل جاء ضمير عمر، وفي نسخة أتى، والخلافة: مفعول جاء بمعنى ولي، وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد، والمعنى: جاء الخلافة والحالة أن الله قدرها له. وقال ابن عصفور: يحتمل أن تكون أو للشك بمعنى أن الشاعر شك هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به. وفي المغني: الذي رأيته في ديوان جرير إذ بدل أو وحينئذ لا شاهد في البيت، والكاف جارة، وما مصدرية، وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كإتيان موسى ربه الخ، وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثم جئت على قدر يا موسى﴾.

وقوله: [وإذا متعلق بعاقبت الخ] فيه نظر لأن إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم اتفاقاً، والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله.

(ومثل أو في القصد)، قول كدي: [وإليه ذهب الناظم ولذلك الخ] هذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ من عدم عدها سابقاً في حروف العطف حيث قال: فالعطف مطلقاً الخ. ووجه هذا القول أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله. (فإن قلت): إذا كانت إما غير عاطفة فما وجه ذكرها في حروف العطف؟ (قلت): أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف، وقيل: لمشاركتها لأو في غالب معانيها، وقيل: تبرعا، وقيل: للرد على من يقول أنها عاطفة، وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المكودي هو الصواب، وما اقتضاه الأزهري من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو.

وقوله: [أو بمعنى الواو قليل الخ] القلة في استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله: وربما عاقبت الخ، وأما القلة بالنسبة للإضراب فلم يتقدم في كلام المصنف ما يشير إليها إلا أن يقال هي مأخوذة من التنكير في وإضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة، أو نقول: إن المعاني الخمسة الأول متفق عليها والمعنيان الأخيران مختلف فيهما، فشبه إما بأو في معانيها المتفق عليها.

كما تقدم في أو. وفهم من قوله: (إما الثانية) فائدتان: الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى. والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقة بإما أخرى. وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو (ومثل أو) مبتدأ، و(في القصد) متعلق بـ (مثل) و(إما) خبر المبتدأ، و(الثانية) نعت لـ (إما) و(في نحو) متعلق بفعل محذوف تقديره أعني، و(ذي) مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك. ثم انتقل إلى لكن فقال:

٥٥٤ - وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلاَ   نِدَاءً أَوْ أَمْراً اَوِ اثْبَاتاً تَلاَ

يعني أن (لكن) العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، وللنهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب، و(لكن) مفعول أول بـ (أول) و(نفياً) مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) يعني أن (لا) العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يا زيد لا عمرو، وللأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وللإثبات نحو: قام زيد لا عمرو. و(لا) مبتدأ وخبره (تلا) و(نداء) وما عطف عليه مفعول بـ (تلا) وفي (تلا) ضمير مستتر يعود على (لا) والتقدير: لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً. وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع أن (لا) معطوف على (لكن) وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال:

٥٥٥ - وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لكن) وهما النفي والنهي كانت بمنزلة (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون القيام منفياً عن زيد مثبتاً لعمرو، وكذلك: لا تضرب زيداً بل عمراً، فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو، فـ (بل) في ذلك (كلكن) في المعنى. ثم مثل بقوله: (كلم

وقوله: [ومثل أو مبتدأ الخ] الصواب أن إما مبتدأ ومثل خبر مقدم، لأن إما هي المحدث عنها وهي معرفة، ومثل نكرة لأن إضافتها لا تفيد تعريفاً.

(وأول لكن نفياً أو نهياً) صرح الناظم بشرط وبقي عليه شرطان آخران إفراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو، ومعنى لكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما يأتي للمكودي.

(ولا نداء) شرط كونها بعد الأمر والإثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف، وقدمه اعتناء بالرد على المخالف في عطفها بعد النداء، وبقي على الناظم شرطان: أن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا العكس، وأن يكونا مفردين، نعم في النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقاً، ولعل الناظم اعتمده فلأجله لم يشترط هذا الشرط، وفصل المرادي فقال: إن كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا.

قول كدي: [وهو وهم الخ] وجهه أنه على هذا الإعراب يبقى قول الناظم ضائعاً لا موضع له من الإعراب، وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة، والتقدير: وأول لا نداء أو أمراً أو إثباتاً حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولكن فيه طول لا داعي إليه.

(وبل كلكن)، قول كدي: [في تقرير حكم الخ] هذا المعنى في نفسه صحيح ولكن لم يتقدم للمكودي ولا للناظم وقد بينّاه، وما ذكره كدي تبعاً للناظم من كونها تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذي كاد أن يكون

أكن في مربع بل تيها) والمربع: موضع الربيع، والتيهاء: القفر. و(بل) مبتدأ وخبره (كلكن) و(بعد) متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال، وها في (مصحوبيها) عائدة على (لكن) ثم ان (بل) تقع بعد مصحوبي (لكن) كما تقدم، وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ   فِي ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ ٱلْجَلِي

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو، فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد (بل) وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيداً بل عمراً، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد (بل) وحاصل (بل) أنها يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر. وقوله (الجلي) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ

يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رأيتك وزيداً. وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أنت وزيد قائمان. وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قمت أنت وزيد، أو مستتراً نحو: قم أنت وزيد، وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستتراً نحو:

ضرورة، وقيل: بل الأول يبقى مسكوتاً عنه، فقولك: جاء زيد بل عمرو أثبت المجيء لعمرو ويكون زيد مسكوتاً عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله التفتازاني.

وقوله: [والمربع موضع الخ] أي المكان الذي ينزل فيه القوم في خصوص وقت الربيع والتيهاء ممدود، وقصره الناظم لضرورة الوزن الفلاة والقفر والموضع الخالي الذي ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق، والمعنى: لم أكن في منزل معد للربيع فأهتدي للطريق به بل في أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء.

(وانقل بها)، قول المكودي: [فقد أزلته عنه الخ] الحق هنا عندهم أن الحكم ثابت للثاني والأول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله.

وقوله: [لصحة الاستغناء عنه الخ] بل الصواب حذفه لأن زيادته مضرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض في الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيداً بل عمراً، وهلا أكرمت زيداً بل عمراً، بمنزلة اضرب زيداً بل عمراً، فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه إلا الأمر الحقيقي وخرج العرض والتحضيض ومعنى الإضراب فيهما الغلط.

(وإن على ضمير رفع)، قول المكودي: [لم يلزم الفصل الخ] نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول في مثاله: رأيتك أنت وزيداً، ويكون أنت توكيداً للكاف، وقد مر عند قوله: ومضمر الرفع الذي قد انفصل الخ.

وقوله: [لم يفصل بينهما] أي لا يمتنع بل يجوز فتقول في مثاله: أنت أنت وزيد قائمان.

وقوله: [قم أنت وزيد الخ] مثله قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾(فإن قلت): يلزم على هذا أن يكون

زيد قائم هو وعمرو. ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ   فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قول عز وجل: ﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم﴾ فالفصل هنا بضمير المفعول، (وإن عطفت) شرط، (وعلى ضمير) متعلق به، (وأو فاصل) معطوف على (بالضمير المنفصل (وما) زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله: (وبلا فصل يرد في النظم فاشياً) فمن ذلك قول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى   كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعل الأمر رفع الظاهر، لأن العامل في المعطوف عليه الذي هو الضمير المستتر هو العامل في المعطوف وهو زيد في المثال، ﴿وزوجك﴾ في الآية. (قلت) : أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك، وتبعه الموضح في شرح قوله بعد: وهي انفردت الخ، أن زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: ولتسكن زوجك.

وقوله: [ولا يكون إلا بارزاً الخ] فيه نظر(١) لأنه لا يبرز إلا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين، وراجع الشراح عند قول المصنف: وأبرزنه مطلقاً الخ، وعلة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودي عند قوله وضعفه اعتقد حيث قال: ووجه ضعفه الخ، إلا أن تلك العلة إنما تجري في الفعل لا في الوصف، وفي بعض النسخ: ولا يكون إلا مستتراً بدل بارزاً وفيها نظر أيضاً، لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الإبراز. (فإن قلت) : هلا عطفتم على هذا الضمير المنفصل ولم تعطفوا على المتصل؟ (قلت) : لا يصح لأن المنفصل توكيد للمتصل، فلو عطفنا الاسم عليه لزم أن يكون الاسم المعطوف توكيداً للمتصل وهو مما لا معنى له.

(أو فاصل ما) ، قول المكودي: [وعلى ضمير متعلق به الخ] هذا يقتضي ان عطفت المذكور فعل الشرط وفيه نظر، إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعموله، والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره المذكور أي وإن عطفت على ضمير الخ. (فإن قلت) : الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذكور. (قلت) : الشاغل ضمير مجرور ومقدر أي عطفت عليه على أنه يقال: إن ما هنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال، قاله العلامة البناني.

وقوله: [أو صفة] هذا هو الصواب فتكون ما نكرة في موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أي فاصل كان، وما هذه تسمى أبهامية لأن الاسم الذي قبلها نكرة شائعة زادته شيوعاً، وأو في قوله: أو فاصل للإباحة إشارة إلى أنه تارة يكون الفاصل واحداً وتارة يكون متعدداً نحو قوله تعالى: ﴿ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم﴾.

(وبلا فصل يرد) ، قول المكودي: [فمن ذلك قول الشاعر: قلت إذ أقبلت الخ] البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وإذ: ظرف لما مضى من الزمان، وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة، والشاهد في عطف وزهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاي جمع زهراء، وسيقول الناظم: فعل لنحو أحمر وحمراء وهو صفة لمحذوف، وتهادى: فعل مضارع وأصله تتهادى فحذف إحدى التاءين ومعنى تتهادى تتبختر، والكاف في كنعاج اسم

---

(١) قول المحشي ولا يكون إلا مستتراً وفيها نظر نظره ساقط إذ ليس الغرض بيان فاعل الوصف بل بيان ما يجوز عليه العطف تأمل.

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد. وقول الآخر:

ورجا الأخيطل من سفاهة نفسه ... ما لم يكن وأب له لينالا

فأب: معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل، وفهم من قوله (فاشياً) أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر، ومنه قولهم: مررت برجل سواء والعدم، فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: (وضعفه اعتقد) ووجه (ضعفه) أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي (يرد) ضمير مستتر عائد على العطف، وفي (النظم) متعلق بـ (يرد) وكذلك (بلا فصل) و(فاشيا) منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا

يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو: مررت بك وبزيد، والمخفوض بالاسم نحو: جلست بينك وبين زيد، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيين وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال:

بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هي البقر الوحشي، والفلا: الصحراء، وتعسفن: حال من نعاج أي خرجن عن الطريق، ورملا: منصوب على حذف الخافض أي في رمل، والمعنى: أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة زاهرات تتبخترن تبختراً مثل تبختر بقر الوحش في الصحراء في الخروج عن طريق الناس، وقد ملن في الرمل للأمن من الذي يصيدهن، ومقول الشاعر مذكور في الأبيات بعد.

وقوله: [قول الآخر: ورجا الأخيطل الخ] البيت من الكامل، وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير، ورجا: فعل ماض، والأخيطل: فاعل، ومن: تعليلية أي لأجل سفاهة نفسه، وما: مفعول رجا، واسم يكن عائد على الأخيطل، وأب: معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب: ولينالا: اللام لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف ينالا للتثنية عائد على الأخيطل وأبيه.

وقوله: [على الضمير المستتر في سواء] لأنه مؤول بالمشتق أي مستو هو والعدم، ومنه ما في البخاري من قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» وكون الحديث مروياً بالمعنى كما في الأزهري تبعاً لأبي حيان باطل.

وقوله: [عائد على العطف] أي المفهوم من عطف فهو وان وإن لم يتقدم له ذكر فقد تقدم ما يؤخذ منه.

وقوله: [متعلق بيرد] الصواب أنه متعلق بفاشيا ليفيد كلامه ورود العطف في النثر أيضاً لكنه غير فاش.

(وعود خافض لدى عطف)، قول المكودي: [لازمة عند جمهور البصريين الخ] وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه. (فإن قلت): إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معاً معطوفان على الجار والمجرور قبلهما أو المجرور معطوف على المجرور فقط؟ (قلت): قال الرضي: الصواب هو القول الثاني وهو الذي يظهر من قول الناظم: على ضمير خفض الخ، لكن يلزم عليه أمران: إلغاء الجار الثاني واتصال الضمير بغير عامله في نحو: مررت بك وبه، وجلست بينك وبينه، وكلاهما

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْـدِي لاَزِمـاً إِذْ قَـدْ أَتَى فِي النَّـظْمِ وَالنَّـثْرِ الصَّحِيـحِ مُثْبَتَـا

يعني أن إعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي. ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

فـاليوم قـد بت تهجونـا وتشتمنـا فـاذهب فما بـك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في به. ثم قال:

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْـوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْـفَـرَدَتْ

يعني أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل: ﴿أن اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾ أي فضرب فانفلق. ثم قال: (والواو) أي والواو قد تحذف أيضاً مع ما عطفت كقوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد، وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله: (إذ لا لبس) أي إن لم يكن لبس في حذف

محذور، وأجيب بأن الجار الثاني إنما جيء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ما قبله وأن الضمير كلمة برأسها.

(إذ قد أتى. في النظم)، قول المكودي: [منها قوله: الآن قد بت الخ] البيت من البسيط، والآن وفي نسخة فاليوم وكل منهما منصوب على الظرفية، وبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها، وتهجو: مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونا مفعوله والجملة في محل نصب خبر بت، وتشتمنا: معطوف على تهجونا، فاذهب: جواب شرط مقدر كأنه قال له: إن فعلت ذلك فاذهب الخ، وما: نافية، ومن عجب: مبتدأ مجرور بمن الزائدة، وبك: خبر مقدم والشاهد في عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال: لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحاً لتعجبت منك.

وقوله: [كقراءة حمزة الخ] حمزة يقرأ بتخفيف سين تساءلون، ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم إلا لو كان حمزة لا يقف عن الهاء في به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد: والطور والنجم مما أقسم به من المخلوقات، فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة.

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت) هذه المسألة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم وللموضح تقديمها، ويذكر أنها عند قوله: واخصص بفاء الخ.

قول المكودي: [كقوله عز وجل: ﴿أن اضرب﴾ الخ] أن مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذي يدل على اضرب المعطوف بالفاء المقدر، وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوحينا قبل.

وقوله: [منه قوله تعالى: ﴿سرابيل﴾] جمع سربال بكسر السين وهو القميص، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، وخص الحر بالذكر لأن المخاطب للعرب وبلادهم حارة، فالذي يقي الحر هو الذي يكون نعمة عندهم.

الفاء والواو مع معطوفيهما. وفهم من قوله: (قد تحذف) أن ذلك قليل، و(الفاء) مبتدأ وخبره (قد تحذف) و(الواو) مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون (الواو) معطوفاً على (الفاء) ثم قال: (وهي انفردت).

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

يعني أن (الواو) انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها (عامل مزال) أي محذوف (بقي معموله) وذلك كقوله:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

فتبناً: مفعول ثان لعلفتها، والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو ماء، فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء.

وقوله: (دفعاً لوهم اتقي) يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كون ماء معطوفاً على تبناً، إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه لأن المعية متعذرة فيه. ثم قال:

وقوله: [أن يكون الواو معطوفاً الخ] فيه نظر، لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، والخبر المذكور لا يكون خبراً عن شيئين لإفراد ضميره وإلا لقال قد يحذفان.

(وهي انفردت. بعطف)، قول المكودي: [كقوله: علفتها تبناً الخ] البيت من الرجز، والضمير للدابة، والشاهد في وماء فإنه معمول لمحذوف، وغدت: فعل ماض يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة، وهمالة: حال من الضمير، وعيناها بألف التثنية فاعل بهمالة، ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهمالة حال من عيناها مقدمة عليه، ثم إنه كما يحتمل رفع الإبهام بما في المكودي في هذا البيت يحتمل أن يؤوّل علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وما احتمل، واحتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يمثل به الموضح، وانظر فقد مثل للمرفوع بما علمت سقوطه وللمنصوب وللمجرور.

(وحذف متبوع)، قول المكودي: [ومفهومه أن ذلك الخ] فيه نظر إذ الذي يفهم من قول الناظم هنا الذي هو إشارة للمكان القريب خصوص الفاء والواو لأن الكلام قريباً إنما هو فيهما خصوصاً قاله الشمني.

قوله: [وهو في أو قليل] حتى قيل إنه خاص بالشعر ولم يمثل المكودي لحذفه مع الفاء ومنه قوله تعالى: ﴿أفلم يروا﴾ التقدير أعموا فلم يروا ومثاله بعد أو قوله: فهل لك أو من والد لك بعدها. أي فهل لك من أم أو من والد الخ، وزاد بعضهم ثم، وبعضهم أم المتصلة.

(فرع): أقسام المعطوف والمعطوف عليه والعطف أربعة: حذف العطف والمعطوف معاً، حذف المعطوف وحده، حذف المعطوف عليه وحده، حذف حرف العطف وحده، تكلم الناظم على الأول في قوله: والفاء قد تحذف الخ، وعلى الثاني في قوله: وهي انفردت بعطف الخ، وعلى الثالث في قوله: وحذف متبوع، ولم يتكلم على الرابع مع أنه ارتكبه كثيراً في هذا النظم وبابه الشعر، قيل: ويجوز في النثر على قلة.

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال لك: ألم تضرب زيداً بلى وعمراً أي ضربته وعمراً، ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل. ثم قال: (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعني أن[1] الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو: زيد قام وقعد، ويقوم ويقعد، و(عطفك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الفعل) مفعول بالمصدر، و(على) متعلق به، و(يصح) في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً   وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

يعني أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عز وجل: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ فأقرضوا: معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ أي وقابضات. ثم قال: (وعكساً استعمل تجده سهلا) العكس: هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

(وعطفك الفعل) أطلق المصنف في الفعلين وشرحه المكودي على ظاهره مع أن الفعلين مقيدان بأن يكونا متحدين في الزمان، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل ولا العكس، وأما اتحاد الصيغة بأن يكونا معاً فعلين ماضيين اصطلاحاً أو يكونا مضارعين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما، ثم أنهم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال، بل الأمثلة التي ذكروا إنما هي من عطف جملة على جملة ولأن كل فعل له فاعل، لا أنه عطف فعل على فعل فقط، وأجيب بأنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني صار الفعلان معاً كأنهما ليس لهما إلا فاعل واحد فصح إطلاقه عطف الفعل على الفعل بهذا الاعتبار.

(واعطف على اسم)، قول المكودي: [فأقرضوا معطوف الخ] تبع في هذا الفارسي والزمخشري وهو منتقد لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمصدقات، وقد علمت صحة عدم الفصل بين الصلة والموصول ولا يصح أيضاً عطفه على صلة أل في المصدقات لاختلاف الضمائر، إذ ضمير مصدقات مؤنث وضمير أقرضوا مذكر، فيتخرج حينئذ على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه والأصل والله أعلم: والذين أقرضوا.

وقوله: [أي وقابضات] قيل: الأولى أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن كلامنا في عطف فعل على أسم شبيه به فيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصففن، وأجيب بأن صافات حال والأصل في الحال أن تكون مفردة فالتأويل إنما هو في الثاني.

(وعكساً استعمل)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ﴿يخرج الحي﴾ الخ] تبع في التمثيل بهذه الآية الناظم في شرح التسهيل وأوردوا عليه إشكالاً حاصله أن جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفالق ومحل الرفع ثابت للجملة بتمامها لا للفعل فقط، وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفاً على الفعل وحده، وأجيب بأن مخرج الاسم في الحقيقة معطوف

(١) قول المكودي يعني أن الأفعال الخ مع قول المحشي مع أن الفعلين الصواب ما فعله المكودي كما قال الرضي وقرره إذا الشرط أن يوجد المصحح من خبرية وإنشائية وأما الاتحاد في الزمن فذاك محسن فلا يشترط انظر شرح الكافية للرضي.

البدل

٥٦٥ - اَلتَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ ٱلْمُسَمَّى بَدَلَا

(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، و(المقصود بالحكم) مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: (بلا واسطة) قال الشارح: أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد، وحمله المرادي على أنه المقصود بالحكم مطلقاً، فأخرج به

على محل الجملة وهو الرفع، لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب، والتأويل في هذه الآية في الفعل لأن الأصل في الخبر الإفراد. (فإن قلت): كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع أن حرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس؟ (قلت): إنما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر، فآل الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

البدل

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها، وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض، قال تعالى: ﴿عسى ربنا أن يبدلنا﴾ أي يعوضنا، واصطلاحاً قال المصنف: التابع المقصود الخ.

قول المكودي: [قال الشارح أخرج به المعطوف ببل الخ] يعني بعد الإثبات لا مطلقاً نحو: جاء زيد بل عمرو، فإن المقصود بالحكم الذي هو المجيء إنما هو للثاني دون الأول، وحاصل هذا الكلام الذي اختصره المكودي حتى وقع في الإيهام أن الشارح والمرادي اختلفا في معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع، فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلاً وهو المعطوف بلا ولكن وبل بعد النفي، أو كان مقصوداً مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو، ويبقى داخلاً المعطوف ببل بعد الإثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله: بلا واسطة، هذا كلام الشارح وهو ما في الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعاً.

وحمل المرادي المقصود على مطلق المقصود أي وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان وأحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلاً وقد علمته، وأخرج بقوله: بلا واسطة القسم الثاني والثالث من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما إنما هو في عطف النسق المقصود مع المتبوع، والشارح أخرجه بقوله: المقصود، والمرادي أخرجه بقوله: بلا واسطة ومثالها واحد، وبعد هذا فالأولى ما في المرادي إذ ليس في كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود في التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح.

(فإن قلت): ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود. (قلت): ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبراً، فليس من جزأي الابتداء وإنما هو نعت فلا يفيد حصراً وإنما يفيد حصر ما يسمى بدلاً في التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما في المرادي، إلا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله: بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق، وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها، وفي النظم تقديم الحد على المحدود والذي سهل ذلك التصريح بالمحدود في الترجمة.

المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر، و(التابع) مبتدأ، و(المقصود بالحكم) نعت له، و(بلا) متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، و(المسمى) خبر، والجملة خبر التابع، و(بدلا) مفعول ثان بالمسمى، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

٥٦٦ ـ مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

فذكر له أربعة أقسام: الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء، ويسمى أيضاً بدل كل من كل نحو: قام زيد أخوك.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أكلت الرغيف ثلثه.

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أعجبتني الجارية حسنها، وقد يكون بالاسم نحو: سرق زيد ثوبه.

وقوله: [متعلق بالمقصود الخ] الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في المقصود العائد على التابع.

(مطابقاً أو بعضاً)، قول المكودي: [فذكر أربعة أقسام الخ] كلام المكودي يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم خامساً وهو بدل الكل من البعض، وجعل منه السيوطي قوله تعالى: ﴿فأولئك يدخلون الجنة ولا يُظلمون شيئاً جنات عدن﴾ فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد، والحق أنه بدل كل من كل، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن، وأن أل في الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد.

وقوله: [وهو بدل الشيء من الشيء الخ] أي بدل شيء من شيء، أو تقول: ان أل في الشيء للكمال وعبر المصنف بالمطابق مخالفاً لتعبير الجمهور ببدل الكل لوقوعه في أسماء الله تعالى نحو: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجر، وهي لا يقال فيها كل ولا جزء.

وقوله: [بدل البعض من الكل] أي بدل جزء من كل قليلاً كان ذلك الجزء كمثال المكودي أو مساوياً كأكلت الرغيف نصفه، أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه، ولا بد في بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أي منهم.

(أو ما يشتمل عليه) اختلفوا هل المبدل منه هو الذي اشتمل على البدل أو العكس أو لا اشتمال لواحد منهما على الآخر، وإنما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره، فقولك: نفعني زيد علمه قبل ذكر البدل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتمل حينئذ هو العامل.

(فإن قلت): على أي شيء يحمل كلام الناظم؟ (قلت): ما نكرة موصوفة واقعة على البدل قطعاً، ثم إن قرأت يشتمل بكسر الميم مبنياً للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للمبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثاني فقط، وإن قرأته بفتح الميم مبنياً للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبدل احتمل القول الأول وهو الذي في التسهيل، واحتمل القول الثالث وهو الذي حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب.

قول المكودي: [وهو ما يصح الخ] أي ما يصح للمتكلم أن يستغنى بالمبدل منه عن البدل ويكون المعنى صحيحاً،

الرابع: بدل الإضراب وهو نوعان وسيأتي. و(مطابقاً) وما عطف عليه مفعول ثان لـ(يلفى) وفي (يلفى) ضمير مستتر وهو المفعول الأول بيلفى وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

٥٦٧ ـ وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

يعني أن القسم الرابع على قسمين: أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك: أكلت خبزاً لحماً، ومعناه أن قولك: أكلت خبزاً قصدت إلى الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك: رأيت زيداً حماراً، أردت أن تقول: رأيت حماراً فغلطت فقلت: رأيت زيداً ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار، وهذا معنى قوله: (غلط به سلب) أي سلبت الغلط عن الأول بالثاني.

كأن تقول: أعجبتني الجارية وأنت تريد حسنها، ورد هذا الضابط بما لا يقنع، فلو لم يصح الاستغناء بالأول عنه نحو: أسرجت زيداً فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيداً.

(أو كمعطوف ببل) الكاف إسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقاً، قال يس: وكلام الشارح كالصريح في تخصيص قول المصنف: أو كمعطوف ببل ببدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه حمله المكودي حيث قال: الرابع بدل الإضراب، ولا يصح التقسيم بعده في قوله: وذا للإضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، والأولى أن المراد بكونه كالمعطوف في قصد البدل والإعراض عن المبدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصوداً ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى.

(وذا للإضراب) ، قول المكودي: [على قسمين] مع قوله في التوطئة: ثم قسم الرابع إلى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم، والحق أن الأقسام ثلاثة: بدل إضراب وبدل نسيان وبدل غلط، فإن كان المتبوع مقصوداً قصداً صحيحاً كالبدل فالبدل بدل إضراب، وإن كان المبدل منه مقصوداً أو لا ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان، وإن كان الأول غير مقصود وإنما سبق اللسان إليه فبدل غلط، ومثال المصنف بخذ نبلا مدى الآتي محتمل للثلاثة، قال ذلك الموضح تبعاً لغيره وهو صريح في أن المبدل منه مع البدل مقصودان في القسم الأول وهو بدل الإضراب وهو قول المكودي دون أن تسلب الحكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم: كمعطوف ببل، والصواب أن الأول بقي مسكوتاً عنه، قاله بناني في حواشي المكودي.

(فإن قلت) : هل يمكن أن يدخل بدل النسيان في كلام الناظم أو لا يمكن؟ (قلت) : كلام الموضح حيث قال: والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضي أن الناظم أدخل بدل النسيان في بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف، والظاهر أنه داخل في قوله: إن قصداً صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أو لا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان، وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الإضراب، نعم كلام الناظم يقتضي أن النوعين يسميان ببدل الإضراب وليس كذلك، فالاعتراض عليه إنما هو في عدم التفرقة وإلا فكلامه شامل مـ.

وقوله: [أي سلب الغلط عن الأول الخ] ـن أن عبارة الناظم أولى من عبارتهم ببدل الغلط، لأنها تقتضي أن البدل هو الغلط فلو سموه ببدل سلب الغلط لكان أولى.

و(ذا) مفعول مقدم بـ (اعز) ومعنى (اعز) انسب و(للإضراب) متعلق بـ (اعز) و(قصداً) منصوب بـ (صحب) وفاعل (صحب) هو البدل المشار إليه بـ (ذا) و(قصداً) بمعنى مقصوداً وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان صحب البدل ذا قصد، وقوله: (ودون قصد) في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أي وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد، و(غلط) خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط، و(به سلب) صفة ومفعول (سلب) ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام، وتقدير كلامه: وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام الأربعة فقال:

٥٦٨ ـ كَـزُرْهُ خَـالِـداً وَقَـبِّلْهُ ٱلْـيَـدَا   وَاعْـرِفْـهُ حَقَّـهُ وَخُـذْ نَبْـلاً مُـدَى

فـ (زره خالداً) مثال للبدل المطابق لأن خالداً والضمير المتصل في زره شيء واحد، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض من الكل، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسيأتي. و(خذ نبلاً مدى) مثال للبدل المباين وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أكلت خبزاً لحماً، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رأيت زيداً حماراً، والمدى: جمع مدية وهو السكين. ثم قال:

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا   تُـبْـدِلْـهُ إِلَّا مَـا إِحَـاطَـةً جَـلَا
٥٧٠ ـ أَوِ اقْـتَضَى بَعْـضـاً أَوِ اشْـتِـمَـالَا   كَـأَنَّـكَ ابْـتِـهَـاجَـكَ اسْـتَـمَـالَا

يعني أن (ضمير الحاضر) لا تبدل منه (الظاهر) مطلقاً بل إن كان بدل بعض جاز مطلقاً، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أوعـدني بـالـسـجـن والأداهـم   رجـلي فـرجـلي شثنـة المنـاسم

(كزره خالداً)، قول المكودي: [وقبله اليدا مثال الخ] وأل فيه نائبة عن ضمير مضاف إليه والأصل قبله يده، لأن بدل البعض لا بد فيه من الضمير كما علمت.

وقوله: [بدل الظاهر من الضمير] أي الغائب وسيأتي في مفهوم قوله: ومن ضمير الحاضر الخ.

وقوله: [أنه على قسمين الخ] قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمال محتمل لها.

(ومن ضمير الحاضر الخ)، قول المكودي: [جاز مطلقاً] أي سواء كان أقل من الباقي أو مساوياً له أو أكثر، هذا معنى الإطلاق وليس معناه سواء دل على الإحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه، ولما فهم بعض أن معنى الإطلاق هو هذا قال: لا معنى للإطلاق، وقدم شرح قول المصنف: أو اقتضى بعضاً الخ على قوله: إلا ما إحاطة جلا، ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل.

وقوله: [قول الشاعر: أوعدني بالسجن الخ] البيت من الرجز، وأوعد: فعل ماض يستعمل غالباً في الشر، ووعد الثلاثي يستعمل غالباً في الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وياء المتكلم مفعوله، والأداهم جمع أدهم القيد، ورجلي

ومثال بدل الاشتمال قوله:

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

فحلمي بدل اشتمال من الياء في ألفيتني، وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جئتم كبيركم وصغيركم، وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل، و (من ضمير)متعلق بـ (تبدله)و (الظاهر)مفعول بفعل مقدر يفسره (تبدله)و (إلا)استثناء، و (ما)منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها (جلا)و (إحاطة)مفعول بجلا، و (أو اقتضى)معطوف على (جلا). ثم مثل بدل الاشتمال فقال: (كأنك ابتهاجك استمالا)فـ (ابتهاجك)بدل من الضمير في (أنك)و (استمالا)خبر ان. ثم قال:

٥٧١ -وَبَدَلُ ٱلْمُضَمَّنِ ٱلْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله: (كمن ذا أسعيد أم علي)و (بدل)مبتدأ، و (الهمز)مفعول ثان بـ (المضمن)و (يلي) في موضع خبر المبتدأ، و(همزاً) مفعول بـ (يلي)و (من)اسم استفهام وهو مبتدأ، و (ذا)خبره، و(أسعيد أم علي) بدل من قال:

٥٧٢ -وَيُبْدَلُ ٱلْفِعْلُ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

يعني أنه يجوز أن (يبدل الفعل من الفعل) وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

بدل بعض من ياء المتكلم وفيه الشاهد، ورجلي: مبتدأ، وشثنة: أي غليظة خبر، والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف البعير واستعمله هنا في أصابع الإنسان، ثم يحتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد، ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك.

وقوله: [ذريني إن أمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله عباد بن زياد العبادي، وذري: أمر بمعنى اتركيني وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله، وأن: حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر، لن يطاعا: خبر أن، وما: نافية، وألفى: فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وياء المتكلم مفعولة به، وحلمي: بدل اشتمال من الياء وفيه الشاهد، ومضاعاً: مفعول ثان لألفى.

(كأنك ابتهاجك) الابتهاج: هو الفرح والسرور، والاستمالة: إمالة القلوب إليه، والمعنى: أن فرحك تميل القلوب إليه، وفاعل اشتمال يعود على الابتهاج، ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال: استملت بتاء الخطاب ومراعاة البدل هو الكثير الغالب فيقال: إن زيداً عينه حسنة، فعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقال حسن.

قول كدي: [خبر كأن بالكاف] هذا هو الذي في غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر، وإن بكسر الهمزة هي العاملة وفي بعض النسخ خبر إن وهي الصواب.

(ويبدل الفعل)، قول المكودي: [متى تأتنا الخ] البيت من الطويل، ومتى: اسم شرط جازم، وتأت: فعل الشرط

فتأتنا وتلمم متفقان في المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿يلق أثاماً يضاعف له العذاب﴾ ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن بنا يعن، فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال، وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله: قام قعد زيد، أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يسمع.

النداء

النداء في اللغة الصوت، ويضم أوله ويكسر، وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد وقريب ومندوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

مجزوم بحذف الياء وفاعله ضمير المخاطب، وتا: مفعوله، وتلمم: بدل كل من كل لأن الإتيان والإلمام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد، وفي ديارنا: حال، وتجد: مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لواحد وهو حطباً، وجزلاً أي غليظاً نعت حطباً، وناراً: معطوف على حطباً، وتأججا: مضارع صفة ناراً أي تتوقد ويأكل بعضها بعضاً وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد حذفت إحدى التاءين عملاً بقوله: وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تا، وأبدل النون في الوقف ألفاً لقوله: وأبدلنها بعد فتح ألفاً الخ، فهو مبني لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين في هذا اللفظ، وقيل هو ماض فلا حذف، والألف للتثنية عائد على النار والحطب.

وقوله: [كقوله تعالى ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له﴾ الخ] فيضاعف بدل اشتمال لأن مضاعفة العذاب نوع مما اشتمل عليه لقي الآثام، وجعل الأزهري تبعاً للشاطبي هذه الآية بدل الكل من الكل، وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام والظاهر ما في المكودي، لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

وقوله: [فلم يسمع] مثل له الأزهري تبعاً للشاطبي بأن تصل تسجد لله يرحمك، فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره، وسلم الأزهري هنا كلام الشاطبي في كون الأقسام الأربعة تجري في بدل الفعل من الفعل، وقال في شرحه للآجرومية والدرك عليه أي على الشاطبي وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبي بأن قالوا له: إن بدل البعض وبدل الاشتمال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه، والضمير إنما يعود على الأسماء، انظر حاشيتنا على الآجرومية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النداء

مصدر بمعنى اسم المفعول أي المنادى، لأن النداء معنى من المعاني والكلام في الألفاظ، وقد مر هذا كثيراً في كلام الناظم، ومناسبة ذكره بعد التوابع أن المنادى تابع لحرف النداء فهو تابع في الجملة.

قول المكودي: [ويضم أوله الخ] اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد، ثم الكسر مع القصر، ثم الضم مع المد، وزيادة بعض الضم مع القصر غيره مسوغ.

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاء أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد بالنائي البعيد المسافة، أو كالنائي البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله:

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

و(الداني) القريب وذكر له حرفاً واحداً وهو(الهمز) نحو: أزيد أقبل، ثم أشار إلى المندوب فقال: (ووا لمن ندب أو يا) فذكر للمندوب حرفين: وا، ويا، نحو: وازيداه، ويا زيداه، فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره، وأن وا لا ينادى بها إلا المندوب. ثم قال: (وغير وا لدى اللبس اجتنب)، غير وا يا، يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت(وا) لأنها لا لبس فيها، ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع معه حذف حرف النداء، وقسم يقل، وقسم يجوز، وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(وللمنادى الناء أو كالناء يا) أظهر في موضع الإضمار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر، ولا تدخل على الضمير إلا شذوذاً كما مر. (فإن قلت) : من جملة الحروف التي ينادى بها البعيد يا، وهي ينادى بها اسم الجلالة، بل قال الموضح: إنه لا ينادى إلا بها والله تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد. (قلت) : أجاب الرضي تبعاً للزمخشري بأن المنادى هو الذي يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة ذنوبه، قيل: وهو جواب إقناعي، والحق في الجواب تنزيل البعيد في المكانة والرتبة منزلة البعيد في المكان.

(والهمز للداني) أي القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب، والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيما ينادى به البعيد، وكان ينبغي للمكودي أن يبين ذلك.

(وغيروا لدى اللبس) ، قول المكودي: [تبين الندبة] أي من النداء نحو: يا زيد، فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب؟ ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: وقمت فينا بأمر الله يا عمرا. فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد علم.

وقوله: [ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام الخ] هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضي أن القسم الثاني وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له، والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول: ثم إن المنادى قسمان: ممتنع الحذف وجائزه، والجائز قسمان: قليل وكثير.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] أي بالمفهوم، وإلى الثالث بالمنطوق، وكون الثاني لا يدخل في كلام الناظم، إنما هو باعتبار إخراجه في قوله: وذاك في اسم الجنس الخ، وإلا فقول الناظم: قد يعرى شامل للجائز الكثير والقليل، وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير، وللتقليل بالنسبة للقسم الثاني القليل، وقول الناظم: وذاك في اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهوماً وللقليل منطوقاً، وما قررنا به هو الذي صرح به المكودي في قوله بعد: ودخل فيها ما يقل الخ، وبما قلنا يجتمع كلامه أولاً وآخراً.

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا   جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

يعني أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت، أما المندوب والمستغاث فإن المقصود فيهما مد الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله:

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ ٱلْجِنْسِ وَٱلْمُشَارِ لَهْ   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: (ومن يمنعه) والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله) أي انصر من يعذله، وعاذل المانع يجيز، و(عاذل) اسم فاعل من عذل إذا لام، وذاله معجمة، ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «ثوبي حجر» أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

(وغير مندوب) ، قول المكودي: [فيمتنع حذف حرف الخ] هذا شرح لمفهوم كلام الناظم، وعمم المكودي في حرف النداء تبعاً لظاهر عبارة الناظم في قوله: قد يعرى أي من حرف النداء، والحق أن ذلك خاص بالياء لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

(ومضمر) ظاهره أن المضمر يجوز نداؤه كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك، بل إن كان لمتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقاً لأنهما مناقضان لحرف النداء لأنهما يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضي الخطاب، وأما ضمير الخطاب نحو إياك ففيه خلاف والحق أنه لا ينادى إلا شذوذاً، ووجهه أن الجمع بين ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين واحدهما يغني عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلاً بالكاف فلا يجوز يا غلامك لأن المنادى غير من له الخطاب.

وقوله: [إذ هو دال بالوضع الخ] معناه أن الضمير للخطاب ويا للخطاب، فلو حذف يا لتوهم أنك إنما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه فيفوت المقصود، وهذه العلة تقتضي أن ذلك إنما يجري في ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت، فصواب المكودي أن يخصصه به في التقرير كالعلة.

(وذاك في اسم الجنس) ، قول كذي: [الإشارة إلى حذف الخ] أي إلى التعري من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى، وإلا فهذا اللفظ الذي هو الحذف لم يتقدم له ذكر، وأطلق المصنف في اسم الجنس فيظهر منه أنه لا فرق بين أن يكون لمعين أم لا، والذي في الموضح أنه إن كان لمعين جاز معه الحذف بقلة، وإن كان لغير معين امتنع، انظره وشارحه.

وقوله: [ثوبي حجر الخ] أصله يا حجر، وأصله أن سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولو لم يكن به لكان يغتسل معنا، فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل، فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول: ثوبي حجر حتى مر على بني إسرائيل فقالوا ما به شيء. (لا يقال) إن موسى من بني إسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه؟(فالجواب) أن الاستدلال به لكون النبي ﷺ تكلم به وهو أفصح العرب.

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام

أراد يا هذا، وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ والمضاف نحو: ﴿رب اغفر لي﴾ والموصول نحو: من لا يزال محسناً أحسن إلي، والمطول نحو: طالعاً جبلاً أقبل، وأي نحو: أيها المؤمنون. و(ذاك) مبتدأ وخبره (قل) و(في اسم) متعلق بـ(قل) و(من يمنعه) شرط والجواب (فانصر عاذله) ثم إن المنادى على قسمين: مبني على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٧٧ - وَابْنِ ٱلْمُعَرَّفَ ٱلْمُنَادَى ٱلْمُفْرَدَا ... عَلَى ٱلَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

يعني أن حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء، وشمل قوله: (المعرف) ما تعرف قبل النداء نحو: يا زيد، وما تعرف في النداء نحو: يا رجل، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو: يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به. وفهم من قوله: (على الذي في رفعه قد عهدا) أنه إذا كان مثنى يبنى على

وقوله: [إذا هملت عيني الخ] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهملت: فعل ماض بمعنى صبت، وعيني فاعله ومفعوله محذوف أي الدموع، ولها: متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى: إذا صبت عيني الدموع لأجل هذه المحبوبة. قال فعل ماض صاحبي فاعله، وبمثلك بفتح الكاف خبر مقدم، ولوعة: مبتدأ، وغرام: معطوف عليه، واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به، يقال: لاعه الحب يلوعه لوعة، والغرام الهلاك والعذاب كما في القاموس، والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب على حد قولهم: مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل، والشاهد في هذا اسم الإشارة حيث حذف معه حرف النداء، والأصل بك يا هذا لوعة وغرام.

وقوله: [وفهم منه أن الحذف] هذا منطوق النظم في قوله: وغير مندوب الخ.

وقوله: [مع غير الخمسة المذكورة] المندوب والمضمر والمستغاث وهي يمنع الحذف فيها واسم الجنس واسم الإشارة لكن هذا وإن فهم من الناظم لا يصح إبقاؤه على إطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه. وقوله: [والمطول نحو الخ] فيه نظر لأن هذا من قبيل اسم الجنس الذي يقل معه الحذف على ما للناظم، أو الذي يمتنع معه الحذف على ما للموضح.

قوله: [وأي نحو أيها الخ] فأي: منادى بإسقاط حرف النداء والهاء صلة أي زائدة، والمؤمنون صفة أي، واستشكل بعض أيضاً هذا بأن أي اسم جنس فهي داخلة فيه ولا تدخل هنا، وأجيب عنه بما يطول ذكره.

وقوله: [مبني على الضم الخ] الأولى مبني على ما يرفع به لو كان معرباً لما ذكر بعد.

(وابن المعرف المنادى)، قول المكودي: [ما تعرف قبل النداء] فزيد في المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وقيل: سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والإقبال والقول الأول هو الحق.

(فإن قلت): يلزم على القول الأول اجتماع معرفين العلمية والنداء على معرف واحد.

(قلت): أجيب بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب إصغائه لما يلقى له من الكلام، لكن لزم من الإقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفاً بدونه وفي النفس منه شيء، وأجيب أيضاً بأنه لا محذور في

الألف فتقول: يا زيدان، وإن كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو: يا زيدون. و(المعرف) مفعول بـ(ابن) وكان حقه أن يقدم (المنادى) لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى. و(على الذي) متعلق بابن.

ثم قال:

٥٧٨ - وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

يعني أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي نوي بناؤه على الضم نحو: يا هذا ويا برق نحره، ويظهر أثر

اجتماع دالين على مدلول واحد، وإنما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال، ألا ترى إلى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته.

(فإن قلت): لم بني مع أنه اسم ولم بني على حركة والأصل في المبني أن يسكن؟ ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو ما ناب منابها؟ (قلت): أجيب عن الأول بأنه بني لشبهه بضمير المخاطب في الإفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب، لا يقال العلة التي يبنى منها الاسم هي شبه الحرف وهنا أشبه الاسم لأنا نقول: إنما يحتاج لشبه الحرف في البناء إذا كان أصلياً لازماً لا تنفك الكلمة عنه وهذا عارض، وأجيب عن الثاني بأنه بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء، وأجيب عن الثالث بأنه لو بني على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته وهما: عبد بكسرة واحدة، وعبد بفتحة واحدة.

وقوله: [وكان حقه الخ] اعلم أن أصل كلام الناظم وابن المنادى المعرف المفرد الخ، فالمعرف نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرف على المنعوت وهو المنادى، فأعرب المعروف مفعولاً والمنادى بدلاً منه فصار التابع متبوعاً، ولا غرابة في هذا فقد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ مع الحديث: «فرغ ربك من أربع: خلق وأثر ورزق وأجل» فلم يدر ما يجيب به، فأقسم له أنه إن لم يأت له بالجواب ليفعلن به كذا، فبات ليلته ساهراً وكان له غلام كيس فقال له: ما لك؟ فأخبره، فقال له: أنا أجيب ولكن بحضر الملك، فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الأمير بمقالة الغلام فقال له: علي به، فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له: يا سيدي إن الله قدر الأشياء في الأزل وهو يظهر الآن ما قدره، فقوله: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ هي أمور يبديها ويظهرها لا أنه الآن يقدرها، فقال: مثلك هو الذي يكون وزيراً، وأمر الوزير بنزع ثياب الوزارة وألبسها للغلام، فقال: يا سيدي هذا من الأمور التي قدرها الله في الأزل وأظهرها في هذا اليوم، فقد كنت تابعاً وصرت متبوعاً. ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال:

وابن المنادى المفرد المعرفا ... على الذين في رفعه قد ألفا

(وانو انضمام ما بنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله: على الذي في رفعه الخ، كأنه قيل له: هذا إن كان معرباً، فإن كان غير معرب فما حكمه؟ فأجاب بقوله: وانو الخ.

قول المكودي: [نحو يا هذا] إعرابه: يا حرف نداء، وهذا: مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف. (فإن قلت): المبني لا تقدر فيه الحركة وإنما تقدر في المعرب كموسى. (قلت): إنما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة إعراب وإلا فالمقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتحة في الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجمع نحو: ضربوا، واستشكل أيضاً بأنه يجتمع في الكلمة المبنية المناداة بناءان: بناء في اللفظ وبناء في التقدير، وأجيب بأنه لا تنافي بينهما لتعدد الموجب، وأحد البناءين أصلي والآخر عارض.

وقوله: [ويا برق نحره الخ] إعرابه: يا حرف نداء، وبرق نحره: منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره

تقديم الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في ظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله: (وليجر مجرى ذي بناء جددا) أي ويجري المنادى المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي حدث في النداء. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٥٧٩ ـ وَٱلْمُفْرَدَ ٱلْمَنْكُورَ وَٱلْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عبد الله ويا غلام زيد، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حسناً وجهه، أو نصباً نحو: يا طالعاً جبلاً، أو في المجرور نحو: يا ماراً بزيد، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادي، ولا خلاف في

اشتغال المحل بحركة الأصل. ثم إن إدخال المكودي هذا المثال هنا يقتضي أن المركب الإسنادي إذا سمي به شخص يكون حال التسمية مبنياً كاسم الإشارة، وهو الذي صرح به الأزهري معترضاً على الموضح في قوله: والمحكي كالمبني، والحق أنه إذا سمي به يكون محكياً والمحكي عندهم من قبيل المعرب لا من قبيل المبني، فبرق نحره مسمى به قبل النداء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديراً، وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى.

وقوله: [ما يجوز في ظاهره الخ] أي في تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد: تابع ذي الضم الخ.

وقوله: [الظريف والظريف] بالنصب مراعاة لمحل المنادى، والرفع مراعاة للضم المقدر، كما تقول في تابع ظاهر الضم: يا زيد الفاضل بالنصب والرفع، وسيقول: وما سواه ارفع أو انصب.

(وليجري مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت، ويجر: مضارع مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوي ضمه، ومجرى بضم الميم من أجرى الرباعي اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبين للنوع، والمعنى: وليسر سيره ويعطى حكمه.

(والمفرد المنكور)، قول المكودي: [يا رجلاً خذ بيدي] ومثله: يا رجلين خذا بيدي، ويا مسلمين خذوا بيدي، فالمثنى والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد.

وقوله: [بشبه المضاف المطول الخ] بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممطول من قولك: مطلت الحديدة إذا مددتها، ومنه اشتق المطل في الوعد.

وقوله: [أو كان معطوفاً الخ] معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخول لما.

وقوله: [اسم رجل الخ] فإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضاً، وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها وثلاثين على حدتها وكل منها مبهم في نفسه وجب النصب أيضاً لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين، وإن كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم، فإن لم يقرن الثاني بأن وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه

وجوب نصبها وإليه أشار بقوله: (عادماً خلافا) . و(المفرد) مفعول مقدم بـ(انصب) و(عادماً) حال من الضمير المستتر في (انصب) . ثم قال:

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنْ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ

يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط:

الأول: أن يكون علماً كـ(زيد) من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بـ(ابن) .

الثالث: أن يكون (ابن) مضافاً إلى علم كـ(سعيد) من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما أعني بين المنادى وصفته.

مفرد علم، وسيقول: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا، وكذلك إن دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وإن قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملاً بقوله:

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ما وقع هنا للموضح.

قول المكودي: [ولا خلاف في وجوب نصبها الخ] قيل: الأولى أن يقول في صحة نصبها لأنه هو الذي لا خلاف فيه، وذلك أن ثعلباً أجاز فيها إضافته غير محضة نحو: يا حسن الوجه بناءه على الضم، والحق ما في المكودي، وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادماً خلافاً رداً عليه إذ لا سماع بعضده ولا قياس.

(ونحو زيد ضم وافتحن) هذه المسألة مع المسألة الآتية في الفصل بعد في قوله: في نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله: وابن المعرف المنادى الخ، فكان ينبغي للناظم أن يقدم تلك المسألة ويذكرها هنا كما فعل الموضح تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [بخمسة شروط ثم إن وجه الضم ظاهر، واختلفوا في وجه الفتح فقيل على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين، وقيل: تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر، وقيل: إن ابن مقحم وزائد بين المنادى وهو زيد في مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد، فعلى الأول تكون فتحة المنادى لا توصف بإعراب ولا ببناء، وفتحة ابن فتحة إعراب، وعلى الثاني فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة إعراب وفتحة ابن لا توصف بإعراب ولا بناء، والراجح عندهم أن الفتحة في المنادى فتحة اتباع، فيكون المنادى وهو زيد في مثالنا مبنياً على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل، فكل من المنادى وابن تابع أحدهما للآخر، وقد ورد أن العلامة المحقق سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال: أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر في وقت واحد، وأبى من الجواب إلا إذا سئل نظماً مختبراً لطلبته، فسئل بما نصه:

أمولاي دمت بالعلوم تفيدنا وتفتح عنا كل ما كان مغلقا
أجب سيدي عن تابعين كلاهما للآخر متبوع جواباً محققا

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم. وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور. و(نحو) مفعول بـ (ضم) وهو أيضاً مطلوب لـ (افتحن) و(من نحو) متعلق بـ (ضم) و(تهن) مضارع وهن بمعنى ضعف، وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا ما أضيف إليه ابن علماً وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

فمثال كون المنادى غير علم: يا رجل ابن سعيد، ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم: يا زيد ابن أخينا. و(الضم) مبتدأ وخبره (قد حتما) و(إن لم يل) شرط وجوابه محذوف والتقدير: والضم قد حتم إن لم يل فهو متحتم، ويجوز أن يكون قد حتم جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر الضم، واستغنى بالضمير الذي في (حتما) عن الرابط لأن جملتي الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف. ثم قال:

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

فأجاب:

إذا قلت يا ابن الأكرمين مناديا ... أزيد بن سعد لا برحت موفقا
فأتبعت زيداً للذي حل بعده ... بفتح ففي ذاك الجواب محققا

وقوله: [وهو أيضاً مطلوب الخ] مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت غير ما مرة أن الحق خلافه.

(والضم إن لم يل الابن علما) جعل المكودي هذا الشطر شاملاً لصورة واحدة فقط، والحق أنه مشتمل على صور أربع: إحداها: أن لا يكون هنالك شيء موال للعلم أصلاً نحو: يا زيد. ثانيتها: أن يكون هنالك شيء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو: يا زيد الظريف. ثالثتها: أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو: يا رجل ابن عمرو. ورابعتها: أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو: يا زيد الظريف بن عمرو.

قول المكودي: [ويجوز أن يكون الخ] في كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة، أما الأول: فلأن شرط حذف الجواب مضي الشرط، فحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر. وأما الثاني: فمتى كان الجواب ماضياً مقروناً بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة.

(واضمم أو انصب ما اضطراراً نونا)، قول المكودي: [فمثال الضم قوله: سلام الله الخ] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وسببه ما ورد أنه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها إلى المدينة وكانت لها أخت متزوجة هنالك فقالت: اذهب بنا إلى أختي فذهب بها فلما وصلا إليها فرحت بهما وكان زوجها غائباً في إبله، وكانت المرأة الغائب زوجها

ومثال النصب قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت   يا عدياً لقد وقتك الأواقي

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له أشعار باختياره، وينبغي أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. و(ما) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (اضمم) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها (نونا) و(اضطراراً) مفعول له وهو تعليل لـ (نونا) و(مما) متعلق بنونا، و(ما) المجرور بمن موصولة، و(استحقاق ضم) مبتدأ، و(بينا) خبره، والجملة صلة لـ (ما) و(له) متعلق بـ (بينا). ثم قال:

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ   إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (وأل) إلا في الضرورة كقوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي   وأنت بخيلة بالود عني

جميلة فباتا عندها، ففي الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت للأحوص زوجته: سلم على زوج أختي، فأنشد مشيراً إلى أخت زوجته: سلام الله يا مطر الخ، وبعده:

فلا غفر الإله لمنكحيها   ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

إلى أن قال:

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام

وقيل: قال ذلك في أخته كانت متزوجة بمطر فالله أعلم بما كان. وسلام: مبتدأ، وعليها أي على امرأة مطر خبر، ويا مطر: جملة اعتراضية وفيه الشاهد، ثم هذا التنوين تنوين التمكين وقيل تنوين الضرورة.

وقوله: [ومثال النصب قوله: ضربت صدرها الخ] البيت من الخفيف، وفاعل ضربت ضمير محبوبته، وصدرها: مفعوله، وإلى: متعلق بضربت، والمعنى: ضربت صدرها فرحاً بي لما رأتني نجوت من شدة الحرب مع موت غيري، وقالت: معطوف على ضربت، والشاهد في يا عدياً بالنصب، ومعنى وقتك حفظتك والأواقي من الوقاية وهي الحفظ، وتمثيل المكودي بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله: أعبداً حل في شعبي غريباً الخ، لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبيه بالمضاف فيجب[1] نصبه.

وقوله: [وفي تقديم الناظم له إشعار الخ] بل الناظم يختار في العلم الضم وفي النكرة المقصودة الفتح. وقوله: [عند من ترك الخ] معنى ترك أبقى، وهذا الذي قاله كدي مأخوذ من النظم لأنه عبر باضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الإعراب، ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين، ووجه نصبه أنه مفعول بمحذوف وعليه أنه لما نون ضعف عن شبه الضمير فرجع إلى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف.

(وباضطرار خص جمع يا وأل)، قول المكودي: [كقوله: من أجلك الخ] البيت من الوافر، ومن أجلك: متعلق بمحذوف أي أصابني ما أصابني من الذل والهوان من أجلك، ويا: حرف نداء، والتي: منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين

---

(١) قول المحشي فيجب نصبه فيه نظر إذ يجوز الوجهان انظر التصريح.

وقوله:

فـيـا الـغـلامـان الـلذان فـرا إيـاكـما أن تـكـسـبـانـا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الإسمية المصدرة بأل فقال: (إلا مع الله ومحكي الجمل) فيجوز في الاختيار يا ألله بقطع الهمزة ووصلها للزوم (أل) معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن (أل) من جملة المسمى به. ثم قال:

٥٨٤ ـ وَالأَكْـثَرُ الـلَّهُـمَّ بِـالـتَّـعْـوِيضِ وَشَـذَّ يَـا الـلَّهُـمَّ فِي قَـرِيضِ

يعني أن الأكثر في نداء اسم الجلالة (اللهم) بميم مشددة مزيدة آخراً عوضاً من حرف النداء، وفهم منه أن قولهم يا الله وإن كان جائزاً في الاختيار دون (اللهم) في الكثرة، وقد جاء في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم وإلى

يا وأل، وتيمت: فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبي ذليلاً، يقال: فلان تيمه الحب إذا ذلله، وأنت: الواو واو الحال، والود: الوصال.

وقوله: [فيا الغلامان الخ] البيت من الرجز، ويا: حرف نداء، والغلامان: منادى مبني على الألف والشاهد في جمع يا وأل والمعنى: أيها الغلامان حيث فررتما مني فلا تكسباني شراً أي لا تكذبا وتخبرا مما لم ترياه وأخبرا بالصدق وإن رأيتما نقصاً في السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وإن كان يحتمل غيره ليوافق ما في بعض النسخ من قوله: إياكما أن تكتماني سراً، وأن الداخلة على المضارع زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ في قراءة يتم بالرفع.

(إلا مع الله) مع: حال من جمع. (ومحكي الجمل) من إضافة الصفة للموصوف أي والجملة المحكية والإضافة على معنى من أي والمحكي من الجمل. قول المكودي: [ويا الرجل منطلق] يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما في الأزهري من أنها همزة قطع.

(والأكثر اللهم بالتعويض)، قول المكودي: [عوضاً من الخ] اعلم أنه يقال: لم حذف حرف النداء؟ ولم عوض منه خصوص الميم؟ ولِمَ لم تعوض في الأول موضع حرف النداء؟ فهذه أسئلة ثلاثة، فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعاً لتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال في حق مولانا جل وعز، فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الإبهام عن الجاهل.

وقيل في جواب الثاني: خصت الميم لأنها قد تقع مع الهمزة موقع أل فتكون للتعريف، ومنه سائل سأل النبي ﷺ بقوله: أم بر في أم صيام أو في أم صدقة بمعنى البر في الصيام أو في الصدقة ويا تكون للتعريف فأشبهها.

وقيل مجيباً عن الثالث أنه لو جعلت أولاً لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقيل، واللهم مبني على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر في الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهي حرف مستقل.

(فإن قلت): إن التاء في عدة عوض من فاء الكلمة وهي الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الإعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة؟ (قلت): التاء في عدة عوض عن حرف أصيل، وفي اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهو يا.

ذلك أشار بقوله: (وشذ يا اللهم في قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه، ومنه قوله:

إني إذا ما حدث ألمّا أقول يا اللهم يا اللهما

والقريض: الشعر.

فصل

٥٨٥ - تَابعَ ذِي الضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ

شمل قوله (تابع) جميع التوابع، والمراد به ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل (ذي الضم) العلم والنكرة المقصودة، و(المضاف) نعت لـ (تابع) وخرج به التابع المفرد، و(دون أل) خرج به المضاف المقرون بـ (أل) وقوله: (ألزمه نصباً) يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من (أل) فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت: يا زيد ذا الحيل، ومثاله وهو توكيد:

(وشذ يا اللهم في قريض)، قول المكودي: [ومنه قوله: إني إذا ما حدث الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو خراش الهذلي حين كان يطوف بالكعبة ومات في زمن عمر من نهش حية، وحدث: فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها إلا جملة فعلية وحدث مفرد أحداث وهي نوائب الدهر، وجملة أقول خبر إن، وجملة يا اللهم محكي بأقول والشاهد جمع يا والميم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

هذا أول فصل وقع في الخلاصة، والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل من نمط ما قبله على حد ﴿سورة أنزلناها﴾ أي هذه سورة.

(تابع ذي الضم)، قول المكودي: [والمراد به ما سوى الخ] أشار المكودي بهذا كالموضح إلى أن كلام الناظم عام أريد به الخصوص، والقرينة قوله بعد: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً، ولك أن تقول: لا فائدة للتقييد هنا مع اشتراط كون التابع مضافاً غير مقرون بأل لأنه إن كان التابع كذلك يجب نصبه، ولو كان نسقاً أو بدلاً نحو: يا زيد وأخانا، ويا زيد أخانا، وحينئذ فلا فائدة في التخصيص، وإنما يحتاج للتخصيص قوله بعد: وما سواه ارفع أو انصب، فإن التخيير مقيد بغير النسق والبدل.

وقوله: [وخرج به الخ] ضمير به عائد على المضاف، وهذه المخرجات حكمها هو المصرح به معها في قوله: وما سواه الخ، وبقي على المكودي مفهوم قوله ذي الضم أنه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أحرى نحو: يا أخانا ذا الحيل.

وقوله: [يعني في التابع الخ] الأولى حذف لأنه تفسير للضمير في ألزمه.

يا زيد نفسه، ويا تميم كلهم، ومثاله وهو عطف بيان: يا زيد عائد الكلب، فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا

فمثال النعت: يا زيد الظريف والظريف، ومثال عطف البيان: يا زيد قفة وقفة، ومثال التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال المضاف المقرون بأل: يا زيد الحسن الوجه، فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب.

وقوله: [يا زيد عائد الخ] هذه التوابع المنصوبة تابعة للمنادى على المحل، وعائد الكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله:

ما لي مرضت فلم يعدني عائد ... منكم ويمرض كلبكم فأعود

ثم إن قول الناظم: ذي الضم يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه نحو: يا زيدان صاحبي عمرو، ويا زيدون أصحاب عمرو بالنصب فيهما، فلو قال الناظم: تابع ذي البنا لشمل ذلك وتكون أل في البناء للعهد والمعهود المنادى الذي مر في الباب قبل، ويكون قول الناظم: وما سواه الخ شاملاً للمبني على الضم ولنحو: يا زيدان العاقلان والعاقلين، ويا زيدون العاقلون والعاقلين بالوجهين فيهما، وهذا الإصلاح أولى من إصلاح الشاطبي الذي نقله المعرب.

وقوله: [من هذه الخ] أي الثلاثة: النعت والتوكيد وعطف البيان.

وقوله: [غير مضاف الخ] كان ينبغي أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافاً مقروناً بأل ثم يقول: وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره بعد.

(وما سواه) أي وما سوى التابع الموصوف بما ذكر، فيشمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفرداً وفيه قسمان: لأنه تارة يكون مقروناً بأل نحو: يا زيد الظريف، وتارة يكون غير مقرون بها نحو: يا زيد قفة، ويا تميم أجمعون، ويشمل ما إذا كان مضافاً ولكنه مقرون بأل نحو: يا زيد الحسن الوجه، فالصور الداخلة في وما سواه الخ ثلاث لا غير، وبه تعلم أن قول المكودي: فهذه أربع صور أي صورة وعياناً وإلا فهي ثلاث كما علمت، لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة، لأن كلاً منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بأل، ومثلث بأمثلة المكودي ليزول الإشكال، والصورة الأخيرة لا تمكن إلا في النعت، والقفة بضم القاف معروفة، والقفة أيضاً القرعة اليابسة.

قول المكودي: [يجوز فيها الرفع الخ] وجه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل، واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه إن كانت الضمة ضمة إعراب يلزم عليه حدوث حركة إعراب من غير عامل، إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع، إذ عامل المنادى وهو أنادي أو أدعو القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعاً وإنما يطلب النصب، وإن كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء، والتوابع إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، قاله الدماميني وأبقى الإشكال من غير جواب، وأجاب عنه العلامة المحقق ابن زكري بأن الإشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة إعراب أو بناء، والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع لا توصف

و(تابع) مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره (ألزمه) و(المضاف) نعت لتابع، و(دون) متعلق بالاستقرار على أنه حال من (تابع) و(نصباً) مفعول ثان بـ (ألزمه) والمفعول الأول الهاء، و(ما) مفعول بـ (ارفع) وهو مطلوب لـ (انصب) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه. ثم قال: (واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى وحكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين، وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا، وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار العامل، وحرف العطف بمنزلة العامل، وإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء، والألف في (اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(نسقاً وبدلا) مفعول أول بـ (اجعلا) و(كمستقل) في موضع المفعول الثاني لأن معنى (اجعلا) صير. ثم المعطوف عطف نسق إذا كان مقروناً بـ (أل) ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوباً بـ (أل) يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والرفع هو المختار

لا بإعراب ولا ببناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة.

وقوله: [يفسره ألزمه الخ] ألزمه: بفتح الهمزة وكسر الزاي أمر من ألزم الرباعي.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] هذا مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت أن مذهب الجمهور والناظم على خلافه.

(واجعلا. كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقاً: تابع ذي الضم. قول المكودي: [أو منصوباً الخ] أدخله المكودي هنا وإن كان الموضوع تابع المضموم، لأن حكم البدل والنسق بعد المعرب كحكمهما بعد المبني، وأنه يحكم لهما بحكم الاستقلال.

وقوله: [على نية تكرار العامل الخ] في بعض النسخ في بدل على: أي على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس بعامل. وقوله: [بمنزلة العامل] أي بمنزلة تكرار العامل أو مقام مقامه كما هنا.

وقوله: [وإذا كررت الخ] أي فإذا قدرت لأن الكلام في تقدير تكريره لا غير وهو الموافق لقوله بعد: كانا كالمباشرين الخ، وإلا فإن كرر حرف النداء بالفعل فلا إشكال. واعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنهما في نحو: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو غير تابعين له في الإعراب ولا غيره، وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضروري حاصلها أن المنادى فيه خمس صور: مفرد علم، نكرة مقصودة، نكرة غير مقصودة، مضاف مشبه به، والبدل فيه خمس صور، كذلك إذا ضربت أحوال المنادى الخمسة في أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمساً وعشرين ومثلها في عطف النسق.

(وإن يكن مصحوب أل) هذا تقييد لقوله: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً. قول كدي: [يجوز فيه وجهان الخ] علة جواز الوجهين أنه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بأل وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبني نحو: زيد الظريف في جواز رفعه ونصبه.

وهو مفهوم من قوله (ينتقى) أي يختار، وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع، ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يا زيد والحرث والحرث، ومنه قوله:

ألا يـا زيـد والـضـحـاك سـيرا فـقـد جـاوزتما خمـر الـطريـق

يروى برفع الضحاك ونصبه، وفهم من قوله: (ورفع ينتقى) أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني، وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر في كلام العرب من النصب و(مصحوب) خبر (يكن) و(ما نسق) اسمها ويجوز العكس والأول أرجح، و(فيه وجهان) جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، و(رفع ينتقى) جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة.

ثم اعلم أن من المناديات أيا، ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء (أل وذا والذي) وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٨٨ - وَأَيُّهَـا مَصْحُـوبَ أَلْ بَعْـدُ صِفَـهْ يَلْزَمُ بِـالـرَّفْـعِ لَـدَى ذِي ٱلْمَعْـرِفَـهْ

يعني أن أيا إذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب (أل) واجب الرفع نحو: يا أيها الرجل، وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أي لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمت الهاء لتكون

وقوله: [ومنه قوله: ألا يا زيد الخ] البيت من الوافر، وألا: حرف استفتاح، وزيد: منادى مبني على الضم، والضحاك: روي بالنصب عطفاً على المحل والرفع عطفاً على اللفظ على ما فيه وفيه الشاهد، وسيرا: فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك، وجاوزتما: فعل وفاعل، وخمر: مفعول به، والطريق: مضاف إليه، والخمر: الشجر الملتف وإنما سمي بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه، ومنه الخمر لأنها تخمر العقل وتغطيه، والمعنى: سيرا ولا تخافا لأنكما جاوزتما الطريق التي يخاف قطاعها وسباعها.

وقوله: [وهو الخليل الخ] هكذا في غالب النسخ، والأولى وهم بدل هو، وهو الذي يوجد في بعض النسخ لأنه عائد على القائلين، ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقاً وإنما الخلاف في المختار، فاختار الناظم تبعاً لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل، انظر الموضح والأزهري.

وقوله: [من مبتدأ وخبر الخ] والمسوغ للابتداء بالنكرة كونه في معرض التقسيم. قال المعرب: ولم يظهر له وجه والأولى أن المسوغ كونه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وما المختار؟ فأجاب بقوله: ورفع الخ، على أن سيبويه لم يشترط في جواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة.

وقوله: [ثلاثة أشياء أل الخ] الصواب مصحوب أل، وأما أل فهي حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك.

(وأيها مصحوب أل بعد صفة)، قول المكودي: [يا أيها الرجل الخ] إعرابه: يا: حرف نداء، وأيها: منادى مبني على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة، وها: حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقه أي من الإضافة، والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى في الحقيقة هو الرجل، والرجل مفرد لكنه مقرون بأل وهما لا يجتمعان كما علمت، فأتى بأيها للتوصل إلى نداء ما فيه أل.

وقوله: [لإبهامها] وجه إبهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع، ثم إن كلام المكودي يقتضي أن

عوضاً عما تستحقه من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب (أل) منصوباً بأي مبتدأ، و(يلزم) خبره، و(مصحوب) مفعول مقدم بـ (يلزم) و(صفة) منصوب على الحال من منصوب أل، و(بالرفع) في موضع الحال من مصحوب أل، و(لدى) متعلق بيلزم، و(بعد) في موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أي والتقدير: وأيها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها، ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبرره (يلزم) بالياء، والجملة خبر (أيها) والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

٥٨٩ ـ وَأَيُّ هَـذَا أَيُّهَـا الَّـذِي وَرَدْ ... وَوَصْـفُ أَيٍّ بِـسِـوَى هَـذَا يُـرَدْ

يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل، وشمل المفرد والمثنى كقوله:

أيهـذان كـلا زاديـكـما ... ودعـاني واغـلاً فـيـمـن وغـل

وبالموصول المصدر بأل كقوله عز وجل: ﴿يا أيها الذي نُزِّل عليه الذكر﴾. ثم قال: (ووصف أي بسوى هذا يرد) يعني أن أيا لا توصف إلا بما ذكر، ولا يجوز أن توصف بغير ذلك، فلا يقال: يا أيها صاحب عمرو ونحوه. ثم قال:

هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب أنها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة، والمبهم لا بد له مما يخصصه، ووجه الرفع قد بيناه.

وقوله: [وهي نكرة مقصودة] هذا مستأنف ليس من تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بنائها، فالحاصل أن المكودي خلط، ثم ان ظاهر الناظم ان أيها يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثاً وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول: يا أيتها المرأة، وفي قول الناظم: لدى ذي المعرفة رد على المازني الذي أجاز نصب الوصف.

وقوله: [فأي مبتدأ] مثله في المعرب أيها بالهاء مبتدأ محكي وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف الساكنة ولا يصح إفراد أي عن الهاء في باب النداء.

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضي أن أيها لا تنفك عن الوصف بمصحوب أل، وقد علمت من كلام المكودي وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه.

(وأيهذا أيها الذي ورد)، قول المكودي: [وشمل المفرد والمثنى الخ] كونه يشمل المثنى يعني من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى.

وقوله: [كقوله: أيهذان الخ] البيت من الرمل، وأيها: منادى بإسقاط حرف النداء مبني على الضم لما مر، وذان: وصف لأيها مرفوع بالألف وفيه الشاهد، وكلا من الأكل: فعل وفاعل، وزاديكما: مفعوله، والزاد: طعام المسافر، ودعاني: أمر، والألف فاعله أي اتركاني، وواغلاً: حال من ياء المتكلم في اتركاني، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيلي.

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ   إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ ٱلْمَعْرِفَهْ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى (أي) في وجوب وصفه بما وصفت به، أي من واجب الرفع معرف بأل أو بالموصول المصدر بأل فتقول: يا ذا الرجل، كما تقول: يا أيها الرجل، ويا ذا الذي، كما تقول: يا أيها الذي آمن، فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة (أي) في التوصل إلى نداء ما فيه أل، وفهم من قوله: (إن كان تركها يفيت المعرفة) أن اسم الإشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات، كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل. ثم قال:

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ   ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله:

(وذو إشارة كأي في الصفة)، قول المكودي: [من واجب الرفع الخ] خصص وصف اسم الإشارة بمصحوب أل، والموصول دون اسم الإشارة مع ما علمت أن أيا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الإشارة تنكيتاً على الناظم المقتضي أن تشبيهه بأي تام، وان اسم الإشارة يوصف باسم الإشارة ولا معنى له، وأجيب بأنه أطلق اتكالاً على ما هو معلوم من أن الشيء لا يوصف بنفسه.

وقوله: [في التوصل إلى نداء الخ] حاصل ما أشار إليه المصنف أن لنداء اسم الإشارة حالتين: إحداهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف، واسم الإشارة إنما هو موصل لندائه لكون الوصف مقروناً بأل، فذكر الوصف المرفوع المقرون بأل بعد اسم الإشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف. ثانيهما: أن يكتفى بنداء اسم الإشارة ويكون هو المقصود بالذات، فاسم الإشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه، وإذا وصف جاز في الوصف حينئذ الرفع والنصب. (فإن قلت): ما معنى تصور المعرفة وفواتها في اسم الإشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء؟ (قلت): معناه أن اسم الإشارة مبهم لصحة إطلاقه على كل مشار إليه، ثم تارة يكون الإبهام قوياً بحيث يغلب على الظن عدم زواله عند المخاطب بالإشارة الحسية فيجب الوصف وهي صورة المنطوق، وتارة يغلب على الظن زوال الإبهام بنفس الإشارة فلا يحتاج للصفة وهي صورة المفهوم، وهذا هو الذي يبين لك معنى كلام المصنف.

وقوله: [ان اسم الإشارة قد لا يفيت الخ] في هذه العبارة قلق، والصواب أن ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف: إن كان تركها أي الصفة.

وقوله: [وهذا ليس الخ] حمل بعضهم الفصل على تابع ذي الضم الخ من أوله، والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة وإلا إن اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه معقود للتابع كانت تبعيته واجبة كما مر، أو غير واجبة كما هنا.

(في نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسألة مع قوله سابقاً: ونحو زيد ضم الخ مستثنيان من قوله: وابن المعرف الخ، فكان الواجب ذكرها هنالك.

قول المكودي: [على الأصل] أي المشار إليه سابقاً وابن المعرف المنادى الخ، ويكون الثاني حينئذ بياناً أو بدلاً أو توكيداً أو بإضمار يا، أو فعل محذوف كأعني.

يـا تـيـم تـيـم عـدي لا أبـا لـكـم لا يـلـقـيـنـكـم في سـوأة عـمـر

ومثله قوله: (يا سعد سعد الأوس) وفهم من قوله: (في نحو) أن ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو: يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين. وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن إذ وجهه أرجح وفي نحو متعلق بينتصب، (تصب) مضارع مجزوم على جواب الأمر.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله:

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنَادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْـدِ عَبْـدِي عَبْـدَ عَبْـدَا عَبْـدِيَـا

شمل قوله(منادى) الصحيح والمعتل، فأخرج المعتل بقوله(صح) فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم

وقوله: [على الإتباع] أي الحركة الثاني فيكون الأول مبنياً على الضم في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبنية في التوضيح المشار لها عند المكودي بقوله: وفيه أقوال الخ.

وقوله: [نحو قوله: يا تيم تيم عدي الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاء التيمي وقومه، والشاهد في يا تيم تيم عدي الخ فتجري فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل، ولا: نافية، وأب: هو اسمها، ولكم: خبرها وهذا تغليظ عليهم في الخطاب على عادة العرب، ولا: ناهية، ويلفينكم: مضارع ألفى مبني لاتصال نون التوكيد به، وعمر: فاعله، وفي نسخة: لا يلقينكم بالقاف من ألقى، والسوأة: بفتح السين الفعلة القبيحة، والمعنى: يا تيم امنعوا عمر من هجوي لئلا يصيبكم مني ما تكرهون، وأشار الناظم بالمثال إلى ما ذكره البخاري في تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة هاتفاً هتف بهم وهو يقول:

فـإن يسلم السعدان يضحى محمد بمـكـة لا يخشى خـلاف مخـالـف
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ويـا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبـا إلى داعي الهـدى وتمنيـا عـلى الله في الفردوس منيـة عـارف
فـإن شراب الله لـلطالـب الهـدى جنـان من الفـردوس ذات زخـارف

وقيل: أشار به لغير ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلاً. (واجعل منادى صح أن يضف ليا)، قول المكودي: [كحاله في غير النداء الخ] حاله في غير النداء هو كون الياء لا تكون إلا ثابتة مفتوحة فتقول: يا فتاي بياء مفتوحة مخففة، ويا قاضي بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضي، كما تقول في غير النداء: فتاي وقاضي كما مر في قوله: إذا لم يك معتلاً كرام وقذا. إلى أن قال: فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي.

وقوله: [وعلم أن يا الخ] الأولى أن في كلام المصنف حذف مضاف إليه والأصل لياء المتكلم، والذي يدل عليه ما

أن يا في قوله (ليا) ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات:

الأولى: يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهي أفصحها.

الثانية: يا عبدي بإثبات الياء الساكنة.

الثالثة: يا عبد بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة: يا عبدا بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة: يا عبدي بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألف، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: ﴿وقل رب احكم بالحق﴾ في قراءة الرفع. وفي قوله (كعبد) إلى آخر البيت فائدتان: الأولى التنبيه على اللغات المذكورة.

في الترجمة. وقوله: [إذ لا يضاف لياء الخ] أي لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا في محل رفع نحو: تقومين كما مر.

وقوله: [بقلب الياء ألفاً الخ] أي بعد قلب الكسرة فتحة، وذلك لأن الأصل يا عبدي بكسر الدال والياء مفتوحة، ثم قل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار يا عبدا ثم حذفت الألف.

وقوله: [الرابعة يا عبدا بقلب الياء الخ] لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، ومثل يا عبد يا حسرتا، وإعرابها: يا: حرف نداء، وحسرتا أو عبداً: مناديان منصوبان بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء، والفتحة الظاهرة ليست فتحة إعراب بل مناسبة مثل الكسرة في غلامي، والألف ضمير متكلم في محل جر وبالضرورة يلغز به، ويقال ما ألف وقع للمتكلم وفي محل جر، وألغز في ذلك بعض الشرفاء فقال:

أيا عالماً لاحت شوارق نوره	على الجو حتى ضاء كل جنابه
فما ألف جاءت ضمير تكلم	ومجرورة فاسمح برد جوابه

فأجبته بقولي:

أيا سيداً حاز المكارم جملة	ولا زالت الألغاز تسمو ببابه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة	تنادي أنا مبد لكشف نقابه

وقوله: [ساكنة ومتحركة] إنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة لاختلافهم في أصل وضعها هل السكون أو الفتح.

وقوله: [كقوله تعالى: ﴿وقل رب احكم﴾ الخ] هذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهي متواترة من طرق العشر الكبير، والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضح. يقال رب السجن لأنها غير متواترة، وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث، والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى. وقال الشاطبي: ينبغي أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لأنها هي

والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان: إثبات الياء محركة وساكنة، و(منادى) مفعول أول بـ(اجعل) و(صح) في موضع الصفة له، والمفعول الثاني (كعبد) إلى آخر البيت، و(إن يضف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو: يا ابن أخي، ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ ٱلْيَا اسْتَمَرْ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرْ

يعني أن (يا ابن أم ويا ابن عم) يجوز في آخر كل منهما (الفتح والكسر) فتقول: يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما، وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (استمر) اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو: يا ابن أمي، ومنه قوله:

يا ابن أمي يا شقيق نفسي أنت خليتني لدهر طويل

اللغة التي نص عليها سيبويه، وأما لغة الفتح فهي ضعيفة، فرب في الآيتين منادى مبني على الضم في اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بأل ولا إضافة ظاهرة، وأما في التقدير فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة.

وقوله: [للتخصيص] الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف.

وقوله: [كاسم الفاعل] أي الذي بمعنى الحال والاستقبال، وإن كان بمعنى الماضي فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات.

وقوله: [كحكمها في غير النداء] حكمها في غيره إثباتها مفتوحة وساكنة.

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر) فالفتح على أن الإسمين معاً مركبان تركيب خمسة عشر، فهما في حكم كلمة واحدة معربة تقديراً بالفتحة آخر الثانية منع منها الحركة المناسبة وهي مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر، على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة، والثاني مضاف إلى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في الصورتين، وقرىء بهما في قال ابن أم، وظاهر تقديم الناظم الفتح أنه أجود وليس كذلك، وأجيب بأنه أخر الكسر لأن قوله: وحذف اليا لا يرجع إلا له، وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً.

وقوله: [وعدم اطراد الخ] هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذي في التسهيل، والذي في الموضح أنهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف إلا في الضرورة.

قوله: [ومنه قوله: يا ابن أمي الخ] البيت من الخفيف، وقائله أبو زبيد بالباء الطائي وكان نصرانياً وأدرك الجاهلية والإسلام واختلف في إسلامه، وكان طوله ثلاثة عشر شبراً، وكان إذا دخل مكة دخلها متنقباً من جماله خوفاً من

وقلبها ألفاً ومنه قوله:

كـن لي لا عـلي يـا ابـن عـما نـعش عـزيـزيـن ونـكـف الهـما

وفهم من تمثيله بـ(يا ابن أم ويا ابن عم) أن ذلك أيضاً مطرد في يا ابنت أم ويا ابنت عم إذ لا فرق، ثم إن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار إليهما بقوله:

٥٩٤ ـ وَفِي النِّـدَا «أَبَـتِ» «أُمَّـتِ» عَـرَض وَاكْسِرْ أَوِ افْتَـحْ وَمِنَ اليَـا التَّـا عِـوَض

فهم من قوله (وفي الندا) أن ذلك خاص بالنداء، فلا يجوز: قام أبت، ولا جاءت أمت، وفهم من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما، وفهم من قوله (عرض) أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر، وفهم من قوله(ومن اليا التا عوض) أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا تقول: يا أبتي ولا يا أمتي وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر. و(في الندا) متعلق بـ(عرض) و(أبت أمت) مبتدأ وخبره(عرض) و(التاء) مبتدأ وخبره(عوض) و(من اليا) متعلق بـ(عوض).

فتنة نسائهم، وهذا البيت من قصيدة يرثي أخاً له مات، فيا: حرف نداء، وابن: منادى منصوب، وأمي: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف إليه والشاهد في إثبات الياء، وباقي إعراب البيت ومعناه واضح.

وقوله: [ومنه قوله: كن لي الخ] البيت من الرجز، والشاهد في قلب الياء ألفاً وإثباتها في عما، وإعرابه: ابن: منادى منصوب، وعم: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقلوبة فتحة لأجل قلب الياء ألفاً، وقيل: الإسمان مركبان مبنيان، ونعش: مجزوم على جواب الأمر وهو كن، وعزيزين: حال من فاعل نعش لأنه للمتكلم ومعه غيره، ونكف: معطوف على نعش مجزوم بحذف الألف، والهما: مفعوله والألف لإطلاق القافية، وبقي على المكودي إثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضاً هنا خمسة.

(وفي الندا أبت أمت عرض) لم يشرح المكودي هذا البيت وسبكه أبت أمت بإبدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض في النداء فتقول: يا أبت ويا أمت وإعرابها: يا: حرف نداء، وأبت أو أمت: منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً لا على التاء لأنها في موضع الياء، والإعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء، والتاء للتأنيث فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبدا، ويشكل كون الحرف عوضاً من الاسم، وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء.

قول المكودي: [في ضرورة الشعر الخ] من ذلك قوله:

أيـا أبـتي لا زلـت فـينـا فـإنمـا لنـا أمـل في العيش مـا دمت عـائشـا

وهذه اللغة هي التاسعة في أب وأم والعاشرة يا أبت بضم التاء.

أسماء لازمة النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع ومقيس وشائع غير مقيس. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٩٥ - «وَفُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

فذكر ثلاثة ألفاظ: الأول (فل) وهو كناية عن نكرة، فإذا قلت: يا فل فكأنك قلت: يا رجل. الثاني (لؤمان) بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم، فإذا قلت: يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللآمة. الثالث (نومان) بفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت: يا نومان فمعناه يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (واطردا).

٥٩٦ - فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول: يا خباث، ويا فساق، ويا لكاع ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن

أسماء لازمة النداء

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل منوناً وجر النداء باللام وهي ظاهرة، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بتنوين لازمة ونصب النداء به، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بحذف تنوين لازمة وجر النداء بإضافة لازمة إليه، والنسختان الأخيرتان صحيحتان ولا معنى لإبطالهما، وهناك نسخة رابعة وهي أسماء لازمت بفتح الزاي فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول به وهي فاسدة لاقتضاء المفاعلة التي تدل لازمت عليها أن هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد، لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر، ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مضافاً وهكذا.

قول المكودي: [وشائع غير مقيس الخ] (إن قلت): هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع، فكيف للمكودي أن يجعل الأقسام ثلاثة؟ (قلت): بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله أن المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها، والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتي، إلا أن تلك لا يطرد في سائر المواد بل فيما سمع منها على ذلك الوزن.

(وفل بعض ما يخص بالندا)، قول المكودي: [فذكر ثلاثة ألفاظ الخ] يؤخذ منه أن الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التي ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعض.

وقوله: [وهو كناية عن نكرة الخ] مثله في التوضيح، وقال الكوفيون: إن أصله فلان ورخم بحذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع، وقال ابن مالك: إنه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فمعناه معنى فلان.

(واطردا في سب الأنثى)، قول المكودي: [ويا لكاع الخ] يقال لكاع للمؤنث، ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر، وفي الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع». ويقال: اللكع لكل من

في النداء. ثم قال: (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو: نزال، ودراك، وضراب، وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الأطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

يعني أن فعل يجيء في سب الذكور كما جاء فعال في سب الأنثى، إلا أن فعل غير مقيس وإليه أشار بقوله: (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث، ويا غدر بمعنى يا غادر، ويا فسق بمعنى يا فاسق.

واعلم أنه قد جاء جر (فل) المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله: (وجر في الشعر فل) يعني أن (فل) قد جاء في الشعر في غير النداء مجروراً كقوله: في لجة أمسك فلاناً عن فل. وقوله: (وفل) مبتدأ وخبره (بعض) و(ما) موصولة وصلتها (يخص) و(بالندا) متعلق بـ (يخص) و(لؤمان ونومان) مبتدأ، و(كذا) خبره، وباقي الإعراب واضح.

يستحقر وللعبد والأمة والجاهل ومعناه يا ساقط ويا دنيء وهكذا. ثم إن يا خباث ونحوه مبني على الضم المقدر في آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء. وقد قال الناظم: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا. وأما في اللفظ فهو مبني على الكسر لكونه شبيهاً بنزال في الوزن والعدل عن الغير والتأنيث، وسيقول الناظم: وابن على الكسر فعال علما الخ.

(والأمر هكذا)، قول المكودي: [يعني بالأمر الخ] أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالأمر حقيقته وهو فعل الأمر بل المراد الذي أفهم الأمر.

وقوله: [ودراك] التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعي وقال: إنه مسموع لكنه شاذ، والأولى إبداله بتراك كما يوجد في بعض النسخ المصلحة، ثم إن الأولى قراءة والأمر في النظم بالجر عطفاً على سب ليفيد أن الثلاثي يرجع له ولما قبله.

(ولا تقس)، قول المكودي: [فمن المسموع الخ] أتى بمن التبعيضية إشارة إلى أن المسموع أكثر من هذه الثلاثة، قالوا: والمسموع من ذلك أربعة: هذه الثلاثة التي ذكر ورابع وهو يا لكع وقد تقدم معناه. (فإن قلت): لم جعلوا فعال للمؤنث وجعلوه مقيساً مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس؟ (قلت): الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمذموم غير مقيس وحروفه قليلة.

(وجر في الشعر فل)، قول المكودي: [كقوله: في لجة الخ] هذا عجز بيت وصدره على ما هو الحق: تدافع الشيب ولم تقتتل. وهو من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف إبلاً أتت ولها أصوات وغبار، فقوله تدافع فعل ماض، والشيب: فاعله، ولم: الواو واو الحال، وتقتتل: فعل مضارع وفاعله عائد على الإبل، وفي لجة: متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا، وأما اللجة بضم اللام فهي معظم الماء، وجملة أمسك في محل نصب محكية بقول مقدر أي مقول فيها أمسك، ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية، والشاهد في عن فل حيث جر ومعناه زيد كما أن فلاناً كذلك وليس مرخماً من فلان حتى يرد اعتراض الموضح إذ مبناه على أن فل نكرة مقصودة والموجود في هذا الشعر بمعنى زيد، ومعنى البيت: أن الإبل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهي متزاحمة ولكن بعضها لا يقتل بعضاً بمنزلة الشيوخ إذا قدموا الحرب فلا يقتتلون إنما يندبون للصلح، والشبان بالعكس، هكذا قال والله أعلم.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب حالتين: الأولى: أن يجر المستغاث بلام مفتوحة. والثانية: أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٩٨ - إذَا اسْتُغِيثَ مُنَادىً خُفِضَا   بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى

يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره، وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر، ثم مثل بقوله: (كيا للمرتضى)

الاستغاثة

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أي المستغاث وكثيراً ما يفعل هذا.

قول المكودي: [هي نداء من يخلص من شدة الخ] هذا التعريف للاستغاثة يقتضي أن النداء لجلب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحاً أيضاً. (فإن قلت): لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع أن الذي يظهر أن أحدهما يغني عن الآخر؟ (قلت): جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر، فالذي يخلص من شدة هو المستغاث به الذي يدفع المشقة وحده، والذي يعين هو الذي يدفعها مع المستغيث المنادى.

وقوله: [في هذا الباب] أي في هذا الكتاب الخ، أشار به إلى أن للمستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهي تجرده من اللام ومن ألف معاقبة لها نحو: يا زيد لعمرو فيعطى زيد في المثال الحكم الذي كان له مع اللام، قال بعض: والظاهر أن حكمه حكم المنادى الذي ليس فيه استغاثة، وترك الناظم هذا القسم لقلته.

(إذا استغيث اسم) أي مدلول اسم لأن الاستغاثة حقيقة إنما هي للذات، لكن لما كان اسم الذات هو الذي تجري عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك.

(منادى) وصف اسم بمنادى مع أن المستغاث لا يكون إلا منادى احترازاً عن الاستغاثة اللغوية نحو: أستغيث بك، فلا يقال لها استغاثة اصطلاحاً، ولا يكون حرف النداء إلا يا كما يؤخذ من المثال ومن قوله إن كررت يا، ولا تكون إلا مذكورة كما مر في مفهوم وغير مندوب ومضمر وما. جا مستغاثاً الخ.

(خفضا) خفضة إعراب كان مضافاً أم لا، وإنما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثة من أول الأمر كما قال المكودي، وإلا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثة إن كان مذكوراً.

(باللام) أي غالباً ومن غير الغالب إن تعاقبها الألف كما ذكر بعد، وإنما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاستغاثة، فبينهما مناسبة وعلة فتحها ذكرها المكودي.

(مفتوحاً كيا للمرتضى) إعرابه: يا: للنداء واللام حرف جر، والمرتضى: مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل: متعلق بيا لنيابتها عن الفعل، وقيل: بأنادي أو أدعو الذي نابت عنه الياء، وقيل: بفعل خاص

وقد فهم من قوله: (إذا استغيث اسم) أن استغاث متعد بنفسه، فقول النحويين: مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله عز وجل: ﴿إذ تستغيثون ربكم﴾ وفهم من قوله (خفضاً) أنه معرب بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً بأل وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير (يا) فتحت اللام نحو قوله:

يا لقومي ويا لأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازدياد

و(في سوى) التكرار لـ (يا) جيء باللام مكسورة كقوله:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ... يا للكهول وللشبان للعجب

وهو ألتجيء، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء، وقيل: مقتطعة من آل والأصل يا آل المرتضى، والحق أنها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه.

قول المكودي: [مخالف لوضعه العربي الخ] فيه نظر، بل المستغاث ورد متعدياً بنفسه كثيراً، وورد متعدياً بالباء قليلاً، بل اقتصر في الصحاح على تعديته، والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعدياً بالباء إشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له، وإلا فتعديته بنفسه واردة في القرآن فكيف تخفى عليهم.

وقوله: [إنه معرب بالجر] محله إذا كان معرباً قبل النداء وإن كان مبنياً قبل الاستغاثة نحو: يا لهذا فلا يتوهم أحد إعرابه. وقوله: [أن يكون مقروناً بأل] إنما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة، وهذه الفائدة لا تؤخذ من الموضح.

(وافتح مع المعطوف)، قول المكودي: [يا لقومي الخ] البيت من الخفيف، ويا: للنداء، واللام مفتوحة لام استغاثة حرف جر، وقومي: مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم الخ، والياء في محل جر، ويا لأمثال: عطف على يا لقومي واللام الأولى مفتوحة فيه أيضاً وفي الشاهد، واللام في لأناس مكسورة لأنه هو المستغاث من أجله، وعتوهم: مبتدأ مصدر عي إذا تكبر وكثر فساده، وفي ازدياد: هو الخبر، والجملة في محل جر نعت أناس، والعلة في وجوب فتح اللام في المعطوف هي العلة في المعطوف عليه.

وقوله: [وفي سوى التكرار الخ] حمل الإشارة في قول الناظم: وفي سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكرراً مع مفهوم الشرط وقاصراً، والأولى أن الإشارة راجعة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامه كلا ناس في البيت السابق ويشمل المعطوف الذي لم تتكرر معه يا فيكون عاماً.

وقوله: [جيء باللام مكسورة] أي في المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامه إلا مفتوحة.

وقوله: [يا للكهول الخ] هذا عجز بيت وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب، ويوجد في بعض النسخ البيت بتمامه، وناء: فاعل يبكي وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد، وأراد البعد في النسب لأنه صرح ببعيد المكان في قوله: بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء، ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلاً من ناء فيتحد معناهما، ومغترب: بالغين صفة ناء بعد صفة

ومفعول (افتح)محذوف تقديره وافتح اللام، و (في سوى)متعلق بـ (ائتيا)والإشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير. ثم قال:

٦٠٠ -وَلَامُ مَـا اسْتُغِيثَ عَـاقَبَتْ أَلِـفْ وَمِـثْـلُهُ اسْـمٌ ذُو تَـعَـجُّـبٍ أُلِـفْ

يعني أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يا لزيد، ويا زيداً، ولا يجوز يا لزيداً. ثم قال: (ومثله اسم ذو تعجب ألف)يعني أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم، فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يا للعجب، وأن تزاد في آخره ألف فتقول:

على الوجه الأول، واللام في يا للكهول لام الاستغاثة مفتوحة، والشاهد في وللشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام إذا لم تكرر يا، لأن فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه لأن الواو تشرك المعطوف للمعطوف عليه لفظاً ومعنى، وجيء باللام مكسورة على الأصل لزوال اللبس بالعطف، والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب، واللام في للعجب مكسورة أيضاً لأنها لام المستغاث منه، ومعنى البيت على ما قيل: إن هذا الممدوح الذي مات يبكي عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره، ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة ما يرث، وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قـرابتـه في الحي مسرور

ثم إنه اعترض قول الناظم: وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله: إذا استغيث اسم الخ، لأنه إذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من إفراد قوله: إذا استغيث اسم الخ، وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله: وفي سوى ذلك الخ.

وقوله: [تقديره وافتح اللام الخ] ويكون قول الناظم مع المعطوف حالاً من اللام المقدرة.

وقوله: [ثم قال] الصواب أن يقول ثم أشار إلى الحالة الثانية لأنه قال أول الباب انه ذكر لها في هذا الباب حالتين إلى أن قال: وقد أشار إلى الأولى وتكون الثانية هي هذه.

(ولام ما استغيث)، قول المكودي: [تعاقب الألف الخ] هكذا في غالب النسخ، والصواب تعاقبها الألف، وكذلك يوجد في بعض النسخ وهو الذي يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها، وإنما قلنا هذا لأن سيبويه نص على أن الأصل اللام والألف معاقبة لها.

وقوله: [يا لزيد ويا زيداً الخ] أما الأول فمجرور باللام بكسرة ظاهرة، وأما الثاني فهو مبني على الضم المقدر على الدال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغاثة، وقال الرضي: مبني على الفتح.

وقوله: [ولا يجوز] لأنه كأنه جمع بينه العوض والمعوض منه.

(ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد في التعجب الاصطلاحي قاله يس ولا معنى له، والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهوداً لأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب، كما مثل المكودي احترازاً من نحو: يا لرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف للتعجب به فلا يجري مجرى الاستغاثة.

يا عجباً. ومنه قوله:

يــا عــجــبــاً لهــذه الــفــلــيــقــه   هــل تــذهــب الــقــوبــاء الــريــقــه

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم، و(لام) مبتدأ، و(عاقبت) خبره، و(ألف) مفعول بـ (عاقبت) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر، و(مثله) مبتدأ، و(اسم) خبره، و(ذو تعجب) نعت لـ (اسم) و(ألف) جملة في موضع الصفة لـ (تعجب)

النّدبة

هي نداء المتفجع عليه أو منه، وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا   نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

يعني أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به، فتقول: وازيد، وواضارب زيد، وواطالعاً جبلاً. و(ما) مفعول مقدم بـ (اجعل) وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى

قول المكودي: [ومنه يا عجبا الخ] البيت من الرجز، وقائله أعرابي أصابته قوباء وحزازة فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك عند الصباح فلا يبقى لها أثر، فتعجب من ذلك. وعجباً: منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف وبني على الضم لأنه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغاثة وفيه الشاهد، ولهذه: متعلق بعجباً لأنه بمعنى أعجب، والفليقة: نعت لهذه أو بدل وهي الداهية والمصيبة وفاعل تذهب الريقة، والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى في العرف بالحزازة. وقال بعض: إن عجبا في البيت يصح أن يكون منوناً وبالألف، فإن كان منوناً فهو مفعول مطلق عامله محذوف كالمنادى والتقدير: يا قومي اعجبوا عجباً، وإن قرأته بالألف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

وقوله: [والأول أظهر] أي من جهة اللفظ لأنه لا حذف فيه، وأما من جهة المعنى فالمتعين هو الثاني لما مر عن سيبويه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الندبة

بضم النون لغة مصدر ندب زيد القوم يندبهم ندبة إذا دعاهم للندب معه وأن يعينوه عليه، وفي الاصطلاح عرفها المكودي بقوله: وهي نداء المتفجع عليه أو منه الخ، فعطف منه على عليه فهو مدخول للمتفجع، والأولى أن يقول كما في المرادي وغيره: هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، لأنهم نصوا على أن الندبة إن كانت على الغير كقولك: وازيداه لمصيبة أصابته موتاً أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه، وإن كانت على شيء أصاب المنادى نحو: واظهراه قيل فيه نداء المتوجع منه، ثم لا بد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور في الموضعين أي على مسماه لأن التفجع والتوجع ليسا على اللفظ وإنما على مسماه.

(ما للمنادى اجعل لمندوب)، قول المكودي: [وواضارب زيد وواطالعاً الخ] اعترض التمثيل بهذين المثالين بأنه

السابقة وصلتها (للمنادى). ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله: (وما نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني أن كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب، لأن الغرض بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما، وشمل قوله المبهم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها، فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب، ثم مثل ذلك بقوله: (كبئر زمزم يلي وامن حفر) فتقول: وامن حفر بئر زمزماه لتنزله في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم. و(الموصول) مفعول لم يسم فاعله بـ (يندب) و(بالذي) متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الموصوف

لا يصح فيهما الندبة لأن المضاف في الأول اسم فاعل وهو ضارب وإضافته لا تفيد تعريفاً فهو نكرة وطالعاً في الثاني نكرة بلا إشكال، وقد قال الناظم: وما نكر لم يندب الخ، وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علماً على شخص، وكذلك مجموع طالعاً جبلاً فليسا بفكرتين حينئذ. (قلت): هذا الجواب باطل لأنهما إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والمكودي فرضهما في نصب الأول حيث قال: وينصب إن كان الخ، بل يعرب الجزآن إعراب المفرد العلم إذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالعاً جبلاً، فلو ناديتهما لبنيت ضارب زيد على الضم الظاهر على الدال، وطالعاً جبلاً على الضم الظاهر على اللام مع حذف التنوين فيهما وصارا كيا زيد، وقد يمكن الجواب عن ضارب زيد بأن اسم الفاعل بمعنى الماضي فإضافته محضة مفيدة للتعريف، وأما طالعاً جبلاً فلا جواب عليه ولذا مثل الموضح للمضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر، نعم كلام الأزهري فيه شيء.

(وما نكر لم يندب) هذا في قوة الاستثناء من قوله: ما للمنادى اجعل الخ، لأن المنادى يكون نكرة والمندوب لا يكون نكرة، ويدل على الاستثناء إتيان الموضح بإلا الموضوعة لذلك.

قول المكودي: [الإعلام بعظمة المصاب] أي المصاب به بمعنى المصيبة التي أصابت المندوب، وهذه العلة تقتضي أن المصيبة لا بد أن تكون معلومة، وكلامنا ليس في المصيبة وإنما هو في الذي أصابته المصيبة ونزلت به وهو زيد في قولك وازيداه إذ هو المندوب، وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب، فالعلة الراجعة لها راجعة إليه ولو كان المندوب غير معين نحو: وراجلاه لم يندب، واعترضه الدماميني بأنه يقتضي أن اشتراط التعريف عام في المتفجع عليه أو المتوجع منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه، وأما المتوجع منه فيجوز أن تقول: وامصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معينة. قال الشيخ بناني: الإطلاق هو الصواب، وأما وامصيبتاه المندوبة هنا فهي معينة بإضافتها لياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة لأجل الندبة بدليل أن المتكلم لا يقول ذلك إلا فيما أضافه إلى نفسه.

وقوله: [غير معين بها الخ] أي غير مختص ومشتهر بها وإلا فكل موصول معرفة بصلته.

(ويندب الموصول)، قول المكودي: [صلته شهيرة يعرف بها الخ] أشار المكودي بهذا إلى أن الموصول هو الذي اشتهر بالصلة وليس المراد أن الصلة اشتهرت بالموصول، وهذا المعنى الذي قال يعين أن الذي في النظم واقع على الصلة وذكر الذي باعتبار الوصل والموصول به، وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول في قوله: ويندب الموصول الخ، وجملة اشتهر لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف والتقدير: ويندب الموصول

والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و(بئر) منصوب على أنه مفعول مقدم بـ(حفر) و(وا من) مفعول بـ (يلي). ثم قال:

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهى ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِـالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَـا إِنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ

(منتهى المندوب) هو آخره وشمل العلم نحو: وازيدا، والمضاف نحو: واعبد الملكا، وعجز المركب نحو:

بالصلة التي اشتهر هو أي الموصول بها، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد، والجمهور يشترطون شرطاً آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لأن بالذي متعلق بالموصول به والرابط متعلق باشتهر، ولا يصح أن يعود الضمير في اشتهر على الذي ولا حذف لأنه يقتضي أن الصلة مهما كانت مشهورة في نفسها إلا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا، وقد علمت أنه لا بد أن يكون مشهوراً، ثم إن أل في الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلتها وبه يلغز، ويقال ما موصول وقع صلة وألغز في ذلك من قال:

يـا قـارىء الخلاصـة العجيبـه ... فـي أي بيتهـا أتـت غـريبـه
مـوصـول أضحى صلة فلتجب ... عـما قـريـب يـا فـريـد أدب

فأجبته بقولي:

يـا فـاضـلاً عـلاه في الـورى انتشر ... ونـظـمـه الـدر الـثـمـين قـد بهـر
ألـغـزت مـوصـولاً بـدا ومـا استـتر ... في ينـدب المـوصـول بـالـذي اشتهـر

قوله: [وبئر منصوب على أنه الخ] مثل هذا في المعرب ولا معنى له أصلاً، ويبقى قول الناظم يلي ضائعاً، والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف، وبئر زمزم محكي بالقول المقدر، ويلي: فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم، ومفعوله وا من حفر على حذف القول، والجملة في محل نصب حالية من بئر زمزم والتقدير: وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلي هو أي بئر زمزم قولك وا من حفر، وإذا وليه صار التركيب وا من حفر بئر زمزم، وإعرابه: وا: حرف ندبة، ومن: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي، وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف، وإلا فمن منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع الخ، وباقي المثال إعرابه واضح، وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف.

(ومنتهى المندوب) كان ينبغي للمكودي أن يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها: ثم اعلم أن المندوب يستعمل استعمالين: أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار في قوله: ما للمنادى. ثانيهما: أن يزاد شيء آخره يختص به عن المنادى وقد أشار إليه بقوله ومنتهى، أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله: ما للمنادى الخ ليرتفع الإشكال، وإنما وصل المندوب بالألف طلباً لمد الصوت.

قول المكودي: [وازيدا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وزيداً: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنياً على الألف ولا على الفتح.

وقوله: [وا عبد الملكا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبد: منصوب بالفتحة الظاهرة، والملكا: مضاف إليه

وامعدي كربا. وعلم أن وصله بالألف جائز لا واجب من قوله قبل: (ما للمنادى اجعل لمندوب). ثم قال: (متلوها إن كان مثلها حذف) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين، وفهم منه أن المحذوفة الألف التي آخر المندوب لا ألف الندبة لأنها تدل على معنى وهو الدلالة على الندبة، و(منتهى) مفعول بفعل محذوف يفسره (صله) و(متلوها) مبتدأ وخبره (حذف) ثم قال:

٦٠٤ ـ كَـذَاكَ تَنْوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْـرِهَـا نِلْتَ الأَمَـلْ

يعني أن التنوين الذي يكون في آخر المندوب يحذف إذا لحقته ألف الندبة إذ لا حظ له في الحركة. وقوله (من صلة) نحو: وامن حفر بئر زمزما. وقوله: (أو غيرها) شامل لآخر المفرد نحو: وازيدا، وآخر المضاف إليه نحو: واغلام زيداً، والمطول نحو: واطالعاً جبلا. ثم إن حق ألف الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: واغلام أحمدا، وإن كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول في نحو رقاش:

مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة.

وقوله: [وا معدي كربا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، ومعدي كربا: مندوب مبني على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة.

(متلوها إن كان) لم يمثل له المكودي ومثاله: وا موساه، وإعرابه: وا: حرف ندبة، وموسى: مندوب مبني على الضم المقدر على الألف لام الكلمة المحذوفة لأجل ألف الندبة وليس مبنياً على الفتح خلاف ما في يس.

(كذاك تنوين الذي به كمل)، قول المكودي: [وا من حفر بئر زمزما الخ] التمثيل به مبني على أن زمزم قبل الندبة مصروف منون علم على القليب ففيه علة واحدة وهي العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وأما إن قلنا أنه علم على البئر وإضافته إليه للبيان أي بئر الذي هو زمزم فيكون قبل الندبة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث فلا يصح التمثيل به، وقيل: إنه مصروف تقديراً.

وقوله: [نحو: وازيدا الخ] زيد: مفرد علم، والمفرد العلم إذا نودي حذف تنوينه لا فرق بين وصله بالألف أم لا، وكلامه في التنوين الذي يحذف لأجل ألف الندبة، وما أجيب به من أن المراد به التنوين الذي اضطر الشاعر له هو الذي يحذف لأجل ألف الندبة فيه تكلف.

وقوله: [واغلام زيدا] غلام: منصوب بالفتحة، وزيدا: مجرور بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة ألف الندبة.

وقوله: [واطالعاً جبلاً] كلاهما منصوب بالفتحة الظاهرة، وقيل: الفتحة في الثاني فتحة مناسبة فتكون فتحة الإعراب مقدرة.

وقوله: [نحو رقاش] علم مبني على الكسر كحذام، فإذا قلت: وارقاشا فتكون الواو للندبة، ورقاشا: مندوب مبني على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل، وهو يقتضي أنه إذا لم تكن ألف الندبة يبنى على الضم الظاهر مع أنه مبني أصالة على الكسر فينوى بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا، فيكون من إفراد قوله سابقاً: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا.

وارقاشا، وفي رجل اسمه قام الرجل: واقام الرجلا، هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

٦٠٥ - وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا   إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

المراد بالشكل الحركة، يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالها فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه: وافتاهو، وفي غلام أخيه: واغلام أخيهي، لأنك لو أبدلتها فقلت: وافتاها، واغلام أخيها، لالتبس بهاء الواحدة، وفهم من قوله (حتماً) أن ذلك واجب، و(الشكل) مفعول بفعل محذوف يفسره (أوله) و(مجانساً) مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفاً مجانساً، ومعمول (مجانساً) محذوف تقديره للحركة السابقة. ثم قال:

٦٠٦ - وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَا لَا تَزِدْ

يعني أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: وازيداه، وفهم من قوله (واقفاً) أن ذلك لا يكون في الوصل، وفهم من قوله (إن ترد) أن ذلك جائز لا واجب، وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أي وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح والمرادي فلا يندرج فيه إلا صورتان: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء، وعندي أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوفة عليه، وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور: الأولى: الجمع بينهما نحو: وازيداه وذلك مفهوم من قوله: (وواقفاً زد هاء سكت).

وقوله: [واقام الرجلا] فهو مبني على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لألف الندبة.

(والشكل حتماً)، قول المكودي: [وافتا هو] إعرابه: وا: حرف ندبة، وفتى: مندوب منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع منها التعذر، وهو: مضاف إليه، وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم.

وقوله: [تقديره الخ] الأولى أن يقدر البيت بتمامه، وتقديره أول الشكل حرفاً مجانساً إيلاء متحتماً وواجباً إن كان الفتح لابساً بسبب وهم، واللابس اسم فاعل من لبس إذا خلط، والوهم ذهاب ظن السامع إلى شيء والمتكلم يريد غيره، خلاف ما في المعرب، ووهم بالسكون مصدر وهم بالفتح يهم بالكسر، وأما وهم بالكسر فمصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم.

(وواقفاً زد هاء)، قول المكودي [أن تزيد بعد الألف الخ] هذا يقتضي أن هاء السكت لا تزاد إلا بعد الألف، والصواب أنها تزاد بعد أحرف المد الثلاثة كما في الموضح فتقول بعد الياء واغلامكيه، وبعد الواو واغلامكوه.

وقوله: [لبيان الألف] لأن الألف يخفى بالوقف فإذا لحقت الهاء زال الخفاء.

وقوله: [أن ذلك جائز الخ] ليس المراد به الجواز المستوي بل الراجح في الوقف زيادتها.

(وإن تشأ)، قوله المكودي: [فلا يندرج فيه الخ] أي في البيت بتمامه لا في خصوص هذا الشطر. وقوله: [وعندي الخ] يظهر من كلام المكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادي أيضاً حيث قال: ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً. واعلم أنه على كلا التقريرين يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكرراً، أما على تقرير

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وازيداً وذلك مفهوم من قوله: (إن ترد).

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وازيد وهذا مفهوم من قوله: (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أي لا تزد الألف والهاء. وهذه الصور كلها جائزة في الوقف.

و(واقفاً) حال من فاعل (زد) المستتر، و(هاء سكت) مفعول بـ (زد) و(إن ترد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(إن تشأ) شرط والفاء بعده جواب الشرط، و(المد) مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان، و(الهاء) مفعول مقدم بـ (تزد) فالجواب على هذا جملة إسمية، و(الهاء لا تزد) ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإن تشأ فلا تزد المد والهاء. ثم قال:

٦٠٧ ـ وَقَــائِــلٌ وَاعَــبْــدِيَــا وَاعَــبْــدَا مَنْ فِي النِّــدَا الْيَـا ذَا سُكُــونٍ أَبْــدَى

تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بياء ساكنة، فإذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان: أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله: (واعبديا) والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول: (واعبدا) وهذا معنى قوله: (واعبدا) وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله: (من في الندا ذا سكون أبدى).

وفهم منه أن باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص، فيقال على لغة من قال: يا عبد بالكسر، ويا عبد بالفتح، ويا عبد بالضم، ويا عبدا بالألف، وا عبدا ليس إلا في لغة من قال: يا عبدي وا عبدا.

و(قائل) خبر مقدم (وا عبديا)، (وا عبدا) مفعول بـ (قائل) و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (أبدى) و(اليا) مفعول بأبدى وفي الندا متعلق بأبدى وذا سكون حال من اليا والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وا عبديا وا عبدا.

الشارح والمرادي فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد، وعلى ما للمكودي فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله: ما للمنادى اجعل، لأن المنادى لا يؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ما أشبهه فالشطر الثاني حشو على كل، وأجيب باختيار النصب، ولا يغني عنه ما للمنادى لأن ما هنا خاص بحالة الوقف، والكلام فيما تقدم في حالة الوصل.

وقوله: [حذف جوابه الخ] حذف الجواب هنا ضرورة ليكون الشرط مضارعاً.

(وقائل واعبديا)، قول المكودي: [تقدم الخ] أي للمصنف وإلا فالذي تقدم للمكودي أن اللغات ست. وقوله: [وهذا معنى قوله: واعبديا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبديا: منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كإعراب المنادى.

وقوله: [فتقول واعبدا] إعرابه: وا: للندبة، وعبدا: مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة.

وقوله: [ولا نقص] قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة يا عبدا بقلب ياء المتكلم ألفاً، فإذا ندب على هذه اللغة اجتمع ألفان: الألف المنقلبة عن الياء وألف الندبة، تحذف الألف المنقلبة لقوله سابقاً: متلوها إن كان مثلها حذف، ولا تحذف الألف المنقلبة في النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الألف المنقلبة والله أعلم.

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله:

٥٠٨ ـ تَرْخِيماً احْـذِفْ آخِرَ الْمُنَـادَى كَيَـا سُعَـا فِيمَـنْ دَعَـا سُعَـادَا

يعني أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره. ثم مثل ذلك بقوله: (كيا سعا فيمن دعا سعادا) فـ(آخر المنادى) مفعول بـ(احذف) و(ترخيماً) أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونك مرخماً، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً قال: وناصبه(احذف) لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً

الترخيم

مصدر رخم، والمراد به اسم المفعول أي الاسم المرخم. قول المكودي: [ترقيق الصوت] يقال صوت رخيم أي رقيق وهو أقسام ثلاثة: ترخيم النداء وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق، وترخيم الضرورة وهو مذكور في هذا الباب في قوله: ولاضطرار رخموا دون ندا الخ، وترخيم التصغير ويأتي في بابه في قوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل.

(ترخيماً احذف آخر المنادى) في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة، ويدل لهذا المقدر قوله بعد: ومع الآخر احذف الذي تلا الخ، مع قوله: والعجز احذف من مركب الخ، وبه قد يجاب عما في الموضح.

(كيا سعا) خبر لمبتدأ محذوف، ويا: حرف نداء، وسعا: منادى مرخم بحذف الدال لأن أصله سعاد وهو مبني على ضمة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحرف المحذوف، وبالضمة المقدرة على الألف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحرف المحذوف بأن صار نسياً منسياً.

قول المكودي: [مفعول مقدم باحذف] هذا سبق قلم لأن آخر المفعول مذكور في اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم.

وقوله: [أن يكون مفعولاً له الخ] هذه الأوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وإن سلمها المكودي والمعرب فهي كلها غير مسلمة، أما كونه مفعولاً لأجله فلا يصح لأنه يلزم عليه أن يكون الشيء علة لنفسه، لأن الحذف عند المرادي عين الترخيم ولأنه غير قلبي، وأما الوجه الثاني وهو النصب على الحال فيقال عليه ان ترخيماً مصدر ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع. وأما الثالث فلا يصح لأن شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معيناً لوقت أو مقدار وهذا لم يعين شيئاً، على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة إذ من المعلوم أن كل فعل لا يكون إلا في وقته.

وقوله: [لأنه يلاقيه في المعنى] لأن الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ما للمرادي.

وقوله: [لأن الحذف أعم من الترخيم] يقال هذا مسلم لأن الحذف يكون أولاً ووسطاً وآخراً، والترخيم خاص

مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً. وقوله: (كيا سعا فيمن دعا) أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف، والمراد بدعا نادى. ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

٦٠٩ ـ وَجَـوِّزَنْـهُ مُـطْلَقـاً فِي كُـلِّ مَـا أُنِّـثَ بِـالْهَـا وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا

يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي التاء فيرخم علماً نحو قوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل. ونكرة نحو: جاري لا تستنكري عذيري.

بالآخر، لكن لا نسلم أن مراد المرادي الحذف العام بل مراده الحذف المقيد بكونه حذف آخر المنادى، لأن آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أعم منه، على أن كونه معنى المصدر أخص من معنى العامل لا يمنع نصبه على المفعولية المطلقة إذ كل مصدر نوعي كذلك، ألا ترى إلى ضربت زيداً ضرب الأمير، فالعامل الذي هو ضرب عام، وضرب الأمير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق فكذلك ما هنا.

وقوله: [والتقدير رخم ترخيماً] هذا الوجه الذي زاده لا يصح لأنه إما أن يكون ترخيماً مؤكداً لعامله أو نائباً عنه، فإن كان الأول لزم توجيه الناظم بما لا يراه إذ قال: وحذف عامل المؤكد امتنع فكيف يرتكبه، وإن كان الثاني كان احذف مؤكد الرخم المقدر فيكون مرادفاً له، وقد قال قبل: إن الحذف أعم من الترخيم، وزاد المعرب وجهاً سادساً وهو أن يكون مفعولاً به لفعل شرط محذوف مع أداته ومع فاء الجواب، والتقدير: إن أردت ترخيماً فاحذف آخر المنادى وهو بعيد غاية، والصواب إعراب المرادي وهو الذي يقتضيه الموضح ولا وجه لغيره أصلاً.

وقوله: [ثم شرع في بيان الخ] الأولى أن يقول: ثم إن الذي يرخم على قسمين: مختوم بالهاء وغير مختوم بها، وقد أشار إلى الأول بقوله: وجوزنه مطلقاً الخ.

قول المكودي: [المذكورة في غير الخ] هذا يقتضي أن الشروط الأربعة المذكورة بعد لا تشترط في ذي الهاء مع أن المركب الإضافي والإسنادي لا يرخم ولو كان مختوم بالهاء، نعم الشرطان الأولان لا يعتبران في المختوم بالهاء، وقد ذكروا أن شروط ما يرخم ثمانية اقتصر الموضح منها في أول الباب على خمسة.

وقوله: [نحو قوله: أفاطم مهلاً الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك الخ، والشاهد في أفاطم فإنه علم مرخم بحذف التاء، والأصل أفاطمة اسم محبوبته، ومهلاً: مصدر محذوف الزوائد والأصل إمهالاً وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو إمهال ومعناه دع، وبعض بالنصب مفعول مهلاً والتدلل بالدال المهملة من الدل بالفتح بمعنى القبح، وعجز البيت: وإن كنت قد أزمعت صرماً فأجملي. وأزمعت بزاي ثم ميم فعل وفاعل والجملة في محل نصب خبر كان، ومعنى أزمعت عزمت، وصرماً بفتح الصاد منصوب بأزمعت ومعنى الصرم القطع، وفأجملي: جواب الشرط أي أحسني، والمعنى: أيها المحبوبة دعي بعض هذا القبح وإن عزمت على مقاطعتي فأحسني.

وقوله: [نحو: جاري الخ] البيت من الرجز، وقائله العجاج، وجاري: منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد، وجارية: اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور، وقليل على ما مر للناظم في قوله: وذاك في اسم الجنس والمشار له قل الخ. ولا: ناهية، وتستنكري: مضارع مجزوم بحذف النون

وثلاثياً نحو: يا خول في يا خولة. وثنائياً نحو: يا ثب في ثبة. ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (والذي قد رخما).

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ ٱلْهَا قَدْ خَلَا

يعني أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره. و(الذي) مفعول بفعل مضمر يفسره (وفره) و(بحذفها) متعلق برخم، و(بعد) متعلق بـ(وفره). ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال: (واحظلا ترخيم ما من هذه الهـا قد خلا) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله:

٦١١ ـ إلا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ٱلْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

فشمل (الرباعي) الرباعي الأصول كجعفر.

والثلاثي المزيد كيعمر، وشمل قوله: (فما فوق) الخماسي الأصول كفرزدق، والمزيد كسموءل، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مستخرج واشهيباب. وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمتحرك

وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعذيري بالعين المهملة والذال المعجمة أي أمري الذي إذا فعلته كنت معذوراً مفعول تستنكري، وتمام البيت: سيري وإشفاقي على بعيري. فسيري بفتح السين مصدر سار بدل من عذيري، وإشفاقي بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيري البدل وهما بيان للأمر الذي إذا فعله عذر.

(إلا الرباعي فما فوق) إنما اشترط في غير المختوم بالتاء أن يكون زائداً على ثلاثة لأنه إذا رخم الثلاثي بقي على حرفين، ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسي، فيكون الاسم قد نقص نقصاً قياسياً فالنقص فيهما شاذ. (فإن قلت): الجواب مبني على أن المنادى معرب مع أنه مرخم والمرخم لا يكون إلا مبنياً، والأسماء المبنية تكون على حرف كتاء قمت أو على حرفين كما ومن، فما هنا مثل ذلك؟ (قلت): البناء للترخيم عارض فهو في حكم المعرب، ولذا يبنى على ما يرفع به في لغة من نوى، وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو على ثلاثة أحرف بالهاء كثبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضاً، لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هي حرف مستقل، فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكأن الترخيم لم يحدث شيئاً تأمل.

وقوله: [كجعفر] هو في الأصل اسم للنهر الصغير، ثم جعل علماً على شخص.

وقوله: [كيعمر] هو في الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها، ويقال أيضاً عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر، ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علماً على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الياء.

وقوله: [كفرزدق] هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علماً، لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بأل كما نطق به المكودي، والذي هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بأل.

وقوله: [كسموءل] اسم لطائر في الأصل ثم جعل علماً على شخص والواو فيه زائدة.

وقوله: [ولا يكونان إلا مزيدين] لقول الناظم فيما يأتي:

الوسط نحو: عمر، والساكن نحو: عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم) يعني أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علماً، وشمل علمية الشخص نحو: جعفر، وعلمية الجنس نحو: أسامة. وفهم منه أن النكرة لا ترخم.

ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال: (دون إضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً، وشمل الكنية كأبي بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وإسناد متم) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره.

ومنتهى اسم خمس إن تجردا ... وإن يزد فيه فما سبعاً عدا

وقوله: [نحو مستخرج] بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علماً.

وقوله: [واشهيباب] هو في الأصل مصدر اشهأب بالهمز يشهأب اشهئباباً، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمي به، والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى، لأن هذه الألفاظ لا تنادى إلا إذا جعلت أعلاماً.

وقوله: [وهو شامل الخ] وقال الفراء: يجوز في المحرك الوسط دون ساكنه، وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياساً على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتي في قوله: أو كجور أو سقر. وقال الكوفيون بجواز ذلك في الثلاثي مطلقاً وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم.

(العلم)، قول المكودي: [نحو أسامة الخ] تمثيله بأسامة غير صحيح لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء، وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله: وجوزنه مطلقاً الخ، فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار، وإنما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف.

وقوله: [وفهم منه أن النكرة الخ] أي ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا.

(دون إضافة) علله الأزهري بأن المضاف إليه منزل منزلة التنوين مما قبله، فكما لا يرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لا يرخم بحذف المضاف إليه، ولا يرخم بحذف الحرف الأخير من المضاف إليه، لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف إليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لا يمكن، واعترض تمثيل المكودي بأبي بكر وعبد شمس بأن الثاني لما كان منزلاً منزلة التنوين صار العلم حينئذ إنما هو الجزء الأول في التقدير والجزء الأول وهو أبو وعبد ثلاثي والثلاثي خارج من قوله سابقاً: إلا الرباعي والأولى التمثيل بنحو امرىء القيس لأن الأول رباعي، ثم شرط عدم الإضافة، والإسناد عام في المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوى يعرب، والترخيم من حيث هو لا يكون إلا فيما يبنى للنداء.

(وإسناد متم) علته أن المركب الإسنادي علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر، فلو رخمته لكان كترخيم المزجي الآتي بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر، وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل والمبتدأ بلا خبر، لكن باعتبار الأصل وكون المركب الإسنادي لا يرخم غالب، ومن غير الغالب ترخيمه عملاً بقوله بعد: وقل ترخيم جملة الخ.

وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذي الاسناد فتقول في معدي كرب: يا معدي.

وقوله (واحظلا) فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(ترخيم) مفعول بـ (احظلا) و(ما) موصولة وصلتها (خلا) و(من) متعلق بـ (خلا) و(إلا) استثناء، و(الرباعي) منصوب على الاستثناء، و(ما) معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها (فوق) وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه فيما فوقه أي فوق الرباعي، و(العلم) عطف بيان على (الرباعي) و(دون إضافة) متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعي، و(إسناد) معطوف على (إضافة) و(متم) نعت لـ (إسناد) وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ إِنْ زِيدَ لَيْنَاً سَاكِناً مُكَمِّلاَ

يعني أنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط، أشار إلى الأول منها بقوله: (إن زيد) أي إن كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يا مختا ويا منقا.

قول المكودي: [وفهم منه أن المركب الخ] هذا المفهوم صرح به بعد في قوله: والعجز احذف من مركب الخ.

وقوله: [بذي الإسناد] أي وذي الإضافة كما يعلم من الناظم قبل.

وقوله: [بالظاء المعجمة] أي المشالة وهو مفتوح الماضي مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع.

وقوله: [وصلتها فوق الخ] فيكون فوق المقطوع عن الإضافة صلة، وقد قال في المغني: إن مذهب سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لا يقع صفة ولا صلة ولا حالاً، وكثيراً ما يرتكبه الناظم في هذا النظم.

وقوله: [عطف بيان الخ] الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام إلا العلم الرباعي فالرباعي صفة للعلم، فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل، ويعرب الموصوف بدلاً منها كما نص ابن مالك على ذلك في نحو هذا التركيب.

وقوله: [ومتم نعت الخ] هذا الإعراب يقتضي أن التركيب الإسنادي يكون تاماً وغير تام وهو كذلك، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: إن قام زيد، ثم سميت بالتام شخصاً وبغير التام شخصاً آخر، ويقتضي أيضاً أن الذي يمنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام، وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل المركب الإسنادي لا يرخم، ولذا قال أبو إسحاق الشاطبي: الأولى أن متم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون إضافة متعلق بمتم، والتقدير: إلا الرباعي فما فوق العلم حال كونه متمماً دون إضافة وإسناد، وهذا الذي قال ظاهر وواضح، ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه.

(ومع الآخر احذف) هذا هو الذي بين لك أن في قول الناظم: ترخيماً احذف الخ حذف الواو مع ما عطفت كما مر، وهذا مخصوص بغير المختوم بالهاء، وإلا فالمختوم بها إذا رخم يبقى على حاله كما مر في قوله: والذي قد رخما بحذفها وفره الخ، والأمر في احذف ليس للوجوب لأنه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف.

(إن زيد) ، قول المكودي: [عن عين الكلمة] وهي الياء في الأول والواو في الثاني، وهما في الأصل يحتملان أن

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (لينًا) أي ذا لين، وشمل حرف اللين الألف نحو شملال، والواو نحو منصور، والياء نحو قنديل، فلو كان حرفاً صحيحاً لم يحذف، وشمل المتحرك نحو سفرجل، والساكن نحو قمطر فتقول فيهما: يا سفرج ويا قمط.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ساكنًا) يعني أن يكون حرف اللين ساكناً، فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما: يا هبي ويا قنو بغير حذف.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مكملا).

٦١٣ - أَرْبَعَـةً فَصَـاعِـداً وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَـاءٍ بِهِـمَا فَـتْـحٌ قُـفِـي

يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق، وشمل الرابع نحو منصور. والخامس نحو مصابيح مسمى به. والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً. وفهم منه أنه لو كان ثالثاً لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله: (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي) يعني أن حرف

يكونا اسمي فاعل أو اسمي مفعول، وأما الآن فهما علمان قطعاً.

(لينًا)، قول المكودي: [نحو شملال] بكسر الشين الناقة السريعة.

وقوله: [نحو سفرجل الخ] التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد، لأن سفرجل رابعه أصلي غير لين وغير ساكن، فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، وبقوله بعد: ساكناً، وأما قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذي تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، وبقوله بعد: مكملاً أربعة لأنه إنما كمل ثلاثة، وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط، والأولى مثال الموضح بشمأل علماً فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين. (فإن قلت): هذا المثال أيضاً فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة. (قلت): ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائداً ساكناً مكملاً أربعة وهو غير لين فلذلك مثل بشمأل، وهو إنما يخرج بالقيدين المذكورين بعدلين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالي المكودي والمضر إغناء السابق عن اللاحق كما في مثاله لا إغناء اللاحق عن السابق كما في شمأل.

(ساكنًا) هذا مبني على إطلاق حرف اللين على الأحرف الثلاثة لا فرق بين كونها ساكنة أو متحركة، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فيكون ساكناً ليس للاحتراز خلافاً للمكودي بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة.

قول المكودي: [هبيخ] بفتح الياء الغلام الممتلىء لحماً، ويطلق على الأحمق وعلى من لا خير فيه وعلى الوادي العظيم، لكن المراد هنا به وبما بعده المجعول علماً على شخص.

وقوله: [وقنور] الجوهري القنور بتشديد الواو الضخم الرأس، ويطلق على شديد الصمت من كل شيء اهـ، ويطلق على الصعب.

(والخلف في واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقاً إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة، فإن كانت غير مجانسة ففي حذفه خلاف نبه عليه بقوله: والخلف الخ.

اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففي حذفه مع الآخر خلاف، فمن حذف قال: يا فرع ويا غرن، ومن لم يحذف قال: يا فرعو ويا غرني.

وقوله: (ومع الآخر) متعلق بـ (احذف) وصلة (الذي تلا) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفي (تلا) فاعل مضمر عائد على الآخر، و(الذي) صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا، الآخر، وقوله (إن زيد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(ليناً) حال من الضمير المستتر في (زيد) وهو مخفف من لين، و(ساكناً) نعت للين، و(مكملا) نعت بعد نعت، و(أربعة) مفعول بـ (مكملا) و(صاعداً) معطوف على (أربعة) وإعراب ما بقي واضح. ثم قال:

٦١٤ ـ وَٱلْعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَـرْخِيـمُ جُمْـلَةٍ وَذَا عَـمْـرٌو نَـقَـلْ

يعني أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه، وما ليس آخره ويه نحو بعلبك، وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة. وأما المركب تركيب إسناد فأشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم، وذكر هنا أنه جائز بقلة. ثم أشار بقوله: (وذا عمرو نقل) إلى ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر، ولم يذكر الناظم سيبويه في

قول المكودي: [نحو فرعون] علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام، ولقب لكل من ملك القبط، وقيل القبط مع مصر، ولكل من عتا وطغى، وأما الفرعون بأل فهو التمساح.

وقوله: [وغرنيق] بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق.

(والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثاني لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث. وقول المكودي: [يعني المركب تركيب مزج الخ] هكذا في غالب النسخ وهي ظاهرة، وفي بعضها: يعني أن المركب الخ وهي غير ظاهرة[1] لأنه لم يذكر خبر أن بعد أصلاً.

وقوله: [فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة] أي ببقاء الفتح على لغة من نوى، وبالبناء على الضم الظاهر على الباء في الأول، وعلى اللام في الثاني، وعلى التاء في الثالث على لغة من لم ينو. (لا يقال) أن صدر المركب كان مبنياً قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثاني ضمه ويكون من إفراد قوله: وانو انضمام الخ. (لأنا نقول): سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو، فحيث قدر اسماً مستقلاً يجب أن يعطى حكم ما كان معرباً قبل النداء وهو البناء على الضم.

وقوله: [وأما المركب تركيب إسناد فأشار الخ] هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الإسنادي قد علمناه من قوله دون إضافة وإسناد، والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذي تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة)، قول المكودي: [وقد منعه سيبويه الخ] أشار بهذا مع قوله: وإنما نقله سيبويه في باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلان عن العرب: ففي باب الترخيم نقل المنع، وفي باب النسب نقل الجواز، فمن هذا نعلم أن اعتراض

---

(١) (قوله: وهي غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه فلذا قال ما قال، وإلا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهي ظاهرة. اهـ مصححه.

هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه، وإنما نقله سيبويه في باب النسب قال: تقول في

أبي حيان وتبعه الموضح حيث قال: وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله في النسب ترخيم المركب، وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثاني دعوى باطلة لا دليل عليها، والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم. (فإن قلت): كلام الإمام اختلف في البابين فهل المعتبر هو ما في الترخيم أو المعتبر ما في باب النسب؟ (قلت): من النحويين من أبقى التعارض على حاله وقال: إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان في بابين فالعمل على ما ذكر في الباب الموضوع لذلك لأنه بصدد أن يبين الحق فيه، والمذكور في غير بابه لا عبرة به لأنه ذكر استطراداً فيكون حينئذ العمل هنا على المنع، وهذا هو الذي في الأزهري، ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال: إن ما في الترخيم هو الذي لغالب العرب، والذي في النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه في باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعيضية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك، وهذا الثاني هو الذي قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ، ولعل المكودي استشعر شيئاً من هذا فقال: وكأنه إنما منعه.

وقوله: [ابن قنبر] بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازي ثم البصري، كان إماماً جليلاً متقناً، أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللزمخشري فيه:

ألا صلى الإله صلاة صدق ... على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغن عنه ... بنو قلم ولا أبناء منبر

وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن في بعض الألفاظ فقال له: يا سيبويه لو أصلحت لسانك لكان أنحى لك، فاشتغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ، أخذه عن الأخفش الكبير يونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصري والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه، وكان سيبويه حسن الوجه والصورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له: مرحباً بزائر لا يمل، وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر إليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهره، وربما أدخل الخليل وجهه في ثيابه لئلا ينظر إليه، ثم إن أراد الخليل مسألة يقول لسيبويه: أين أنت يا فارسي؟ فيجيبه، فيقول له: ما تقول في كذا؟ فيجيب سيبويه ووجه الخليل في ثيابه، وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة، فاشتغل بالقراءة وتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه، فخرج في بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمي عليه فلما أفاق طلقها، ثم ابتدأ كتابه المعلوم بعد ذلك، وضاع له علم كثير أخذه عن الخليل، فيما احترق له وولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة، وكانت في لسانه حبسة، وقلمه أفصح من لسانه، وتوفي بالقرية المذكورة سنة ثمانين ومائة، فعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة، وسبب موته المسألة الزنبورية التي وقعت بينه وبين الكسائي وقد مرت في باب المبتدأ والخبر، ومن شعره رحمه الله:

لساني لسان معرب في حياته ... فيا ليته من موقف الحشر يسلم
فما ينفع الإعراب إن لم يكن تقي ... وما ضر ذا تقوى لسان معجم

ولقب بسيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح، وقيل لأن من يلقاه كان يشم منه رائحة الطيب، وقيل للطافته، والتفاح من أطيب الفواكه وألطفها، وسيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمي والتركيب عندهم يكون مقلوباً لأن معنى سيب التفاح ومعنى ويه رائحته.

النسب إلى تأبط شراً تأبطي، لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها. ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداهما فقال:

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حالته قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف، وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر. وشمل قوله: (بعد حذف ما حذف) منه حرف نحو: يا جعف في جعفر، وما حذف منه حرفان نحو: يا مرو في مروان، وما حذف منه كلمة نحو: يا بعل في بعلبك، وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يا قمط في قمطر، ومضموماً نحو: يا منص في منصور، ومكسوراً نحو: يا حار في حارث. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر وفي جعفر: يا قمط ويا جعف، وفي حارث يا حار، وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو، والضمير في اجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة و(لو) مصدرية والتقدير ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: كما لو الا عدما. ثم أشار إلى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

وقوله: [إلى تأبط شراً الخ] أي تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ.

(وإن نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف؟ فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداهما هنا بقوله: وإن نويت الخ، وصدر بهذه اللغة إشارة إلى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها.

(واجعله إن لم تنو محذوفاً)، قول المكودي: [ككون الآخر الخ] جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة، ومتمماً اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقدير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى: اجعل آخر الباقي بعد الحذف مثل كون الشيء المحذوف متمماً للمرخم قبل ترخيمه وضعاً، والمراد أنزله منزلته وهذا التقدير بعيد من المصنف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقي، ومتمماً مبني للمفعول والجملة في محل نصب خبر كان، وبالآخر متعلق بمتمماً، ووضعا منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: واجعل الباقي بعد الحذف مثل كونه أي الباقي متمماً بالآخر في الوضع قبل الحذف، ويكون المراد بالباقي الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها.

وقوله: [ثم أشار إلى ما يظهر الخ] الفرق قد ظهر بينهما فيما مر، فالأولى أن يقول كما قال المرادي: ثم فرع على الوجهين الخ.

(فقل على الأول) أي فقل مفرعاً على الوجه الأول أو على الرأي الأول، ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لو قال المصنف. الأولى بالتأنيث.

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم (ثمود يا) ثمو، لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف. وتقول على لغة من لم ينو (يا ثمي) بالياء لعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب إسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

٦١٨ - وَٱلْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

(الأول) هو لغة من نوى، فإذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت: يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى، ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول: يا مسلم لئلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مسلم بفتح الميم، ويا مسلم بضمها، والأول صفة لمحذوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:

٦١٩ - وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة، وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار، وقوله (ما للندا يصلح) يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد، فلو كان الاسم لا يصلح

قول المكودي: [لعدم النظير] علة لمحذوف كأنه قال: ولا تقول يا ثمو بالواو لعدم النظير أي وجود اسم مثله، ثم بين عدم النظير بقوله: إذ ليس الخ، وثمي مبني على الضم المقدر على الواو المقلوبة ياء لأجل عدم النظير.

وقوله: [متمكن] أي معرب. (فإن قلت): المنادى المرخم مبني مطلقاً فهو غير متمكن. (قلت): لما كان البناء عارضاً نزلوه منزلة المعرب.

وقوله: [كما فعلوا في أدل] بالتنوين وأصله أدلو بضم اللام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذي يظهر من الأزهري وليس له نظير، فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء، وأتى بتنوين الصرف لأنه لا وجه لمنعه، فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك، ومثله أجر جمع جرو.

وقوله: [ثم أشار إلى مثالين الخ] الأولى أن يقول: ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معهما، وأما إذا وقع اللبس فيجتنب ما فيه اللبس ويؤتى بما لا لبس فيه.

(وجوز الوجهين في كمسلمه) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع في لبس نحو يا عمرة، فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخيم فيه، فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالباً بخلاف الصفة، وقيل بالمنع مطلقاً صفة أو علماً ألبس أم لا والحق الذي للرضي، وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علماً والجواز فيما لم يلبس مطلقاً.

(ولاضطرار رخموا دون ندا)، قول المكودي: [وفهم منه أنه لا يكون الخ مع قوله: فلو كان الاسم الخ] هذا يقتضي أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط، والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة: إثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحاً للنداء، والثالث وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال، لكن هذا الشرط الثالث إنما هو في غير المختوم

لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرجل، وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين، أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه، وأما على لغة من نوى فمختلف فيه

الاختصاص

إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ، وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٢٠ - الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

يعني أن الاختصاص شبيه بالنداء، وفهم منه أنه ليس منادى، وفهم من قوله (دون يا) أنه لا يصحبه حرف

بالهاء، وإلا فالمختوم بالهاء لا يشترط فيه الزيادة على ثلاثة، ولم يأت المكودي بشاهد لكلام الناظم على ما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها بيت شاهد لذلك ونصه:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والبيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ونعم: فعل مدح وفاعله الفتى، وتعشو: مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام، وطريف: هو المخصوص بالمدح والأصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه الشاهد، وليلة: منصوب على الظرفية، والخصر: بفتح الخاء المعجمة والصاد شدة البرد، وقول من قال: الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الاختصاص

مصدر اختص بكذا، والمراد به هنا اسم مفعول وهو المختص أي الاسم المنصوب على الاختصاص.

قول المكودي: [في اللفظ الخ] بيانه أن العرب نقلوا صورة أيها في النداء وجعلوها صورة الاختصاص، فحكم المختص كحكم المنادى في اللفظ، وإنما نقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص في كل، لأن المنادي بالكسر يخص المنادى بالفتح بالإقبال، وهنا الإنسان يخص نفسه بأيها، والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة: فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأول نحو: على أيها الجواد يعتمد الفقير يعني بالجواد المتكلم نفسه. والثاني نحو: أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن معاشر الأنبياء لا نورث.

(الاختصاص كنداء)، قول المكودي: [يعني أن الاختصاص الخ] أبقى المصدر في النظم على حاله، والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعني أن الاسم المختص شبيه بالمنادى أي صورته صورة المنادى، وإلا فهو خبر استعمل بصورة الإنشاء توسعاً، كما استعمل الإنشاء بصورة الخبر نحو: ﴿والوالدات يرضعن﴾ ولشبهه بالنداء اختلفوا في مواضع هل هي من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت من قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ قيل: يا أهل البيت، وقيل: أخص أهل البيت.

(كأيها الفتى بإثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر، وأيها: مبني على الضم. (فإن قلت): أيها في النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعاً لأنه لا خطاب. (قلت): أجيب بأن أيها نقلت من

النداء. ثم مثل فقال: (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال أن أيا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفهم من قوله (بإثر ارجونيا) أنه لا بد أن يتقدمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله (بإثر ارجونيا) ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقروناً بأل ومضافاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٢١ ـ وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِـلْوَ أَلْ   كَمِثْـلِ نَحْنُ ٱلْعُـرْبَ أَسْخَى مَنْ بَـذَلْ

يعني أن (الاختصاص) يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه (أي) وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوع بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب وأخص معاشر، ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب.

وحاصله أن المختص على قسمين: قسم مبني على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبني شبيه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد بأيها المتكلم نفسه، وقسم معرب لفظاً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس

النداء إلى الاختصاص على الحالة التي كانت عليها هنالك وهو البناء فلا يسأل عن علة بنائها هنا، ولعل هذا هو مراد المكودي بقوله في البيت بعد هذا وبني لشبهه بالمنادى لفظاً والهاء في أيها حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقه من الإضافة، وأيها: في محل نصب لعامل محذوف، والفتى: نعت أيها مرفوع بضمة على الألف تعذراً ورفعه لازم، وبإثر: بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتى، والتقدير كقولك أيها الفتى حال كون أيها الفتى واقعاً بإثر ارجونيا وإن وقع عقبه يتقدم ارجونيا عليه وارج فعل أمر من رجا يرجو ثم هنا نسختان: نسخة ارجنيا بحذف الواو فيكون الفاعل والمخاطب المفرد المذكر وهي واضحة ونسخة ارجونيا بالواو فتكون الواو لخطاب جمع المذكر وهي ظاهرة، وقول يس ان الخطاب على هذه النسخة أيضاً للمفرد والواو للإشباع أو للتعظيم لا داعي ولا حاجة إليه مع إمكان التخريج على كونها واو الجمع الذي هو الأصل.

قول المكودي: [وفهم منه أنه ليس الخ] لأن المشبه بالشيء غيره.

وقوله: [ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الخ] هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول: ثم الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بأل أو مضاف، وقد تكلم على المقرون بأل في قوله: (وقد يرى)، قول المكودي: [نحن العرب أقرى الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودي عن مثال الناظم بلفظه. ثم ان العرب في النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع، ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب، فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزن له البيت، والقرى: أول ما يقدم للضيف والبذل العطاء.

قول المكودي: [كقوله عليه السلام: نحن معاشر] هكذا رواه البزار في مسنده بلفظ نحن وبرواية البزار يسقط قول الأزهري تنكيتاً على الموضح، وقول يس معترضاً على ابن غازي أن الحفاظ إنما رووا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه بنحن، وقد أعرب المكودي صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه، ويوجد في بعض النسخ

للضيف، فنحن: مبتدأ وخبره أقرى الناس، والعرب: منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص. وكذلك المضاف نحو قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن: مبتدأ وخبره لا نورث، ومعاشر الأنبياء: مفعول بفعل واجب الحذف.

وفي قوله: (الاختصاص كنداء) إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمنادى لشبهه به.

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد

تاماً وفي بعضها غير تام وتمامه ما تركنا صدقة، وما: موصولة مبتدأ في جواب سؤال مقدر كأنه لما قال عليه السلام: لا نورث كأن قائلاً قال له: ولمن يكون ما تركتم؟ فقال: ما تركنا الخ، وجملة تركنا لا محل لها صلة ما والعائد محذوف، وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير: الشيء الذي تركناه صدقة، وروي بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفاً، وصدقة معمول لذلك المحذوف، والتقدير مبذول صدقة، وبهذا التقدير في رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد.

وقوله: [بتقدير عامله أخص الخ] بل يجوز نحو: امدح أو أريد أو أقصد، ثم إن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على الاختصاص في محل نصب على الحال غالباً، وتقدير الحديث: نحن لا نورث في حال كوننا مخصوصين معاشر الأنبياء، ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كما في: نحن العرب أسخى من بذل، ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص، لأن الحال الجملة والمنصوص على الاختصاص اللفظ، وقيل: جملة الاختصاص بيانية لضمير المتكلم لا محل لها من الإعراب، والله أعلم.

التحذير والاغراء

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي، ثم المناسب تقدم الإغراء على التحذير، لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقولون: نعم وبئس والثواب والعقاب والوعد والوعيد، والأحسن معنى هو الإغراء لأنه للمصلحة، وأجيب بأن التحذير من باب درء المفاسد، والإغراء من باب جلب المصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعاً فقدم وضعاً.

ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحاً عرفه المكودي هو تنبيه المخاطب الخ، ثم أنه اعترض هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع فلأنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتيين في قوله: وشذ إياي وإياه أشذ، وشذوذهما لا يخرجها عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعاً للمقيس والشاذ، وأما كونه غير مانع فلأنه يدخل فيه نحو: ﴿يا بني لا تشرك بالله﴾، وأجيب عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير المقيس دون الشاذ، وعن الثاني بأن هذا تعريف بالأعم بناء على جوازه وهو قول قدماء المناطقة على أن حدود النحويين إنما هي رسوم، ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحاً، والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ، ولو أراد تعريف المحذر به المصطلح عليه لقال: هو اسم مفعول لأحذر محذوفاً.

والإغراء في الأصل مصدر أغرى، وفي الاصطلاح عرفه المكودي بقوله: إلزام المخاطب الخ، واعترض هذا

عليه، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر. ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول: إياك وأخواتها. الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث: ذكر المحذر منه. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

يعني أن قولك: (إياك والشر ونحوه) من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو: إياكما والأسد، وإياكم والمخالفة.

وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به، فيلزم تعدي فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المنفصل وهو ممتنع في غير باب ظن وأخواتها. فـ (إياك والشر ونحوه) مفعول بـ (نصب) و(محذر)

التعريف أيضاً بأنه غير جامع لخروج إغراء الغائب نحو: عليه رجلاً غيري أي ليلزم رجلاً غيري فإنه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ فإن المعاونة على البر والتقوى مما يحمد عليه الإنسان وليس إغراء اصطلاحاً.

وقوله: [بفعل لا يظهر] وجوباً في بعض المواضع أو في بعضها يجوز حذفه وإظهاره كما يأتي في قوله: وما سواه ستر فعله لن يلزما. وقوله: [وأخواته الخ] من إياك وإياكما وإياكم وإياكن.

وقوله: [إلى ضمير الخ] نحو: نفسك أو رأسك. وقوله: [ذكر المحذر منه] نحو: الأسد.

(إياك والشر ونحوه نصب)، قول المكودي: [إذا عطف عليه الخ] تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول الناظم بعد: ودون عطف الخ، وإلا فالحكم لا يختلف مع العطف ودونه.

وقوله: [نصب الخ] نائب الفاعل يعود على إياك، والجملة خبر ان في قوله: يعني ان قولك الخ.

وقوله: [يجب استتاره الخ] لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا إيا كأنها بدل عن العامل المحذوف، وهذا معنى تعليل المكودي الآتي.

وقوله: [من تقديره قبله اتصاله الخ] لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

وقوله: [فعل الفاعل] المضمر أي الفعل الذي فاعله ضمير مستتر.

وقوله: [المتصل الخ] أي إلى المفعول ضمير متصل.

وقوله: [وهو ممتنع] وجه منعه أنك إذا قلت: أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى مع أنه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه، على أن هذا اللزوم الذي صرح به لا يرد إلا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل، وقد علمت أنه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به، وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ما قال إلا لو قدرنا العامل مفيداً للإنشاء كالأمر، ولو قدرناه مضارعاً مفتتحاً بهمزة التكلم ما لزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم، وقيل: إن العامل يقدر مقدماً وأن الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد، انظر التوضيح.

فاعل بنصب، و(ذا) متعلق بنصب، (ما) موصولة، (استتاره) مبتدأ، (يجب) خبره، والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن(إياك) وأخواتها تستعمل في التحذير معطوفاً عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَـطْفٍ ذَا لإِيَّـا انْسُبْ وَمَـا ... سِـوَاهُ سَـتْرُ فِـعْـلِهِ لَـنْ يَـلْزَمَـا

الإشارة بـ(ذا) للنصب بإضمار فعل لا يظهر، ويعني أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر، و(ذا) مفعول بـ(انسب)، (دون ولإيا) متعلقان بانسب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وما سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله(ما سواه) النوعين أعني ما ناب عن(إيا) من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه، وقوله: (ستر فعله لن يلزما) يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف، ولك إظهاره فتقول: نح رأسك ونحوه، وتقول في المحذر منه الأسد، ولك إظهار العامل فتقول: احذر الأسد، وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

٦٢٤ ـ إِلَّا مَـعَ ٱلْـعَـطْفِ أَوِ الـتَّـكْـرَارِ ... كَـالضَّيْغَمَ الضَّيْـغَم يَـا ذَا الـسَّـارِي

فالعطف نحو: رأسك والحائط، والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقد مثله بقوله: (كالضيغم الضيغم يا ذا الساري) والضيغم: الأسد، والساري: اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال، وأما(مع العطف والتكرار) فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل، (ما) موصولة مبتدأ وصلتها(سواه) (ستر فعله) مبتدأ ثان وخبره (لن يلزما) والجملة خبر الأول، وستر: بفتح السين مصدر ستر، والستر بكسرها هو الشيء الذي يستتر به، والمراد هنا الأول. وقوله(إلا) إيجاب لنفي لن، (مع) متعلق بيلزم، و(ذا) في قوله(يا ذا الساري) منادى، (الساري) صفته. ثم قال:

٦٢٥ ـ وَشَـذَّ إِيَّـايَ وَإِيَّـاهُ أَشَـذّْ ... وَعَنْ سَبِيـلِ ٱلْقَصْدِ مَنْ قَـاسَ انْتَبَذْ

قد تقدم أن إياك في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: إياي وان يحذف

(إلا مع العطف) العطف هنا وفي الإغراء خاص بالواو، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران، ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو، والحاصل أن الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار.

قول المكودي: [فقد جعل الخ] أي ما ذكر من العطف والتكرار بدلاً عن الفعل المحذوف فهو عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(وشذ إياي وإياه أشذ) ، قول كذي: [كقول بعضهم: إياي الخ] قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكى به الحيوان فعلمهم الذكاة ونهاهم عن صيد الأرنب في الإحرام فقال: لتذك الأسل الخ. وقيل: رأى أرنباً وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال: لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي الخ. والأسل: بفتح الهمزة والسين ما رق من الحديد كالسيف والسكين، وإياي: مفعول بفعل محذوف والتقدير: باعدوني عن حذف الأرنب. ولا يلزم ما قال المكودي سابقاً لاختلاف الفاعل والمفعول. ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير

أحدكم الأرنب، وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. ثم قال: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ)وفهم منه أن بعضهم (قاس)ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذاً أي مطروحاً، و (إياي)فاعل (شذ)و (إياه)مبتدأ وخبره (أشذ)وحذف من مع (أشذ)والتقدير: وإياه أشذ من إياي، و (من قاس)مبتدأ وخبره (انتبذ)و (عن سبيل)متعلق بانتبذ. ولما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

٦٢٦ -وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

قد تقدم حد الإغراء يعني أن المغرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم، فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

أو معطوفاً عليه كقولك: الأهل والولد، وبفعل جائز الإضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز إلزم

المتكلم وهو إيا، وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير: باعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب، وجملة باعدوا المقدرة معطوفة على جملة باعدوا المقدرة أيضاً، وفي الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه في الأول وهو عن حذف الأرنب، وأثبت المحذر بالفتح وهو إياي، وحذف من الثاني المحذر وهو أنفسكم، وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح إلا أنه قدر الفاعل مؤخراً ولا يلزم كما علمت، وهذا أولى مما ذكره الأزهري بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة فالأول الرمي بالعصى والضرب بالسيف، والثاني الرمي بالحصا والحجارة بالأصابع قاله الجوهري، وقال غيره: معناهما الرمي مطلقاً لا فرق بين كونه بالحجارة أو غيرها.

وقوله: [كقول بعضهم: إذا بلغ الخ] قائله بعض العرب، وإياه: مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، ثم حذف الفعل ولام الأمر، ثم حذف تلاقي المضاف وأقيم نفسه مقامه، ثم حذف المضاف الذي هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت، ثم أبدل أنفس بإيا لأنها تلاقيها في المعنى، والشواب: جمع شابة، والمعنى: إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشابة. ووجه الشذوذ في المتكلم أن الإنسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر، ومع ذلك المتكلم إذا خاطب نفسه وحذرها فهو يسمع فهو كالمخاطب في الحضور، وإنما كان تحذير الغائب أشذ من المتكلم لأن الأصل أن الإنسان لا يأمر أو ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع فيحتاج إلى من يبلغه ما حذر منه وليس معه حضور أصلاً، فقد زاد شذوذه على المتكلم بعدم حضوره، وتعليل الموضح مردود.

(وكمحذر بلا إيا)، قول المكودي: [كقوله: أخاك أخاك الخ] البيت من الطويل، وقائله مسكين بن عامر الدارمي، والشاهد في أخاك حيث نصب بالألف على الإغراء بفعل واجب الحذف تقديره إلزم أخاك، وأخاك الثاني توكيد له، ومن: اسم إن، ولا: نافية للجنس، وأخا: اسمها منون منصوب بالفتحة. (فإن قلت): لا يعرب اسم لا إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به. (قلت): هذا من الشبيه بالمضاف لأن له صفة لأخ أي كائناً له، والخبر محذوف تقديره في الوجود، وهذا أولى الوجوه التي ذكروا في لا أبا له الذي هو مثل هذا التركيب، وإن قرأته دون تنوين فهو مبني على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها، وله حينئذ هو الخبر، والكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر إن. وساع: اسم فاعل من سعى، والهيجاء: الحرب ويمد ويقصر والأكثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن، وقد علمت أن من ذهب إلى حرب بغير سلاح فهو أول من يقتل.

أخاك. وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر، وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله(محذر) والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله فيما استتاره وجب، وألف(اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، (مغرى) مفعول أول لـ(اجعلا) (كمحذر) في موضع المفعول الثاني، (بلا) متعلق بـ(اجعلا).

أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به نحو: عليك ودونك. وفهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين.

وقوله: [وقد فهم من هنا الخ] أي من قوله: وكمحذر على ما فيه.

وقوله: [في قوله محذر] أي بكسر الذال المار في قوله نصب محذر.

وقوله: [وهو مفهوم من قوله الخ] هذا غير صحيح، لأن الذي فهم مما قال حذف العامل وجوباً، وإلا فالمحذر به صرح به الناظم في قوله: إياك مع، ونحوه مع، وكمحذر على ما هو الحق فيه. والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور: التحذير الذي هو فعل الفاعل وهو مصرح به في الترجمة. الثاني: اللفظ الذي وقع به التحذير وهو مصرح به في قوله: إياك مع قوله هنا وكمحذر أي وكلفظ محذر به. الثالث: الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به في قوله: نصب محذر. الرابع: الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوماً لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح. الخامس: المحذر منه وهو قوله: والشر، ونسخ المكودي فيها تخليط وصوابه ما ذكرنا لك، والله أعلم.

أسماء الأفعال والأصوات

قول المكودي: [وهو مذهب جمهور الخ] وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وقال بعض الكوفيين: هي أفعال حقيقة. وقال ابن صابر: هي قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة، والحق القول الأول. ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه، ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انج، وتصغير بعضها كرويد. ومما ينفي فعليتها أنها لا تقبل علامات الأفعال وعلى مذهب الجمهور فهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فإنه اسم لقولك اسكت، واسكت هو الذي دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل إليها للمبالغة، فإذا قلت: هيهات فمعناه بعد جداً، ونزال أي أكثر النزول، وصه أكثر السكوت وهكذا، أو مدلولها المصدر وهو الحدث دون الزمان فصه حينئذ اسم لقولك سكوت، أو هي دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور.

(فإن قلت): هل ينبني على هذه الأقوال الثلاثة شيء أم لا؟ (قلت): ينبني عليها أنها إن قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها، وعلى القول الثاني محلها نصب كالمصدر، وعلى الثالث محلها رفع.

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

شمل قوله (ما ناب عن فعل) اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله (كشتان) في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحد، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء: الأول (شتان) وهو بمعنى بعد. و(صه) وهو بمعنى اسكت، و(أوه) وهو بمعنى أتوجع، و(مه) وهو بمعنى انكفف، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (ناب) و(عن) متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره (اسم فعل) والجملة خبر الأول. ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ما ناب عن فعل) في كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الموضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ.

قول المكودي: [كشتان في كونه الخ] الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان.

وقوله: [في كونه غير معمول الخ] أي لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلاً منهما عامل غير معمول فيه احترازاً من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظي نحو: ضربا زيداً، فضربا معمول لاضرب الذي ناب عنه، أو معنوي نحو: أقائم الزيدان فقائم مبتدأ معمول للابتداء وهكذا.

(فإن قلت): المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبداً عاملاً فكيف بنائبه؟ ألا ترى إلى الفعل الزائد ككان في ما كان أصح علم من تقدما، وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فإنهما لا يعملان ولا يلزم أيضاً أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب؟ ألا ترى إلى الفعل فإنه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم؟ (قلت): أجيب عن الأول بأن إهمال الفعل نادر فلا اعتداد به، وعن الثاني بأن المنفي عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية، وما يقال أن المراد لا يدفع الإيراد يجاب عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية.

وقوله: [ولا فضلة] أشار به لإخراج إن وأخواتها لأنها وإن أشبهت الفعل في كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته في أنها تهمل كثيراً إذا اتصلت بها ما الزائدة عملاً بقوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل ... اعمالها ولاهمالها كثيراً سميت فضلة

ولا يحتاج لقول المكودي: ولا فضلة إلا إذا جعلنا ما في ناب الخ واقعة على اللفظ، وأما إن جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا، لكن يكون مبنياً على جواز الإخراج بالجنس.

وقوله: [بمعنى بعد] اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افترق، والحق أنه يكون بمعنى افترق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم عن الأصمعي، وحيث ثبت النقل سقط الاعتراض.

وقوله: [وأوه] بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها، وحصل فيها في القاموس ثلاث عشرة لغة.

وقوله: [وهي بمعنى انكفف] أي انزجر ولا يفسر باكف، لأن اكفف متعد، ومه لازم. (وإن قلت): إن آمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به. (قلنا): هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجدها.

٦٢٨ ـ وَمَـا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـآمِـينَ كَـثُرْ وَغَـيْـرُهُ كَـوَيْ وَهَـيْـهَـاتَ نَـزُرْ

يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو فعال من الثلاثي كنزال، وليس من الثاني والثالث مقيس، ومثل بـ(آمين) وهو بمعنى استجب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغيره كوي وهيهات نزر) يعني أن اسم الفعل من غير الأمر نزر أي قل، وشمل قوله(غيره) ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله (كوي) ومعناه أتعجب، و(ما) بمعنى الماضي وقد مثله بقوله(هيهات) ومعناه بعد. ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله:

٦٢٩ ـ وَالْفِعْـلُ مِنْ أَسْمَـائِـهِ عَـلَيْكَـا وَهَـكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَـيْـكَـا

فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف، فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾ وبالباء كقولك: عليك بزيد، و(دونك) بمعنى خذ ويتعدى بنفسه كقولك: دونك زيداً- أي خذ زيداً، و(إليك) بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو: إليك عني أي تنح عني، وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظاً: الثلاثة المذكورة وكذلك وكما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك. و(الفعل) مبتدأ، و(من أسمائه) عليك مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و(دونك) مبتدأ وخبره(هكذا) وها للتنبيه. ثم قال:

(وما بمعنى افعل)، قول المكودي: [ان منه نوعاً مقيساً] قد مر في قول الناظم: والأمر هكذا من الثلاثي، وعبر الناظم بافعل ولم يعبر بمعنى الأمر إشارة إلى أن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو: صه، والدعاء نحو: آمين.

وقوله: [وهو بمعنى استجب] هذا قول الأكثر، وقيل: إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر، وقد تشدد الميم كما في القاموس.

(وغيره كوي وهيهات) في هيهات ست وخمسون لغة ذكر منها في القاموس إحدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها في حاشية شيخنا سيدي علي قصارة، واقتصر الأزهري على إحدى وأربعين.

وقوله: [ثم اعلم الخ] هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول: ثم اعلم أن اسم الفعل قسمان: مرتجل أي مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر، والقسم الثاني منقول والمنقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر، وقد أشار إلى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله:

(والفعل من أسمائه عليكا)، قول المكودي: [وبالباء كقولك عليك الخ] صريح كلام المكودي أن عليك تتعدى بالباء وأنها إن تعدت بها فهي بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح، فإنه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء، وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» فالباء زائدة في المفعول، ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودي بل فسرها باستمسك.

وقوله: [وكذلك الخ] معنى كذلك امسك فهي متعدية، ومعنى كما أنت انتظر فهي متعدية، ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة، ولديك متعد بمعنى خذ، ووراءك لازم بمعنى تأخر، وأمامك لازم بمعنى تقدم، ومكانك لازم بمعنى اثبت، وبعدك لازم بمعنى تأخر، ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالباً إلا مع الخطاب، وشذ عليه رجلاً ليسني بمعنى ليلزم.

٦٣٠ ـ كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يعني أن (رويد وبله) من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك: رويد زيداً، وبله عمراً، فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله: (ويعملان الخفض مصدرين) نحو: رويد زيد، وبله عمرو، ومعنى (رويد) إذا كان اسم فعل أمهل، وإذا كان مصدراً إمهالاً، ومعنى (بله) إذا كان اسم فعل دع، وإذا كان مصدراً تركا، وفهم منه أن الفتحة في (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معربة، وفهم من قوله (مصدرين) أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، و(رويد وبله) مبتدآن، والخبر في (كذا وناصبين) حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبراً، و(مصدرين) حال من فاعل (يعملان) والضمير في (يعملان) عائد على (رويد وبله) في اللفظ لا في المعنى، فإن (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

٦٣١ ـ وَمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلْ

يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً كنزال، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عليك بزيد،

(كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التي قلنا أن يقول قبل هذا الشطر، ثم أشار إلى المنقول من المصدر وهو نوعان: منقول من مصدر له فعل، ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله: كذا رويد الخ.

قول كدي: [رويد زيداً] رويد في الأصل مصدر أرود ارواداً بمعنى أمهل إمهالاً، ثم صغر تصغير الترخيم بحذف زوائده التي هي الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبنياً.

وقوله: [ومعنى بله إذا كان اسم فعل الخ] أشار بهذا إلى أن بله في الأصل مصدر لا فعل له من لفظه، وإنما له فعل من معناه وهو دع واترك، ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل.

وقوله: [انه يجوز فيهما التنوين الخ] اعلم أن رويد وبله إذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعاً معربان وإن نصبا ما بعدهما، فإن كانا منونين فهما مصدران قطعاً أيضاً، وإن كانا غير منونين فهما اسما فعل قطعاً. (فإن قلت): هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنهما مهما عملا النصب فهما اسما فعل كانا منونين أم لا، ولا يكونان مصدرين إلا إذا عملا الخفض. (قلت): بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويد وبله بغير تنوين، فعلم منه أنهما لا يكونان اسمي فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهي حذف التنوين، فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية، وبه تعلم أن جعل المكودي هذا مفهوماً من تسميتهما مصدرين فقط يقتضي أنه لا يؤخذ من الناظم إلا ما قال، وقد علمت أنه يؤخذ من لفظ رويد وبله بغير تنوين.

(وما لما تنوب عنه من عمل. لها)، قول المكودي: [نحو عليك بزيد الخ] قد علمت أن مذهب الجمهور ان عليك لا يكون لازماً وإنما يكون متعدياً لأن فعله الزم، وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء، نعم على مذهب من يقول أن عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا إشكال حينئذ، وإذا علمت الخلاف في عليك فالأولى

وتنصب المفعول إن كان فعلها متعدياً نحو: تراك زيداً. ثم قال: (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل، فلا يقال في تراك زيداً، زيداً تراك.

و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (لما) و(ما) المجرورة باللام موصولة أيضاً وصلتها (تنوب) و(عنه) متعلق بتنوب، وكذلك (من عمل) و(لها) خبر(ما) الأولى، والعائد على (ما) الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على (ما) الثانية الهاء في (عنه) والتقدير: والعمل الذي استقر للأفعال التي نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن (ما) في قوله: ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصول، ولو قال: وأخر الذي فيه العمل، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن (ما) وليس في قوله العمل إيطاء مع قوله أيضاً عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة. ثم قال:

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

يعني أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها معرفة، فتقول: صه ومه فيكونان معرفتين، وصه ومه فيكونان نكرتين.

ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين، وما يلزم التنكير كواها ومعناه أعجب، وهذا التنوين هو الذي يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء

التمثيل بإليك لأنه بمعنى تنح فهو متعد بحرف الجر قطعاً، ويستثنى من الناظم آمين وايه فإنهما لازمان، وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد، تقول: يا رب استجب دعائي وزدني علماً.

(وأخر ما الذي فيه العمل) علته أنها نائبة عن الفعل، والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه.

قول كدي :[وكذلك من عمل] الأولى أن من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما.

وقوله:[الظاهر أن ما في قوله الخ] هذا على أن الواقع بعد ما هو لفظ الذي اسم موصول كما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها ما لذي بلام مكسورة حرف جر، وذي اسم إشارة، وحينئذ فما موصولة لا زائدة، والعمل مبتدأ مؤخر، ولذي خبر مقدم، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بفي ولا يحتاج للإصلاح.

(واحكم بتنكير الذي ينون) ، **قول المكودي :[فتقول صه ومه الخ] بكسرة واحدة، ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعهود بيننا وإن شئت تكلم بغيره، وإن نونت فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة. ومعنى مه بكسرة واحدة انكفف عن الأمر المعهود، وإن أردت أن تفعل غيره فافعله، وإن كان مه بالتنوين فالمراد انكفف عن كل شيء، إذا علمت هذا تبين لك أن التعريف في أسماء الأفعال راجع إلى تعيين الحدث، والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه.**

وقوله:[ومن أسماء الأفعال الخ] قد يقتضي أن هذين القسمين الأخيرين غير داخلين في كلام الناظم والصواب أنهما داخلان، لأن قوله: واحكم بتنكير الذي ينون صادق بما إذا كان تنكيره جائزاً وبما إذا كان تنكيره لازماً، وقوله: وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزاً وبما إذا كان تعريفه واجباً، وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها

الأصوات وهي نوعان: أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره كعدس للبغل، وإما لدعائه كأو للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

٦٣٣ ـ وَمَـا بِـهِ خُـوطِبَ مَـا لَا يَعْـقِـلُ   مِنْ مُشْبِـهِ اسْمِ الْفِعْـلِ صَـوْتاً يُجْعَـلُ

يعني أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتاً وشمل قوله(ما خوطب) ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كأو للفرس فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل.

((ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها(خوطب) ((به) متعلق بخوطب والضمير في(به) عائد على الموصول ((ما) بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها(لا يعقل) والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل، ((يجعل) خبر المبتدأ، ((صوتاً) مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله:

معارف منونة وغير منونة وأنها أعلام، ثم قيل: كل لفظ منها علم شخص كنزال فإنه علم على لفظ معين وهو انزل، وصه علم على لفظ معين وهو اسكت، وقيل: كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح، وعبارة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بأن التنوين وعدمه سماعي إذ لم يقل إذا أردت بل عبر بالحكم.

وقوله: [وهي نوعان] إلا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد.

(وما به خوطب ما لا يعقل)، قول المكودي: [في صحة الاكتفاء به] هذا التشبيه يقتضي أن كلاً من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك في اسم الصوت لأنه مفرد لا فاعل له أصلاً، وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لأنه متوقف على الفاعل الظاهر أو المضمر فهو مركب، فوجه الشبه إنما هو بالنسبة لاسم الصوت المشبه لا في اسم الفعل المشبه به فلا معنى حينئذ للتشبيه، وأجيب بأن اسم الفعل لما كان فاعله لا يكون غالباً إلا ضميراً مستتراً نزل منزلة المفرد الذي يكتفى بلفظه.

ثم إن الموضح تبعاً لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبيهاً باسم الفعل في صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل في نحو قوله: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح، فالليل وإن كان فيه خطاب ما لا يعقل لا يسمى اسم صوت لأنه لا يكتفى به. (واعترض) هذا يس بأن نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضاً لأنه في معنى جملة تامة وهي أنادي ليلاً فلا يخرج حينئذ. و(أجيب) بأن الاكتفاء بالنداء إنما يحصل في نداء العاقل لأنه بمجرد سماعه يقبل عليك، وأما نداء غير العاقل فلا يكتفى به لأنك لا تريد إقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله في هذا: ألا انجلي بصبح.

وقوله: [كعدس] قال في القاموس: عدس زجر للبغل وقد يطلق على البغل نفسه، وهو في الأصل اسم رجل كان يعنف على البغال في زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال إذا سمعت اسمه انزجرت.

وقوله: [كأو] بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة قاله الدماميني ومعناها معنى جيء ومعنى يجعل في كلام الناظم يسمى.

٦٣٤ ـ كَـذَا الَّذِي أَجْـدَى حِكَـايَـةً كَقَبْ ... وَٱلْـزَمْ بِنَـا النَّـوْعَـيْنِ فَهْـوَ قَـدْ وَجَبْ

يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله (حكاية) ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كقب. ثم قال: (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعني أن البناء لازم في النوعين، ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله جميع الباب إذ البناء في جميع ذلك لازم، وقوله (فهو قد وجب) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله (والزم).

(كذا الذي أجدى حكاية كقب)، قول المكودي: [كغاق] بالغين المعجمة والقاف المكسورة وقد تنون.

وقوله: [كقب] هو اسم لوقع السيف على شيء من حديد يقي به الإنسان السيوف في الحرب أو غيره يسمى بالضربة. (فإن قلت): تسمية هذا النوع الأخير باسم صوت ظاهرة لأنه حكاية لصوت الغير وما معنى تسمية الأول كعدس وأو باسم الصوت وأي صوت هنالك؟ (قلت): معنى ذلك أن الإنسان لما كان يحتاج إلى خطاب الدواب للحمل مثلاً أو للوقوف أو للسير أو للشرب وهي غير عاقلة لا يمكن خطابها جعل لها أصواتاً علامة على ما ذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث إذا سمعت صوتاً من تلك الأصوات تفعل ما أراد الإنسان بذلك الصوت، ثم إن الغالب أن يصوت لها بأصوات دون حروف كالصفير مناسبة لأصواتها، لكن لما كان ذلك ثقيلاً على الإنسان لأن عادته أن لا يتكلم غالباً إلا بالحروف جعلوا حروفاً مجردة عن المعنى علامة على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت، وإنما قالوا انه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة، وإذا ثبت اسمية النوع تثبتت اسمية الجنس.

(والزم بنا النوعين)، قول المكودي: [وهو أجود] اعترض هذا الحمل بأنه يوجب التكرار مع قوله سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وأجيب عن التكرار بأجوبة منها: أنه لما طال العهد حسنت الإعادة خشية الغفلة.

ومنها: أن المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التي من جملتها النيابة عن الفعل فكأنه ذكر استطراداً وجمعاً للنظائر وذكره هنا أصالة على نحو ما قيل وفي كل مضمر له البنا يجب.

ومنها: زيادة في الرد على من يقول أن المنون من أسماء الأفعال معرب، قال ابن هشام في الحواشي: وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه، والذي ذهب عليه هنا في الموضح وتبعه الأزهري وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا أسماء الأصوات فقط، وفعلوا ذلك لينتفي التكرار من أصله فلا يحتاجوا للجواب، وإنما بني اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل في كون كل من اسم الفعل والحرف نائباً عن الفعل وعاملاً غير معمول فيه، وأما أسماء الأصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء، ونعم وبلى في كون كل منها غير طالب لغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

نونا التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يعني أن الفعل يؤكد بنونين: أحدهما ثقيلة كالنون في(اذهبن) والأخرى خفيفة كالنون في(اقصدنهما) ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل، فإذا قلت: اضربن ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله(للفعل) شمول جميع الأفعال فأزال الإيهام بقوله:

٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا

٦٣٧ - أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لا

يعني أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الأمر بصيغة افعل. وشمل قوله (افعل) الأمر والدعاء لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والإثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين

نونا التوكيد

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما في الدلالة على المبالغة في الحدث، فمعنى صه اسكت وبالغ في السكوت، ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالغ فيه، إلا أن الأول دل على المبالغة بذاته والثاني بالنون ولذلك أخر هذا الباب، أو نقول: المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل.

(للفعل توكيد بنونين هما) ، قول المكودي: [تحقيق معنى الفعل] أي الذي هو الضرب في مثاله بعد.

وقوله: [فهو أبلغ من المجرد الخ] بعد اتفاقهم على أن الفعل المؤكد بهما أبلغ من المجرد قال البصريون: كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفاً. وقال الكوفيون: إن الخفيفة فرع الثقيلة، إما لأنها مختصرة منها وإما لأن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة، فإذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين، وإذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعاً وهو الذي اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً وبنحو: ﴿ليسجنن وليكونا﴾ فإن زليخا كانت حريصة على سجن يوسف أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى في الأول بالشديدة وفي الثاني بالخفيفة. وقال السعد: الخفيفة أصل لأن الشديدة لا يؤتى بها إلا عند الاحتياج لزيادة التأكيد، فهذه أقوال ثلاثة، والظاهر أنه لا يبنى عليها، وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على المبتدأ حصر توكيد النونين للفعل على حد: ﴿لا فيها غول﴾ وأما: أقائلن أحضروا الشهودا: فمن أندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل.

(يؤكدان افعل) ، قول المكودي: [وذلك الأمر بصيغة افعل الخ] تبع عبارة الناظم بافعل وهي قاصرة لأنها لا تشمل الأمر من الثلاثي مع أن الأمر يؤكد بهما مطلقاً ثلاثياً كما مثل، ورباعياً كدحرج، وخماسياً كانطلق، وسداسياً كاستخرج.

وقوله: [والدعاء] نحو: فأنزلن سكينة علينا.

فتقول: اضربن يا زيد، واضربن يا هند، واضربان واضربن واضربنان، ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط[1]:

أولها: أن يكون مستقبلاً وهو المراد بقوله (آتيا)وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب، فشمل المقرون بلام الأمر نحو: ليقومن، وبلا الناهية نحو: لا تقومن، وبأداة تحضيض أو عرض نحو: هلا تقومن، أو تمن نحو: ليت زيداً يقومن، أو استفهام نحو: هل تقومن؟

الثالث: أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بإما نحو: ﴿فإما ترين﴾ وهو المراد بقوله (أو شرطاً أما تاليا) أي أو شرطاً تالياً أما.

وقوله: [واضربن يا هند] أصله اضربي بياء المؤنثة المخاطبة، ثم أكد بإحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعهما وأبقينا ما قبل النون مكسوراً دليلاً على الياء المحذوفة لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: [واضربان] أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الألف لقوله بعد: والمضمر احذفنه إلا الألف. وقوله: [واضربن] أصله اضربوا ثم أكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وأبقينا ما قبل النون مضموماً دليلاً على الواو لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: [واضربنان] أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فأكد بنون التوكيد الشديدة إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف وسيقول: ولم تقع خفيفة بعد الألف، فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة الضمير لفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فتركوا النونين على حالهما وأتوا بألف فاصلة بين الأمثال لقوله بعد: وألفاً زد قبلها مؤكداً الخ.

وقوله: [ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط الخ] في جعل هذه الأمور الأربعة كلها شروطاً نظراً لأنه يقتضي أنه إذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الأول وهو الاستقبال لا بد منه، فإذا وجد معه واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة بعد صح التوكيد فكان الصواب أن يعدها شرطين فقط: أحدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحداً من هذه الثلاثة، وفهم من الناظم أيضاً أن الفعل لو كان ماضياً لا يؤكد وهو كذلك لأن الماضي حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد.

وقوله: [فإما ترين] أصله قبل الإسناد إلى ياء المؤنثة ترآ على وزن تخشى لأنه من رأى، ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فصار ترا، ثم أسند إلى الياء فصار ترايين بياء ساكنة فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لدفعهما لقول الناظم بعد: واحذفه أي الألف لام الكلمة من رافع هاتين أي الياء والواو وهنا الفاعل ياء فصار ترين فدخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون، ثم بعد حذف النون أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولا سبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله بعد: وفي واو ويا شكل يجانس اقتفي فصار فإما ترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون إذ نون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهي غير مباشرة، وقد مر قول الناظم: وأعربوا مضارعاً ان عريا الخ.

---

(١) قول المكودي بشروط الناظم جعل هذه الشروط في الكثرة بدليل ما بعد.

الرابع: أن يقع جواباً للقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله (أو مثبتاً في قسم مستقبلا).

وقوله (توكيد) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(بنونين) متعلق بـ (توكيد) لأنه مصدر، و(هما كنوني اذهبن) إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لـ (نونين) و(افعل) مفعول بـ (يؤكدان) و(يفعل) معطوف عليه، و(آتيا) حال من (يفعل) و(ذا طلب) حال بعد حال، و(شرطاً) معطوف على (ذا طلب) و(تاليا) نعت لـ (شرطاً) و(أما) مفعول مقدم بـ (تاليا) و(مثبتاً) معطوف على (شرطاً) و(في قسم) متعلق بـ (مثبتاً) و(مستقبلا) نعت لمثبتا، ويجوز أن يكون (آتيا) حالاً من (يفعل) ولا يراد به قيد الاستقبال، ويكون (ذا طلب) حالاً من الضمير المستتر في (آتيا) ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفاداً من قوله (ذا طلب أو شرطاً) لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين، ويؤيده قوله في قسم مثبتاً مستقبلا. ثم اعلم أن نوني التوكيد يؤكدان غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل بعد ما ولم وبعد لا).

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ ٱلْجَزَا   وَآخِرَ ٱلْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد (ما) والمراد بها ما الزائدة، وبعد (لم) و(لا) النافيتين، وبعد أداة الشرط غير (إما) فمثاله بعد (ما) الزائدة قولهم: بعين ما أرينك ههنا.

ومثاله بعد (لم) قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما   شيخاً على كرسيه معمما

وقوله: [وهو مستقبل مثبت] ومثاله: ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾ وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضي ومفهوم آتياً، وبقي مفهوم ما إذا كان مضارعاً مستقبلاً لكن بعد غير طلب ولا أما ولا قسم فلا يؤكد نحو: يقوم زيد غداً، ومفهوم في جواب قسم مثبت أنه إذا كان في جواب قسم منفي لا يؤكد كقولك: والله لا يقوم زيد غداً.

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] أي آتياً في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلاً لئلا يتكرر مع قوله مستقبلاً بعد بل المراد به جائياً فينتفي التكرار وهذا هو الظاهر، وإن كان الاحتمال الأول أصرح في المراد.

وقوله: [ولا يراد به قيد الاستقبال] أي ولا تتكرر مع قوله: مستقبلاً.

وقوله: [ويكون حينئذ الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحاً فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما؟ فأجاب بقوله مستفاد من قوله: ذا طلب الخ.

(وقل بعدما ولم)، قول المكودي: [بعين ما أرينك الخ] هذا مثل تقوله لمن أراد أن يخفي عليك أمراً وأنت تنظره، والمعنى: إني أرى ذلك الأمر الذي تريد أن تخفيه بعيني كما أراك بعيني ههنا، وما زائدة، وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكونه الفاعل ضمير متكلم وهو غير واو ولا ياء، وسيقول قريباً: وإن يكن في آخر الفعل ألف الخ، وههنا وبعين متعلقان بأرينك.

وقوله: [يحسبه الجاهل الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً قد عمه الخصب وحف به النبات، قاله العيني وتبعه جمع، والحق أنه يصف لبناً حين صبه في قدح وطلعت عليه الرغوة لأن السوابق واللواحق تدل عليه، والهاء في يحسبه مفعول أول وهي عائدة على الاحتمال الأول على الجبل وعلى الثاني على اللبن، والجاهل: فاعل

ومثاله بعد (لا) قوله عز وجل: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾. ومثاله بعد الشرط بغير (إما) قوله:

فمهما تشأ منكم فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف وغير مخفوض عطفاً على (لا). ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير فقال: (وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهما جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر، فتقول: اضربن ولا تقومن، وابرزن ولا تبرزن، و(آخر) مفعول مقدم بـ (افتح) و(المؤكد) نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح. ثم انه قد يعرض في آخر الأفعال المؤكدة بالنونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله:

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

يحسب، وما: ظرفية مصدرية، وشيخاً: مفعول ثان ليحسب، ومعمما: بصيغة اسم المفعول نعت شيخاً، وعلى كرسيه متعلق بمعمما، والشاهد في يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً، ويحتمل أن تكون الألف لإطلاق القافية وفتحة الميم فتحة إعراب بناء على أن لم ناصبة وعليه قراءة ﴿ألم نشرح﴾ بفتح الحاء.

وقوله: [عز وجل: ﴿واتقوا فتنة﴾ الخ] فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة، وجملة لا تصيبن خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت بأنها لا تصيبن الظالمين خاصة، وقيل لا ناهية انظر الأزهري.

وقوله: [فمهما الخ] البيت من الطويل، وقائله الكميت، ومهما: اسم شرط جازم، وتشأ: مجزوم فعل الشرط، وفزارة: بزاي وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ، وتعطكم: جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، وإعراب العجز كإعراب الصدر، والشاهد في تمنعا فإنه مؤكد بعد مهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، والمعنى: أن هذه القبيلة إن أرادت العطاء فعلت وإن أرادت المنع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها، وظاهر الناظم استواء التوكيد بين هذه الأربعة في القلة وليس كذلك بل التوكيد بعد ما ولا قليل وبعد لم وأداة الجزاء غير إما أقل من القليل.

(وآخر المؤكد افتح)، قول كذي: [بمنزلة خمسة عشر] فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناظم تبعاً للفارسي وابن السراج، وفي الغرة: إنه الصحيح. وقال سيبويه والسيرافي والزجاج: الفتحة عارضة للساكنين، وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنياً قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به أم لا، فإن كان مبنياً قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة إذا اتصلت به إحدى النونين التقى ساكنان فقلبوا سكون الأول فتحة، وإن كان معرباً قبل الاتصال نحو هل تقوم؟ فإذا اتصل به إحدى النونين بني على السكون كما هو الأصل فيلتقي ساكنان قلبنا سكون الأول فتحة، وينبني على القولين أنه على الأول الفعل مبني على الفتح ولا إشكال، وعلى الثاني مبني على السكون المقدر فيها قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين، وفي قوله: ابرزا إشارة إلى أن الطالب إذا وصل إلى هذا المحل وأتقن ما قبله ينبغي له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الموصل للمطلوب حظاً وافراً.

(واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله: وآخر المؤكد افتح كأنه قال: محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير

يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمراً ليناً فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك المضمر، وشمل قوله (لين) ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هل تقومان يا زيدان؟ وهل تقومن يا زيدون؟ وهل تقومن يا هند؟ وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل المذكورة والمعتل الآخر نحو: هل تغزوان يا زيدان؟ وهل تغزن يا زيدون؟ وهل تغزن يا هند؟ ثم ان الضمير اللين إن كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله:

واو ولا ياء ولا ألف وإلا فالحكم هو قوله: واشكله الخ. ويستثنى مسألة أخرى وهي الفعل المسند إلى نون الإناث بقوله: وألفاً زد قبلها مؤكدا الخ إذا علمت الاستثناءين تبين لك أن قول الناظم آخر المؤكد الخ يكون خاصاً بالمسند إلى الظاهر وإلى المضمر المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلاً بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند إلى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعاً: لا يضربن ولا يغزون ولا يرمين ولا تسعين يا زيد، وأمثلة الضمير المستتر الأربعة: لا تضربن يا زيد ولا تغزون ولا ترمين ولا تسعين يا زيد، فيفتح ما قبل النون في الصور الثمان، وإن كان الفاعل واواً أو ياء أو ألفاً كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحاً وتارة يكون معتلاً بواو أو ياء أو ألف، فإذا ضربت أحوال لام الكلمة الأربعة في أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثنتي عشرة صورة وكلها يشملها: واشكله قبل مضمر الخ.

إلا أن الناظم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهي ثلاث لأن فيها تفصيلاً مذكوراً في قوله: وإن يكن في آخر الفعل الخ فبقي قوله واشكله شاملاً لصور تسع فقط: ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي الأمثلة الثلاثة الأول عند المكودي، وثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً وهي الأمثلة الثلاثة الأخيرة عنده أيضاً، وبقي عليه ثلاث وهي ما إذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليها بعد، فأشار إلى الصورة الأولى مما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وأسند إلى ألف الإثنين بقوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالي الأمثال ولا تحذف الألف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن نون التوكيد غير مباشرة.

وأشار إلى الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تقومن الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في النون فحذفنا الواو لقوله: والمضمر احذفنه إلا الألف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن النون غير مباشرة والفاصل هو الواو المقدر.

وأشار إلى الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تقومن يا هند الخ أصله تقومين يا هند وتصريفه كما قبله إلا أن ذلك بالواو وهذا بالياء.

ثم شرع في بيان الصور الثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً، فأشار إلى الأول منه إذا أسند إلى الألف بقوله: هل تغزوان الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يا زيدان.

ثم أشار إلى الصورة الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تغزن يا زيدون أصله تغزوون بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفنا الأول لالتقاء الساكنين، ثم بعد ذلك أكد وفعل به ما فعل بتقومن يا زيدون.

٦٤٠ - وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول: هل تقومن يا زيدون؟ وأصله هل تقومون؟ فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال: (إلا الألف) وإنما لم تحذف الألف لخفتها فتقول: هل تقومان؟ والهاء في (اشكله) عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل آخره، و(قبل) متعلق بـ (اشكله) و(لين) نعتٌ لـ (مضمر) وأصله لين بالتشديد فخفف كما

ثم أشار إلى الصورة الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تغزن يا هند أصله تغزوين بواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قل استثقلت الكسرة في الواو فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الواو لدفعهما ثم أكد وفعل ما مر في تقومن يا هند، فهذه ست صور وبقي عليه ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة ياء:

أولها: أن يكون الفاعل ألفاً نحو ترميان يا زيدان وتصريفه كتصريف تقومان يا زيدان المار.

ثانيها: أن يكون الفاعل واواً نحو هل ترمن بضم الميم يا زيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء، ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت الميم فالتقى ساكنان حذفت الياء فبقي هل ترمون فأكد وفعل به ما مر في هل تقومن يا زيدون.

ثالثها: أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمن يا هند أصله قبل التوكيد ترميين بياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة في الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الأولى ثم أكد وفعل به ما مر في هل تقومن يا هند؟ فهذه تسع صور داخلة في واشكله الخ تزاد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزاد عليها صور ما إذا كان لام الكلمة[1] ألفاً وهي ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهي أربع تصير الصور أربعاً وعشرين وهي التي حققها العلامة سيدي محمد بناني وهي جليلة غاية ومن لم يحققها أشكل عليه هذا الباب، وقد رأيت في هذه تأليفين صغيرين إلا أنهما جعلا صورها عشرين ورتباها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أو ضمير مفرد مؤنث أو ضمير مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فهذه خمس وفي كل إما أن يكون آخر الفعل صحيحاً أو ألفاً أو واواً أو ياء فهذه أربع، فإذا ضربناها في الخمس السابقة كانت بعشرين وأسقطا الصور الأربع المسند فيها الفعل إلى الظاهر مطلقاً التي هي من جملة ما يشمله: وآخر المؤكد افتح الخ وقالا: إنما يشمل صوراً أربعاً وهي المسند فيها الفعل إلى الضمير المستتر والصواب ما ذكرناه والله أعلم.

(إلا الألف) أي ألف التثنية الضمير. قول كدي: [لخفتها] الصواب في التعليل ما قاله الرضي من أنها إذا حذفت وقع هنالك لبس، وبيانه أنك لو حذفت الألف لفتح ما قبل النون وفتحت النون لأنها إنما كسرت لأجل الألف فيصير هل تقومن؟ فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكر، وقوله: فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لا حذف لأن الضمير عائد على آخر المؤكد في قوله: وآخر المؤكد الخ.

وقوله: [وأصله لين الخ] فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفاً لمضمر.

---

(١) قول المحشي صور ما إذا كان لام الكلمة ألفاً وهل تقلب أو تحذف وسيأتي «وأن يكن في آخر الفعل».

يخف حي وميت ولا يصح ضبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس، و(بما) متعلق بـ (اشكله) و(ما) موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة، و(جانس) صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر، و(قد علما) في موضع الصفة لـ (تحرك) وظاهره أنه تتميم، و(المضمر) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفنه) و(الألف) منصوب على الاستثناء. ثم إن الفعل إذا كان آخره ألفاً فإن له حكماً غير ما تقدم وله حالتان: إحداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن يكن في آخر الفعل ألف).

٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ ٱلْيَا ... وَٱلْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تخشيان يا زيدان؟ والظاهر مطلقاً نحو: هل يخشين زيد؟ وهل تخشين هند؟ وهل تخشين الهندان؟ وهل يخشين الزيدون؟ وهل تخشين الهندات؟ والضمير المستتر نحو: هل تخشين؟ فتقلب الألف في جميع ذلك ياء. ثم مثل فقال: (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر، و(ألف)

وقوله: [وليس بقياس] أي كما هو المأخوذ من قوله سابقاً: ونعتوا بمصدر كثير الخ حيث نسب النعت للعرب.

وقوله: [ثم إن الفعل إذا كان الخ] الأولى أن يقول: ثم إن محل كون الحرف الآخر يبقى ويحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميراً إذا كان الآخر غير ألف، فإن كان ألفاً فله حالتان إحداهما إلى آخر كلامه، ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله: واشكله قبل مضمر الخ.

(وإن يكن في آخر الفعل ألف)، قول كدي: [وشمل غيرهما أي الياء والواو وألف التثنية الخ] المناسب للترتيب أن يقول: وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلاً بأن رفع الظاهر إلى آخر أمثلته، وما إذا رفع ضميراً مستتراً، وما إذا رفع ألفاً، وعلى ذلك يرتب الأمثلة.

وقوله: [نحو هل تخشيان] بنون التوكيد وأصله تخشى فلما أسند للألف قلبت الألف ياء فصار تخشيان بنون الرفع، ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن الألف فاصل، وهذه الصورة الأولى من صور الألف الثلاث التي وعدنا بها، ومن أدخل هذه الصورة في واشكله الخ وجعله شاملاً لصور عشر فقد غلط. وأما الصور بعد المسند إلى الظاهر أو إلى المضمر المستتر فهي من إفراد قوله: وآخر المؤكد افتح كما مر وذكرها هنا لكون الألف تقلب ياء.

وقوله: [والظاهر مطلقاً] أي مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً في الجميع، وقد مثل بجميع ذلك، والياء الواقعة في جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لام الكلمة والنون مباشرة للفعل في الجميع فهو مبني.

وقوله: [المستتر نحو هل تخشين] بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكر المخاطب.

(كاسعين سعيا) (إن قلت): القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبني على حذف الألف. (فالجواب) أن الأمر مأخوذ من المضارع كيفما كان المضارع، والمضارع في نحو هذا يجزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد، فإذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول: ليسعينّ زيد ولم تبق الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معرباً،

اسم (يكن) والخبر في المجرور، ويحتمل أن (يكن) تامة بمعنى وجد وهو أظهر، والهاء في قوله (واجعله) عائدة على وفي (منه) عائدة على (الفعل) و(رافعاً) حال من الهاء في (منه) و(غير) مفعول برافع، و(ياء) مفعول ثان لأجله والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله:

٦٤٢ - وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

يعني أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو، ويجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة مجانسة، فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم، وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر، فتقول في نحو يخشى رافعاً للواو: هل تخشون وأصله تخشى، فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو، ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء:

٦٤٣ - نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا ... قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

فالجازم أثر في لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنياً وصار الجازم لا يؤثر في لفظه وإنما يؤثر في محله فرجعت الألف وقلبت ياء ولو بقيت الألف محذوفة لكان الجازم أثر في لفظه فيكون المضارع معربا بحذف الألف مبنياً لاتصال النون به في وقت واحد وهو جمع بين نقيضين، فإذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنياً على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه، وإن أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقي على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء.

(واحذفه من رافع هاتين) ، قول المكودي :[وأصله تخشى الخ] هذا أصله قبل الإسناد، فإذا أسندته إلى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون اجتمع ساكنان الألف لام الكلمة و واو الجمع حذفنا الألف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وهذه هي الصورة الثانية من صور الألف.

وقوله :[ومثل الخ] نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الإسناد هل تخشي أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار هل تخشين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وهذه الصورة الثالثة من صور الألف.

(نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبني على حذف الألف، ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاي برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند إلى الياء بني الأمر على حذف النون فرجعت الألف، إذ المضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله: واحذفه من رافع الخ، فبقي اخشي يا هند فالياء فاعل، كما تقول في المضارع: أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقاً وهي خفيفة في مثالي الناظم، فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ.

(ويا قوم اخشون) يا قوم: منادى مضاف إلى ياء المتكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبني على الضم، وأما اخشون فأصله اخش مبني على حذف الألف ثم أسند إلى واو الجمع فردت الألف لأنه لم يبق مبنياً عليها بل صار مبنياً على

فالمثال الأول لما كان مرفوعه الياء، والثاني لما كان مرفوعه الواو فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله (واحذفه) عائد على الألف، و(هاتين) إشارة إلى الواو والياء، و(شكل) مبتدأ، و(مجانس) في موضع الصفة لـ (شكل) وفي (واو) متعلق بـ (قفي) ثم قال:

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة، ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين إلا والأول حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله (الألف) ألف التثنية كقوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾ والألف الفاصلة بين نون

حذف النون، كما أن مضارعه يجزم بحذفها فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الألف لدفعهما لقوله: واحذفه من رافع الخ، فصار اخشو، كما تقول في المضارع: أنتم تخشون، ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وما ذكرناه في تصريف هذين المثالين هو الصواب، وما في الأزهري لا معمول عليه إذ لا موجب لقلب الألف ياء مع أن الألف محذوفة في المضارع أيضاً، وإذا علمت تصريف هذين المثالين ما هو الحق وتصريف مثالي المكودي السابقين تبين لك أن حذف الألف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه، فليس حذف الألف خاصاً بالتوكيد، فقول الناظم: واحذفه من رافع هاتين ليس خاصاً بهذا الباب. (فإن قلت): لم لم تحذف الياء والواو هنا مع أنهما ضميران وحذفا فيما مر حيث قال: والمضمر احذفنه؟ (قلت): أجيب بأنهما حذفا هنالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وأما هنا فما قبلهما مفتوح، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو.

(ولم تقع خفيفة بعد الألف)، قول كدي: [لشبهها بنون المثنى] الأولى أن يقول: تشبيهاً لها بنون الرفع لأن نون المثنى في الاسم ونون الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل.

وقوله: [لأنه لا يجمع الخ] هنالك حذف بين والأصل لأنه يلتقي ساكنان ولا يجمع في غير الوقف وهو الوصل بين الخ، وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلاً ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التي يجوز الجمع فيها، وحاصله أنه إن كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغم جاز، ثم إن كان الساكنان معاً في كلمة جاز اتفاقاً كالضالين وحاجه قومه، وإن كانا في كلمتين نحو: اضربا الزيدين ففي صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودي، فإن كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز، وإن كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز

وقوله: [كقوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾] بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع أتبع، ووقع في إعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ الكندي وأعربها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدي، والحق أن إعرابها: لا ناهية، وتتبعان: مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والألف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الألف ولذا قلنا إنه معرب.

(فإن قلت): كما تحذف النون للجازم تحذف لتوالي الأمثال وهنا اجتمعا معاً، فمن أين لك أن النون حذفت للجازم؟ (قلت): أجيب بأن نون التوكيد لا تتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر في قوله: آتياً ذا طلب

التوكيد ونون الإناث نحو: لا تضربنان يا هندات وهو المنبه عليه بقوله:

٦٤٥ _ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً فِعْلاً إلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها للفصل بين الأمثال، وهي نون الضمير ونون التوكيد، و(خفيفة) فاعل بـ(تقع) و(بعد) متعلق بتقع، و(شديدة) معطوف بـ(لكن) على(خفيفة) و(كسرها ألف) جملة إسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ(زد) و(مؤكداً) حال من الفاعل المستتر في (زد) و(فعلاً) مفعول بـ(مؤكدا) و(أسندا) في موضع الصفة لفعل، و(إلى) متعلق بـ(أسندا) ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٤٦ _ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك: اضرب الرجل، ومثله قوله:

الخ، وإن تقدم الطلب بما يجزم قبل اتصال نون التوكيد به، وهنالك قراءة أخرى: ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي وإعرابها كالقراءة قبلها. وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع: ولا تتبعان من اتبع لكن النون التي بعد الألف مخففة مكسورة، ثم اختلفوا على هذه القراءة فقيل: النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الألف مستدلاً بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها إلا لو جعلنا الواو للعطف ولا للنهي. قال ابن الناظم: ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الألف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

وقوله: [لا تضربنان] أصله تضربن فهو مضارع مبني على السكون لاتصال نون الإناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال، فلو حذفنا نون الإناث الأولى لفتحت الياء فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فأبقوا نون الإناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفرق وكسروا النون والفعل مبني لاتصال نون النسوة به، وقد مثل المكودي بما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي إحدى الصور الأربع التي وعدنا بها. والثانية: أن تكون لام الكلمة واواً نحو: هل تغزونان؟ والثالثة: أن تكون لام الكلمة ياء نحو: هل ترمينان يا هندات؟ الرابعة: أن تكون لام الكلمة ألفاً وتقلب نحو: هل تسعينان؟ بسكون الياء، ففعل بهذه الثلاث كما فعل بالأول فتبين أن الصور أربع وعشرون كما مر لا عشرون.

(وألفاً زد قبلها مؤكدا)، قول كدي: [لوجود علة المنع الخ] وهي التقاء الساكنين على غير حدهما، وبيانه أنك لو أتيت بنون التوكيد الخفيفة وصلاً بعد أحد الألفين التقى ساكنان على غير حدهما.

قوله: [وهي نون الضمير ونون التوكيد الخ] وفيها إذ ذاك نونان إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف.

وقوله: [وخفيفة فاعل] هذا على ما في غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفي بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل المقدر.

(واحذف خفيفة لساكن ردف)، قول كدي: [اضرب الرجل الخ] بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكد بالنون

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

وفهم من قوله (لساكن) أنها مرادة معنى لأن حذفها لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم من قوله (ردف) أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى الثانية بقوله: (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو: اخرجن يا زيدون، واخرجن يا هند، بعد أن تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

الخفيفة فلما تبعها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلاً على أن الفعل مؤكد، ولو كان غير مؤكد لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [ولا تهين الفقير الخ] هكذا في بعض نسخ المكودي بإثبات الواو في ولا تهين الخ، وحينئذ فلا إشكال أن البيت من المنسرح والذي في غالب النسخ لا تهين الخ بحذف الواو وهو الذي في الموضح وفي كثير من كتب العربية وهذا لا يصح من جهة العروض، وقول بعض البيت من الخفيف سهو لأن السوابق واللواحق تدل على أنه من المنسرح فمن السوابق قوله منها:

لكل هم من الهموم سعه والصبح والمسا لا فلاح معه

ومن اللواحق قوله:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ما أتاك به من قر عيناً بعيشه نفعه

وهي قصيدة فيها حكم كثيرة، وقائلها الأحبط جاهلي كان قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة، والشاهد في لا تهين وأصله قبل دخول لا عليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لا فجزمته بالسكون على النون فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقي النون قبلها مفتوحاً دالاً عليها فهو مؤكد مبني في محل جزم بلا الناهية، وقول يس أنه مجزوم بسكون مقدر في آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التي أتى بها لأجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهو لاقتضائه أنه يبقى معرباً في اللفظ وإن اتصلت به النون وليس كذلك إذ الفعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه إعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولم يبق إلا المحل. قال الشيخ بناني: ومن العجب أن مثل ذلك وقع للعلامة ابن زكري والكمال لله ومثل ما وقع لابن زكري وقع لشيخنا سيدي علي قصارة. وفاعل تهين ضمير المخاطب والفقير بالنصب مفعوله وعلك لغة في لعل والكاف اسمها وأن تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو في والدهر واو الحال، ومن معنى البيت قول الشاعر:

لا تحقرن امرأ إن كان ذا ضعة كم من وضيع من الأقوام قد رأسا

فرب قوم حقرناهم فلم نرهم أهلاً لخدمتنا صاروا لنا رؤسا

(واردد إذا حذفتها)، قول المكودي [فتقول: يا زيدون اخرجوا] أي في الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ مجهولاً

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها، ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول: يا زيدون اخرجوا، ويا هند اخرجي، وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى، و(ردف) في موضع الصفة (لساكن) و(بعد) متعلق بـ(احذف) وكذلك (إذا) و(إذا حذفتها) متعلق بـ(اردد) وها عائدة على النون، و(ما) مفعول باردد وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل السكون وصلتها (عدما) و(من أجلها) و(في الوصل) متعلقان بـ(عدما) والتقدير: اردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل. ثم قال:

٦٤٨ ـ وَأَبْـدِلَنْهَـا بَعْـدَ فَتْـحٍ أَلِفَـا ... وَقْـفـاً كَـمَا تَـقُـولُ فِي قِـفَـنْ قِـفَـا

الضمير في (أبدلنها) عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفاً فتقول في اضربن في الوقف اضربا، وفي قفن قفا، وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل: ﴿لنسفعن وليكونن﴾ لنسفعاً، وليكوناً، و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من فاعل (أبدلنها) أي في حال كونك واقفاً، ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

ما لا ينصرف

٦٤٩ ـ الصَّـرْفُ تَنْـوِيـنٌ أَتَى مُـبَيِّـنَـا ... مَـعْـنًى بِـهِ يَـكُـونُ الاسْـمُ أَمْـكَـنَـا

إذ لا يدرى هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أو لم يؤكد. (فإن قلت): إذا كان الجهل موجوداً فالأولى أن يقال ان النون لا تؤكد بعد الواو والياء إلا وصلاً لا وقفاً وهو أولى من قولهم أنها أكد بها ثم حذفت ورفع ما حذف لأجلها وجهل الحكم. (قلت): أجيب بأنهم لما أبدلوها بعد الفتحة ألفاً في الوقف علمنا أن التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للألف وجهل التوكيد معهما وقفاً لا يضر والله أعلم.

ما لا ينصرف

وجه المناسبة بين البابين أن نوني التوكيد يؤكدان الفعل فلهما تعلق به، والاسم الذي لا ينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به، ثم اختلفوا في اشتقاق المنصرف على أقوال: أولاها أنه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللبن لأن المنصرف خالص من شبه الفعل لكن يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر في المعرب والمبني أن للاسم أقساماً ثلاثة، الأول: غير متمكن ولا أمكن وهو المبني لكونه أشبه الحرف في أحد الوجوه المارة في قوله: كالشبه الوضعي الخ.

الثاني: متمكن أمكن وهو الذي لم يشبه الحرف أصلاً وهو الذي مر من المبتدأ والخبر إلى النداء.

الثالث: متمكن غير أمكن أي معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذان القسمان الأخيران داخلان في قوله سابقاً: ومعرب الأسماء الخ.

(الصرف تنوين أتى مبينا. معنى) مراد الناظم بقوله معنى بقاؤه على الأصل بحيث لم يشبه لا حرفاً ولا فعلاً.

يعني أن الصرف هو التنوين الذي يبين به أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين، وقصده في هذا

قول المكودي :[وما صرح به من أن الصرف هو التنوين] أي تنوين التمكين لا مطلق التنوين وهذا قول من أقوال ثلاثة. ثانيها: أنه تنوين التمكين مع الجر. ثالثها: أنه جميع أنواع التنوين الأربعة الخاصة بالاسم التي هي تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، والقول الأول كما قال المكودي هو مذهب المحققين، واستشكل بالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فإن هذه الثلاثة منصرفة ولا تنوين صرف فيها، أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلاً، وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين وإنما هو للمقابلة، وأجيب بأن الأولين النون فيهما قائمة مقام التنوين في الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للإضافة كما يحذف التنوين لها، ويدلك على أن النون بمنزلة التنوين أن الحرف الذي قبل النون فيهما منزل منزلة حركة المفرد، والنون فيهما منزلة منزلة الحركة الثانية وهي المسماة بالتنوين في المفرد فيكون الصرف تنوين أو نوناً قائمة مقامه، وخص الناظم التنوين بالذكر لأنه الأصل، وأجيب عن جمع المؤنث بأن فيه تنوينين: أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذف لأنه ساكن، وتنوين المقابلة ساكن، كما أنه يحذف لأل والإضافة، وإذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديراً فلا حاجة لاستثناء الموضح له، وقول من قال: أن المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لأنه لا تمكن الواسطة.

وقوله :[لوجود علتين الخ] أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذي لا ينصرف وأنه ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامهما، ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الأصل، وبيان ذلك أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثاً ولا معرفة ولا مركباً ولا مزيداً ولا وزناً عجمياً ولا وصفاً، فإن خرج الاسم عن الأصل بفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين منع من الصرف الذي هو التنوين لأنه صار شبيهاً بالفعل، ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان: إحداهما من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر، والمشتق فرع عن المشتق منه، وأما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل أو ما يقوم مقامه، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو علة تقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما نحو أجيال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منهما لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة، وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن لأن التي من جهة المعنى إنما هي العلمية والوصف كما ستعرف ذلك، والعلمية والوصف لا يمكن اجتماعهما، وقول بعض أنهما اجتمعا في حائض وقال إن فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتي، وتسميتهم التأنيث معنوياً في نحو هند إنما هو في كونه ليس بالتاء ولا بالألف.

ثم إن هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيئان ألف التأنيث مطلقاً وصيغة منتهى الجموع وباقيها لا بد فيه من وجود علتين: إحداهما معنوية وهي لا تكون إلا أحد شيئين علمية أو وصف. والأخرى لفظية وهي مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهي على ترتيب الناظم زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل،

الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف، فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف. ثم إن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

٦٥٠ ـ فَـأَلِفُ التَّـأْنِيثِ مُـطْلَقـاً مَنَـعْ ... صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَيْفَـمَا وَقَـعْ

يعني أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى، وحمراء وأسماء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما: التأنيث ولزوم ألف التأنيث (فألف التأنيث) مبتدأ وخبره (منع)

ومع العلمية فأحد أمور سبعة: إما مع التركيب المزجي، أو مع زيادة الألف والنون مع التأنيث بغير ألف، أو مع العجمة، أو مع وزن الفعل، أو مع ألف الإلحاق، أو مع العدل. (تنبيه) تسميتهم نحو أحمد ممنوعاً لعلتين فيه مسامحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل مجموعها هو الذي يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة.

وقوله: [وإنما ذكر الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف، فأجاب عنه المكودي بأن بمعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف.

وقوله: [اثنا عشر نوعاً الخ] (فإن قلت): هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة في الأنواع تسع. (قلت): لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونها، والعلل سابقاً عدت إجمالاً من غير مراعاة شيء.

وقوله: [خمسة في النكرة الخ] هذا سهو لأنه يقتضي أن هذه الخمسة لا تمنع من الصرف إلا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقاً كما يأتي، فالصواب أن يقول خمسة في النكرة والمعرفة وهو الموجود في بعض نسخه ومع ذلك ففيه شيء.

(فألف التأنيث مطلقاً منع)، قول المكودي: [نحو ذكرى الخ] مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبلى وصف خاص، وسكارى جمع سكران، وحمراء بالمد وصف وأصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه ألفاً أخرى فوقع في الصورة جمع بين ألفين وهو محال لفظاً، وحذف الأولى ينافي المد الذي سيقت له، ولو حذفت الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد، إذا علمت هذا فإسناد المد إلى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث وإلا فالممدود ما قبلها.

وقوله: [وأسماء] علم(١) على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو.

وقوله: [وزكرياء] تبع في التمثيل به المرادي ومثله للموضح وهو اسم للنبي المعلوم، لكن قالوا يتوقف في كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته، والذي حققه بعض المحققين أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وقوله: [وهما التأنيث الخ] فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أي علامته، فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه كالألف. (فإن قلت): ما الفرق بين التأنيث بالألف

---

(١) قول المحشي وأسماء علم امرأة يعني مرتجلا وأفعال لم يوجد إلا جمعاً باقياً على جمعيته أو نقل إلى العلمية ولم يوجد مفرداً كما قال الأشموني في التصغير عند قوله كذلك ما مدة الخ وقيل همزته للتأنيث وهو من الوسم أو الوسامة كما قال ابن السيد وارتضى في شرح الشافية.

﴿مطلقا﴾ حال من الضمير في (منع) العائد على المبتدأ، ﴿حواه﴾ صلة (الذي) والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في (حواه) والهاء في حواه عائدة على ألف التأنيث، ﴿كيفما وقع﴾ شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: كيفما وقع منع الصرف. ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال:

٦٥١ - وَزَائِـدَا فَـعْـلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُـرَى بِـتَـاءِ تَـأْنِيـثٍ خُـتِـمْ

يعني أن زائدي فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا في وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث، والمانع من الصرف الألف والنون والصفة، وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو(فعلان) وفهم من قوله(في وصف) أن هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان. وفهم منه أن الوصف المحتوي على هاتين الزيادتين إذا أنث بالهاء لم يمتنع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما: غضبى وسكرى، ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

﴿زائدا﴾ معطوف على الضمير المستتر في(منع) العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائدا فعلان كذلك، ﴿في وصف﴾ متعلق بـ(زائدا) ﴿سلم﴾ إلى آخر البيت في موضع الصفة لـ(وصف) ﴿ختم﴾ في موضع المفعول الثاني لـ(يرى) ﴿بتاء﴾ متعلق بـ(ختم) ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٥٢ - وَوَصْـفٌ أَصْـلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْـعَـلاَ مَمْنُـوعَ تَـأْنِيـثٍ بِـتَـا كَـأَشْـهَـلاَ

يعني أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء ينصرف، وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للدعوة.

بهاء التأنيث حتى قلتم: ان الأول قائم مقام علتين والثاني قلتم لا بد فيه من علة أخرى معاً كما يأتي؟(فيمكن الجواب) بما قيل أن ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بمعنى أنك إذا أردت المذكر فإزالتها لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فإنها تحذف مع المذكر وحمل نحو فاطمة مما فيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمله.

(وزائدا فعلان في وصف سلم) ، قول المكودي :[لم يمنعا الخ] أي لأجل الوصف فلا ينافي أنهما قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتي في قوله: كذلك حاوي زائدي الخ، على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شيء لا أنه شرط.

وقوله :[نحو سرحان] هو اسم للذئب والأولى أن يمثل بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلان.

وقوله :[نحو ندمان الخ] محل صرف ندمان إذا كان من المنادمة وهي المكالمة عند شراب الخمر وغيره، وأما إن كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يقال في مؤنثه ندمى أيضاً. ثم إن المكودي جعل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقاً: المانع له من الصرف الألف والنون والصفة، ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت في من قوله في وصف بمعنى مع على حذف مضاف، والتقدير مع الإعراب الثاني عند المكودي وهو الحق: وزائدا فعلان مع منه وصف سلم الخ كذلك أي يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث، وهذا الذي قرر به هو مذهب

وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد.

وفهم منه أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب.

وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنث بالهاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فإن مؤنثه أرملة. وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء. وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى. وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة، لأن قوله (ممنوع تأنيث بتا) شامل له. وشمل أيضاً ما اسميته عارضة كأدهم. و(وصف) معطوف على (زائدا) ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في (زائدا فعلان) و(أصلي) نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ، و(وزن) معطوف على وصف، و(ممنوع) حال من أفعل، و(بتا) متعلق بـ (تأنيث). ثم صرح بمفهوم قوله (أصلي) فقال:

٦٥٣ - وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

يعني أن وزن أفعل إذا كان إسماً ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا: مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك أرنب أي ذليل وأصله الأرنب، وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضاً يلغى عارض الإسمية وإلى ذلك أشار بقوله: (وعارض الإسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجري مجرى الأسماء فتلغى الإسمية ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله:

جمهور البصريين وهو الذي في التسهيل، وقال بعض البصريين وهو الذي في الباب السادس من المغني: أن المانع زيادة الألف والنون فقط، قيل: وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل، ووجه هذا القول أن الألف والنون قاما مقام ألف التأنيث. (ووصف أصلي ووزن أفعلا)، قول كدي: [كأربع من أسماء العدد] كونه إسماً للعدد المعلوم هو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله: وألغين عارض الوصفية.

وقوله: [أرمل للفقير الخ] أي وصف للفقير احترازاً مما إذا كان وصفاً عاماً، فإن مؤنثه رملاء بدون تاء، ومن ذلك ما حكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أي قليل المطر، وسنة رملاء أي قليلة المطر، فأرمل في هذا ممنوع من الصرف، وإنما اشترط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث، فإذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف.

وقوله: [للعظيم الكمرة] بفتح الميم كالحشفة وزناً ومعنى كما في القاموس والمصباح، وما شاع على الألسنة من سكون الميم لغة عامية.

وقوله: [معطوف على وصف] الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوباً على أنه مفعول معه. (والغين عارض الوصفية) الإضافة فيه مع الإضافة في قوله وعارض الإسمية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي والغين الوصفية العارضة والإسمية العارضة ويتعين قراءة الإسمية في كلام الناظم بسكون لام التعريف وإثبات همزة الوصل في الدرج وذلك ضرورة، ثم إن هذا البيت والذي بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بمفهوم وصف أصلي.

قول المكودي: [وأصله الأرنب] أي أن هذا اللفظ في الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفاً، وليس المراد أن أرنب بدون أل معدول عن الأرنب بأل لأنه لا معنى له، قال ابن غازي: الصواب إبدال الناظم كأربع بكأرنب

٦٥٤ ـ فَـالأَدْهَمُ ٱلْقَيْـدُ لِكَـوْنِـهِ وُضِـعْ   فِي الأَصْـلِ وَصْـفـاً انْصِرَافُـهُ مُنِـعْ

من أسماء القيد (أدهم) وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الإسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مررت بأدهم أي بقيد، ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً، فـ(الأدهم) مبتدأ، و(القيد) بدل منه بدل الشيء من الشيء، و(انصرافه منع) خبر المبتدأ، و(لكونه) متعلق بـ(منع) و(في الأصل) متعلق بـ(وضع).

ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٥ ـ وَأَجْـدَلٌ وَأَخْـيَـلٌ وَأَفْـعَـى   مَصْرُوفَـةٌ وَقَـدْ يَـنَـلْنَ ٱلْمَـنْـعَـا

(أجدل) اسم للصقر، و(أخيل) اسم لطائر ذي خيلان، و(أفعى) اسم لضرب من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف، ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في (أجدل) لأنه من الجدل وهو القوة، و(أخيل) لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان، وفهم من قوله (مصروفة وقد ينلن المنعا) أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

لأن أربع فقد شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج مما مر.

(فالأدهم القيد لكونه وضع) في كلام الناظم تقديم العلة على المعلول لضيق النظم، والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع في الأصل وصفاً، ثم إن الذي يمنع من الصرف إنما هو أدهم بدون أل، وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه الناظم بأل ضرورة.

قول المكودي: [لنوع من الحيات] في القاموس: الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى، وبه يعلم ما في الأزهري.

(وأجدل وأخيل وأفعى)، قول المكودي: [أجدل اسم للصقر] بفتح الصاد اسم للطائر الذي يصطاد قاله الجوهري وهو الباز وقيل بل هو أعم.

وقوله: [اسم لطائر ذي خيلان] جمع خال وسيقول الناظم: وشاع في حوت وقاع الخ، وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تخالف لونه يقال له الشقراق والعرب تتشاءم به، وقيل: طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله.

وقوله: [اسم لضرب من الحيات] بضرب بها المثل في الظلم، يقال: أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبني لنفسها بيتاً وكل بيت قصدته هرب أهله منه وتركوه لها خوفاً منها.

وقوله: [معنى الصفة] أي الذي هو الاشتقاق باعتبار لفظها وإلا فهي أسماء أصلاً وحالة راهنة، ثم إن الاشتقاق في الأولين ظاهر كما قال كدي، وأما في الأخير الذي هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وإنما له مادة من معناه وهو الإذاية لأنها إذا ذكرت تصور الإنسان إذايتها.

٦٥٦ ـوَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْفٍ مُعْتَـبَرْ فِي لَـفْظِ مَـثْـنَى وَثُـلاثَ وَأُخَـرْ

يعني أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما (مثنى)فهو وصف معدول عن اثنين اثنين، فإذا قلت: جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما (ثلاث) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضاً مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما (أخر)فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر، وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل وبالإضافة فعدل عما يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

٦٥٧ ـوَوَزْنُ مَـثْـنَى وَثُـلاثَ كَـهُـمَا مِـنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَـعٍ فَـلْيُـعْـلَمَا

يعني أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع. و (وزن)مبتدأ والخبر في قوله (كهما)أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن، و (من واحد)وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال:

(ومنع عدل مع وصف معتبر)العدل إخراج اللفظ عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه.

قول المكودي: [جاء القوم مثنى الخ]الأولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لأن الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحياً ويكون اللفظ مجروراً، وأما مثنى في مثاله فهو حال والحال وإن كانت وصفاً لكن معنى لا اصطلاحاً.

وقوله: [فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ]أشار بهذا إلى أن مثنى وما ذكر معه من الأعداد معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط، ففي العدل زيادة معنى ليس في الأصل من دون تكرار، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم، وإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فالمراد أنك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء كثر عددهم أو قل وإنما عدلوا عن الأصل المكرر للاختصار، فإن مثنى مثلاً أخصر من اثنين اثنين.

وقوله: [معدول عن الألف واللام]أي عن ذي الألف واللام الخ فهو على حذف مضاف، والمعنى: أن آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها.

وقوله: [وذلك لأنه الخ]هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: ولم احتجتم إلى جعل آخر بدون أل معدولاً عن المقرون بها؟ فقال: وذلك الخ.

وقوله: [وحق ما كان كذلك الخ]أي وحق اسم التفضيل إذا كان جمعاً أن يستعمل بأل الخ، لأنه إذا كان مجرداً من أل والإضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله: وإن لمنكور يضف أوجردا الخ، وهنا قد وجدناه مجرداً من أل والإضافة وهو مطابق، فادعوا أنه معدول عن المقرون بأل فيلزم فيه المطابقة لقوله: وتلو أل طبق، وما قال كدي هو مذهب الجمهور، ورده الفارسي بأن المعدول يكون تابعاً لأصله، فإن كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن الأمس والسحر، فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخر هنا نكرة والآخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولاً عنه، ولهذا قالوا: الصواب هنا ما حرره المرادي وتبعه الموضح أن أخر معدول عن آخر المفرد، وذلك أن القياس في اسم التفضيل إذا كان

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ ... أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء، وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير في الواحد، وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد، وما أوله غيرها كدراهم، وشمل قوله (المفاعيل) ما أوله ميم كمصابيح، وما ليس أوله ميماً كدنانير، و(كافلا) خبر (كن) و(بمنع) متعلق بـ (كافلا) و(مفاعلا) مفعول بـ (مشبه).

ثم إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان: أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفاً نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه. والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ... رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسَارِي

يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في

مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً وهنا أخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد إلى الجمع، وأصل آخر أأخر بهمزتين قلبت الثانية ألفاً.

(وكن لجمع مشبه) كان ينبغي للناظم أن يذكر هذا البيت والأبيات بعده عقب قوله: فألف التأنيث الخ، لأن في كل منها علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذكر ذلك هنالك.

قول المكودي: [مفتوح الفاء] المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كقناديل أو زائداً كمصابيح.

وقوله: [وهما الجمع وعدم النظير الخ] فالجمع علة معنوية وعدم النظير علة لفظية كما صرح به الأزهري، وقال يس: الصواب أن العلتين اللتين قامت مقامها علة واحدة هما الجمعية ولزومها، والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة، كما أن العلم لازم لمسماه، ومعنى كونه لا نظير له في الآحاد أن سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد، فنظير رسل مثلاً عنق، ونظير رجال كساء، ونظير حمر قفل، ونظير غرف صرد اسم لطائر، ونظير حجج عنب، ونظير قتلى سلمى، ونظير صبية قربة وهكذا، ولا يرد أفعال كأجمال، ولا أفعل كأكلب، فلم يسمع على وزنهما مفرد لأنهما جمعا قلة، وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول أجيمال، وإنما سمي هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع، لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصفة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضمتين جمع أصيل، فيجمع أصل على آصال وآصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد جمع على صواحبات.

وقوله: [نحو عذارى] جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت بخاتم ربها، وأصل عذارى عذاري بياء مضمومة دون تنوين ثم تقول: تحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة فقلبت ألفاً فلا يمكن تنوين الراء لأجل الألف، وأما الإعراب فعلى الألف تعذراً، وهذا الاستعمال في المعتل غير غالب والغالب هو منطوق الناظم.

(وذا اعتلال منه كالجواري)، قول المكودي: [من حذف الحركة الخ] لا معنى له والصواب أن يقول في بقاء كسرة ما بعد الألف على حالها وعدم إبدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى.

لحاق التنوين في آخره في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتقول: رأيت جواري. وفهم من قوله (كالجواري) أن نحو عذاري ليس كذلك وإن كان معتلاً، وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والتنوين في سار للصرف، ويخالفه أيضاً أن المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة.

و(ذا اعتلال) مفعول بفعل مضمر يفسره (أجره) و(كسار) متعلق بـ (أجره) و(منه) متعلق بـ (اعتلال) و(كالجواري) في موضع نصب على الحال اهـ.

٦٦٠ - وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا ٱلْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ ٱلْمَنْعِ

يعني أن (سراويل) ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفهم من قوله (شبه) أن (سراويل) ليس بجمع وهو الصحيح خلافاً لمن قال انه جمع سروال أو سروالة. ثم قال:

وقوله: [في لحاق التنوين] الأولى أن يقول: في حذف يائه وتنوين ما بعد الألف، وليس المراد أنه كسار في كل وجه وبه يسقط اعتراضاه.

وقوله: [مررت بجوار الخ] جوار مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً وعوض منها التنوين وأصله جواري بياء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوقع هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخراً فحذفت فوقع إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فعوض من الياء التنوين، وهذا مبني على أن منع الصرف سابق على الإعلال، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، فأصله حينئذ جواري بالتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين، قال الرضي: وهذا القول أرجح.

وقوله: [وظاهر النظم الخ] هذا الاعتراض مبني على أن التشبيه تام، والحق أن التشبيه إنما هو في حذف الياء وتنوين ما بعد الألف في كل منهما فلا ينافي أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف، وكون الأول يخفض بالفتحة والثاني بالكسرة.

وقوله: [ومنه متعلق باعتلال الخ] الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتاً لذا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع.

وقوله: [في موضع نصب الخ] هذا هو الصواب فيكون قيداً للاحتراز لأن الحال قيد في صاحبها.

﴿ولسراويل بهذا الجمع﴾ قول المكودي: [لشبهه بالجمع] فهو مفرد أعجمي فارسي أعرب حملاً على موازنه من العربي، فلا ينتقض قولهم الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بسراويل لأنه أعجمي وكلامهم إنما هو في الألفاظ العربية وضعاً، ورد الناظم بقوله: اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذي نقل عن العرب صرفه، قالوا: واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على أن الأخفش نقل عن العرب صرفه أيضاً فالصواب جواز الوجهين فيه.

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

يعني أن ما (سمي) به من الجمع المذكور (أو بما لحق به) كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد وسراويل: مررت بمساجد وسراويل، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، هذا معنى ما شرح به المرادي هذا البيت، وعندي أن قوله: (وإن به سمي) أي وإن سمي بسراويل(أو بما لحق به) يعني من جمع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع، وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية، والضمير في(به) الأول على الشرح الأول عائد على الجمع، وكذلك (به) الثاني، و(ما) واقعة على (سراويل) والضمير العائد على الموصول الفاعل بـ(لحق) وهو عائد على (سراويل).

وأما على التفسير الثاني فالضمير في (به) الأول عائد على (سراويل) وفي (به) الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة، و(ما) واقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في (به) والتقدير: وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق (فالانصراف) مبتدأ، و(منعه) مبتدأ ثان، و(يحق) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والأول مع ما بعده جواب الشرط.

ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله:

(وان به سمي أو بما لحق)، قول المكودي: [الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ] هذان رأيان: الأول رأي سيبويه، والثاني رأي المبرد، وينبني عليهما أنه لو طرأ تنكيره فعلى الأول يمنع الصرف لبقاء الصيغة والأصالة وعلى الثاني يصرف لفقد العلمية.

وقوله: [هذا معنى ما شرح الخ] ما شرح به المرادي هو الصواب، وحمل كدي وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه يوجب التكرار في كلام الناظم، لأن ألف التأنيث إذا سمي بما هي فيه فقد دخل في قول الناظم كيفما وقع فشمل المعرفة والنكرة كما مر، وإذا كان مسمى باللفظ الذي فيه الألف والنون فهو قوله فيما يأتي: كذاك حاوي زائدي فعلانا الخ، وإن كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل في قوله: كذاك ذو وزن يخص الفعلا، وباب مثنى يدخل في قوله: والعلم امنع صرفه إن عدلا الخ، ويلزم على حمل كدي من جعل فاعل يحق عائداً على سراويل جريان الصلة على غير من هي له مع عدم إبراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس، ورجح الشيخ الطيب ما للمكودي وانظر ما وجهه.

وقوله: [وإن سمي بسراويل الخ] كلام المكودي في غير ما موضع يقتضي أن النائب فاعل سمي هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين، والصواب أن نائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمي على حد ما مر في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ.

٦٦٢ ـ وَٱلْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجملة نحو: برق نحره، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا، والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو: معدي كرب. وخرج بقوله (تركيب مزج) تركيب الإسناد وتركيب

(والعلم امنع صرفه مركبا)، قول كدي: [ويبنى آخر الأول على الفتح الخ] هذه هي اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الإسمين للثاني ويعرب الأول بحسب العوامل والثاني بجره بالإضافة فيكون حكمه حكم المركب الإضافي الذي لا يحتمل غير الإضافة، وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلا إعراب فيهما أصلاً، لكن على هذين اللغتين الأخيرتين لا يقال له مركب مزجي.

وقوله: [نحو بعلبك] البعل في الأصل الزوج، والبك: الدق والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علماً على بلد كحضرموت.

وقوله: [في آخر الثاني الخ] فتقول: جاء معدي كرب، ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب، فهو في الأول مرفوع بضمة ظاهرة على الباء، وفي الثاني منصوب بفتحة على الباء، وفي الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي، ومعدي قال الزمخشري: مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه، والكرب: الفساد، فكأنه قيل: هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد.

وقوله: [فيسكن] أي يبنى على سكون الياء.

وقوله: [تركيب الإسناد وتركيب الخ] أما المركب الإسنادي إذا سميت به شخصاً فحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما مر في العلم، فإذا سميت شخصاً ببرق نحره وقلت: جاء برق نحره أو رأيت برق نحره أو مررت ببرق نحره لكان مرفوعاً في الأول بالضمة منصوباً في الثاني بالفتحة مجروراً في الثالث بالكسرة، والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف ما مر للأزهري.

وأما المركب الإضافي فالإعراب على الجزء الأول وحكم الجزء الثاني ما كان عليه قبل الإضافة، فإن كان الجزء الثاني غير منصرف قبل العلمية بقي بعد العلمية كذلك كأيوب من أبي أيوب، وإن كان قبلها مصروفاً بقي كذلك كعبد شمس.

(فإن قلت): ما الفرق بينهما وبين المزجي حتى منع من الصرف هو دونهما مع أن التركيب فرع الإفراد وهو موجود في كل؟ (قلت): أجيب بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله أو مبتدأ وخبراً مثلاً، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو إعراب الأول بحسب العوامل والثاني بالإضافة، فلما سمي بكل من الإسنادي والإضافي استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما.

الإضافة، وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى. و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (امنع) و(مركبا) حال من (العلم) (تركيب) مفعول مطلق والعامل فيه (مركبا). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

يعني أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله (فعلان) يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله (وزائدا فعلان) في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله (كغطفان وكأصبهانا) فعلم أن الوزن غير مخصوص لأن وزن أصبهان أفعلان، ووزن غطفان فعلان، وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو: سلمان وعمران وعثمان وخراسان. (حاوي زائدي) مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير: كذاك علم حاوي زائدي فعلان. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال:

٦٦٤ ـ وَكَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ ٱلْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء كان ثنائياً كهبة، أو زائداً كخولة وعائشة، وسواء كان

وقوله: [وخرج بذكر المثال الخ] بل موضوع الباب في الاسم المعرب وهذ مبني فلا يدخل أصلاً حتى يحترز عنه، وقد مر في العلم ذا إن بغير ويه تم أعربا. (كذاك حاوي زائدي فعلانا).

قول المكودي: [يوهم إرادة الخ] بل لا إيهام في كلام الناظم لأن تقديره كما قال هو علم حاوي ومشتمل على زائدي فعلان الخ، فالمأخوذ من الناظم أن كل علم اشتمل على هاتين الزيادتين فإنه يمنع من الصرف فيكون قوله كغطفان تمثيلاً لا للإخراج، وأما قوله سابقاً: وزائدا فعلان الخ فهو مقصور على ذلك النفظ لا يجاوزه لغيره لأنه قصره عليه، وغطفان اسم أبي قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن قيس بن عيلان، وأصبهان اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها، وفي أصبهان أربع لغات: فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها، وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلونها فاء، ومثل الناظم بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون علماً للإنسان أو لغيره، فإن كانت النون أصلية بأن تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان.

(كذا مؤنث بهاء مطلقا) احترز بقوله بهاء من المؤنث بتاء التأنيث نحو بنت وأخت إذا صارا علمين فإنهما يصرفان كما نص عليه سيبويه، وإن كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين كهند الآتي.

(فإن قلت): ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الأول دون الثاني؟

(قلت): الفرق أن الهاء لا يؤتى بها إلا للتأنيث، وأما تاء التأنيث التي في بنت وأخت فإنها أتي بها للتأنيث مع الإلحاق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث.

(لا يقال) لم أثرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف في نحو قائمة؟

(لأنا نقول): هاء التأنيث في العلم جزء منه لازمة لا تنفك عنه أبداً فهي فيه كأنها لام الكلمة، وفي الوصف غير لازمة بل هي عارضة مع كون الموصوف مؤنثاً فلو كان مذكراً لحذفت فلهذا اعتبرت في العلم دون الوصف.

مدلول الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة. ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله: (وشرط منع العار كونه ارتقى).

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدِ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع:

الأول: الزائد على ثلاث كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث، كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الخفة إلى الثقل.

و(شرط) مبتدأ، و(منع) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى (العار) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(العار) أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة، و(كونه) خبر المبتدأ، و(ارتقى) في موضع الخبر لكون،

قوله: [وقد أشار إلى الأول الخ] الأولى أن يقول: وقد أشار إلى ما يشترط في الأول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره هو.

(وشرط منع العار كونه ارتقى)، قول المكودي: [كزينب وسعاد الخ] هما ممنوعان من الصرف لعلتين: معنوية وهي العلمية، ولفظية وهي التأنيث المعنوي، والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث.

(فإن قلت): قولهم إن التأنيث معنوي يقتضي أنه علة معنوية فيكون اجتمع في اللفظ علتان معنويتان ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية. (قلت): أجيب بأن معنى كون التأنيث معنوياً أن علامته ليست ملفوظاً بها بل هي مقدرة قام مقامها غيرها، ثم إن العلامة المقدرة هي الهاء لا ألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر.

وقوله: [كجور اسم بلد] ينسب إليها الورد فيقال له ورد جوري لحسن لون وردها وجودة رائحته، ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد، وإن اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة، والعجمة لا تؤثر في الثلاثي الساكن الوسط كنوح كما يأتي واعتبار التأنيث والتذكير يقال في سائر أسماء البلدان، وكذلك في أسماء القبائل كقريش وتميم، فإن راعيت القبيلة مع العلمية منعت، وإن راعيت الحي صرفت، وكذلك أسماء الكلمات نحو كتبت محمداً، فإن راعيت لفظ محمد صرفت وإن راعيت معناه منعته للعلمية والتأنيث المعنوي، وفي الفريدة للسيوطي:

وابن القبيل والبلاد والكلم ... على الذي قصدته كما رسم

وقوله: [لأن الحركة قامت مقام الخ] أي حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد، وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع، والحرف الرابع قائم مقام الهاء، ولك أن تقول: ان العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط

و (فوق) متعلق بـ (ارتقى) و (الثلاث) مضاف إليه وهو مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، و (أو زيد) مخفوض بالعطف على (كجور أو سقر) و (اسم امرأة) حال من (زيد) و (لا اسم) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله (اسم امرأة). ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

٦٦٦ -وَجْهَانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَٱلْمَنْعُ أَحَقّ

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان: المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله: (والمنع أحق) وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ... ولم تسق دعد في العلب

فصرف الأول ومنع الثاني. و (وجهان) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (في العادم) و (تذكيراً) مفعول بالعادم، و (سبق) في موضع الصفة لتذكيراً، و (عجمة) معطوف على (تذكيراً). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٦٧ -وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى ٱلثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

يعني أنه إذا اجتمع في الإسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف، وفهم من قوله (العجمي الوضع والتعريف) أن الإسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم انصرف

بينها، وإنما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة في الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة.

وقوله: [أو سقر] اسم للطبقة السادسة من جهنم أعاذنا الله من سائرها، وطبقاتها سبع نظمتها على الترتيب في قولي:

جهنم ثم لظى فالحطمه ... ثم الجحيم فالسعير المؤلمه

فسقر سادسة فهاويه ... منها أجرنا ربنا بالواقيه

(وجهان في العادم تذكيراً سبق)، قول المكودي: [فقال: لم تتلفع الخ] البيت من المنسرح، وتتلفع: مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التقنع والتلثم، ودعد بالتنوين اسم امرأة فاعل تتلفع، والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كغرف جمع غرفة والعلبة إناء يتخذ من جلد تشرب الأعراب بالبادية فيه، ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع، ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي بل تشرب في الفخار، والشاهد في تنوين دعد الأول ومنع الثاني.

(والعجمي الوضع والتعريف مع)، قول المكودي: [وفهم من قوله الخ] الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التي هي إبراهيم وإسماعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم.

وقوله: [وكان في كلام العجم غير علم] أي لما نقل لكلام العرب غير علم أيضاً انصرف وهذه الزيادة لا بد منها ليغاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة في بعض نسخه.

كلجام، وأنه إذا كان في كلام العجم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بندار اسم رجل، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم، من سائر الأعاجم. وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو لمك، والذي توفرت فيه شروط المنع نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، و(العجمي) مبتدأ، و(الوضع) مضاف إليه، و(التعريف) معطوف على (الوضع) و(مع) في موضع الحال من العجمي، و(زيد) مصدر زاد، يقال: زاد زيداً وزيادة، وحذف التاء من (الثلاث) لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، و(صرفه امتنع) مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

وقوله: [كلجام] بكسر اللام اسم للآلة التي تجعل في فم الفرس غالباً فهو مصروف لأنه غير علم عند العرب ولا عند العجم، فلو فرضنا أن العرب سمت به بقي على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار.

وقوله: [نحو بندار] بضم الباء وهو التاجر الذي يلزم المعادن لشراء ما يخرجه أربابها أو الذي يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر، وهذا الذي قالوا معنى بندار عند العجم، وأما عند العرب فهو علم على شخص، ومثل بندار قالون فإن معناه في لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى رواي نافع لحفظه وإتقانه، فبندار وقالون مصروفان لأنهما غير علمين عند العجم وإن كانا علمين عند العرب فلا عبرة به، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب. وقال أبو حيان: المشهور أنه يكفي في المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمي في أول أحواله إلى لغة العرب علماً وإن لم تكن علميته حاصلة عند العجم، وينبني على القولين أن بندار وقالون مصروفان على الأول ممنوعان على الثاني.

وقوله: [من سائر الأعاجم] كالروم والحبشة والبربر والإفرنج، ويعرف كون اللفظ أعجمياً بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادي والأزهري.

وقوله: [إذا كان ثلاثياً انصرف] عللوا ذلك بضعف العجمة التي هي العلة اللفظية بمجيء العلم على أصل ما تبنى عليه الافراد العربية وهو الثلاثي فلا تؤثر العجمية فيه.

وقوله: [كنوح ولوط الخ] اعلم أن اسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة، منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ وعليهم أجمعين وهو المشار إليهم بحروف شهصم، وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام، وبعضهم أسقط شيثاً وجعل المنصرف ستة ولا وجه له.

وقوله: [لمك] بفتح الميم اسم أبي سيدنا نوح عليه السلام كما في القاموس. (فإن قلت): لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك في التأنيث نحو سقر؟ (قلت): حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع. والحرف قائم مقام الهاء الملفوظ بها في نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا يمكن أن يقوم الغير مقامها.

وقوله: [ومع في موضع الحال الخ] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ، والصواب أنه حال من الضمير في والعجمي العائد على الموصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمي الخ.

٦٦٨ ـ كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْـفِـعْـلَا أَوْ غَـالِـبٍ كَـأَحْـمَـدٍ وَيَـعْـلَى

يعني أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف، فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول إذا سمي به، وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو إفعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك، وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو أركب وأشرب، وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع، لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه، وكذلك (يعلى)

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا)، قول المكودي: [إذا سمي به الخ] يقتضي كلامه أنه لم يقف على علم على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دئل علم على قبيلة، والعذر له أنه لما لم يكن منقولاً من الفعل لم يمثل به.

وقوله: [وشمل الغالب الخ] أي في قول الناظم غالب، وأشار المكودي بهذا إلى جواب اعتراض أوردوه على الناظم، وحاصل الاعتراض أنهم قالوا: أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة: وزن خاص بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا إذا نقل من الفعل للعلمية نحو ضرب بضم الضاد مسمى به، أو ندر كدئل علم على قبيلة فليس منقولاً من الفعل وإنما هو منقول من دئل اسم لدويبة لكن هذا نادر.

الثاني: وزن لا يوجد فيهما كإفعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون في الفعل.

الثالث: وزن يوجد فيهما على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه في الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل في الاسم على ذلك، وكلام الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر، ولذا قال السيوطي: الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معاً.

وإذا قلنا: عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال للقسم الثالث الباقي عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له، وقد أكثر الناس في الأجوبة فمنها أن في كلام الناظم حذف أو مع ما عطفت والتقدير أو غالب أو أولى ويدل له تمثيله بأحمد وهذا لا يصح صناعة لأن الذي يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيراً وأم وثم قليلاً ولم يذكروا أو.

ومما أجيب به أيضاً ان كأحمد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيد، والحق في الجواب ما أجاب به ابن قاسم(١) وتبعه المرادي وكدي وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالاً وهو الوزن الكثير في الفعل، وعلى الغالب في الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى، ويدل لذلك تمثيله بأحمد فإنه مثال للوزن الذي استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة في الفعل تدل على معنى، وأما يعلى فيحتمل أن يكون مثالاً للأكثر استعمالاً أو للأولى.

وقوله: [من فعل] أي المكسور العين كعلم فتقول اعلم.

وقوله: [نحو أفكل وأيدع] وزنها أحمد، وفي القاموس: أفكل اسم للرعدة أي من خوف أو برد، والشقراق والجماعة، وأيدع قال في القاموس أيضاً: هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحمر تداوى به الجراحات، وشجر يصبغ به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اهـ.

وقوله: [على معنى] وهو التكلم. وقوله: [وهو أيضاً الخ] يقتضي أن يفعل في الأسماء والأفعال على حد سواء

---

(١) كذا. والصواب ابن أم قاسم ثم هو المرادي نفسه. اهـ مصححه.

وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء، ومثل للغالب بـ (أحمد ويعلى) ولم يمثل للخاص، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فإنه منقول من كعسب إذا أسرع، و(ذو وزن) نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن، و(غالب) مخفوض بالعطف على (يخص) وهو من باب عطف الإسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر، والتقدير: ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو: علقى وذفرى مسمى بهما، لأن علقى ملحق بجعفر، وذفرى ملحق بدرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمي به

كالذي قبله وليس كذلك بل وجوده في الأفعال أكثر.

وقوله: [ومثل للغالب بأحمد الخ] قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان في الفعل والاسم لكن الفعل أولى به، وأما يعلى فإنه يحتمل أن يكون مثالاً للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب. واعلم بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضي أن كل وزن هو أكثر في الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على إطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يحصى في الفعل وهو في الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم، ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقاً مع أن هذا الوزن غالب في الفعل.

وأجيب عن الناظم بأن الكاف في كأحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف منصوب على المفعولية، والتقدير أو غالب غلبة أحمد، ويعلى في اشتماله على زيادة في أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محرراً.

(وما يصير علماً من ذي ألف)، قول المكودي: [نحو علقى وذفرى] الجوهري: علقى اسم نبت قال سيبويه: يكون واحداً وجمعاً واحده علقاة وبعير عالق يرعى العلقى. ثم نقل مما ذكر وصار علماً، وكون ألفه للإلحاق هو مذهب الجمهور. وقال سيبويه: إنها للتأنيث، وأما ذفرى بكسر الذال المعجمة فهي الموضع الذي وراء أذن البعير وهو أول ما يعرق منه وقيل الألف للتأنيث.

قوله: [وفهم منه أن الإلحاق الخ] هذا لا يفهم من الناظم بل الذي يفهم من الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقاً مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة، وقد أخل المصنف بألف التكثير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازي بما يحرز الأمرين فقال:

وما يصير علماً من ذي ألف مقصورة لنحو إلحاق عرف

(فإن قيل): بأي شيء تعرف ألف الإلحاق من الألف الأصلية وألف التأنيث والتكثير؟

(فالجواب) أن الألف إما أن تكون ثالثة أو رابعة فأكثر، فإن كانت ثالثة فهي أصلية لام الكلمة منقلبة عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا، وإن كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فإن قام دليل على أصالتها فلا إشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو والصفو والدعوة، وإن لم يقم دليل فإما أن تكون في وزن من أوزان التأنيث الآتية في قوله:

انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصير) و(علماً) خبر (يصير) وفي (يصير) ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، و(زيدت لإلحاق) في موضع الصفة لـ (ألف) و(ليس ينصرف) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

٦٧٠ - وَٱلْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

فالأول منها قوله (كفعل التوكيد) يعني أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية، فإن حق جمعاء أن يجمع الى جماوات.

والثاني هو قوله (أو كثعلا) اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية

والاشتهار في مباني الأولى الخ أم لا، والتي في أوزان التأنيث إما أن يسمع تنكير ما هي فيه أم لا، فإن سمع فهي للإلحاق نحو علقى وذفرى، وإن لم يسمع تنكير ما هي فيه فهي للتأنيث نحو سلمى وذكرى وحبلى، وإن لم تكن في وزن من أوزان التأنيث فإن كانت رابعة أو خامسة فهي للإلحاق وإن كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة في البحر، والعظيم الشديد قاله في القاموس.

وقوله: [نحو علباء] الجوهري: العلباء بالكسر عصب العنق.

وقوله: [لأنها زائدة] أي على أصول الكلمة كما أن ألف التأنيث كذلك.

وقوله: [فإن همزتها مبدلة الخ] وذلك أنك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباي بالياء فوقعت الياء آخراً إثر ألف فقلبناها همزة فكأنها مقلوبة عن أصل.

(والعلم امنع صرفه)، قول المكودي: [فعلمية الجنس الخ] بيانه أن فعل في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع علم على جنس الإحاطة والشمول، كما أن سبحان علم على جنس التسبيح وبه يسقط ما في شرح الكافية.

وقوله: [بنية الإضافة الخ] أي إلى ضمير المؤكد بالفتح، فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الإضافة وهذا نص سيبويه واختيار ابن عصفور وهذا الذي قرر به الموضح، ويبنى على القولين أن أجمعين على القول بأن أجمع وجمعاء أعلام يكون مقيساً لأنه لا يجمع جمع مذكر سالماً إلا إذا كان علماً أو صفة، وعلى القول الثاني يكون أجمعين ملحقاً بجمع المذكر السالم لأن مفرده غير علم.

وقوله: [والظاهر من النظم الأول] بل صريحه الأول لأنه قال: والعلم لا الظاهر فقط.

وقوله: [أن يجمع على جماوات] لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم، وجمع المذكر الذي هو أجمعون فيه الواو والنون، فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما يستحقه إلى جمع وهذا مبني على أن أجمعون جمع سالم لا ملحق، وإن قلنا أنه ملحق فالعلة أن القياس في فعلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن المقيس إلى غيره وهو جمع.

الأشخاص، وأما العدل فهو معدول عن فاعل، فعمر معدول عن عامر، وزفر معدول عن زافر، وثعل معدول عن ثاعل، وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر، لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة، فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً، وجر التوكيد في قوله (كفعل التوكيد) لإضافته إليه، وثعل معطوف على فعل التوكيد. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ   إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يعني أن (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف، أما (العدل) فهو معدول عن الألف واللام، وأما (التعريف) فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فـ(سحر) ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف، و(العدل) مبتدأ، و(التعريف) معطوف عليه، و(مانعا) خبر وهو مضاف إلى (سحر) وهو على حذف مضاف أي مانعا صرف سحر،

وقوله: [عن ثاعل الخ] هذا سبق قلم سماعاً وقياساً، أما السماع فإنه لم يسمع ثاعل وإنما سمع أثعل، وأما القياس فإن الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتي على أفعل، وثعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتحتين وبضم فسكون كقفل وهو السن الزائدة خلف الأسنان أو ارتكاز طرف الأسنان بعضها على بعض كما في القاموس بمعناه.

وقوله: [فعمر منقول عن عامر الخ] كلام المكودي يقتضي أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة، وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء.

(مستملحة) ذكر أن شخصين كانا يتنازعان القضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمر، وكان عمر فقيهاً عادلاً فقيراً، وكان أحمد عارفاً بأحكام القضاء غنياً يعطى الرشوة على القضاء، فعزل عمر وتولى أحمد، فقال بعض فيهما:

أيا عمر استعد لغير هذا   فأحمد بالولاية مطمئن
فإن يك فيك معرفة وعدل   فأحمد فيه معرفة ووزن

وفي قوله وزن تورية لطيفة إشارة إلى أنه يعطى المال على القضاء.

(والعدل والتعريف مانعا سحر)، قول المكودي: [عن الألف واللام الخ] أي عن ذي الألف واللام لأن سحر ليس معدولاً عن الحرف الذي هو أل وإنما هو معدول عن السحر المقرون بأل، وبيان العدل أنه لما أريد بسحر سحر يوم معين كان الأصل أن يقال السحر بأل فعدلوا عن ذي الألف واللام إلى المجرد منها.

وقوله: [وهو علم الخ] قال يس: القول بالعلمية مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولاً عن السحر بأل فيقتضي أن السحر بأل لا يكون إلا علماً وليس كذلك، فكيف يتصور في سحر أن يكون علماً معدولاً؟ وأجيب بأنه في الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علماً فيكون العدل سابقاً على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الإشكال وفيه نظر قاله الشهاب.

و(إذا) متعلق بـ(مانعا) و(التعيين) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (يعتبر) و(قصداً) بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل (يعتبر). ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٦٧٢ ـ وابْنِ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

فذكر في (فعال) إذا كان علماً لمؤنث لغتين: إحداهما البناء على الكسر لشبهه بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: (وابن على الكسر فعال علما مؤنثا) والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل.

أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله: (وهو نظير جشما عند تميم) يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف، وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية.

وفهم من نسبة هذه اللغة لتميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز. و(فعال) مفعول بـ(ابن) و(على الكسر) متعلق بـ(ابن) و(علما ومؤنثا) حالان من (فعال) و(عند تميم) متعلق بـ(نظير).

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال: (واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في المنع من الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم.

وقوله. [من فاعل يعتبر] أي من نائبه الذي هو الضمير المستتر العائد على التعيين.

(وابن على الكسر فعال علما)، قول كدي: [لشبهه بنزال الخ] وجه بناء نزال اسم الفعل قول سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وكون فعال علماً يبنى تشبيهاً بنزال إذا قلنا: شبيه الشبيه شبيه، وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه، وقيل: شبيه الشبيه ليس بشبيه وهي لغة تميم ولذلك أعربوه.

وقوله: [والتأنيث] هذا لا يتم إلا على ما للمبرد القائل بأن نزال معدول عن المصدر الذي هو النزلة، وأما على ما للجمهور من أنه معدول عن انزل فلا يتم.

وقوله: [كحذام] الذي في المغني أنه بمهملتين، والذي في القاموس الذال معجمة.

(واصرفن ما نكرا)، قول المكودي: [والمراد بذلك الأنواع السبعة الخ] أي التي هي التركيب المزجي وزيادة الألف والنون والتأنيث بغير الألف والعجمة ووزن الفعل وألف الإلحاق والعدل المارة في قوله: والعلم امنع صرفه مركبا. إلى هنا.

وقوله: [فتقول رب معدي كرب الخ] فيكون كرب مجروراً بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدي الأمثلة فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وإبراهيم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة.

(يحكى) أن المبرد استأذن عليه أصحابه في القراءة فخرجت إليهم الجارية وقالت لهم: يقول لكم الشيخ إن كان

وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة، فإنه إذا سمي بواحد من الأسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يريد (من كل ما التعريف فيه أثرا) كائناً ما كان، و(كل) مضاف لـ (ما) وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (أثرا) و(فيه) متعلق بـ (أثرا) والجملة صلة (ما) والضمير فيه عائد على الموصول. ثم قال:

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار، وقد تقدم أن (جوار) يلحقه التنوين رفعاً وجراً، ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار بالبيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها

فيكم أبو إسحاق الزجاج خرج إليكم الشيخ وإلا فانصرفوا، فانصرف القوم وبقي رجل اسمه عثمان فقال لها: قولي للشيخ قد انصرف القوم إلا رجل اسمه عثمان فإنه لا ينصرف، فقال المبرد: قولي له إن عثمان إذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشداً فانصرف الرجل.

وقوله: [المذكورة في أول الباب الخ] من قوله فألف التأنيث إلى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلة.

وقوله: [لم ينصرف بعد التنكير الخ] أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى، وأما الثلاث الأخر التي هي زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل فلأنا لما ذهبت العلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما في التصريح، وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوي ما يمتنع صرفه مطلقاً وما يمتنع معرفة فقال:

مساجد حبلى ثم حمراء بعدها ... وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت ... سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت مسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

(وما يكون منه منقوصاً) كان ينبغي له أن يؤخر هذا البيت عن قوله: ولاضطرار أو تناسب الخ لأن صرف المنكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها، ويقي عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد، والمنقوص اصطلاحاً كما مر في قوله: والثاني من منقوص ونصبه ظهر. هو الذي آخره ياء وقبلها كسرة لازمة، ثم إن كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقد مر في قوله: وذا اعتلال منه كالجوار الخ، وإن كان على وزن آخر فقد أشار إليه هنا.

قول كدي: [أو من الأنواع الخمسة] الأولى أن يقول الأربعة وإلا فمفاعل إذا كان منقوصاً فقد مر، وإذا عممنا وجعلنا الأنواع خمسة منها مفاعل يكون في كلام الناظم تشبيه الشيء بنفسه بالنسبة لمفاعل.

وقوله: [ولا وجه لما حمل الخ] قالوا هذا تحامل على المرادي بل له وجه لأنه إذا كان المنقوص من الأسماء الخمسة

واحد، فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أعيم، ومررت بأعيم، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو (جوار) ومثاله في التعريف يعيل في تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض عن المحذوف.

و(ما) مبتدأ وهو موصول، و(منقوصاً) خبر (يكون) و(منه) متعلق بـ(يكون) والضمير فيه عائد على الإسم الذي لا ينصرف، و(في إعرابه) متعلق بـ(يقتفي) و(نهج) مفعول بـ(يقتفي) والنهج الطريق، والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو ٱلْمَنْعِ وَٱلْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

يعني أن الإسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله: عصائب طير تهتدي بعصائب. وهو في الشعر كثير.

التي تمنع نكرة ومعرفة فالاتفاق على أنه يجري مجرى جوار فلا يحتاج للنص عليه، وأما إذا كان المنقوص من الأنواع السبعة التي تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على إجرائه مجرى جوار أيضاً، وقال عيسى ويونس والكسائي: بل يجري العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة في الرفع وتثبت مفتوحة في الجر والنصب واحتجوا بقوله: عجبت مني ومن بعليا. فإن الشاعر أثبت الياء في بعليا مفتوحة في حالة الجر، وقال الجمهور: إن هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه. (قلت): بعد ظهور ما للمرادي فالظاهر حمل المكودي لأنه على حمل المرادي لا يعلم حكم المنقوص النكرة، وقول من قال: يعلم بالمقايسة على العلم المنقوص يقال عليه الأخذ بالنص أولى من الأخذ بالقياس، وعلى حمل المكودي يكون فيه الرد أيضاً ولا مانع منه، وأما ابن هشام ففي الموضح حمله على ما للمرادي، وفي الحواشي حمله على ما للمكودي وهو الحق.

وقوله: [فتقول هذا أعيم] إعرابه: هذا مبتدأ، وأعيم: خبره مرفوع بضمة على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك في حالة الجر إلا أن المقدر الفتحة النائبة عن الكسرة وفي حالة النصب تظهر الفتحة.

وقوله: [والجملة من يقتفي ومعمولاته الخ] قال المعرب: الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتفي.

(ولاضطرار وتناسب) ، قول كدي: [عصائب طير الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم. عصائب. ويوجد في بعض نسخ كدي البيت بتمامه، وقائله النابغة يمدح رجلاً اسمه أمامة مذكور في الأبيات قبل، وإذا: ظرف مضمن معنى الشرط، وما: زائدة، وغزا من الغزو فعل ماض وفي بعض النسخ غدا بالدال المهملة من أخوات كان وإن لم يذكرها الناظم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمامة، وفي الجيش: متعلق بغزا أو خبر غدا، وجملة حلق جواب إذا، وعصائب جمع بمعنى الجماعة فاعل حلق، وجملة تهتدي صفة عصائب أي جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدي بعصائب وجماعات، والمعنى: أن هذا الممدوح إذا سار لغزو قوم حلقت على رؤوسهم النسور لعلمها أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأكل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة، والشاهد في بعصائب حيث

الثاني: التناسب كقوله عز وجل: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ فصرف سلاسلاً لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين، متفق على جوازه، وفهم ذلك من إطلاقه.

وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (والمصروف قد لا ينصرف) يعني أن الإسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة. وفهم الخلاف من قوله (قد لا ينصرف) فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

فما كان قيس ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

جر بالكسرة والتنوين مقدر، وتارة يكون التنوين والجر معاً ظاهرين كما في قول امرىء القيس: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. بجر عنيزة بالكسرة وتنوينه، والأصل عنيزة بالفتحة دون تنوين.

وقوله: [سلاسلا الخ] هذه قراءة نافع والكسائي، وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الأصل.

(والمصروف قد لا ينصرف)، قول المكودي: [وأما البصريون] أي غالبهم وإلا فالأخفش والفارسي من البصريين قالا بما قاله الكوفيون.

وقوله: [وفهم الخلاف من قوله الخ] فيه نظر إذ قد الداخلة على المضارع إنما تفيد التقليل ولا أشعرية لها بالخلاف أصلاً.

وقوله: [فما كان قيس الخ] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس الصحابي الجليل، وقال ذلك لما كان مع النبي عليه السلام في غزوة فأعطى عيينة بن حصن والأقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام: «أعطوه وأرضوه» والشاهد في مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها. ثم إن الموجود في نسخ المكودي: فما كان قيس الخ، قال ابن جلون: الصواب إبدال قيس ببدر كما في بعض الطرر، وقيس وبدر كلاهما غير صواب والصواب أن يجعل بدلهما معاً حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لأنه هو والد عيينة المذكور عنده قبل، كما أن حابساً والد الأقرع، وجملة يفوقان من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه، ثم إن منع الصرف فيما ينصرف إنما يكون بحذف التنوين فقط، ولا يمنع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع، وقد أدخل الناظم قد على الفعل المنفي ومثل ذلك يقع كثيراً للمصنفين كقول خليل في باب الرضاع: فقد لا يحرمن من الرضاع مع أنه نص أبو علي أن قد مختصة بالفعل المثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

اعراب الفعل

٦٧٦ ـ إرْفَـعْ مُـضَـارِعـاً إذَا يُجَـرَّدُ   مِـنْ نَـاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـتَـسْـعَـدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفى بذلك، وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف مذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الإسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف.

وفي قوله (إذا يجرد من ناصب وجازم) إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط (تسعد) بضم التاء مبنياً للمفعول من أسعد يسعد، وبفتحها مبنياً للفاعل من سعد يسعد، و(مضارعاً) مفعول بـ(ارفع) وهو نعت لمحذوف والتقدير أرفع فعلاً مضارعاً. ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

اعراب الفعل

مناسبة ذكره عقب ما لا ينصرف كون ما لا ينصرف شبيهاً بمطلق الفعل في وجود علتين فرعيتين فيما لا ينصرف كالفعل كما مر. ثم كان ينبغي للناظم أن يقول: أنواع إعراب الفعل المضارع وعوامله إذ ذاك هو المذكور داخل الترجمة، وأما مطلق الإعراب فقد مر في قوله: وأعربوا مضارعاً الخ، ولم يقيده بالتجرد من النونين اتكالاً على ما مر في قوله: وأعربوا مضارعاً إن عريا الخ، كما قال: والمراد بأنواعه الرفع والنصب كما في أول الكتاب.

(ارفع مضارعاً)، قول المكودي: [لأنه السابق] أي في كلام الناظم في قوله أول الكتاب: والرفع والنصب الخ، أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع.

وقوله: [موقع الاسم] أي اسم الفاعل، فقولك: زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب، وهذا قول سيبويه.

وقوله: [ومذهب الكوفيين الخ] أي حذاقهم، وصرح بذلك الفراء منهم، وقال به الأخفش من البصريين.

وقوله: [وهو اختيار المصنف] أي كما صرح بذلك في التسهيل والكافية وفي النظم إشعار بذلك كما قال المكودي لأنه علق الحكم الذي هو الرفع على الوصف المناسب الذي هو التجرد فيشعر بعلة رفعه فكأنه قال: رفع بالتجرد عن الناصب والجازم، وقال ثعلب: رافعه شبهه بالاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد وهو أشهر الأقوال، وما اعترضوه به من أن التجرد عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يكون سبباً في وجود غيره، رده الأزهري بأن التجرد وجودي وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم.

وقوله: [من أسعد الخ] يقتضي أنه إن ضم أوله لا يكون إلا من الرباعي، والحق أنه يصح أن يكون من الرباعي ومن الثلاثي(١) لاشتراكهما في المبني للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد، نعم يتعين أن يكون من الثلاثي إذا كان بفتح التاء.

---

(١) (وقوله: ومن الثلاثي) فيه أن سعد الثلاثي من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول إلا أن يقال إنه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال: سعده الله، فيصح حينئذ بناؤه للمجهول. اهـ مصححه.

٦٧٧ ـ وَبِـلَنِ انْـصِـبْـهُ وَكَـيْ كَـذَا بِـأَنْ لاَ بَـعْـدَ عِـلْـمٍ وَالَّـتِي مِـنْ بَـعْـدِ ظَـنّ

فذكر منها في هذا البيت ثلاثة: (لن) وهي حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو: زيد لن يذهب، و(كي) وهي حرف مصدري نحو: جئتك لكي تكرمني، أي لأن تكرمني، و(أن) وهي أيضاً حرف مصدري. وقوله ومن الثلاثي فيه أن سعد الثلاثي من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول إلا أن يقال إنه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال سعده الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول. اهـ مصححة. وهي أصل النواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما قدم عليها (لن وكي) وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعني أن (أن) الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أعجبني أن تقوم، وأحببت أن تذهب، ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتي من بعد ظن).

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْـفِـيـفَـهَـا مِـنْ أَنَّ فَـهْـوَ مُـطَّـرِدْ

يعني أن (أن) إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، وقد قرىء: ﴿وحسبوا أن لا تكون﴾ بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد

(وبلن انصبه)، قول المكودي: [وهي حرف نفي الخ] أما كونها حرفاً فباتفاق واختلفوا هل هي بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور، وقيل: أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نوناً، وقيل هي مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين.

وقوله: [وتخلصه للاستقبال] بيان ذلك أن المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال.

وقوله: [وهي حرف مصدري] أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق في كي مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية، ومراد الناظم المصدرية، وأجيب بأن كي إذا أطلقت لا تنصرف إلا للمصدرية وهي التي يؤول ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، والفرق بين المصدرية والتعليلية أنه إن ذكر اللام قبلها فهي مصدرية قطعاً ناصبة بنفسها وإن لم يذكر قبلها لفظاً، فإن قدر قبلها فهي مصدرية أيضاً وإلا فهي تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتي.

وقوله: [لكي تكرمني] مثله قوله تعالى: ﴿لكي لا تأسوا﴾ وأصله تأسيون لأنه من أسي كرضي مأخوذ من الأسى وهو الحزن، فنقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار تأساون فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون، وكيفية سبك المصدر لعدم اساءتكم فعدم هولا والمصدر هو إساءتكم.

وقوله: [وهي أصل النواصب لأنها الخ] قيل: عبارته مقلوبة، والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب.

وقوله: [لأصالتها] هذه العلة راجعة لقوله: وكان حقه الخ.

وقوله: [للتفصيل] هذه العلة راجعة لقوله: وإنما قدم الخ فالعلتان من باب اللف والنشر المعكوس.

(لا بعد علم) أي وأما الواقعة بعد علم فهي مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون في محل رفع خبرها.

(والتي من بعد ظن)، قول المكودي: [وقد قرىء: وحسبوا الخ] قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والاخوان

نبه عليه بقوله: (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني أن (أن) الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله (لا بعد علم) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم، و(التي) مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره (فانصب بها) و(الرفع) مفعول بـ (صحح) و(من أن) متعلق بتخفيف، و(فهو) عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منها أعني من الرفع والنصب مطرد، والحاصل أن (أن) تكون ناصبة وهي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن.

ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى   مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

يعني أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ بالرفع، وكقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما   مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

حمزة والكسائي بالرفع والراجح النصب، وقد اتفق السبعة عليه في قوله تعالى: ﴿أحسب الناس أن يُتركوا﴾ ولم يرد الناظم أن الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه.

وقوله: [أو منصوب بفعل مضمر الخ] هذا الوجه لا يصح لأن الفاء في انصب لها الصدارة وما له الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(وبعضهم أهمل أن)، قول المكودي: [كقراءة بعضهم: لمن أراد الخ] الذي قرأ بذلك هو ابن محيصن، وقال الدماميني: لا شاهد في هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى الواو لجمع المذكرين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بافراد أراد.

(فإن قلت): لو كان كذلك لرسم بالواو والألف. (قلت): رسم المصحف لا يجري على القواعد المقدرة في هذا الفن وإنما هو سنة تتبع، وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه اهـ كلام الدماميني قاله الأزهري، وهذا الاحتمال فيه تكلف.

وقوله: [وكقول الشاعر: أن تقرآن الخ] البيت من البسيط وقبله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما   وحيثما كنتما لقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها   تستوجبا منة عندي بها ويدا

أن تقرآن الخ، ويوجد في بعض نسخ المكودي الأبيات الثلاثة بتمامها، والشاهد في أن تقرآن حيث أهمل ان ورفع المضارع بثبوت النون وان تقرآن يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير: وهي قراءتكما السلام على أسماء محبوبته، وويح: منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره ألزمكما الله ويحاً وهي جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام، وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهي كلمة عذاب لأنه اسم لواد في جهنم أعاذنا الله منه، وأعمل الشاعر أن في أن لا تشعرا لأنه منصوب بحذف النون.

فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى، وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ أي لا أعبد عبادتكم.

و(بعضهم) مبتدأ أي بعض العرب، و(أن) مفعول بـ (أهمل) و(حملاً) مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في (أهمل) و(أختها) بدل من (ما) و(حيث) متعلق بـ (أهمل).

ثم أنتقل إلى الناصب الرابع وهو (إذن) وهي على ثلاثة أنواع: واجبة الإهمال وجائزته وواجبة الإهمال. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذَنِ ٱلْمُسْتَقْبَلَا   إنْ صُدِّرَتْ وَٱلْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

فذكر لإعمالها[١] ثلاثة شروط: الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله (المستقبلا) وفهم منه إنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول قائل: أحبك، فتقول له: إذن أصدقك.

الثاني: أن تكون (إذن) مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل: آتيك غداً، فتقول له: إذن أكرمك، وهو مستفاد من قوله: (إن صدرت) وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زيد إذن يكرمك.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك: إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله (موصلا) وفهم منه

وقوله: [وإنما حملت في ذلك على ما الخ] قد تحمل ما على أن فتعمل كقوله عليه السلام: «كما تكونوا يولَّ عليكم» رواه البيهقي في الشعب بحذف نون تكونوا، ورواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن عن أبي بكرة: «كما تكونون يولَّ عليكم» بثبوت النون على الأصل.

وقوله: [منصوب على الحال الخ] الصواب أنه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة إليه.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول الخ] الصواب أن يقول: وقد أشار إلى الأول والثالث لأن الناظم أشار إلى الأول بالمنطوق، وإلى الثالث بمفهوم الشروط الثلاثة الآتية، ويدلك على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث.

(ونصبوا بإذن) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة، فالجمهور على أنها بسيطة، وقيل: مركبة من إذ أن، وقيل: من إذا أن، والجمهور على أنها حرف، وقيل: هي اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة، والأصل: إذا جئتني أكرمك، فحذف جملة جئتني وعوض عنها التنوين، فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل ان ولن، وإنما اشترطوا أن لا يكون حالاً لأن النواصب تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا.

وقوله: [وهو مستفاد من قوله موصلا] لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد إشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبي.

---

(١) قول المحشي والقياس يقتضي الظاهر «عدم» في الموضعين لأنه أيد مذهب الجمهور انظر شرح المفصل والجمع.

أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إذن أنا أكرمك، ثم ان الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله:

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ ٱلْيَمِينُ وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

فتقول: إذن والله أكرمك، لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله: (وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا) يعني أن (إذن) إذا وقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها الرفع والنصب نحو: وإذن أكرمك، وقد قرىء: ﴿وإذاً لا يلبثوا خلفك﴾. ثم ان (أن) هي أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم، وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهارها وجوازه ووجوب إضمارها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

يعني أن (أن) إذا توسطت بين (لام الجر) وتسمى لام كي لأنها مثل كي في إفادة التعليل وبين (لا) وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو: زرتك لئلا تمقتني، والزائدة كقوله عز وجل: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ وإنما وجب

(أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معاً، ثم ان قبله معطوف على الظرف الواقع خبراً في قوله: والفعل بعد، والمعطوف على الخبر خبر، ويكون اليمين فاعلاً بالظرف لاعتماده على المبتدأ، ويحتمل أن يكون قبله خبراً مقدماً، واليمين مبتدأ مؤخراً، والجملة معطوفة على خبر المبتدأ.

قول المكودي: [كالمضاف والمضاف إليه] كما مر في الإضافة في قوله: ولم يعب فصل يمين الخ.

(وانصب وارفعا) أطلق الناظم في العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم في شرح العمدة بالواو والفاء.

قول كدي: [وقد قرىء: وإذاً لا يلبثوا] قرأ بذلك عبد الله بن مسعود، وقرأ السبعة: وإذاً لا يلبثون بإثبات النون على ان إذا مهملة ووجه اعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر، ثم إن الناظم يقتضي مساواة الرفع للنصب، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري، وهذا مبني على قول أبي الفتح: إن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة، والجمهور على خلاف ما قال، وحينئذ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح.

(وبين لا ولام جر)، قول كدي: [وتسمى لام كي الخ] اعلم أن لام الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة: لام كي نحو: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾. الثانية: لام المآل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها نحو: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ فالتقاطه إنما كان ليكون شفيقاً فآل الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزنا. الثالثة: اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾. الرابعة: لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب إضمار أن بعدها كما سيقول الناظم: وبعد نفي كان الخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للأقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودي له بلام كي.

إظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين، و(بين) متعلق بـ(التزم) و(ناصبة) حال من(أن) والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وإن عدم).

٦٨٣ - لَا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

يعني أنه إن عدم(لا) بعد(أن) جاز إضمار(أن) وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين، فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ وتضمر أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. و(لا) مفعول لم يسم فاعله بـ(عدم) و(أن) مفعول مقدم بـ(اعمل) و(مضمراً أو مظهراً) حالان من الضمير المستتر في(اعمل).

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) يعني أنه يجب إضمار(أن) بعد اللام الواقعة بعد(كان) المنفية وهي المسماة عند النحويين بلام الجحود. وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال: وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان.

(وإن عدم)، قول المكودي: [وسيأتي الخ] أي في قوله: وان على اسم خالص الخ، وأشار المكودي بهذا إلى أن حق الناظم أن يؤخر هذا إلى هناك كما فعل الموضح أو يقدم ذلك هنا.

وقوله: [حالان من الضمير الخ] هذا على أنهما اسما فاعل وإن قرأناهما بفتح عينهما على أنهما اسما مفعول فهما حالان من لا، ولا يمنع ذلك تذكيرهما لأن الحرف يجوز في ضميره التذكير والتأنيث.

(وبعد نفي كان)، قول المكودي: [بلام الجحود] الجحود في اللغة النفي بعد العلم والمراد به هنا مطلق النفي، والأولى أن تسمى بلام النفي لأن الجحود لمن كذب نبياً، كذا قيل، وإلى تعريف لام الجحود أشار من قال:

وكل لام قبله ما كانا أو لم يكن فللجحود بانا

وقوله: [لعطفه الكلام الخ] أي عطفه جملة أضمرا على جملة الجواب التي هي فإن أعمل، والمعطوف على الجواب جواب، والأولى جعل أضمرا فعل أمر مؤكداً بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً لا أنه فعل ماض مبني للمفعول كما أعرب به هو، والتقدير حينئذ: وان عدم لا فاضمرن أن بعد الكون المنفي الواقع بعد لام الجر كما هو الموضوع.

وقوله: [وكأنه قال وبعد اللام الخ] هذا تقرير معنى لا تقدير إعراب، ثم إنه قد اعترض هذا الشطر بأمور ثلاثة: الأول أنه أطلق في النافي مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقاً أو وان على ما يأتي. الثاني: أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون. الثالث: أنه أطلق في كان فيظهر منه أنه لا فرق بين كونها ناقصة أو تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة. وأجاب المكودي تبعاً لغيره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضي وهو كان علمنا أنه لا يدخل في كلامه إلا الذي ينفي الماضي فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل، ولا لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وان لأن نفيها وإن كان للماضي لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه، لكن ما ادعه من الحصر في ما ولم هو الذي في بحث اللام من المغني، والحق أن ان مثل ما ولم وذلك كقراءة غير الكسائي: ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾ فقد صرح غير واحد بأن اللام في لتزول لام الجحود وأن ان تكون لنفي الماضي كثيراً نحو: ﴿إن لبثتم إلا قليلاً﴾ ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾.

يعني من قوله (نفي كان) أن النافي لا يكون إلا لم أو ما، ولا يكون لن، ولا لا، ولا أن، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال، وشمل (كان) التي بلفظ الماضي كقوله عز وجل: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ ويكون المنفي بلم كقوله: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ لأنها ناصبة في الوجهين. و(بعد) متعلق بـ (أضمرا) وفي (أضمرا) ضمير يعود على (أن) المذكورة قبل، و(حتماً) حال من الضمير في (أضمرا) أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حتماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٨٤ - كَـذَاكَ بَـعْـدَ أَوْ إِذَا يَـصْـلُحُ فِي مَـوْضِـعِـهَـا حَـتَّى أَوِ اَلاَّ أَنْ خَـفِـي

يعني أنه يجب إضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا) وشمل قوله (حتى) التي بمعنى إلى والتي بمعنى

وأجاب عن الثاني بأن المراد نفي الماضي أعم من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقرون بلم لأنها تقلب معناه إلى الماضي لا أن المراد خصوص لفظ كان هذا معنى كلامه، وأصل هذا الجواب للمرادي واستبعده الشيخ الطيب.

وأجاب المرادي عن الثالث بأن الأصل الناقصة فإذا أطلقت فلا تنصرف إلا لها، قال سيدي الطيب: فلو قال ويعد نفي نقص كان اضمرا لانتفى الاعتراضان الأخيران، ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتماً مستفادا من فعل الأمر الذي هو أضمرا لا سيما مع توكيده بالنون.

(فإن قلت): إن كان الكون ناقصاً فما خبره؟ (قلت): الذي للكوفيين أن الخبر الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف. وقال البصريون: الخبر محذوف وجوباً واللام متعلقة بذلك المحذوف، ويقدر خاصاً في كل مكان بما يليق به فيقدر ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ مريداً لتعذيبهم، وفي ﴿ليغفر لهم﴾ مريداً لغفرانهم، وفي ﴿ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ ما كانوا مكذبين.

(فإن قلت): لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف إلا إذا كان عاماً كما مر في قوله: وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصاً. (قلت): أجيب بأنه لما كان واضحاً كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق.

(كذاك بعد أو)، قول كذي [بمعنى حتى أو إلا الخ] تبع في هذا ولد الناظم وهي عبارة غير جيدة لاقتضائها أن أو ترادف الحرفين المذكورين وليس كذلك بل إنما هي أو العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم بإذا يصلح.

وقوله: [وشمل قوله حتى الخ] هذا فائدة تعبير الناظم بحتى ولم يعبر بإلى مع أن الوزن يقبله.

وقوله: [لأرغبن الله الخ] لا بد من التأويل في الأول والثاني ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه، ويجب تأويل ما قبل حرف العطف وما بعدها في جميع الأمثلة.

(فإن قلت): ما فائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفاً على الفعل؟

(قلت): ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعلتيه فلهذا وجب التأويل.

(فإن قلت): هلا أول الثاني دون الأول؟ (قلت): يلزم عليه عطف المصدر على الفعل، والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منهما، وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز إلى أو إلا، لأن وقت المغفرة غير معين، وأيضاً يقتضيان أنه إذا غفر لك لا ترغبه وهذا سوء أدب.

كي، وفي الثانية خلاف مثاله (بعد حتى) التي بمعنى كي: لأرغبن الله أو يغفر لي، ومثاله بعد التي بمعنى إلى لأنتظرنه أو يجيء، ومثاله بعد التي بمعنى إلا: لأقتلن الكافر أو يسلم. ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي. و(أن) مبتدأ وخبره (خفي) و(كذاك وبعد وإذا) متعلقات بـ(خفي) و(حتى) فاعل بـ(يصلح) و(أو الا) معطوف على (حتى) و(في) متعلق بـ(يصلح) والتقدير ان خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوباً إذا يصلح في موضعها إلا، أو حتى التي بمعنى إلى أو كي. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً، والمراد بحتى هنا الجارة. وفهم ذلك من كون (أن) مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها، ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سرت حتى أدخل المدينة، وجد حتى تسر ذا حزن، فـ(إضمار أن) مبتدأ، و(حتم) خبره، و(بعد) متعلق بحتم، وكذلك (كجد) ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) لا ينتصب بعد حتى بإضمار (أن) مطلقاً بل يشترط كونه مستقبلاً نبه على ذلك بقوله:

وقوله: [لأنتظرنه أو يجيء] التقدير ليقع انتظاري له أو مجيئه ويتعين تقدير إلى هنا.

وقوله: [ولأقتلن الكافر الخ] التقدير ليقع قتلي للكافر أو إسلامه، ويتعين إلا هنا.

وقوله: [لألزمنك الخ] التقدير ليقع لزومي لك أو قضاء حقي. قال الضرير. الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى إلا ان أو التي بمعنى حتى ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً والتي بمعنى إلا لا يقع ما بعدها إلا دفعة واحدة، والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي أن التي بمعنى إلى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها.

ثم إنه استشكل تعبير الناظم بكذاك الذي هو للبعيد فإنه يقتضي أن الإشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك.

وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد أن خفي ولم يكتف بالتشبيه دفعاً لهذا الاحتمال، وسلمه ابن غازي، قال يس: وفيه نظر لأنه ليس في أن خفي ما يدل على الوجوب سواء قرأناه فعلاً ماضياً أو صفة خففت ياؤها ضرورة.

(وبعد حتى هكذا الخ)، قول المكودي: [والمراد بحتى هنا الجارة الخ] أشار بهذه إلى التنكيت على الناظم بأن حتى أقسام ثلاثة: ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع أن المراد الجارة، وأجيب بأن حتى مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة، وأجاب هو بقوله: وفهم الخ وتكون بمعنى إلى نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ أي إلى رجوع موسى، وتكون بمعنى كي نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، ويحتملها مثال الناظم كما يحتملها قوله تعالى: ﴿حتى تفيء﴾ ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره.

وقوله: [لا تقع بعدها إلا جملة] هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلة أيضاً على جملة، والصواب أن يزيد بعد جملة ما نصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب.

٦٨٦ ـ وَتِـلْوَ حَـتّى حَـالاً أَوْ مُـؤَوَّلا   بِـهِ ارْفَعَـنَّ وَانْصِـبِ الْمُسْتَقْبَلا

يعني أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، أو مؤولاً بالحال كقوله عز وجل: ﴿حتى يقول الرسول﴾ في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. و(تلو) مفعول مقدم بـ (ارفعن) والمراد بالتلو المضارع التالي لـ (حتى) و(حالاً أو مؤولا) حالان من (تلو) و(بـه) متعلق بمؤولا، و(المستقبل) مفعول بـ (انصب). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٨٧ - وَبَعْـدَ فَـاجَـوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَتْـرُهَـا حَتْمٌ نَـصَبْ

يعني أن (أن) تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي: (لا يقضى عليهم فيموتوا) وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول نحو: زرني فأكرمك، ومثله قول الراجز:

يـا نـاق سـيري عنقـا فسيحـا   إلى سـليمان فـنسـتريحـا

الثاني: النهي نحو: ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾.

(وتلو حتى حالا)، قول كدي: [في قراءة نافع] كيفية تأويل هذه القراءة في الحال أن تعد ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في زمن الحال استحضاراً لتلك الصورة العجيبة مشاهداً بالبصيرة كأنه مشاهد بالبصر، وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم، وتقرير الموضح حتى حالة الرسول يقتضي أن المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك مما لا معنى له، فالصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل، وإنما رفع الحال والمؤول به لأن النصب إنما هو على تقدير أن وهي تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال.

(وبعد فالجواب)، قول المكودي: [مثال النفي لا يقضى الخ] فيموتوا جواب النفي منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون والمعنى: لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا، والمراد نفي القضاء والموت معاً على أن يكون القضاء أو الحكم سبباً فإذا انتفى السبب انتفى المسبب، وليس المراد النفي الأول دون الثاني كما قيل حتى يوقع في الإبهام.

وقوله: [ومثله قول الراجز: يا ناق سيري الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، وناق: منادى مرخم بحذف التاء والأصل يا ناقة، وسيري: أمر من سار وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعنقا: بفتح العين والنون صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير سيري سيراً عنقا، والعنق: نوع من السير، والفسيح: الواسع الكثير صفة لعنق، وإلى سليمان: متعلق بسيري، وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بويع بالخلافة سنة ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر، وكان فصيحاً متوقفاً عن الدماء، وهو المراد بالأشج في قول من قال: الأشج والناقص أعدلا بني مروان على ما في ابن غازي كما مر، وكان نكاحاً أكولاً يأكل في كل يوم مائة رطل من اللحم، قيل: إن كل من أتى إليه بالطعام إذ رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي إلى إذاية من أتى به، فلما رأوا ذلك جعلوا له طريقاً تحت الأرض تصل إلى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيها مطبقاً فإن أتوا بالطعام فتحوا المطبق من أسفل ويخرجون له الطعام فيخطفه، ومن حسناته إيصاؤه بالخلافة لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والشاهد في نستريحا فإنه نصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر.

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الخامس: العرض كقوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس: التحضيض كقوله عز وجل: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّق﴾.

السابع: التمني كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾. واحترز بقوله (محضين) من النفي المبطل بالإثبات نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل نحو: نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا، و(أن) مبتدأ، و(نصب) خبره، و(سترها حتم) مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل (نصب) و(بعد فا) في

وقوله: [كقول الشاعر: رب وفقني الخ] البيت من الرمل، ورب: منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت الياء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات المارة، ووفقني: فعل وفاعل ومفعول، والشاهد في أعدل فإنه مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء، والسنن بفتح سين والنون في الموضعين الطريق والمعنى: يا رب وفقني فبسبب توفيقك لي لا أعدل عن طريق السلف الصالح.

وقوله: [كقول الشاعر: هل تعرفون الخ] البيت من البسيط، وتعرفون: مرفوع بالنون، ولباناتي: جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبانتي بالإفراد والوزن يقبل كلاً منهما، والشاهد في نصب أرجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام، وأن تقضي: مؤول بمصدر مفعول أرجو، فيرتد: معطوف على تقضي، وبعض: فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور.

وقوله: [كقوله: يا ابن الكرام الخ] البيت من البسيط، وابن: منادى منصوب، وألا: حرف عرض واستفتاح، وتدنو: فعل مضارع مرفوع بضمة على الواو منع منها الاستثقال وفاعله ضمير المخاطب والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الفاء الواقعة بعد العرض، وما: مفعول تبصر، والفاء في فما تعليلية، وما: نافية حجازية، وراء: اسم فاعل من رأى اسمها، والكاف في كمن سمعا اسمية بمعنى مثل خبرها، وأشار بهذا إلى قولهم: ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسماع والعيان فيهما عين اليقين وعلم اليقين معاً.

وقوله: [كقوله عز وجل: ﴿لولا أخرتني﴾ الخ] (إن قلت): حيث كان أصدق منصوباً فعلى أي شيء يكون أكن المجزوم في الآية معطوفاً؟ (قلت): أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوماً.

وقوله: [ومن الأمر باسم الفعل] هذا هو قوله الآتي: والأمر إن كان بغير افعل الخ.

وقوله: [ليس إلا] ليس: فعل ماض ناقص، وإلا: اسم بمعنى غير اسمها وخبرها محذوف تقديره ليس غير

موضع الحال من مفعوله لمحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع، وستر بفتح السين وهو مصدر ستر، وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به، والتقدير ان نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون (أن) واجبة الإضمار. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٨٨ ـ وَٱلْـوَاوُ كَالْفَـا إنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ ‌ ‌ كَـلَا تَـكُـنْ جَـلْداً وَتُـظْهِـرَ ٱلْجَـزَعْ

يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله (إن تفد مفهوم مع) نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ومثله: لا تكن جلداً وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين، وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني والواو أي وأنت تشرب اللبن. و(إن تفد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال:

٦٨٩ ـ وَبَعْـدَ غَـيْرِ النَّفْي جَـزْمـاً اعْتَمِـدْ ‌ ‌ إنْ تُسْقِطِ ٱلْفَـا وَٱلْجَـزَاءُ قَـدْ قُـصِـدْ

الرفع موجود دائم. ثم إن وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقدم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه وسيقول الناظم: والأمر إن كان بغير افعل الخ.

وقوله: [في موضع الحال] الأولى أنها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو الذي نقله المعرب عن الشاطبي.

(والواو كالفاء الخ)، قول كدي: [بعد النفي أو الطلب الخ] أطلق في الطلب تبعاً لظاهر النظم فيقتضي أن الواو كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الجرومية، قالوا: ولم يسمع وقوع المضارع منصوباً بعد الواو إلا في أربعة مواضع بعد النفي والتمني والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها، ولعل هذا هو السر في اقتصار الموضح على هذه الأربعة في كل من الفاء والواو، لكن في الفاء سمع غيره.

(كلا تكن جلداً الخ) في نسخة تظهر بالهاء وفي نسخة تضمر بالميم، قال المعرب: والأول أنسب ووجهه أنه ممدوح لأن الأنسان وإن كان قوياً فإنما ينبغي له إظهار العجز، وأما نسخة تضمر فما تقتضيه غير ممدوح كذا قيل.

قول المكودي: [أي وأنت تشرب الخ] الأظهر منه أن يقول: ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير إيهام.

(وبعد غير النفي جزماً الخ] هذا تقييد لقوله أو طلب كأنه قال: محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقع بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة، فإن كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار إليه هنا. ثم أن هذه المسألة كان حقها أن تذكر في الجوازم لكن ذكرها هنا استطراداً.

(والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء أنك تقدر المضارع مسبباً عن ذلك الطلب، كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط.

يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدها، وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر:

قفـا نبـك من ذكـرى حبيب ومنـزل   بسقط اللوا بـين الـدخـول فحومـل

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء. و(بعد) متعلق بـ(اعتمد) و(جزماً) مفعول باعتمد، و(إن تسقط) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(الجزاء قد قصد) جملة في موضع الحال من فاعل تسقط.

ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٦٩٠ ـ وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَـعْ   إنْ قَـبْـلَ لاَ دُونَ تَخَـالُـفٍ يَـقَـعْ

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا الناهية نحو: لا تدن من الأسد تسلم، لأن التقدير ان لا تدن من الأسد تسلم. وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع (ان) قبل (لا) لم ينجزم الفعل نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، لأنه لا يصلح ان لا تدن من الأسد يأكلك.

قول المكودي: [انجزم الفعل الذي بعدها] أي على أنه جواب شرط مقدر مع فعله، وأداة الشرط المقدرة هي الجازمة له.

وقوله: [بل يكون الفعل الخ] مثاله قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لأنه ليس المقصود به الجزاء، فليس المراد إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم، فجملة تطهرهم نعت صدقة ولو قصد في غير القرآن السببية لجزم الفعل.

وقوله: [فمثال الأمر قفا نبك الخ] هذا مثال للمنطوق فكان الأولى له أن يقدمه على قوله وفهم الخ، والمدرس كذلك يفعل، وهذا البيت الذي ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة، قفا: أمر من قف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر، ونبك: مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم بحذف الياء في جواب شرط مقدر كأنه قال: إن وقفت نبك وفيه الشاهد، ومن في من ذكرى تعليلية، وبسقط: متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط بكسر السين منقطع الرمل، واللوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل، والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء اسما موضع، والمعنى: قف نبك لأجل تذكر الحبيب ومنزل واقع برمل خالص رقيق واقع بين هذا المكان الذي هو الدخول وبين المكان الذي هو حومل، وخص موضع الرمل الرقيق بالذكر لأن الغالب أنهم لا ينزلون إلا في المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للأوتاد وأصبر للمطر.

(وشرط جزم بعد نهي)، قول كدي: [قبل لا الناهية الخ] صريحه أن لا إن دخلت عليها ان بقيت على نهيها وهذا هو الذي تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح الشاطبي، وشرح المرادي والأزهري على أن لا تصير نافية، قال يس: والأولى أنه يصح أن يقال أن لا نافية أو ناهية، وهذا المثال الذي عند كدي محتمل لهما.

وقوله: [لأنه لا يصلح الخ] لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه.

و(شرط جزم) مبتدأ، و(بعد) متعلق بـ(جزم) أو بـ(شرط) و(أن تضع) في موضع خبر المبتدأ، و(إن) مفعول بـ(تضع) و(قبل) متعلق بتضع، و(دون) في موضع الحال من (إن) . ثم قال:

٦٩١ - وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع جواباً له بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، فمعناه: اللهم اغفر.

(والأمر إن كان الخ) يعني أنه إذا دل على الأمر بغير افعل من ماض أو مضارع أو اسم فعل أو اسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً كقولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم﴾. وقول الشاعر: مكانك تحمدي أو تستريحي. وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس وضربا عبدا يستقم. فإن المعنى: ليتق وآمنوا واثبتي واكفف واضرب. وأجاز الكسائي النصب نحو: صه فأحدثك. وحسبك الحديث فينام الناس. ومذهب الجمهور منع ذلك لأن النصب إنما هو بإضمار ان، والفاء عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم. وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر لأنها غير مشتقة ولذلك قال: (فلا تنصب جوابه) . ثم قال:

٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جواباً

وقوله: [وأن تضع في موضع خبر الخ] لكن لا بد من تقدير مضاف قبل قوله أن تضع والأصل وشرط جزم بعد نهي صحة وضعك، وتضع منصوب بأن وسكن للوقف أو مجزوم بأن لأن الجزم بها لغة لبعض العرب، نقله في المغني عن الكوفيين وأبي عبيدة وأنشدوا عليه: تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب. فإنه جزم يأتنا بحذف الياء، ويوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله: والفعل بعد الفاء بيت تضمن التصريح بمفهوم أو طلب محضين ونص البيت:

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قال سيدي محمد بن جلون في حاشيته الكبرى على المكودي: إني بحثت في ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ المكودي ولم أجد هذا البيت فيها، وقال في حاشيته الصغرى: بحثت عنه في أربع بدل الست، قال في الكبرى: وهو ثابت في المرادي والتصريح وابن عقيل والهواري والمعرب والبهجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح، ولعل المكودي أسقطه لكونه يتبع غالباً ولد الناظم، ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدرى بنظم أبيه، ثم نسخ المكودي الموجودة بأيدينا مختلفة ففي بعضها حذف البيت من أصله نظماً وشرحاً كما قال ابن جلون وفي بعضها بإثبات هذا البيت دون شرح، وفي بعضها بإثباته مشروحاً بما في المرادي، وفي بعضها مشروحاً بما نصه يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع في جوابه بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، ومعناه: اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة، وهذه النسخة هي المناسبة لاختصار المكودي، وهناك نسخ أخر في شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا.

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب) ، قول كدي: [ومنعه الجمهور الخ] وجه المنع أن الترجي ليس بطلب وإنما هو

للتمني كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور، واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل: ﴿لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عامر. و(الفعل) مبتدأ وخبره (نصب) ومفعول (نصب) محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، و(ما) موصولة وصلتها (ينتسب) و(إلى التمني) متعلق بـ (ينتسب). ثم قال:

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي لأنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار. وفهم من قوله (وإن على اسم) أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو: يقوم زيد ويخرج عمرو. وفهم من قوله (خالص) أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب، وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك: لولا زيد ويحسن إلي بالنصب لهلكت. ويجوز إظهار أن فتقول: لولا زيد وأن يحسن إلي لهلكت. والمصدر كقوله:

ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه، فلا يقال: لعل الشمس تغرب، وأجابوا عن الآية التي في المكودي بأن الترجي مضمن معنى التمني، إذ بلوغ أسباب السموات محال والترجي لا يكون في المحال، والتمني يكون فيه نحو: ليت الشباب عائد، لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجازه الفراء وتبعه الناظم.

وقوله: [ومفعول نصب محذوف الخ] هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى، أما الصناعة فلأن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولاً آخر أصلاً وكلامه قد يقتضي ذلك، وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلاً لأنه لا يشترط الدخول[1] بالفعل بل المشترط صحة دخول ان لا غير اهـ.

(وإن على اسم خالص)، قول المكودي: [وفهم منه] هذا المفهوم والذي بعده كان ينبغي له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق.

وقوله: [لم ينتصب] أي نصباً خاصاً وهو بأن مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذي قبله فيرفع الثاني إن رفع الأول وينصب ان نصب الثاني ويجزم ان جزم بالعطف في الثلاثة.

وقوله: [نحو الطائر الخ] أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية، ويغضب معطوف على طائر، وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة، ولكون العطف بالفاء لم يحتج لرابط. (ولا يقال) أن صلة أل لا تكون إلا اسماً صريحاً وهنا جعلناها جملة فعلية باعتبار ما بعد الفاء. (لأنا نقول): إن يغضب في تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ.

وقوله: [الاسم الصريح] أي الذي ليس فيه رائحة الفعل أصلاً، وإلا فالمصدر اسم صريح أيضاً لكن فيه رائحة الفعل إلا أنه لا يؤول به فهو خالص.

وقوله: [لولا زيد الخ] لولا: حرف امتناع لوجود زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره موجود، وأن حرف

---

(١) (قوله: لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله مما سبق فيه القلم فالمناسب حذفه فحرر، اهـ مصححه.

لـلبس عـبـاءة وتـقـر عـيـنـي أحـب إلي مـن لـبـس الـشـفـوف

لأن المصدر (اسم خالص) إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأطلق في قوله (عطف) وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

لـولا تـوقـع مـعـتـر فـأرضـيـه مـا كنت أوثـر أتـرابـاً عـلى تـربي

نصب ومصدر، ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو مذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير وإحسانه إلي، وهلكت: جواب الامتناع.

وقوله: [والمصدر كقوله للبس عباءة الخ] أي الشخص المسمى بميسون بميم وياء وسين مهملة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضي الله عنه وولده يزيد منها، قال الملاوي: وهو الذي قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملاً لولده على رقبته: رجل من أهل الجنة يحمل رجلاً من أهل النار، وهو الذي تسبب في قتل سيدنا الحسين رضي الله عنه، وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت:

لـبـيـت تخـفـق الأرواح فـيـه أحـب إلي مـن قصر مـنـيـف

وبعده:

وأكـل كـسـيرة في كسر بـيـتي أحـب إلي مـن أكـل الـرغـيـف
وأصـوات الـريـاح بـكـل فـج أحـب إلي مـن نـقـر الـدفـوف
وكـلـب يـنـبـح الـطراق دوني أحـب إلي مـن قط ألـوف
وخـرق مـن بني عـمـي نـجـيـب أحـب إلي مـن عـلج عـنـيـف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية إلى الحاضرة فأبغضته لكبر سنه فكانت تكثر الحنين لأهلها، فسمعها يوماً تنشد هذه الأبيات فقال: ما رضيت حتى جعلتني علجاً ثم طلقها.

والصحيح ولبس بالواو لأن الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر في قوله لبيت في البيت الأول، ولبس في الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع، والعباءة بفتح العين شملة صوف، وتقر بكسر القاف وقد تفتح مضارع قر، ويقال في مصدره قرة بفتح القاف وضمها، ويقال أيضاً قروراً وقرت عينها إذا رأت ما تتشوف له وتحبه، والشاهد في وتقر حيث نصب بأن مضمرة جوازاً، وتقر في تأويل مصدر تقديره وقرار عيني، أو وتقر معطوف على لبس، وأحب: خبر لبس، والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التي يرى ما تحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر.

وقوله: [كقوله: لولا توقع الخ] البيت من البسيط، ولولا: امتناعية، وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر محذوف، ومعتر: مضاف إليه ما قبله من إضافة المصدر إلى مفعول وفاعله ياء المتكلم محذوفة، والمعتر: الذي يصرف غيره عن فعل المعروف، وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر، وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أي فارضاؤه، وما: جواب لولا، ومعنى أوثر أفضل، والأتراب جمع ترب بكسر التاء والترب هو الذي يولد في الوقت الذي تولد أنت فيه، والمعنى: لولا توقعي من تصرف عن المعروف وإرضائي إياه ما كنت أوثر أتراب غير الذي لا يساويني في السن على أتراب من يساويني في السن.

و(أو) كقوله تعالى: ﴿أو يرسل رسولاً﴾ في قراءة غير نافع، وثم كقوله:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله   كالثور يضرب لما عافت البقر

و(إن) شرط، و(خالص) نعت لـ (اسم) و(فعل) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (عطف) و(على اسم) متعلق بـ (عطف) و(تنصبه) جواب الشرط، و(أن) فاعل (تنصبه) و(ثابتاً أو منحذف) حالاً من (أن). ثم قال:

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى   مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم: خذ اللص قبل يأخذك، أي قبل أن يأخذك. وكقوله: ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله، أي أن أفعله. و(حذف أن) فاعل

وقوله: [في قراءة غير نافع الخ] فيكون يرسل منصوباً بأن مضمرة جوازاً، ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير إلا وحياً أو إرسالاً، وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن زكري: الذي يظهر في تخريجها على أن ان حذفت وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله وعليه خرج: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ الأصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرفع المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه في التسهيل والمغني وقول من قال: أو يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لأن أو لا تكون للاستئناف والصواب ما لابن زكري.

وقوله: [كقوله: إني وقتلي الخ] البيت من البسيط، وقائلة أنس بن مدركة الخثعمي، وقتلي: معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وسليكاً: اسم رجل مفعول قتلي، والشاهد في أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو مؤول بمصدر أي وعقلي إياه والعقل هو إعطاء الدية، وكالثور: خبر ان، وجملة يضرب في محل جر نعت للثور، ولما: ظرف بمعنى حين، وعاف: فعل ماض بمعنى كره، والبقر فاعله، والمراد بالثور ذكر البقر، وذلك أن البقر إذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هي ولا تضرب البقر قيل لأنها ضعيفة لا تحمل الضرب بخلاف الذكر، وقيل لأن الأنثى تابعة للذكر، والمعنى: أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه، بمنزلة الثور يضرب إذا عافت البقر الماء تخويفاً للبقر من الضرب، وقول من قال: المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذي على وجه الماء فإذا رأته البقر عافت الماء فيضربه الراعي ويزيله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه. وقيل: الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا إذا قلنا ان كل واحد معطوف على ما يليه، وإن قلنا ان المعاطيف كلها معطوفة على الأول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به، وأجيب بأن محل الخلاف إذا كان العاطف غير ثم وإلا تعين عطف كل واحد على ما يليه كما هنا.

(وشذ حذف أن الخ) هذا البيت في جواب سؤال مقدر كأنه قيل للناظم وان سمع حذف ان في غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطراداً أو سماعاً، فأجاب بقوله: وشذ الخ.

قول المكودي: [وكقوله: ونهنهت الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فلم أر مثلها خباسة واجد، وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائي، وخباسة بالنصب مضاف إلى واجد مفعول أول بأرى، ومثلها: مفعول ثان، والخباسة

بـ(شذ) ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع، و(في سوى) متعلق بـ(نصب) وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(ما) موصولة وصلتها (مر) و(منه) متعلق بـ(اقبل) و(ما) مفعول بـ(اقبل) وهي موصولة، و(عدل روى) جملة صلة (ما).

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد أشار إلى الأول بقول:

٦٩٥ - بِـلَا وَلَامٍ طَالِبـاً ضَعْ جَـزْمَا فِي ٱلْـفِـعْـلِ هَـكَـذَا بِـلَمْ وَلَمَّـا

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً، الأول: لا الناهية نحو: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾. ومثلها لا في الدعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾.

بضم الخاء المعجمة الغنم الذي يغنمه الإنسان، ونهنهت: أي أخرت نفسي عن الفعل، وما في ما كدت مصدرية وكاد من أفعال المقاربة والتاء اسمها، والشاد في أفعله حيث نصب شذوذاً بأن مضمرة لأنه ليس من المواضع العشرة المارة، والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير: وأخرت نفسي عن الفعل بعد قرب من الفعل. ثم إن ما ذكره الناظم من أن حذف ان ونصب المضارع في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتي في الجوازم من قوله:

والفعـل من بعـد الجـزا إن يقـترن بـالـفـا أو الـواو بـتـثـليـث قـمـن

ومفهوم قوله: ونصب في سوى ما مر ان حذف إن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أو يرسل بالرفع وخرج عليه: ﴿ومن آياته يريكم﴾ كما مر، وذهب المتأخرون من المغاربة إلى أنه إذا حذفت ان في غير ما مر لا يرتفع المضارع ولا ينتصب إلا إذا سمع، وأما إذا لم يسمع فلا، والله أعلم.

عوامل الجزم

قد مر أن إعراب الفعل رفع ونصب وجزم، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه، لكن الأولى أن يعبر بفصل كما عبر به الموضح تنكيتاً عليه لأن هذا من جملة ما دخل في الباب السابق، والجزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس السكون ونفس ما ناب منابه، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب منابه، وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً.

(بلا ولام طالبا) الخ، قول كدي: [فذكر أربعة أحرف الخ] جعلها أربعة باعتبار لفظها وإن ألم أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها لما، ومنهم من جعلها ستة كما في الجرومية باعتبار ان ألم وألما قسمان، ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لا في النهي قسماً وفي الدعاء قسماً آخر، وجعل لام الأمر قسماً ولام الدعاء قسماً آخر.

وقوله: [نحو لا تأخذ الخ] تمثيله بهذه الآية للنهي لا ينبغي لأن هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب إن كان من الأعلى نحو: ﴿لا تطغوا فيه﴾ سموه نهياً وإن كان من الأدنى إلى الأعلى سموه دعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ وإن كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾ لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساو له، وكل ما قيل في النهي يقال في الأمر لأن الطلب إما طلب الفعل أو طلب الترك:

الثاني: لام الأمر نحو: ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾. ومثله أيضاً لام الدعاء نحو: ﴿ليقض علينا ربك﴾. وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالباً لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: لم وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضي، وقيل: تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو: لم يقم زيد.

الرابع: لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾ بخلاف لم فإنه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل، فـ(ضع) فعل أمر من وضع مثل هب من وهب، و(جزما) مفعول بضع وبلا، و(في الفعل) متعلقان بضع، و(طالباً) حال من الضمير المستتر في (ضع) و(ها) تنبيه، (وكذا وبلم) متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير: وضع جزما بلم، و(لما) مثل ما فعلت في لا واللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

٦٩٦ ـ وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْـمَـا ... أَيٍّ مَـتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا

٦٩٧ ـ وَحَـيْـثُـمَـا أَنَّى وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا ... كَـإِنْ وَبَـاقِـي الأَدَوَاتِ أَسْـمَـا

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط.

الأولى: (إن) وهي حرف نحو قوله عز وجل: ﴿إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾.

وفي السلم أمر مع استعلا وعكسه دعا ... وفي التـسـاوي فـالـتـماس وقـعـا

وقوله: [لام الأمر] هي مكسورة تشبيهاً لها بلام الجر وفتحها لغة بني سليم وتسكن كثيراً بعد الفاء والواو قال تعالى: ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾.

وقوله: [فتصرف معناه الخ] بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعاً محتملاً للحال والاستقبال، فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد.

وقوله: [وقيل تدخل على الماضي الخ] بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظاً ومعنى، فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعاً وأبقت المعنى على حاله، وهذا هو قول سيبويه لأن لم يقم زيد عنده في رد قول من قال: قام زيد.

وقوله: [والمشهور الأول الخ] وجهه أن قلب المعنى أولى من قلب اللفظ، ورجح أبو حيان تبعاً لأصحابه ما لسيبويه فانظره في يس على النظم.

وقوله: [إلا أن الفعل بعد لما الخ] اعلم أن لم ولما يشتركان في أمور ويفترقان في أمور، أنظر التوضيح.

(واجزم بأن) الخ، بدأ الناظم بأن لأنها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كما في قوله: قالت بنات العلم يا سلمى وإن. الخ أي وإن كان فقيراً معدماً. ومنها أنها تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة: فإما ترين بسكون الياء وإثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك».

الثانية: (من) وهي تقع على من يعقل نحو: ﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾.

الثالثة: (ما) وهي تقع على ما لا يعقل نحو: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾.

الرابعة: (مهما) وهي بمعنى (ما) كقوله:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة: (أي) وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أيا ما تفعل أفعل.

السادسة: (متى) وهي ظرف زمان نحو قوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

السابعة: (أيان) وهي ظرف زمان أيضاً نحو: أيان تقم أقم معك.

وقوله: [وهي تقع على من يعقل] الأولى أن يقول: وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط وهي في الآية مبتدأ.

وقوله: [وهي تقع على ما لا الخ] الأولى أن يقول: وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط.

وقوله: [وهي بمعنى ما] فتكون حينئذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الأولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين.

وقوله: [نحو قوله: ومهما تكن الخ] البيت من الطويل، وقائله زهير، ومهما: اسم شرط مبتدأ، وتكن: فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدل بهذا البيت على أن مهما حرف لأن الضمير لا يعود على الحرف، وعند امرىء: خبرها، ومن خليقة: بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجروراً بمن الزائدة لأن مهما تبقى بلا رابط فتوجه قول من قال أنها حرف، والخليقة الطبيعة ولو للمبالغة، وخال: من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرىء، والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول، وجملة تخفى بمعنى تستر في محل نصب مفعول ثان بخال، وتعلم: مجزوم على أنه جواب مهما، والمعنى: أن طبيعتك التي أنت عليها لو ظننتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلمها الناس، وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «من أسر سريرة ألبسه الله رداءها». والشاهد في جزم مهما تكن وتعلم الجملة خبر مهما.

وقوله: [بحسب ما تضاف إليه] فإن أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو: أي وقت تسافر أسافر معك، وإلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو: أي مكان تجلس أجلس وهكذا، وهي في مثال المكودي مفعول مقدم مضافة إلى اسم نكرة.

وقوله: [نحو قوله: متى تأتنا الخ] تقدم شرح هذا البيت في البدل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتنا على أنه فعل الشرط وتجد على أنه جوابه، وقد تهمل متى حملا على إذا كقول عائشة الصِّدِّيقة رضي الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت: إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس، فرفعت يقوم على أن متى مهملة.

الثامنة: (أين) وهي ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

التاسعة: (إذما) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: (حيثما) وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك.

الحادية عشر: (أنى) وهي ظرف مكان نحو: أنى تجلس أجلس معك.

وفهم من تمثيله بـ (إذما وحيثما) أنهما لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بـ (ما) كالمثال المتقدم، و(بإن) متعلق بـ (اجزم) ومعمول (اجزم) محذوف اختصاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة، ثم أن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله: (وحرف إذ ما كإن وباقي الأدوات أسما) أما (إن) فلا خلاف أنها حرف، وأما (إذما) فالمشهور أنها حرف مثل (إن) ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هي ما عدا (إن

وقوله: [التاسعة إذ ما] الذي في غالب نسخ المكودي عدم التمثيل لإذ ما أصلاً، والذي في بعضها تمثيله بقول الشاعر:

وإنـك إذ مـا تـأت مـا أنت آمـر بـه تـلـف مـن إيـاه تـأمـر آتـيـا

والشاهد في تأت وتلف فإنهما مجزومان بإذ ما.

وقوله: [إلا إذا اقترنا بما الخ] أجاز الفراء الجزم بهما دون ما، وفي الأشباه والنظائر أن أدوات الشرط بالنسبة إلى اقترانها بما أقسام ثلاثة: قسم لا يلحقه ما وهو: إن ومن وما ومهما. وقسم تكون ما شرطاً في عمله وهو: إذ وحيث. وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها وهو: أي ومتى وأين وأنى وأيان. ثم أن الناظم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن آجروم ذكرهما، وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطربا وتجزم عند الكوفيين، فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الجرومية تبع الكوفيين، وأما إذا فإنها لا تجزم مطلقاً وإنما تجزم في الشعر كقوله: استغن ما أغناك ربك الخ فلذلك تركتا.

(قاعدة) اسم الشرط إن كان ظرفاً فهو منصوب على الظرفية ولا إشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط، وإن كان غير ظرف فإن كان الفعل الذي دخل عليه لازماً نحو: من يقم أقم معه، أو متعدياً مشغولاً بغير ضمير اسم شرط نحو: من يعمل سوءاً يجز به، فاسم الشرط مبتدأ، وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح، وقيل الجواب، وقيل هما. وإن كان متعدياً غير مشغول بشيء فاسم الشرط مفعول مقدم نحو: ﴿أياً ما تدعوا﴾ لأنه هنا غير ظرف، وإن كان الفعل متعدياً مشغولاً بضمير اسم الشرط جاز في اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو: من رأيته أكرمه، وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا.

(وحرف إذ ما الخ)، قول كذي: [فالمشهور أنها حرف الخ] هذا مذهب سيبويه، وقال غير واحد أنها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير.

(وباقي الأدوات أسما) أي اتفاقاً فيما عدا مهما، وإلا فمهما فيها خلاف، الصحيح أنها اسم وقيل حرف.

وإذما)وهي تسع كلمات وهي كلها أسماء، فمنها أسماء، ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق.

و (إذما)مبتدأ، و (حرف)خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كان وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطاً والثاني جزاء ويقال فيه جواب أيضاً.

وفهم من قوله (فعلين)أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفهم أيضاً من قوله (فعلين) (يقتضين) أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بها وهو المشهور.

قول كدي: [فمنها أسماء]أي غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضاً.

وقوله: [وحرف خبر مقدم]وقدم الخبر تنكيتاً على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف، وهو وإن كان جامداً لكنه في معنى المشتق فيؤول بمحكوم بحرفيتها، وقول المعرب أن حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال: ما إذ ما إلا حرف بمنزلة شر أهر ذا ناب أي ما أهر ذا ناب إلا شر غير سديد ولا حاجة إليه.

(فعلين يقتضين)، قول المكودي: [يعني أن كل واحد الخ]أشار بإدخال كل إلى بيان عبارة الناظم وأن المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلين لا أن جميعها دفعة واحدة يجزم فعلين، وإنما سمي الأول شرطاً لتعليق الجواب عليه ولكونه سبباً وعلامة في وجود الثاني، وسمي الثاني جواباً لأنه جيء به مرتباً على الشرط، فأشبه الجواب المرتب على السؤال، وسمي جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط، واختلف في جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعها أو الثاني فقط والأول قيد له، ذهب ابن هشام في المغني إلى الأول وهو الذي حققه السيد، وشرط الجواب أن يكون مفيداً كالخبر، فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقم زيد يقم، فإن اتفق الشرط والجواب في اللفظ لكن في الجواب معنى يخرجه إلى الإفادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» أي فقد حصل له الثواب العظيم الذي يستحقه المهاجرون.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: واقرن بفاء الخ.

وقوله: [وهو المشهور الخ] ورد بأن الجازم كالجار فكما أن الجار لا يعمل في شيئين فكذلك الجازم، وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعلق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شيء واحد، فكان الجازم إنما عمل في شيء واحد، وقيل: الأدوات عملت في الشرط والشرط عمل في الجواب، كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وقيل: الشرط عمل في الجواب والجواب عمل في الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا، وقيل: الأداة عملت في الشرط، والأداة والشرط عملا في الجواب بناء على أن الابتداء عمل في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ عملاً في الخبر. وقيل: إن الأداة عملت في الشرط، والجواب جزم بتوهم دخول الأداة عليه كما أن الجر يكون بالتوهم، وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفي التصريح بعض الرد.

وفهم من قوله (قدما ويتلو الجزاء) أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل، ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً، والشرط لا يكون إلا متقدماً، فإذا ورد نحو: أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جواباً مقدماً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وفاعل (يقتضين) النون وهو عائد على أدوات الشرط، و(فعلين) مفعول بـ (يقتضين) و(شرط) خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط، و(يتلو الجزاء) جملة فعلية في موضع الصفة لـ (شرط) والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلو الجزاء، ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفياً للمتبوع نحو: لقيت من القوم ثلاثة زيداً وعمراً وجعفراً، ولقيت الرجلين زيداً وعمراً، و(وسما) جملة مستأنفة، و(جواباً) حال من الضمير المستتر في (وسما). ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال: الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو: ﴿وإن عدتم عدنا﴾ أو مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ أو الأول ماض والثاني مضارع نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله:

مـن يـكـدني بسيء كـنـت مـنـه كـالشجـا بـين حـلقـه والـوريـد

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبل معنى ولذلك تقول: إن قام زيد غداً قمت بعد غد. و(ماضيين) مفعول ثان بـ (تلفيهما) أي تجدهما، و(أو مضارعين أو متخالفين) معطوفان على

وقوله: [إن الشرط والجزاء جملتان] هذا لا يفهم من قد ما وإنما يفهم من قوله سابقاً فعلين، نعم الذي يفهم من قد ما ويتلو هو قوله بعد: ولأن الجزاء الخ.

وقوله: [وهو عائد على أدوات الشرط الخ] أي من حيث هي اسم أو حرف، وتكون جملة يقتضين استئنافية، وقول المعرب انها نعت اسم في البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضي أن الذي يطلب فعلين من هذه الأدوات إنما هي الأسماء منها دون الحروف وهو باطل.

وقوله: [لأن التابع غير مستوف الخ] التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه إلا لو قال شرطاً وجزاء.

(وماضيين أو مضارعين)، قول المكودي: [نحو قوله: من يكدني الخ] البيت من الخفيف، وقائله أبو زيد، ومن: جازمة، ويكد: مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها، وبسيء: يتعلق به، وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف في كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان، والشجا: ما نشب وعلق بالحلق من عظم أو غيره، والوريد: عرق غليظ في العنق، وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الإنسان أن يبلع شيئاً وهذا كناية عن كون الممدوح ينصر الشاعر ولا يترك أحداً يؤذيه، والشاهد في كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة، والحق أن الأحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط في اللفظ، ثم كون الأول ماضياً والثاني مضارعاً لأن فيه الخروج من الضعيف إلى القوي، وأما كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة، والأولى للمكودي أن يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» لأن الحديث

(ماضيين) فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعني أن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم من قوله (حسن) أنه كثير لا يفهم أنه أحسن من الجزاء بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل، وقوله (ورفعه بعد مضارع وهن) أي ضعف كقوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... انك ان يصرع أخوك تصرع

يحسن به الرد على الجمهور، وأما الشعر فضرورة وهم يجيزون ذلك في الضرورة.

وقوله: [في الأوجه الأربعة الخ] هذا سهو منه رحمه الله، والصواب في الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معاً ماضيين، وفي بعض النسخ بالأوجه الثلاثة.

(وبعد ماض الخ)، قول المكودي: [كقول زهير الخ] هو ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطي زهير إعطاء كثيراً، وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبله:

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

والهاء في أتاه يعود على هرم، وخليل أي فقير فاعل أتاه مأخوذ من الخلة بفتح الخاء وهي الفقر لا أن المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذاً من الخلة بضم الخاء وهي صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه، ومسألة مصدر سأل ويروى مسغبة أي مجاعة بدل مسألة وهي أبلغ في المدح، والشاهد في يقول فإنه مضارع مرفوع وقع جواباً ورفعه حسن لكون الشرط وهو أتى ماضياً ولا نافية، وغائب خبر مقدم، وما مبتدأ مؤخر، ولا: الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفي، وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظلمه فيعفو عمن ظلمه ويقبل عذره[1] وهو إما مبتدأ والخبر محذوف أي ولا عندي حرم أي حرمان، أو خبر لمبتدأ محذوف أي ولا هو حرم ولا ممنوع.

ثم ان المكودي حمل الماضي في قول المصنف: وبعد ماض الخ على الماضي الاصطلاحي، والأولى أن المراد بالماضي ما يعم الإصطلاحي والمعنوي وهو المضارع المقرون بلم نحو: إن لم يقم زيد يقوم عمرو، فرفع المضارع حسن أيضاً، وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم.

وقوله: [كقوله: يا أقرع الخ] البيت من الرجز، وقائله جرير، وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لأنه من أفراد قوله: ونحو زيد ضم وافتحن الخ، ويا أقرع الثاني توكيد لفظي له ويتعين فيه البناء على الضم لأنه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب خبرها على قول الشاهد في رفع تصرع الثاني وهو ضعيف لكون الشرط مضارعاً، والمعنى: كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك، فإن قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك.

---

(١) قول المحشي: بمعنى أن غيره يظلمه إلى قوله عذره لا يصلح أن يكون معنى الحرمان بل هو تفسير للشطر الثاني من البيت الذي قبل بيت الشاهد الذي ذكره المحشي وهو لم يتعرض للكلام عليه لا معنى ولا اعراباً فكان المناسب حذف هذه الجملة. اهـ مصححه.

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط في فعل الشرط، وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط. (ورفعك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الجزا) مفعول بـ(رفعك) و(حسن) خبر المبتدأ، و(بعد) متعلق بـ(حسن) ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، و(رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وهن) فعل ماض في موضع الخبر عن رفع، و(بعد) متعلق بـ(وهن) . واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠١ - وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء. وفهم أنه إذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو: إن يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمر، فهذا كله يصح جعله شرطاً، وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الإسمية مثبتة نحو: إن قام زيد فعمرو قائم، أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو ان أو لن، فإن هذا كله لا يصلح جعله

وقوله: [لعدم تأثير أدوات الخ] أي فكما لا تؤثر في لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر في لفظ الجواب. وقوله: [تأثير العامل الخ] أي الأداة وحيث أثر في الأول فالمناسب أن يؤثر في الثاني.

(فإن قلت) : ما وجه رفع المضارع حينئذ في الصورتين؟ (قلت) : قال سيبويه: الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والأصل في البيت السابق يقول لا غائب مالي ولا حرم ان أتاه فيكون الجواب محذوفاً والمضارع المرفوع دل عليه، وقال الكوفيون والمبرد: بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف الفاء وكلا التخريجين منتقض انظر التصريح.

وقوله: [لأنه مصدر مقدر بأن الخ] أي ومعمولاته لا تتقدم عليه لأن أن موصول وهنا المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفي لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم. (لا يقال) ان حسن صفة مشبهة وهي لا تعمل في متقدم وقد مر: وسبق ما تعمل فيه يجتنب. والمعمول هنا متقدم. (لأنا نقول) : منع التقديم فيما عملها فيه بالحمل على اسم الفاعل، وأما عملها في الظرف كما هنا أو الجار والمجرور فلما فيها من رائحة الفعل والفعل يتقدم عليه معموله فكذلك ما أشبهه.

(واقرن بفاء الخ)، قول كدي: [لم تدخل الفاء في الجواب الخ] عدم جواز الدخول أصلاً لا يفهم من الناظم بخصوصه بل الذي يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز الدخول أم لا يبقى على عمومه، وصرح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على ما يصح جعله شرطاً، واستدل عليه بنحو قوله تعالى: ﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف﴾ فإن المضارع المنفي بلا يصح جعله شرطاً ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ والحق أن الجواب الذي يصح أن يقع شرطاً لا يقترن بالفاء أصلاً ولهذا أخرج المكودي عبارة المصنف عن ظاهرها، وما استدل به يؤول بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وقوله: [مثبتة] الصواب الإطلاق لأن الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطاً مثبتة أو منفية.

وقوله: [أو فعلية طلبية] مثلها قول تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ وباقي الأمثلة في التوضيح، وإنما وجب

شرطاً. و(بفا) متعلق بـ(اقرن) و(حتماً) نعت لمصدر محذوف تقديره قرناً حتماً، و(جواباً) مفعول باقرن، و(لو جعل شرط) و(شرط) مفعول ثان بـ(جعل) وفي (جعل) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (جواباً) و(لإن) متعلق بـ(جعل) و(لم ينجعل) جواب (لو وهو مطاوع (جعل) فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدى إلى اثنين، ومفعول (ينجعل) محذوف تقديره لم ينجعل شرطاً.

ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلفى مقروناً بإذا وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ إِذَا ٱلْمُفَاجَأَةْ   كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

يعني أن (إذا) التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولا بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك: ان تجد إذا لنا مكافأة. ومثله قوله عز وجل: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

وفهم من قوله (وتخلف) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. و(إذا) فاعل بـ(تخلف) وهي مضافة للمفاجأة، و(الفاء) مفعول مقدم على الفاعل، و(إن تجد) شرط وجوابه (إذا) وما بعدها، و(المكافأة) المجازاة مصدر كافأت الرجل أي جازيته. ثم قال:

٧٠٣ ـ وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ ٱلْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ   بِٱلْفَا وَٱلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

يعني أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعني بالفعل الفعل المضارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك: إن يقم زيد يخرج

الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطاً لأن الجازم الذي يحصل فيه الربط فقد في اللفظ فأتى بالفاء لتفيد الربط والسببية وأن الجواب مرتب على الشرط، وخصت بذلك لأنها للترتيب بلا فصل، والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال الماضي لا يؤثر في لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جواباً.

وقوله: [لأن المطاوع] بفتح الواو اسم مفعول. وقوله: [تقديره لم ينجعل جواباً الخ] هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم، والصواب لم ينجعل شرطاً وكذلك يوجد في بعض النسخ، قال المعرب: وجملة لو جعل في محل نصب نعت لجواباً.

(وتخلف الفاء)، قول المكودي: [وفهم من قوله وتخلف الخ] كما يفهم منه ذلك يفهم منه أنه لا يجمع بينهما قالوا إلا ان قصد التأكيد نحو: ﴿فإذا هي شاخصة﴾ ويؤخذ منه أيضاً أن الرابط إذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها وهو الأصح، ثم إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوي:

والفاء في الجواب قل للربط   ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل: هي الجواب فقط، وقيل: هي مع ما بعدها.

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن الخ)، قول كذي: [والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ] تبع في هذا الشارح المصرح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلاً مضارعاً، وإن كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتي للمكودي آخراً، والصواب ما يأتي له من الإطلاق فما كان ينبغي أن يتبع الشارح في أول التقرير.

عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفعه، فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو، والرفع على الاستئناف، ومثال الفاء قوله عز وجل: ﴿يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ قرىء في السبع بالجزم والرفع، وقرىء في الشاذ بالنصب، ومثال الواو قول الشاعر:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع. وفهم من قوله (من بعد الجزا) ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان، فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: ﴿فهو خير لكم ويكفر﴾.

و(الفعل) مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع، و(إن يقترن) شرط، و(بالفاء) متعلق بـ(يقترن) و(قمن) خبر المبتدأ، و(بتثليث) متعلق بـ(قمن) ومعنى (قمن) حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير الفعل قمن بتثليث يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل، ويحتمل أن يكون (قمن) خبر مبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه

وقوله: [والنصب بإضمار أن بعد الفاء الخ] أي وان مضمرة وجوباً. (إن قلت): هذا ليس من المواضع المارة التي تضمر أن فيها. (قلت): أجيب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فأشبه جواب الاستفهام، فكما أن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بأن مضمرة وجوباً، فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب، لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهراً وجب النصب ولم يجز غيره، ولما كان في هذا غير ظاهر جاز غيره.

وقوله: [قرىء في السبع بالجزم الخ] قرأ جمهور السبعة بالجزم، وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع، وقرأ ابن عباس والأعمش في الشاذ بالنصب، وبهذه الآية والقراءة فيها تعلم ان ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب.

وقوله: [قول الشاعر: فإن يهلك الخ] البيتان من الوافر، وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الأصغر، وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك، ويهلك الثاني جواب الشرط، وربيع فاعل يهلك الثاني، والناس مضاف إليه، ثم هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك انه شبه أبا قابوس بالربيع في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم، ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذي هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية، والشاهد في ونأخذ حيث روي بالأوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك، والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء، وأجب الظهر أي مقطوع سنام الظهر، وأجب والظهر كلاهما مجرور، الأول نعت لعيش والثاني مضاف إليه، وأجب وإن أضيف إلى الظهر فهو باق على تنكيره لأنه وصف والجر فيهما أحسن الوجوه، وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لأجب الظهر، والمعنى: أن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده إلا أقل العيش وأقبحه مثل البعير المقطوع السنام فلا فائدة فيه.

حذف الفاء من الجواب. وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ: (فتثليث) بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، «(قمن) خبر فتثليث، هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٤ - وَجَـزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْـرَ فَـا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِـالْجُـمْـلَتَـيْنِ اكْـتُـنِـفَـا

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط: إن يقم زيد ويخرج عمرو أكرمك، ومثال النصب قول الشاعر:

ومن يـقـترب مـنـا ويخضـع نـؤوه ولا يخش ظلمـاً مـا أقـام ولا هضـما

وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر، لأن الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، «(جزم) مبتدأ، «(أو نصب) معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل، «(لفعل) متعلق بـ(نصب) وهو مطلوب أيضاً لـ(جزم) فهو من باب التنازع، «(إثر) ظرف في موضع النعت (لفعل) «(أو واو) معطوف على (فا) «(ان) شرط وفعل الشرط (اكتنفا) «(بالجملتين) متعلق بـ(اكتنفا) «(اكتنفا) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على (فعل) فإن الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وقوله: [وهو مخصوص بضرورة الخ] كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها. أي فالله يشكرها، قيل: ويجوز على ندور في النثر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» رواه البخاري، فحينئذ يكون هذا الوجه مساوياً لما قبله، والظاهر الوجه الثالث إن صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزاء وجعله المعرب متعلقاً بيقترن وهو سهو لأن معمول الشرط لا يتقدم على الأداة والظاهر أنه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء.

(وجزم أو نصب لفعل الخ)، قول كدي: [بإضمار أن] أي وجوباً تنزيلاً للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه أظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودي بمثال، ومثاله: إن يقم زيد ويخرج عمرو أقم، فيجوز في ويخرج الجزم والنصب دون الرفع، ويوجد في بعض نسخ المكودي البيت الذي استشهد به الموضح ونصه:

ومن يـقـترب مـنـا ويخضـع نـؤوه ولا يخش ظلمـاً ما أقـام ولا هضما

وفي تقديم الناظم الجزم على النصب إشارة إلى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك.

قوله: [ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها: ولا يمكن إلا في الواقع بعد الشرط والجزاء، والمعنى واحد وإنما منع الرفع بين الشرط والجزاء لأن الشرط والجزاء منزلان منزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما إلا بما اغتفر الفصل به بين المتلازمين.

(إن بالجملتين اكتنفا) بالبناء للمفعول فمعنى اكتنف أي حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما إلا إن تقدمت إحداهما وتأخرت الأخرى، هذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم.

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو: أنت ظالم ان فعلت، فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

أي وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله (قد علم) أنه إذا لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف. وفهم من قوله (قد يأتي) ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب، و(الشرط) مبتدأ وخبره (يغني) و(عن جواب) متعلق بـ(يغني) وقد علم في موضع النعت لـ(جواب) و(العكس) مبتدأ، و(قد يأتي) خبره، و(إن شرط)، و(المعنى) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (فهم) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الأخير منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إن يقم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت: والله إن قام زيد لأكرمنه، هذا الذي ذكره إذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط، والقسم ما يحتاج إلى الخبر وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ

وشمل قوله (ذو خبر) المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول: زيد والله ان يقم أكرمه، فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وإن كان القسم متقدماً على الشرط وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً لأنه عمدة الكلام، والقسم توكيد للكلام.

(والشرط يغني الخ)، قول كدي: [نحو أنت ظالم الخ] هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو جواب في المعنى لا مما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: ان ما تقدم هو الجواب لا دليل الجواب فلا حذف حينئذ، ويشترط في حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً.

وقوله: [كقوله: فطلقها الخ] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم في النداء مع قصة وهو سلام الله يا مطر عليها الخ، والفاء في فطلقها عاطفة والثانية سببية والتاء المفتوحة اسم ليس، وبكفء خبرها، والشاهد في إلا حيث حذف فعل الشرط والتقدير وإلا تطلقها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها، ويعل: جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع أو رأسه الذي يضرب به، ومفرقك بالنصب مفعوله وفي القاموس مفرق على وزن مقعد ومجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر.

وقوله: [أن حذف الشرط أقل الخ] هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما، وإنما كان حذف الجواب أكثر لأن الحذف من الأواخر أكثر من الأوائل، ولأن دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس.

(وإن تواليا)، قول كدي: [لأنه عمدة الكلام الخ] معنى كونه عمدة أن الكلام مبنى عليه إذ هو الخبر والخبر لا يكون إلا عمدة، وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة.

وفهم من قوله(رجح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زيد والله إن يقم لأكرمنه. وفهم من قوله (مطلقاً) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر، وقوله(بلا حذر) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

و(لدى) متعلق بـ(احذف) ومعناه عند، و(جواب) مفعول بـ(احذف) و(ما) موصولة وصلتها(أخرت) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره(أخرته) و(إن تواليا) شرط، و(ذو) خبر مبتدأ وخبره(قبل). والجملة في موضع الحال من الضمير في(تواليا) ولذلك دخلت عليها الواو، والفاء جواب الشرط، و(الشرط) مفعول مقدم بـ(رجح) و(مطلقاً) حال من الشرط، و(بلا حذر) متعلق بـ(رجح). ثم قال:

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

يعني أنه قد يرجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: والله إن يقم زيد أكرمه. ومنه قوله:

لئن منيت في يوم معركة   لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله (وربما رجح بعد قسم) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذي خبر قليل. (تكملة): لم يذكر

وقوله: [سواء تقدم الخ] هذا وإن كان مأخوذاً من الإطلاق ولكنه غير مراد، لأن الشرط إذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله: واحذف لدى اجتماع الخ وإنما محل هذا البيت الذي تظهر فيه الفائدة أن تأخر الشرط وتقدم القسم، إذا علمت هذه فالإطلاق في النظم ضائع على أنه يقال انه مضر.

وقوله: [تتميم للبيت الخ] قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبداً إذا تقدم ذو خبر دون القسم، قالوا: وابن مالك بنفسه في التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا، والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف.

(وربما رجح الخ)، قول المكودي: [ومنه قوله: لئن الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، واللام موطئة للقسم، وإن: حرف شرط، ومنيت: فعل الشرط مبني للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل، وفي يوم متعلق بمنيت، والمعركة: موضع القتال، وفي بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال، ولا: نافية، وتلفنا: مضارع مجزوم بحذف الياء على أنه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وإن تأخر ولو راعى القسم لقال لا تلفينا بالياء لأنه مرفوع، وجملة ننتفل بالفاء في محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الأول ما وفاعله المخاطب، والمعنى: إن ابتلاك الله بنا في يوم القتال لا تجدنا متفلين أي متنصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم، بل لا نكسل ولا تفتر همتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم.

ثم إن قول الناظم: وربما رجح الخ يحتمل احتمالين: أحدهما أن نقول هذا تقييد لقوله سابقاً فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالباً ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذي صرح به في قوله: وربما رجح الخ، وهو الذي حمله عليه المكودي فيكون الناظم تابعاً للفراء الذي يقول: إن ذلك غير لازم بل غالب.

ثانيهما: أن يكون أولاً حكى ما للجمهور وان ذلك لازم، وآخراً حكى قولاً مرغوباً عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على إطلاقه، وهذا الاحتمال هو الصواب الذي يدل عليه كلام الناظم في شرح العمدة.

الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب.

فصل لو

إنما ذكر (لو) عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب، ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر يقلبه على مراده فقال:

وقوله: [في باب المبتدأ] في قوله وفي نص يمين ذا استقر.

وقوله: [في باب إن] وحيث إن ليمين مكمله مع قوله بعد إذا فجاءة أو قسم، وأما ما ذكره هنا ففي قوله: واحذف لدى اجتماع والله أعلم.

فصل لو

فصلها عن الباب قبلها لأنها غير جازمة. قول المكودي: [ومع كونها الخ] هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: أنت قلت أنها تكون شرطية كإن مع أنها تكون امتناعية أيضاً، وقد ذكرهما الناظم معاً فما وجه ذكر الامتناعية؟ فأجاب بقوله: إن كانت شرطية فهي كإن، وإن كانت امتناعية فهي شبيهة بأدوات الشروط أيضاً في احتياج كل للجواب، فلذلك ذكرهما معاً عقب الجوازم، لكن كلامه يقتضي ان الامتناعية غير شرطية معنى مع انها شرطية أيضاً في المعنى، وهو الذي صرح به بنفسه في شرح الناظم لو حرف شرط في مضي حيث قال: يعني أن لو حرف شرط، إلى أن قال: وتسمى لو هذه امتناعية، وأجاب عنه بعض شيوخنا بأن الامتناعية شرطية معنى ولا تسمى شرطية اصطلاحاً، فكلامه أولاً في الشرطية اصطلاحاً، وثانياً في الامتناعية اصطلاحاً، فيكون كلامه في غاية الظهور اهـ.

وما يوجد في بعض النسخ من قوله: ومع كونها شرطية فهي حرف امتناع، وهي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بأدوات الشروط.

وقوله: [ولما كانت لو الخ] الحق أن أقسام لو ستة جمعها سيدي محمد بن عبد السلام بناني في قوله:

تمـن وتـقـلـيـل وعـرض ومـصـدر ... وتـعـليـق مـاض ثم مـسـتـقـبـل بـدا

فمثال التمني: ﴿فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين﴾ ومعنى الكرة الرجوع إلى الدنيا، ومثال التقليل: «تصدقوا ولو بظلف محرق». ومثال العرض: لو تنزل عندنا. ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ فيؤول لو يعمر بالتعمير وهي مرادفة لأن المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب ولا جواب لها، وهذه الأربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها. والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهي المشار إليها بقوله: لو حرف شرط في مضي، ولا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط كما يأتي في قوله: وإن مضارع تلاها صرفا الخ لأن ذلك من تتمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بإن لأن لو لا يليها إلا مستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط. والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها إلا مستقبل وتكون حينئذ شبيهة بإن في المعنى، إلا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هي الآتية في قوله: ويقل إيلاؤها مستقبلا.

٧٠٩ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّْ إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

يعني أن (لو) حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، وتسمى (لو) هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لو قام زيد لقام عمرو، فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد فالماضي في هذا الباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لو قام زيد أول أمس لأكرمته أمس، وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله: (ويقال. إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ وشمل قوله (مستقبلاً) الماضي في اللفظ كالآية الكريمة، والمضارع في اللفظ نحو: لو يقوم زيد غداً لأكرمته، فـ(لو) مبتدأ، و(حرف شرط) خبره، و(في) متعلق بـ(شرط) و(إيلاؤها) فاعل بـ(يقل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(مستقبلاً) مفعول ثان بـ(إيلاؤها). ثم قال:

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

(لو حرف شرط في مضي)، قول كدي: [على تعليق فعل] وهو الجواب بفعل أي على فعل وهو الشرط.

وقوله: [على امتناع الشيء] وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط، فيؤخذ من المكودي أن مضمون الجواب ممتنع لأجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق، وقيل: ان لو الامتناعية تدل على امتناع الشرط دائماً ولا تدل على امتناع الجواب دائماً وهو الذي في الموضح، وقيل لا تدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الأخيرين مرغوب عنه، وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال: لو حرف شرط باعتبار المعنى وإلا ففي الاصطلاح لا يقال لها إلا امتناعية.

وقوله: [وقد تدخل الخ] إن أراد بقوله: وقد تدخل الذي جعله توطئة لقوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً، ان لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضاً لقوله بعد: وان مضارع تلاها الخ، لأن لو الامتناعية لا يليها مستقبل معنى أصلاً، وان وليها مضارع في اللفظ وجب تأويله بالماضي كما يأتي، وإن أراد بقوله وقد تدخل لا بقيد كونها امتناعية لتعليق الماضي فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمي لو كما هو الصواب، لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد: وكان حقها أن لا يليها المستقبل الخ لأنها إذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وإن وليها الماضي أول بالمستقبل. والحاصل أن المكودي تبع في كلامه أولاً وآخراً المرادي وفيه من التناقض ما لا يخفى كما علمت.

وأما كلام الناظم في قوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً، فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون هاء أيلاؤها عائدة على لو حرف شرط لا بقيد كونها في الماضي، فيكون تكلم على الاستعمالين معاً لأن استعمال لو في الامتناع كثير وفي الشرط دون الامتناع قليل، ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة أيلائها المستقبل لأنه يلزم من قلة إيلائها المستقبل قلتها في نفسها.

قول كدي: [ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وليخش﴾ الخ] إنما وجب تأويل الماضي في الآية بالمستقبل لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل موتهم وترك أولادهم، وأما إن ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول في المغني وتبعه الأزهري تركوا بشارفوا أن يتركوا، وقد رد التأويل أبو حفص سيدي عمر الفاسي.

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين، وقول بعض كما يعود عليها

يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به ان. وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي ان فتقول: لو زيد قام لأكرمته، فيكون زيد فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام، كما تقول: إن زيد قام فأكرمه، ومنه قولهم: لو ذات سوار لطمتني. ثم ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله: (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾ وهو كثير. واختلف في موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف.

وفهم من قوله (لكن) أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل. و(لو) اسم (لكن) و(أن) مبتدأ وخبره (قد تقترن) و(بها) متعلق بـ (تقترن) والجملة خبر (لكن). ثم قال:

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا　　إِلَى ٱلْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يعود على المصدرية صحيح في نفسه، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل أيضاً، لكن لا يمكن دخولها في كلام الناظم لأن المصدرية لم يتقدم لها ذكر.

قول المكودي: [ومضمرا كما يلي ان الخ] هذا خلاف مذهب البصريين فإنهم فرقوا بين أن ولو في هذا قال أبو حيان: والقياس [1] يقتضي الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾ الآية.

وقوله: ﴿ومنه قولهم: لو ذات سوار الخ] فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتني والتقدير: لو لطمتني ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحقره من هو دونه، وأول من قاله حاتم الطائي الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتماً بأن يفصد ناقة لتشرب دم فصدها فقيل له: لم فعلت هذا؟ فقال: هذا فصدي فلطمته الجارية، والمعنى: لو لطمتني الحرة لأنها هي صاحبة السوار لهان ذلك علي لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار.

(فإن قلت): إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كدي الضمير في ومنه قولهم؟ (قلت): أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوا.

(لكن لو أن بها قد تقترن) قول كدي: [وهو كثير] أشار بهذا إلى أن قد وإن دخلت على المضارع في قد تقترن فهي للتحقيق لوروده في القرآن كثيراً، قال تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾ ﴿ولو أنا كتبنا عليهم﴾ ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾.

وقوله: [فقيل مبتدأ] اختلف القائلون بالابتدائية فمنهم من قال: هذا المبتدأ لا خبر له لاشتمال جملة الصلة على المسند والمسند إليه، ومنهم من قال: إن الخبر محذوف ويقدر مقدماً أي ولو ثابت صبرهم، والحق أن الخبر محذوف ولكنه يقدر مؤخراً أي لو صبرهم ثابت.

وقوله: [وقيل فاعل] فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم.

(وإن مضارع تلاها صرفا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله: لو حرف شرط في مضي لأنه من

يعني أن (لو)قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى المضي كقوله (لو يفي كفى) أي لو وفى كفى ومن ذلك قوله:

لــو يسمعون كـما سمعت كـلامهـا   خـروا لـعـزة ركـعـاً وسـجـودا

أي لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا لو الشرطية، لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال، بل يؤول بمعها الماضي بالاستقبال، و(مضارع) فاعل بفعل مضمر يفسره (تلاها) و(صرفا) جواب (إن) و(إلى المضي) متعلق بـ (صرفا).

أمَّا ولولا ولوما

إنما ذكر هذه الأحرف هنا من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال:

٧١٢ - أَمَّـا كَمَهْـمَا يَـكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَـا   لِـتِـلْوِ تِـلْوِهَـا وُجُـوبـاً أُلِـفَـا

يعني أن موضع (أما) صالح لمهما يكن من شيء لا ان معناها كمهما يك من شيء لأن (أما) حرف، و(مهما يك

تتمات لو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [ومن ذلك قوله: لو يسمعون الخ] البيت من الكامل، وقائله كثيِّر عزة، والواو في يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية، وخروا: جواب لو الامتناعية ومعناها سقطوا، وركعاً جمع راكع حال من الواو في خروا، وسجوداً جمع ساجد معطوف على ركعاً والمعنى: لو سمع الرهبان كلامها سماعاً مثل سماعي إياه خروا لعزة في حال كونهم راكعين وساجدين، والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لكنه أظهرها هنا تلذذاً بذكرها، والشاهد في يسمعون فإنه مضارع لفظاً ومعناه الماضي، لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى أو معنى كما هنا.

قوله: [هي الامتناعية الخ] كلامه يقتضي أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحاً، وأما في المعنى فيقال لها شرطية كما مر.

وقوله: [لأن لو الشرطية] أي غير الامتناعية وهذا الحكم الذي قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو، وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم.

اما ولولا ولوما

قول المكودي: [إنما ذكر هذه الأحرف الخ] الأولى في مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول أن هذه الأحرف شبيهة بلو في كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب.

(أما كمهما يك من شيء)، قول كدي: [يعني أن موضع أما صالح الخ] أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهما يكن من شيء صالحاً أن يجعل في موضع أما، وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شيء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما في موضعه، وإنما احتجنا لهذا ليلائم قوله بعد: لا أن معناها الخ، لكن هذا ينافيه قول المكودي بعد: والأصل مهما يكن من

من شيء) اسم وفعل ومتعلقه، ولما علم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال: (وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا) يعني أن الفاء تدخل على تالي تاليها نحو: أما زيد فقائم، والأصل مهما يكن من شيء فزيد قائم، ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً إصلاحاً للفظ.

وفهم من قوله (لتلو تلوها) أن الفاء لا تلي (أما) وانه لا يفصل بين أما والفاء إلا بشيء واحد وشمل المبتدأ نحو: أما زيد فقائم، والخبر نحو: أما قائم فزيد، والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ والظرف نحو: أما اليوم فزيد قائم، والمجرور نحو: أما في الدار فزيد قائم، و(أما) مبتدأ وخبره (كمهما يك من شيء) و(فا) مبتدأ وخبرها (ألفا) و(لتلو) متعلق بـ (ألفا) ومعنى تلو تال، و(وجوباً) نصب على الحال من الضمير في (ألفا) وتجوز في قوله (وجوباً) وإنما ذلك في الأكثر ولذلك قال:

الخ لأنه صريح في أن الأصل مهما ثم قامت مقامها أما، ففي هذا الكلام إشكال على كل حال، وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً.

وقوله: [نبه على ما تجاب الخ] الأولى أن يقول: نبه وجوب إتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط، وإلا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلاً.

(وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا)، قول كدي: [والأصل مهما الخ] مهما: مبتدأ، ويكن: مضارع كان التامة وفاعلها شيء مجرور بمن الزائدة بناء على قول الفارسي بجواز زيادة من في الإيجاب ويلزم عليه خلو المبتدأ من رابط، والصواب أن فاعل يكن عائد على مهما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، ومن شيء بيان لمهما وفائدة البيان بشيء خصوصاً لأنه عام وإلا فلا يقدر في كل مقام بل يقدر البيان في كل مقام بحسبه فيقدر في نحو قوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ الآية مهما يكن من وفاة أحد إن كان من المقربين فروح الآية، وفي نحو قول المصنفين: أما بعد مهما يكن من بعد البسملة والحمدلة والصلاة على مولانا رسول الله ﷺ فكذا وكذا.

وقوله: [فقدموا بعض الخ] الصواب أن يقول: فزحلقوا الفاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما، وإنما اقترن جواب أما بالفاء غالباً لأن أما نائبة عن مهما ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطاً فلا بد من اقترانه بالفاء، وإنما استصحب ذلك مع أما في كل موضع غالباً ولو صح جعل الجواب شرطاً، لأن أما نائبة عن مهما والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فقويت غالباً بالفاء بهذا علله ابن مالك.

وقوله: [وشمل المبتدأ الخ] كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع الفصل بمعمول فعل محذوف يفسره ما بعده نحو: أما زيداً فأكرمه، ويقع الفصل بالشرط نحو قوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ الآية، وهذه الستة التي يقع الفصل بها هي التي نظمها الدنوشري، وما في المرادي من الفصل بالدعاء هو من الستة لأنه لا بد أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة.

وقوله: [وتجوز الخ] حمل كلام الناظم على التجوز لينتفي التناقض بين قوله هنا وجوباً وقوله بعد قل.

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي ٱلْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعني أن الفاء المجاب بها أما تحذف في النثر قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى».

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

أما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا في عراض المواكب

وفهم أيضاً من قوله (إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي طرح وكنى به عن الحذف أنه يكثر أيضاً حذفها مع القول كقوله عز وجل: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم. و(حذف) مبتدأ، و(ذي) اسم اشارة، و(الفا) نعت له، و(قل) خبر المبتدأ، و(في نثر) متعلق بـ (قل) وكذلك (إذا) و(قد نبذا) خبر (يك) و(معها) متعلق بـ (نبذا). ثم أن لولا ولوما على نوعين: أحدهما أن يكونا مختصين بالإسم، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(وحذف ذي الفا قل في نثر)، قول المكودي: [كقوله عليه الصلاة والسلام: أما بعد الخ] قال ذلك عليه السلام في حديث بريرة لما كاتبها أهلها فجاءت إلى عائشة تستعينها فقالت لها: إن أراد أهلك أن نشتري منهم نجوم الكتابة فعلت فأخبرت أهلها فقالوا إلا أن يكون الولاء لنا، فأخبرت النبي ﷺ فقال: «اشتريها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق» ثم قام فخطب في الناس فقال: «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فشرطه باطل شرط الله أحق إنما الولاء لمن أعتق». وقيل: الحديث لا شاهد فيه وإن مثل به الموضح أيضاً الاحتمال أن يكون على حذف القول أي فأقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يمثل بقوله عليه السلام: «أما موسى كأني أنظر إليه» أي فكأني الخ.

وقوله: كقول الشاعر: [أما القتال الخ] البيت من الطويل، وأما: حرف شرط، والقتال: مبتدأ، ولا: نافية، وقتال: اسمها، ولديكم: خبرها، والجملة خبر المبتدأ والرابط إعادة المبتدأ بلفظه، والشاهد في حذف الفاء من لا قتال، ولكن بتشديد النون حرف استدراك واسمها محذوف مع خبرها، وسير: مفعول مطلق والتقدير ولكنكم تسيرون سيراً، وقيل: إن سير اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعادتكم، وعراض: مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية والجانب، والمواكب بالواو جمع موكب بكسر الكاف وهو القوم الزكب على الإبل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان، وهذا البيت مما هجي به قديماً بنو أسد، والمعنى أنكم لا تقدرون على القتال وإنما تسيرون سير ضعيفاً في جانب القوم وأطرافهم لأجل جبنكم وخوفكم.

وقوله: [أنه يكثر أيضاً الخ] أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فهم، ثم انه عبر بيكثر تبعاً لظاهر عبارة الناظم، والحق كما في الموضح أن حذفها واجب مع القول. (فإن قلت): التمثيل بهذه الآية التي مثل بها مخالف لما مر له أن الفصل بين أما والفاء لا يكون إلا بشيء واحد وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة. (قلت): أجيب بأن جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصلة والموصول كشيء واحد فكأن الفصل إنما وقع بالمبتدأ وهذا الذي نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما في التسهيل والكافية.

٧١٤ ـلَـوْلاَ وَلَـوْمَـا يَـلْزَمَـانِ الابْتِـدَا إِذَا امْـتِـنَـاعَـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا

يعني (لولا ولوما)إذا عقدا أي ربطا امتناعاً بوجود ويقال أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما عمرو لجئتك، وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم في باب المبتدأ فـ (لولا) مبتدأ، و(لوما) معطوف عليه، و(يلزمان) خبرهما، و(الابتداء) مفعول بـ (يلزمان) و(امتناعاً) مفعول بـ (عقدا) و(بوجود)متعلق بـ (عقدا)و(إذا)متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه (يلزمان). ثم أشار إلى الاستعمال الثاني فقال:

٧١٥ ـوَبِـهِـمَا الـتَّـحْـضِـيضَ مِـنْ وَهَـلاَّ أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِـيَـنْـهَـا الْـفِـعْـلاَ

يعني أن (لولا ولوما) يميز بهما التحضيض أي تدلان عليه كقوله تعالى: ﴿لولا أنزل علينا الملائكة﴾ قوله: ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾ ويشارك لولا ولوما في التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله: (وهلا. ألاَّ ألا) يعني أن هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في التحضيض نحو: هلا تأتينا، وألا تصل إلينا، وألا تقبل علينا، وهذه الأحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله: (وأولينها الفعلا) أي اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو: هلا تأتينا، والماضي نحو: هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال.

(لولا ولوما يلزمان الابتدا)، قول المكودي: [أي ربطاً امتناعاً الخ]معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابهما لوجود مدخولهما متصلاً بهما.

وقوله: [ويقال أيضاً بوجوب]بالباء ومعناه الثبوت.

وقوله: [يعني المبتدأ الخ]أشار به إلى أن المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدأ اسم المفعول وقد صرح بذلك المعرب.

وقوله: [وقد تقدم في باب الابتداء]أي في قوله: وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم. (فإن قلت): إنما تقدم الكلام على لولا دون لوما. (قلت): قد زاد الشراح هنالك لوما.

(وبهما التحضيض من) التحضيض هو طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب برفق ولين.

(وهلا ألا ألا) (فإن قلت): حيث زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغي له أن يزيدها في الترجمة.

(قلت): لما كانت لا تفتقر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهي غير مناسبة للباب، قيل: وإنما ذكرها هنا استطراداً تبعاً للقسم الثاني من قسمي لولا ولوما، ثم ان هلا مركبة من هل لا وألا المشددة، قال الشمني: يجوز أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذي يقوله الجمهور انها حرف عرض، والذي نص عليه في شرح الكافية ورواه عن سيبويه أنها للتحضيض، ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى: ﴿ألا تقتلون قوماً﴾.

(وأولينها الفعلا)، قول المكودي: [والماضي نحو هلا الخ]اعترض بأن هذه الأداة إن دخلت على الماضي فلا تكون للتحضيض أبداً بل تكون للتوبيخ واللوم والتقديم لأن التحضيض طلب وهو لا يكون إلا في المستقبل. (قلت): قد يقال إن المكودي لم يطلق في الماضي بل قيده بما إذا كان بمعنى المستقبل، وهو إذا كان كذلك فالأداة الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه.

و (التحضيض) مفعول بـ (من) و (هلا) وما بعده معطوف على الضمير في (بها) ولم يعد الجار فيقول بـ (هلا) لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وها في قوله و (أولينها الفعلا) عائدة على الأحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان. ثم قال:

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

يعني أن هذه الأحرف الخمسة قد تدخل على الإسم على وجهين: الأول أن يكون مفعولاً بفعل مضمر وشمل نوعين: أحدهما أن يكون مفسراً بالفعل لواقع بعد الاسم نحو: هلا زيداً أكرمته فيكون من باب الاشتغال، والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

التقدير: ألا تروني. الثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هلا زيداً ضربت. و (اسم) فاعل بـ (يليها) و (علق) في موضع الصفة لـ (اسم) و (بفعل) متعلق بـ (علق).

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعدية، لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: ان الذي به يكون

وقوله: [والفعل مفعول ثان] الأولى أنه أول والهاء مفعول ثان لأن الفعل تابع لأداة متبوعه.

(وقد يليها اسم بفعل مضمر. علق) معنى التعليق هنا العمل، فالتعليق لغوي لا اصطلاحي الذي هو مقابل للإلغاء.

قول المكودي: [كقوله: ألا رجلاً الخ] البيت من الوافر، وقائله أعرابي كان يطلب امرأة يتزوجها، وألا: حرف عرض لأن الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض، ورجلاً: مفعول بفعل محذوف قدره المكودي ألا تروني رجلاً، ويصح أن يقال إنه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده، وجملة جزاه الله المذكورة على الأول نعت رجل وعلى الثاني تفسيرية، ويروى ألا رجل بجر رجل على حذف من، ويدل: مضارع دل وفاعله يعود على رجلاً، وعلى محصلة: متعلق بيدل وهو بكسر الصاد المشددة اسم فاعل من حصل، والمحصلة عندهم هي المرأة التي تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التي تحصل مآرب بيتها وزوجها، وتبيت: بضم التاء مضارع أبات، قالوا: وأراد به هنا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوظة، والظاهر أنه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهي هنا تامة بمعنى تكون وتوجد بين والديها، والتقدير: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً من نعته وصفته يدل على امرأة تحصل مآرب بيتها وزوجها وتكون محفوظة في حجر والديها، والشاهد في قوله رجلاً حيث ولي لفظ ألا، وفي التقدير هو مفعول لمحذوف.

الإخبار بالذي والألف واللام

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة أن الناظم لما ذكر أموراً صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئاً منها أم لا؟ ولذا أسماه النحويون باب الإخبار. ثم تأخير هذا الباب إلى هنا أولى من تقديم السيوطي له في باب المبتدأ

الإخبار وليس كذلك بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ثم ان الإخبار يكون بالذي وفروعه وبالألف واللام، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٧١٧ - مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْه بِالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الإسم خبراً عن الذي المستقر مبتدأ متقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي، واجعل مكان الإسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي. و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها (قيل) و(عنه) متعلق بـ (أخبر) وكذلك بـ (الذي) و(أخبر) وما عمل فيه محكى بـ (قيل) و(خبر) خبر عن (ما) و(عن الذي) متعلق بـ (خبر) و(استقر) في موضع الحال من الذي، و(مبتدأ) حال من الضمير المستكن في (استقر) و(قبل) متعلق بـ (استقر) و(الذي) الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظها لا أنها موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، و(ما) في البيت الثاني مبتدأ وهي موصولة واقعة على ما سوى الذي والإسم المخبر به وهو باقي الجملة وصلتها (سواهما) والخبر (فوسطه) ويجوز أن تكون (ما) مفعولة بفعل مضمر يفسره (فوسطه) وهو أحسن و(صلة) حال من الهاء في (وسطه) و(عائدها) مبتدأ

والخبر، لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب اختبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة، فإذا قيل للمتعلم: كيف تخبر عن زيد من قولك: جاء زيد وعمرو، فأجاب بقوله: الذي جاء هو عمرو وزيد علمنا أنه راعى القاعدة وهي العطف على الضمير المتصل مع الفصل المشار إليه سابقاً: وإن على ضمير رفع متصل الخ، وإذا قلت له: أخبر عن زيد من قولك: مررت بزيد وعمرو فقال: الذي مررت به وبعمرو زيد علمنا أنه حصل قاعدة العطف على الضمير المجرور وهي إعادة الخافض المشار إليها بقوله: وعود خافض لدى عطف الخ.

قول المكودي: [الباء في قوله بالذي الخ]هذا أحد التأويلات في هذه العبارة ومنها أن الباء، في بالدي بمعنى عن وتكون عن في عنه في عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء، وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدي لينظروا هل يتفطن.

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر)، قول المكودي: [واستقر في موضع الحال الخ] الأولى أن مبتدأ حال من الذي، وجملة استقر في موضع نصب صفة مبتدأ، والمعنى: اللفظ الذي قال لك قائل أخبر عنه بالذي اجعله خبراً عن الذي حال كون الذي مبتدأ مستقراً قبل الخبر.

وقوله: [وهو أحسن]الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ولذا اختار سيبويه في قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ بالرفع.

وخبره (خلف) و(معطي) مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول و(عائدها) وخبره في موضع الصفة لـ (صلة) ثم مثل صورة الإخبار فقال:

٧١٩ - نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَاذِرِ ٱلْمَأْخَذَا

يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك (ضربت زيداً) جعلت في أول كلامك (الذي) كما ذكر لك، وجعلت زيداً خبراً عن الذي، وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاً له، وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد، ونبهك بقوله (فادر المأخذا) على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك (ضربت زيداً) الذي ضرب زيداً أنا، وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الإسمية فلو قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: زيد أبوك لقلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبيك لقلت: الذي هو زيد أبوك. ثم ان الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون في المفرد المؤنث والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٠ - وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ ٱلْمُثْبَتِ

يعني أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور هو: بلغ الزيدان العمرين رسالة، فإذا أخبرت عن الزيدان قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدان ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان، وإذا أخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين، وإذا أخبرت عن رسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة. (وباللذين) متعلق

وقوله: [ومعطي مضاف إليه] وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة إلى الموصول ضمير خلف اسم معط تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخراً خبراً وقد مر والخبر الجزء المتم الفائدة، ومر والأصل في الاخبار أن تؤخرا، وأما باعتبار الأصل فليس بمعطى التكملة خلافاً للشارح، وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلاً وتكملة والمراد بها هنا الكمال والتمام.

(نحو الذي ضربته زيد) الذي: مبتدأ، وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذي والعائد الهاء في ضربته، وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميراً.

قول المكودي: [الذي ضرب زيداً أنا] الذي: مبتدأ، وضرب: فعل ماض وفاعله يعود على الذي وهو الرابط بين الصلة والموصول، وزيداً: مفعوله، وأنا: خبر الذي.

(وباللذين والذين والتي)، قول المكودي: [يعني أن المخبر عنه] أي في المعنى، وأما في اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمثبت في النظم.

وقوله: [اللذان بلغا الخ] إعرابه: اللذان مبتدأ، وجملة بلغا صلته والعائد الألف في بلغا، والعمرين مفعول أول، ورسالة مفعول ثان، والزيدان خبر اللذان.

وقوله: [قلت الذين بلغهم الخ] فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثاني رسالة والعمرون خبر. (فإن قلت): القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إياهم رسالة العمرون ليكون إياهم وقع في مكان المخبر به وهو العمرون. (قلت): لو

بـ(أخبر) و(مراعياً) حال من الضمير المستتر في(أخبر) و(وفاق) مفعول لـ(مراعياً) . ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروط فقال:

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ - كَذَا ٱلْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابلاً للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

فعلوا ذلك لانفصل الضمير، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل. الخ، وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقاً: والحذف عندهم كثير منجلي. في عائد الخ، وكل ما قيل هنا يقال في الاخبار عن رسالة.

(قبول تأخير وتعريف) ، قول المكودي :[ذكر في هذين الخ] في هذا إشارة للتنكيت على الناظم حيث لم يستوف شروط الاخبار وهي سبعة هذه الأربعة المذكورة في النظم وثلاثة أخر زادها الموضح وغيره وهي ان يصح أن يرد المخبر عنه في الإثبات، فلو كان لازماً للنفي كأحد فلا يخبر عنه، وإن تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيداً، وأن لا يكون المخبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال: الذي قام وقعد عمرو وزيد، لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة ولا رابط في هذه الثانية.

وقوله :[مثل أسماء الاستفهام الخ] مثال الاستفهام: أيهم عندك؟ ومثال الشرط: أيهم يكرمني أكرمه، فلا يصح الاخبار عن أي لأنه لو قيل لك أخبر عنها في المثالين لقلت في الأول الذي هو عندك أيهم، وفي الثاني الذي هو يكرمني أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر، وفي عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

كم عذول قد رام إفشاء سري ... فكتمت حديث حبك منه

قد حللت بالصدر مني حبا ... ما له الصدر ليس يخبر عنه

وقوله :[كالحال والتمييز الخ] علة المنع فيهما أنهما يصيران معرفتين مع أنهما لازمان للتنكير، فلو قيل لك: أخبر عن راكباً من جاء زيد راكباً، وعن غلاماً من اشتريت تسعين غلاماً، لقلت في الأول: الذي جاء زيد إياه راكب، وفي الثاني: الذي اشتريت تسعين إياه غلام، فيكون إياه في الأول حالاً وفي الثاني تمييزاً وهو معرفة، والحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، وفي المعنى قال مولانا الجد أبو الفيض سيدي حمدون:

قال لي عاذلي ولم يدر شأن الـ ... ـحب أخبر عن حال حب رأيته

قلت كيف الاخبار عنه ولا يقـ ... ـبل تعريفاً إذا عشقت دريته

(كذا الغني عنه بأجنبي) أي بلفظ أجنبي من هذا التركيب الذي قيل لك أخبر عن لفظ فيه، ومعنى الاستغناء عن

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو: زيد ضربته، واسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضع يخلفه على القاعدة، وهو كأن يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر فاعل ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن موصوف دون صفته، لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر، إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف

المخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتي بهذا الأجنبي مكانه في تركيب آخر، فزيداً من قولك ضربت زيداً يصح حذفه وجعل عمرو مكانه في تركيب آخر، بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتي لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثلاً مكانها لخلو الخبر من الرابط.

قول المكودي: [للزم أن تضع الخ] بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الهاء من زيد ضربته لقلت الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر في التركيب الذي جعل منفصلاً، فتقول في إعرابه: الذي: مبتدأ، وزيد: مبتدأ ثان، وجملة ضربته في محل رفع خبر زيد، والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والجملة إذا وقعت خبراً لا بد لها من رابط عملاً بقوله حاوية معنى الذي سيقت له، وجملة الموصول أيضاً لا بد لها من رابط لقوله على ضمير لائق مشتملة، وليس في الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودي.

وقوله: [عن مصدر الخ] كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه، وأما الاخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضح: سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم، فلا يصح الاخبار في هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف إليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه، فمثال الاخبار عن زيد الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد.

ولا يصح الاخبار عن الأب وحده بأن تقول: الذي أسر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال محله إلى زيد وذلك ممتنع.

ولا يصح الاخبار عن المصدر وحده بأن تقول: الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبداً عند البصريين.

ولا يصح الاخبار عن الموصوف وهو عمرو دون صفته بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو لأن الكريم حينئذ يكون وصفاً للهاء في منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به.

ولا يصح الاخبار عن الصفة وهي الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفاً لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به.

نعم يصح الاخبار عن المضاف والمضاف إليه معاً وهما أبا زيد في مثالنا بأن تقول: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

الضمير ولا أن يوصف به. و(قبول تأخير) مبتدأ، و(تعريف) معطوف على (تأخير) و(قد حتما) في موضع خبر المبتدأ، و(لما) متعلق بـ(حتما) وكذلك (ههنا) و(ما) موصولة وهي واقعة على المخبر عنه وصلتها (أخبر عنه) و(الغنى) مبتدأ، و(عنه) متعلق به وكذلك بـ(أجنبي) و(شرط) خبر المبتدأ، و(كذا) متعلق بـ(شرط) و(ذا) إشارة إلى الشروط السابقة. ثم انتقل إلى الإخبار بأل فقال:

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

يعني أن الإخبار يكون بـ(أل) كما يكون بـ(الذي) إلا أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الإسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك، والإخبار بأل لا يكون إلا في الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله: (وعن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما) فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى ٱللَّهُ ٱلْبَطَلْ

يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون منصرفاً ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال من ذلك فقال: (كصوغ واق من وقى الله البطل) فإذا قيل لك:

ويصح الاخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب، وكان القياس أن يوضع في محله لكن لو وضع في محله لأدى إلى انفصاله، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله.

ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معاً وهما عمرو الكريم بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء في بأل بمعنى عن، وعن في عن بعض بمعنى الباء، ففي العبارة قلب للتعمية والاختبار الموضوع الباب لذلك.

ثم اعلم أن الإخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة: السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزيدة عليه، والثلاثة المكملة للعشرة مأخوذ من كلامه هنا فيؤخذ من قوله: عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان: أحدهما أن تكون الجملة فعلية. الثاني أن يكون الفعل في الصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلاً. الثالث أن يكون الفعل متصرفاً وهذا صرح به الناظم في قوله: إن صح صوغ صلة منه لأل، وصنيع المكودي يوهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثاني وقد علمت أن الحق خلافه، فلو كانت الجملة إسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وإن كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو: ما برح محمد محسناً، فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو: عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد.

(كصوغ واق من وقى الله البطل)، قول المكودي: [قلت الواقي البطل الله] أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعد لكونها على صورة الحرف، وواقي اسم فاعل من وقي صلتها وقد مر وصفة صريحة صلة أل وفاعله ضمير مستتر فيه

أخبر عن لفظ الله من قولك (وقى الله البطل) قلت: الواقي البطل الله. ولو قيل لك: أخبر عن البطل قلت: الواقيه الله البطل.

والضمير في قوله (وأخبروا) عائد على النحويين وعلى العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئه، و(هنا) ظرف مكان متعلق بـ(أخبروا) و(بأل) متعلق بأخبروا، وكذلك (عن) و(ما) موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت. و(إن) شرط، و(صوغ) فاعل يصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(منه) متعلق بـ(صوغ) وكذلك (لأل) و(كصوغ) مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بـ(من) قول محذوف، و(وقى) الخ محكي به والتقدير: كصوغ واق من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر. ثم قال:

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

يعني أن الوصف الواقع صلة لأل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل: أخبر عن زيد من قولك ضربت زيداً، قلت: الضاربه أنا زيد، فالضمير العائد على غير أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره. وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك: أخبر عن التاء من ضربت زيداً، قلت: الضارب زيداً أنا، ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف. و(إن يكن) شرط، و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير (أل) وصلتها (رفعت) و(صلة أل) فاعل بـ(رفعت) والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته، و(ضمير) خبر (يكن) و(أبين وانفصل) جواب الشرط.

يعود على أل واستتاره هنا وجوباً لكون الصلة رفعت ضميراً عائداً على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها في قوله بعد: وإن يكن ما رفعت صلة الخ، والبطل أي الشجاع مفعول بالواقي، والله خبر أل.

وقوله: [قلت الواقيه الله البطل] الإعراب على نمط ما قبله إلا أن الفاعل هنا ظاهر وهو الله، والعائد على أل هنا الهاء البارزة في الواقيه ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة لأنهم خصصوا قوله في الموصول والحذف عندهم كثير منجلي في عائد الخ بغير الوصف الواصف صلة لأل، وأما الضمير الفضلة في الوصف العائد على أل فلا يحذف.

(وإن يكن ما رفعت صلة أل)، قول المكودي: [قلت الضاربه أنا زيد] أل مبتدأ وضارب صلتها والهاء هي العائد على أل لأنها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر.

وقوله: [قلت الضارب زيد أنا] قال غير واحد: وضابط ما يعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها أن تنظر إلى أل فإنها واقعة أبداً على الاسم الذي جعل خبراً، فإن كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر، وإن كان الاسم الذي جعل خبراً غير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اهـ. :
هذا الضابط باطل لأن المثال السابق وهو وقى الله الباطل إذا أخبرت فيه عن الله وقلت الواقي البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم.

العدد

٧٢٦ ـ ثَـلاَثَـةً بِـالتَّـاءِ قُـلْ لِلْعَشَـرَهْ   فِي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ
٧٢٧ ـ فِي الضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ   جَمْـعاً بِـلَفْظِ قِـلَّةٍ فِي الأَكْـثَرِ

يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته التاء، وإن كان واحده مؤنثاً لم تلحقه التاء فتقول: ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر، وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله (في الضد جرد) المؤنث يعني في ضد المذكور وهو المؤنث. (وثلاثة) مفعول

العدد

مناسبة ذكر العدد عقب الإخبار اجتماع شيئين متلازمين غالباً في كل منهما، أما في باب الإخبار فهما المبتدأ والخبر، وفي باب العدد اجتماع العدد والمعدود، والعدد بفتحتين هو في الأصل مصدر عد يعد عداً وعدداً، وفي الاصطلاح يطلق على المعدود وعلى الألفاظ الدالة على العدد كما يقال على الجمع للفظ دال على الجمعية وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب، والثلاثة أيضاً لها حاشية بعدى سفلى وهي واحد ولها حاشية بعدى عليا وهي خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد، إذا علمت هذا تبين لك أن القريبة عليا أو سفلى هي التي ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلاً كالاثنين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر، والبعيدة عليا أو سفلى هي التي بينها وبين العدد مرتبة فأكثر، لكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحد بمعنى أنه إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدى، وإن كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة، وهذا معنى قولهم على السواء.

(ثلاثة بالتاء قل للعشرة) ، قول المكودي: [إذا كان واحد الخ] اعلم أن العبرة بكون الواحد مذكراً أو مؤنثاً عود الضمير عليه وسيقول الناظم: ويعرف التقدير بالضمير الخ ، فإن عاد الضمير على الواحد مذكراً وجمع الواحد لزم تجريد العدد من التاء، ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لأنه قد يكون اللفظ مؤنثاً في الذكر بالتاء ويعود الضمير عليه مذكراً نحو طلحة فإذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طلحات بالتاء لأن الضمير يعود على طلحة مذكراً ولو راعيت اللفظ لجردت العدد من التاء، وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثاً ويعدو الضمير عليه مذكراً نحو شخص فإنه يطلق على الذكر والأنثى، فإذا أردت به الأنثى صار مؤنثاً لكن الضمير يعود عليه مذكراً، فإذا جمع وأتي بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول: ثلاثة أشخاص عندي من النسوة ولا تعتبر المعنى وإلا جرد العدد من التاء.

(فإن قلت) : التاء علامة التأنيث وسيقول الناظم علامة التأنيث تاء أو ألف فالقياس أن تلحق العدد إذا كان لمؤنث وتسقط إذا كان لمذكر وهنا عكسوا. (قلت) : أجاب السيوطي بأن العرب فعلت ذلك، وعلل النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فأعطوا الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل ليقع التعادل، فقد صار الفاضل الذي هو المذكر بلبسه برقع النساء مفضولاً وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلاً ولا غرابة في هذا، ثم إن محل لزوم عدم المطابقة إذا كان المعدود مذكراً مؤخراً عن العدد فإن كان محذوفاً أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان

مقدم بـ(قل) و(قل) مضمن معنى اذكر، و(بالتاء) متعلق بـ(قل) و(العشرة) كذلك، و(في عد) كذلك، و(عد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) موصولة واقعة على المعدود، و(آحاده مذكرة) جملة من مبتدأ وخبر صلة لـ(ما) و(في الضد) متعلق بـ(جرد) ومفعول(جرد) محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب.

ثم أنتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال: (والمميز اجزر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة يجمع جمع قلة نحو: ثلاثة أكلب، وعشرة أجمال، وثلاث أينق، وعشر أكتاف. وفهم من قوله(في الأكثر) أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثلاثة قروء، فإن لم يسمع للإسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو: ثلاثة رجال، و(المميز) مفعول بـ(اجرر) و(جمعاً) حال منه، و(بلفظ) متعلق بـ(جمعاً). ثم قال:

المطابقة وعدمها وهو الغالب، فمثال الحذف قوله عليه السلام ثم أتبعه بست من شوال الأصل بستة بالتاء لأن المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد، ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد، ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالتاء الخ أن واحداً واثنين يبقيان على الأصل الذي هو لزوم المطابقة فيهما وسيأتي تحصيل حسن.

قوله: [وقل مضمن معنى اذكر] إنما احتاج إلى دعوى التضمين لأن القول لا ينصب المفرد إلا إن كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص في التسهيل على أن المفرد الخالي من معنى الجملة إذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول وما هنا من هذا القبيل وعلى هذا فلا تضمين أصلاً.

وقوله: [ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم الخ] اعترضه المعرب بأن له وجهاً وهو أن ثلاثة بالرفع مبتدأ وبالتاء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المسوغ للابتداء بالنكرة، وجملة قل على تضمين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها إلى العشرة اهـ.

(قلت) : هذا الاعتراض مبني على جواز الإخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين، ولعل كدي مشى على عدم جواز الإخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال: لا وجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطاً.

(والمميز اجرر) ، قول المكودي :[إلى عشرة يجمع جمع قلة] كان ينبغي له أن يزيد بعد قلة مجروراً بإضافة العدد إليه ليكون شرحاً لقول الناظم اجررا، وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه، ثم إن المأخوذ من النظم أمور ثلاثة: كون التمييز جمعاً وهذا صرح به، وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظ قلة لأن الذي يوصف بجمع قلة وكثرة هو جمع التكسير لا غير، وكونه بلفظ قلة لا كثرة وهذا مصرح به في لفظ قلة، ويكون قوله في الأكثر راجعاً إلى ثلاثة، ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الجمع الإفراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلة ثلاثمائة فأضيف ثلاث إلى مائة وهي مفردة في اللفظ، ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف إلى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم لصلاة، ومن تخلف كونه بلفظ قلة وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودي: إحداهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذي سمع له شاذ وجمع الكثرة مقيس فيضاف إلى المقيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرة لقرء بفتح القاف وسمع أقراء جمع قلة لكنه شاذ كما سيأتي، نعم إن قيل انه جمع قرء بضم القاف كان مقيساً لكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات، والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر وعلى الحيض، والثانية أن يكون جمع القلة مهملاً ولم يسمع إلا جمع

٧٢٨ ـ وَمِـائَـةٌ وَالأَلْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ وَمِـائَـةٌ بِـالْجَمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

يعني أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل وألف رجل. وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعها كذلك نحو ألف وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله: (ومائة بالجمع نزراً قد ردف) يعني أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين ومائة. و(الألف) مفعول بـ(أضف) و(للفرد) متعلق بأضف، و(مائة) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (قد ردف) مبني للمفعول أي تبع بالجمع، و(نزراً) حال من الضمير المستتر في (ردف) وإنما قدم الناظم مائة وألفاً على ما دونها من العدد إلى أحد عشر لاشتراكها مع ثلاثة وعشرة وما بينها في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

٧٢٩ ـ وَأَحَـدَ اذْكُـرْ وَصِـلَنْـهُ بِـعَشَرْ مُـرَكَّـبـاً قَـاصِـدَ مَـعْـدُودٍ ذَكَـرْ

الكثرة كمثال المكودي بثلاثة رجال فإنه جمع رجل ولم يسمع جمعه جمع قلة، وأما أرجل فإنه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومة، هذا هو الصواب في تقرير كلام الناظم والمكودي يقتضي أن في الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت ان الحق خلافه.

(ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا إلى المفرد غالباً لأنهما إن أضيفا إلى جمع وقيل مثلاً مائة رجال وألف عبيد لحصل الثقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وإنما أفردوا مائة في ثلاثمائة رجل وجمعوا الألف في ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع، وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط، قاله السخاوي.

(ومائة بالجمع نزراً قد ردف)، قول المكودي: [وأشار به إلى قراءة الخ] وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة فقيل إن سنين بدل من ثلاثة وأورد عليه ان المبدل منه في نية الطرح ويكون التقدير: ولبثوا في كهفهم سنين فتفوت الدلالة على العدد، وأجيب بأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ومن غير الغالب أن لا يكون في نية الطرح ومنه ما هنا، وقيل انه عطف بيان وهو الظاهر.

وقوله: [وسوغ الابتداء به التفصيل الخ] غير ظاهر والأولى ان مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكي مقصود لفظه.

وقوله: [وإنما قدم الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: كان ينبغي للناظم على ما يقتضيه الترتيب الطبيعي أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف، فأجاب بقوله: وإنما قدم الخ.

وقوله: [على ما دونها من العدد الخ] أي الذي مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر، فيكون أحد عشر غاية في النقص لا في الزيادة.

(وأحد اذكر وصلنه بعشر) همزة أحد وإحدى منقلبة عن واو إلا أن القلب في أحد شاذ وفي إحدى مقيس وقد سمع عشر على الأصل.

يعني أنك إذا قصدت المذكر قلت: أحد عشر بغير تاء، و (أحد) مفعول بـ (اذكر) و (بعشر) متعلق بـ (صلنه) و (مركباً وقاصد) حالان من الفاعل المستتر في (اذكر) فـ (مركباً) على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون (مركباً) حالاً من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ⁂ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بكسون الشين وزيادة التاء فتقول: إحدى عشرة امرأة، هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله: (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول: إحدى عشرة امرأة. و (لدى) هنا بمعنى في، و (إحدى عشرة) مفعول بـ (قل) مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: (ثلاثة بالتاء قل للعشرة) و (الشين) مبتدأ، و (كسرة) مبتدأ ثان وخبره (فيها) والجملة خبر المبتدأ الأول، و (عن تميم) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار. ثم قال:

٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ⁂ مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

يعني أن ما فعلت في عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما عداهما من غيرهما، فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشر إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول: اثنا عشر رجلاً، وثلاثة عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة. و (مع) متعلق بـ (افعل و (ما) مفعول بفاعل وهو موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها (فعلت) و (معهما) متعلق بـ (فعلت) والضمير العائد على (ما) محذوف تقديره فعلته. ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

٧٣٢ - وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ⁂ بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة، و (ما) الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة، و (ما قدما) صلتها، و (لثلاثة) خبره، و (ما) الأولى موصولة معطوفة على (تسعة) وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها (بينهما) والتقدير الذي قدم لثلاثة

قول المكودي: [للمناسبة] أي لمناسبة قاصد الذي هو اسم فاعل قطعاً، قال المعرب: وذكر نعت معدود.

(والشين فيها عن تميم كسره) أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت في الوقف هاء.

قول المكودي: [ولدى هنا بمعنى الخ] وتارة تكون بمعنى عند، وفرقوا بينهما بأن لدى إن كانت بمعنى في كتبت بالإمالة وإن كانت بمعنى عند كتبت بالألف.

(ولثلاثة وتسعة وما بينهما)، قول المكودي: [المنسوب لعشرة] أي في الأفراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل.

وقوله: [معطوفة على تسعة الخ] قال المعرب: صوابه على ثلاثة ولا وجه له إلا إن قلنا بمذهب من يقول ان

وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب، وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار إليه بقوله:

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشر، فتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه، ثم بين أنهما معربان بقوله:

٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

غير الرفع هو الجر والنصب، فتقول في الرفع: اثنا عشر واثنتا عشرة، وفي الجر والنصب: اثني عشر واثنتي عشرة، وفهم منه أن هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى. و (عشرة) مفعول أول بـ (أول) و (اثنتي)

المعاطيف إن تكررت فكلها معطوفة على الأول، وقيل: كل معطوف على ما يليه، وإذا كانت المسألة خلافية فلا وجه للاعتراض.

وقوله: [ما بين الثلاثة والعشرة] صوابه أن يقول: والتسعة بدل من العشرة لأن عشرة يطابق في التركيب، ولم يتكلم المكودي على ألف ركبا في قول الناظم إن ركبا فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركبت بالتاء لأنه يعود على الثلاثة، وقال بعض الألف للتثنية عائد على ثلاثة وتسعة، وأما ما في قوله ما بينهما فمبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك، والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير.

(وأول عشرة اثنتي) أشار بهذا إلى لفظ اثنين إن ركب مع عشرة فإنه يبقى على مطابقته كما كان مفرداً، ولم يفصح المكودي عن هذا الشرح كل الإفصاح وزاد فائدة أخرى وهي قوله: فتحذف النون منهما وتجعل الخ، وقد مر حكم حذف النون في قوله:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف

وحاصل ما مر في ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة: قسم تجب فيه المطابقة مطلقاً كان مفرداً أو مركباً وهو لفظ واحد واثنين فيؤخذ حكمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب: ثلاثة بالتاء الخ، فحيث لم يتكلم عليهما علمنا أنهما باقيان على الأصل وهو المطابقة، وصرح بوجوب مطابقتهما إذا كانا مركبين معاً في قوله: وأحد اذكر وصلنه بعشر الخ، مع قوله: وقل لدى التأنيث إحدى عشرة، مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني الخ.

القسم الثاني: ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقاً مفرداً أو مركباً وهي ألفاظ سبعة ثلاثة وتسعة وما بينهما، فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله: ثلاثة بالتاء الخ، ولما إذا كانت مركبة بقوله: ولثلاثة وتسعة وما بينهما الخ.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة، فإن كان مفرداً لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب: قل للعشرة أي إلى العشرة والغاية داخلة، وإن كان مركباً لزمته المطابقة وهو المشار إليه بقوله: وصلنه بعشرة، مع قوله: وقل لدى التأنيث إحدى عشرة، مع قوله: ومع غير أحد وإحدى، مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني.

(والياء لغير الرفع وارفع بالألف)، قول المكودي: [معربان إعراب المثنى] وهو كذلك كما مر، ويؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيين حقيقة وإنما هما ملحقان بالمثنى وهو كذلك كما مر أول الكتاب، وإنما لم يجعلا كأخواتها في البناء لأن عشراً بعدهما واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون.

مفعول ثان، و (عشرا)معطوف على (عشرة)و (اثني)معطوف على (اثنتي)و (أنثى)مفعول مقدم بـ (تشا)و (أو ذكرا) معطوف على (أنثى)وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر (تشا)لضرورة الوزن، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من (تشا)لاجتماعها مع همزة أو. ثم قال: (والفتح في جزأي سواهما ألف)يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين، والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول: أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معاً وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث، و (الفتح)مبتدأ، و (في جزأي)متعلق بـ (الفتح)في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى التمييز فقال:

٧٣٥ -وَمَيِّزِ ٱلْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

وقوله: [واثني معطوف على اثنتي الخ] (فإن قلت): يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشر واثني على معمولين وهما عشرة واثنتي. (قلت): هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وإنما يمتنع إن كان العامل غير متحد.

وقوله: [لضرورة الوزن]قال بعض شيوخ القراء: الصواب أن هذه لغة تجري في الوصل مجرى الوقف، وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة.

(والفتح في جزأي سواهما ألف)، قول المكودي: [فلتضمنه معنى حرف العطف]بيان ذلك أن الأصل أحد وعشر مثلاً كما تقول أحد وعشرون، ثم عدل عن الأصل الذي هو العطف إلى التركيب، وإنما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك إذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وأنك حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود، واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتنصيص على أن المراد المجموع، وقيل علة بناء الثاني تنزيله منزلة الحرف الذي هو النون، وعلة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سنذكره في الأول.

وقوله: [فلتنزل العجز منه الخ] اعلم أنه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال: لم بني؟ ولم بني على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؟ ولم كانت الحركة خصوص فتحة؟ فالجواب عن الأول أن الجزء الأول ركب مع الثاني حتى صارا كلمة واحدة، فلو أعرب الأول لزم أن يكون الإعراب كأنه وقع في وسط الكلمة مع أن الإعراب لا يكون إلا آخراً فكذلك البناء فما الفرق؟ (قلت): لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الكلمة أصلاً نزل في الوسط كالعدم، ولما كان الإعراب تتغير معه الذات رفعاً ونصباً وخفضاً لم يصح وجوده في الوسط ولا فيما هو كالوسط. والجواب عن الثاني بأنه مبني على حركة تنبيهاً على أن البناء عارض. وعن الثالث بأنه مبني على الفتحة لأنها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث، فكما أن ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحاً فكذلك ما قبل ما نزل منزلتها، وإذا علمت هذا فتعليل المكودي البناء بقوله: فلتنزل الخ، ومثله في التصريح غير ظاهر، والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم.

(وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة وعلى تمييز المائة والألف شرع هنا يتكلم على تمييز عشرين إلى تسعة وتسعين، وسيتكلم في البيت بعد على تمييز العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، والمناسب تقديم البيت بعد على هذا.

يعني أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو: عشرين ديناراً، وتسعين غلاماً، وأربعين حيناً أي زماناً. وفهم من قوله (بواحد) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول: أحد وعشرون درهماً إلى تسعة وتسعين درهماً، وفهم منه أنه لا يميز بجمع، وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً واللام في للتسعين للغاية فهي بمعنى إلى. ثم قال:

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه، وشمل قوله (مركباً) أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة، و (مركباً) مفعول بـ (ميزوا) الضمير فيه عائد على العرب، و (بمثل) متعلق بـ (ميزوا) و (ما) موصولة واقعة على التمييز وصلتها (ميز عشرون) والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون، و (سوينهما) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

قول كدي: [أي زماناً الخ] القاموس الحين بالكسر الدهر والوقت طال أم قصر، وقيل: يختص بأربعين سنة، وقيل: بسبع سنين، وقيل: بسنتين، وقيل: بستة أشهر، وقيل: بشهرين، وقيل: كل غدوة وعشية، وقيل: يوم القيامة.

وقوله: [ان حكم النيف الخ] النيف ما زاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما، والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز، وأما حكمه في نفسه فواحد واثنان يطابقان التمييز وما عداهما لا يطابق على قياس ما مر، فيقال: إحدى وعشرون امرأة، وتقول: ثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة وهكذا، والمراد بالفهم في كلام المكودي الأخذ والأخذ صحيح لأن حكم النيف حكم العقد، وبه يسقط قول من قال: صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين.

وقوله: [انه لا يميز الخ] إنما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك في اللبس وذلك لما تقرر أن أقل الجمع ثلاثة، فلو قال: عندي عشرون رجالاً لتوهم أن عنده ستين رجلاً فأكثر مع أن ذلك غير مراد.

(وميزوا مركباً)، قول المكودي: [ومركباً مفعول بميزوا الخ] وهو صفة لمحذوف أي عدداً مركباً.

وقوله: [والضمير العائد عليها الخ] حذف العائد هنا شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه المشار إليه بقوله: كذا الذي جر بما الموصول جر الخ لأن الموصول وهو ما مجرور بالمضاف الذي هو مثل والعائد مجرور بالحرف إلا ان قلنا مثل زائد فيكون الشرط موجوداً، وفي بعض نسخ المكودي لمثل ما ميز عشرين بفتح ياء ميز مبنياً للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما هو مرفوع، وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لأنه مقدر وهو كالمذكور.

وقوله: [لصحة الاستغناء الخ] لأن ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل، وضمير التثنية في سويتهما عائد على مركباً وعشرين.

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَى ٱلْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا، فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما وهي الفصحى بقاء البناء فتقول: هذ أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنبه عليها بقوله (يبقى البناء) والثانية بقاء آخر الصدر على البنا وإعراب آخر العجز فتقول: هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب، ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهو المنب عليه بقوله: (وعجز قد يعرب) وفهم من قوله (قد) أنها لغة قليلة، و(إن أضيف) شرط وجوابه (يبق) ويجوز ضبه يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن، و(عجز) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل. ثم قال:

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ ٱثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا
٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِٱلتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

يعني أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، فتقول في المذكر: ثان وثالث ورابع إلى عاشر، وفي

(وإن أضيف عدد مركب)، قول المكودي: [بمنزل نون الاثنين الخ] فكما أن الإضافة تمنع مع بقاء نون المثنى فكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلتها وهو عشر هنا.

وقوله: [إلى اسم بعده الخ] عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح إلى مستحق المعدود، لأن عبارة المكودي تصدق بما إذا كان المضاف إليه مالكاً لهذه العدة ومستحقها كقولك: هذه العدة أحد عشر زيد، وبما إذا كان المضاف إليه غير ما لك لهذه العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو: هذه الرجال أحد عشر زيد بخلاف عبارة غيره.

وقوله: [فتقول هذه أحد عشرك الخ] إعرابه: هذا: مبتدأ، وأحد عشر: خبر، وزيد: مضاف إليه معرب.

وقوله: [بضم الراء الخ] أي فيكون بحسب العوامل، فإن كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما في مثال المكودي الأول فهذا مبتدأ، وأحد عشر خبر مرفوع بضمة على الراء والكاف مضاف إليه، وإن كان العامل يطلب النصب نحو: رأيت أحد عشرك فيكون أحد عشرك مفعولاً منصوباً بالفتحة على الراء، ولم يذكره المكودي لأنه لا يظهر فيه الفرق بين فتحة الإعراب وفتحة البناء، وإن كان العامل يطلب الخفض خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثاني عنده.

وقوله: [لكون الشرط ماضياً] قد مر ذلك في قوله: وبعد ماض رفعك الجزا حسن.

(وصغ من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الأصلية في العدد مفردة أو مركبة شرع في المفرع عنها.

قول المكودي: [يصاغ منها الخ] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة قول الناظم: وصغ من اثنين أن المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لأن ألفاظ العدد من قبل أسماء الأجناس والاشتقاق منها سماعي لأنها جامدة، والحق أن المصوغ إنما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الفاء وسكون العين في جميعها، والماضي في جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها إلا في المضارع فمنها ما هو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول: ثنيت الاثنين إذا كنت الثاني منهما وتقول في المضارع أثنيهما وتقول في المصدر ثنياً وثلثت ثلثاً وخمست خمساً وسدست سدساً وثمنت أثمن ثمناً وعشرت

المؤنث: ثانية وثالثة ورابعة إلى عاشر. وفهم من قوله (من اثنين) ان اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد، و(صغ) فعل أمر، و(من اثنين) متعلق به، و(ما) معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما، و(إلى عشرة) متعلق بـ (صغ) و(كفاعل) مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر واضح.

ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً، فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه وتارة إلى العدد الذي تحته، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٠ - وَإنْ تُـرِدْ بَعْضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِي   تُـضِـفْ إلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْضٍ بَـيِنْ

يعني أن اسم الفاعل من اسم العدد إذا أضيف إلى موافقه تجب إضافته إليه على معنى بعض فتقول: ثاني اثنين وثانية اثنتين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة. و(إن ترد) شرط، و(بعض) مفعول بـ (ترد) و(الذي) واقعة على العدد المضاف إليه إسم الفاعل وصلتها (بني) و(منه) معلق بـ (بني) والضمير العائد على الموصول الهاء منه، وفي (بني) ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه، و(تضف) مجزوم على جواب الشرط، و(إليه) متعلق بتضف، ومفعول (تضف) محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد، و(مثل) منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي في معناه، و(بين) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

عشراً، فالماضي في الجميع مفتوح مخفف، والمضارع مكسور ومنها ما مضارعه مفتوح العين وذلك ثلاثة: ربعت القوم أربعهم ربعاً إذا كنت رابعهم، وسبعت أسبع سبعاً، وتسعت أتسع تسعاً، وإنما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق.

وقوله: [لا يصاغ من واحد الخ] وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهي صيغة أصلية لا فرعية، هذا هو الذي في الأشموني تبعاً للتوضيح، والذي للرضي ومثله في التصريح أنه من وحد يحد وحدا فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد، ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتمل الثلاثة والأربعة إلى العشرة، نعم يستغنى بإلى عشرة عن قوله فما فوق، ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضر العكس.

(فإن قلت): ما فائدة زيادة تمييز فعلا أي من مصدر مع قوله كفاعل مع أن المقرر ان فاعلاً إنما يصاغ من الثلاثي؟ (قلت): فائدته بيان ان صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيده التعبير بصغ.

(لا يقال) لم لم يكتف المصنف عن قوله: ومتى ذكرت الخ بما قبله؟ (لأنا نقول) لو لم يزده لتوهم أنه يؤنث مطلقاً كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً قاله يس.

وقوله: [وكفاعل مفعول الخ] هذا مخالف لتقديره لأنه جعل في تقديره مفعول صغ محذوفاً والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما في تقديره هو الظاهر.

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول: هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها، وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل في الحقيقة لأنهم قالوا: ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة. و(إن ترد) شرط، و(جعل) مفعولين بـ(ترد) وهو مصدر مضاف للمفعول الأول، و(مثل) مفعول ثان، و(ما) موصولة واقعة على العدد الأعلى، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الأدنى، والفاء جواب الشرط، و(حكم) مصدر منصوب بـ(احكما) و(له) متعلق بـ(احكما). ثم قال:

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ

يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض فجيء بتركيبين فتقول: هذا ثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة، فتأتي بأربعة أسماء كلها مبنية، وفهم البناء فيها من قوله (بتركيبين) فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله:

٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

يعني أو تضف فاعلاً بحالتيه أي من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد

(وإن ترد)، قول كدي: [يعني أن اسم الخ] هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف، والمناسب له يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذي اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذي بني منه فأضف اسم الفاعل إليه وتكون إضافته إليه كما إذا أضفت لفظ بعض إلى ذلك العدد نفسه، والمكودي أدخل الحكم الذي هو الإضافة في تصوير كلام الناظم.

وقوله: [تجب إضافته الخ] ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لأنه غير مفرع الفعل إذ معنى ثالث أحد ثلاثة وبعض جماعة منحصرة في هذه العدة لأن معناه التصيير. (وإن أردت).

قول المكودي. [فإن التركيب يقتضي البناء الخ] فيه نظر لأن التركيب لا يستدعي بناء أصلاً إذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلاً ولا يليق لها. (فإن قلت): ما وجه بناء الجزأين في التركيب حينئذ؟ (قلت): أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيهما صار بالتركيب وسطاً والإعراب لا يكون وسطاً، وبنى الثاني وهو عشر في التركيبين قيل: لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فيما ذكر كما علمت، وقال سيبويه: بنى الثاني لإبهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فأشبه أولاء الذي هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره.

(أو فاعلاً)، قول المكودي: [أو تضيف فاعلاً الخ] أي بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء عنه بلفظ

بقوله له (بما تنوي يفي). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤٤ ـ وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

يعني أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور وإعراب الأول وبناء الثاني وإعرابهما معاً. وفهم من المثال أن عشر مبني لنطقه به مفتوحاً فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون (حادي)مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل (بحادي)التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول: حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة، ت (إن أردت) شرط، و (مثل)مفعول بـ (أردت)و (مركباً)حال من (مثل)ويجوز أن يكون (مركباً)مفعولاً بـ (أردت)و (مثل ثاني اثنين)نعت لـ (مركباً)فهو نعت تقدم عليها فانتصب على الحال، والفاء وما بعدها جواب الشرط، و (أو)عاطفة جملة على جملة، و (فاعلاً)مفعول بـ (أضف)و (بحالتيه)في موضع الصفة لفاعل، و (إلى مركب)متعلق بـ (أضف) و (بما)متعلق بـ (يفي)وهو في موضع الصفة لـ (مركب)و (نحوه)معطوف على (حادي عشر) ثم قال: (وقبل عشرين اذكرا).

عشرة في التركيب الثاني فيعرب حينئذ فاعلاً من العدد بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً مع حذف تنوينه في الجميع، وهذا الوجه أكثر استعمالاً من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان، وتعبير الناظم يشاع في الاستعمال بعد يقتضي أنه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيراً على الأكثرية كقوله: وشاع في الأعلام ذو الإضافة.

وقوله: [وهو المراد بقوله الخ]هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه أنك إذا أضفت فاعلاً بحالتيه إلى المركب الثاني يفي ذلك بالمعنى الذي تقصده من كون هذا نقصاً من تلك العدة المنحصرة في ذلك العدد.

(وشاع الاستغناء)، قول المكودي: [يعني أنه يحذف من المركب الخ]جعل الاستغناء في كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، وحذف الآخر منها لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر، وهذا الاحتمال هو المتعين الذي يجب حمل كلام الناظم عليه وإن كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالاً آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادي عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثاني محذوفاً بجملته، وهذا الاحتمال هو الذي صرح به في التسهيل واقتصر عليه ولده في شرحه، لكن على هذا الاحتمال القوي لا موجب لإعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود.

وقوله: [وهو المشهور الخ]ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين، وأيضاً لو ركبا وبنيا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذي الكلام فيه، ولم يقل بالتركيب إلا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير وإعرابهما معاً أولى.

وقوله: [وأصله واحد الخ] فرد فاء الكلمة وهي الواو إلى موضع اللام وزحلقت الألف إلى ما بعد الحاء التي هي عين الكلمة فصار حادو وبقيت واواً متطرفة أثر كسرة فقلبت ياء فصار حادي وحادية ووزنها عالف وعالفة، وفائدة التمثيل بحادي عشر أيضاً كونه أول الأعداد المركبة.

وقوله: [ومركباً حال الخ] الأولى من هذا الاحتمال والذي بعده أن يكون مركباً منصوباً على إسقاط حرف الجر الذي هو الباء وهو الذي قرر به المكودي أولاً كلام الناظم.

٧٤٥ ـ وَبَابِهِ ٱلْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يعني أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين، و(بابه) يعني العقود إلى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين، و(قبل) متعلق بـ (اذكرا) والألف في (اذكرا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(بابه) معطوف على (عشرين) و(الفاعل) مفعول بـ (اذكرا) و(من لفظ) و(بحالتيه) متعلقان أيضاً بـ (اذكرا).

كم وكأيِّن وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين: إستفهامية وخبرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِين كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

يعني أن (كم) الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول: كم درهماً عندك؟ وكم شخصاً سما؟ وفهم من قوله (في الاستفهام) أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كم شخصاً سما؟ فتقديره: أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما؟ و(في الاستفهام) متعلق بـ(ميز) و(كم) مفعول بـ(ميز) و(ما) موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها (ميزت عشرين) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (بمثل ما ميزت به عشرين) ويجوز أن تكون (ما) مصدرية والتقدير: ميز بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(قبل واو يعتمد) هذا يقتضي منع حادي عشرين بدون واو، وهذا هو الذي صرح به غير واحد، وكلام الشاطبي يقتضي أنه غير ممنوع، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم قبل واو يعتمد أنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو كما في المغني لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وثم لانتفاء التركيب.

قول المكودي: [ومن لفظ الخ] الأولى أن من لفظ متعلق بمحذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد ويعتمد يحتمل أنه مجزوم في جواب اذكر والله أعلم.

كم وكأيِّن وكذا

العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وبكأين.

(ميز في الاستفهام)، قول المكودي: [فتقول كم درهماً الخ] إعرابه: كم مبتدأ مبني لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو الاستفهام فهي كالهمزة، وأشبهت الحرف أيضاً في الوضع على حرفين بناء على اشتراط كون الثاني حرف لين، ودرهماً تمييز لكم وكم هي العاملة وعندك خبركم.

وقوله: [انها تقدر بهمزة الخ] تقديرها بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقاً: ويبدل المضمن الهمز يلي همزاً الخ.

وقوله: [والضمير العائد على الموصول الخ] حذف العائد في هذا إما شاذاً أو قليل لعدم وجود شرطه الذي مر في

٧٤٧ - وَأَجِـزِ ان تَجُـرَّهُ مِـنْ مُـضْـمَـرَا ... إنْ وَلِيَتْ كَـمْ حَـرْفَ جَـرٍّ مُـظْهَـرَا

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو: بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم؟ فحذفت من وبقي عملها، وشمل قوله (حرف جر)سائر حروف الجر نحو: على كم فرس ركبت؟ وإلى كم مذهب انتميت؟ وفي كم دار جلست؟ ونحوها.

وفهم من قوله (وأجز ان تجره)ان جره غير لازم فتقول: بكم درهماً اشتريت بالنصب. وفهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار (من)فتقول: بكم من درهم اشتريت؟ و(ان تجره)في موضع نصب بـ (أجز)والضمير في (تجره)عائد على التمييز، و(من)فاعل بـ (تجر)و(مضمرا)حال من، و(إن وليت)شرط، و(كم)فاعل بـ (وليت)و(حرف جر)مفعول بـ (وليت)وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

٧٤٨ -وَاسْتَعْمِلَنْهَـا مُخْـبِراً كَـعَشَـرَة ... أَوْ مِـائَـةٍ كَـكَـمْ رِجَـالٍ أَوْ مَـرَة

يعني أن (كم)الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعاً نحو: كم رجال عندي؟ وكم عبيد ملكت؟ وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو: كم مرأة عندي؟ وكم عبد ملكت؟ فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة، وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة، ومرة: لغة في مرأة نقلت فتحة الهمزة إلى

قوله: كذا الذي جر بما الموصول جر الخ، أو نقول: ان مثل في النظم زائدة والباء داخلة على ما في التقدير والأولى الوجه الثاني وهو أنها مصدرية.

(وأجز ان تجره)لما ذكر ان تمييزكم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييزكم لا يجوز جره مع أن جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله: وأجز الخ.

قول المكودي: [وفهم منه أنه يجوز إظهار من الخ]لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه إنما قال مضمراً، وهل ذلك وجوباً أو جوازاً يبقى ما هو أعم، وصرح في التصريح أيضاً بأن إضمارها على سبيل الجواز، والحق الذي يفيده النقل من خارج أنه لا يجوز إظهار من لأنهم جعلوا حرف الجر الداخل على كم عوضاً عن من الجارة للتمييز، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(واستعملنها)أي كم لا بقيد كونها استفهامية. قول المكودي: [نحو كم رجال الخ]كم: مبتدأ مبني لشبه الحرف في الوضع أو في المعنى الذي هو التكثير فهي كرب، ورجال: مضاف إليه، وعندي: خبر.

وقوله: [مثال استعمالها الخ]فهو من باب اللف والنشر المرتب، فكم رجال راجع لعشرة ومرة راجع لمائة، ثم إن كم في كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي، ويحتمل أن يكون مفعولاً بمحذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت؟

وقوله: [لغة في مرأة]أي فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهي المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح، ففي القاموس المرء مثلث الميم الإنسان أو الرجل، والمؤنث مرأة ومرة وامرأة.

قوله: [نقلت فتحة الخ]أصله على هذا امرأة فنقلت أولاً حركة الراء إلى الميم ثم حذفت الهمزة الأولى فصار حينئذ مرأة بفتح الميم وسكون الراء، ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية إلى آخر ما للمكودي، لكن كون أصل مرة امرأة يقتضي أن

الراء وحذفت الهمزة، ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فإذا قلت: كم غلام ملكت؟ فمعناه كثير من الغلمان ملكت، و(مخبراً) حال من الضمير المستتر في (استعملنها) والكاف متعلقة باستعملنها، و(مائة) معطوف على (عشرة). ثم قال:

٧٤٩ ـ كَكَمْ كَـأَيِّنْ وَكَـذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيـزُ ذَيْـنِ أَوْ بِـهِ صِـلْ مِنْ تُـصِبْ

يعني أن (كأين وكذا) مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى تمييز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز كم وإلى ذلك أشار بقوله: (وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب) يعني ان تمييز (كأين وكذا) إما منصوب نحو: كأين رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجروراً بمن نحو: كأين من رجل رأيت، إلا أن النصب بعد (كذا) أكثر، والجر بمن بعد (كأين) أكثر كقوله تعالى: ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾ وهو في القرآن كثير. و(كأين وكذا)

مرة غير لغة أصلية مع أنهم صرحوا بأصالتها كما في نص القاموس، وحينئذ فالأولى حذف قوله: نقلت فتحة الخ ويقتصر على ما قبله.

(ككم كأين وكذا) ، قول المكودي: [مثل كم الخبرية الخ] أي وإن كانت قسمين مرا معاً لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودي التشبيه عليها وجعل التشبيه في الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكأين صحيح لأنها تكون للتكثير دائماً وقيل غالباً، وبالنسبة لكذا لا يصح لأنها كما تكون للتكثير تكون للتقيل، والحق أن التشبيه في مطلق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية، وأن وجه التشبيه ليس ما قال بل وجهه التشبيه خصوصاً هو كون كل من كم وكأين وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار لأن الثلاثة مستوية في كونها كناية عن مجهول إلا أن منها ما هو استفهام تارة واخبار أي تكثير أخرى وهو كم، ومنها ما هو لتكثير العدد دائماً أو غالباً وهو كأين، ومنها ما ليس لواحد منهما وهو كذا، وبه سقط اعتراض الموضح وغيره.

(وينتصب تمييز دين) ، قول كدي: [نحو: كأين رجلاً رأيت الخ] إعرابه كما بعده أن تقول: كأين مفعول مقدم برأيت مبني لأنه أشبه رب في الدلالة على التكثير ورجلاً تمييز.

وقوله: [إلا أن النصب بعد الخ] هذا تنكيت على الناظم المقتضي تسوية نصب التمييز وجره مع كأين وكذا، وقد اعترض على الناظم غير المكودي كالموضح غير اعتراض المكودي بما حاصله أن النصب بعد كأين قليل وبعد كذا واجب، والاعتراض من غير المكودي مبني على أن المراد بالتمييز في كلام الناظم الاصطلاحي، إذ هو الذي لا يجوز جره بعد كذا، والحق كما قال بعض المحققين أن المراد بالتمييز في كلامه اللغوي وهو المفسر للشيء لا الاصطلاحي، والتمييز اللغوي يجوز جره بعد كذا بمن تقول: عندي كذا وكذا من الدراهم، وحينئذ فيسقط اعتراض غير المكودي ويبقى اعتراض المكودي وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجر في كأين وكذا.

(فإن قلت) : قال الناظم في التمييز واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد وذكر هنا جواز جره بمن حيث قال أو به صل من تصب. (قلت) : ما مر خاص بالعدد الحقيقي الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وما هنا في كنايته فلا منافاة.

وقوله: [كقوله تعالى: ﴿وكأين من دابة﴾ الخ] إعرابه والله أعلم: كأين مبتدأ مبني لشبهه برب في التكثير من دابة تمييز وجملة لا تحمل رزقها خبر.

مبتدأ وخبره (ككم) و(ينتصب) جملة مستأنفة، و(ذين) إشارة إلى (كأين وكذا) و(أو) للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أوصل به.

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأي وبمن وحكاية العلم بعد من، وبدأ بأي فقال:

٧٥٠ ـ إِحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا فِي ٱلْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

في الحكاية (بأي) لغتان: إحداهما وهي الفصحى أن يحكي بها وصلاً ووقفاً ما لمسؤول عنه مذكور منكر من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات، أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات. والأخرى أن يحكي بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

الحكاية

مناسبة ذكرها عقب العدد أن الحكاية أما لمذكر أو لمؤنث كما أن العدد يكون لمذكر ولمؤنث، وحقيقة الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام قاله أبو حيان، واعترضه الشهاب بأن هذا الحد غير شامل للمحكي بمن أو أي فكان عليه أن يزيد بعد قوله أورده أو صفته.

قول كدي: [ذكر في هذا الباب ثلاثة الخ] أشار بهذا إلى أن أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لأنه بقي عليه حكاية الجمل، ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه نحو: ﴿قال إني عبد الله﴾. والناظم وإن لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره في مواضع متفرقة من الألفية منها قوله: أو حكيت بالقول، منها قوله: وإن أتت فالقول اضمر تصب، ولا تختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافاً للأزهري بل قد تكون حكاية بغير القول كما إذا سميت شخصاً بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه.

(إحك بأي ما لمنكور) بدأ بها لأنها أعم باعتبار كونها يحكي بها وصلاً ووقفاً فيقال أيان بسكون النون في الوقف وأيان يا هذا بكسر النون ولاستعمالها في العاقل وغيره ولأنها معربة والمعرب أصل للمبني.

قول المكودي: [موجود فيه] هذا راجع للمثنى أي فإن كان اللفظ مثنى حقيقة كمثاله بعد بغلامين ورجلين وراجع أيضاً لجمع تصحيح كمثاليه بعد ببنين وبنات، والأولى أن يقول فيهما بالتثنية بدلاً من فيه.

وقوله: [أو صالح لوصفه به الخ] راجع للتثنية والجمع أيضاً والأولى بهما، ومعناه أن اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالمثنى نحو: رأيت شاعراً وكاتباً فتقول في حكايتهما أيين لأن شاعراً وكاتباً صالحان لوصفهما بالمثنى فتقول ظريفين مثلاً، وتقول في الجمع الذي ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو: رأيت رجالاً صالحين ونساء صالحات فتقول: أيين وأيات، وأما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأي نحو عندي دراهم فلا تقول في حكايته أيون لأن دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لأنه غير عاقل.

وقوله: [وتذكير وتأنيث فقط الخ] أي ولا يثنى ولا يجمع فتقول في مثاله السابق أيا بالإفراد في حكاية رجلاً

وقوله (احك بأي) محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من، و(ما) مفعول بـ (إحك) وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها (لمنكور) أي ما ثبت لمنكور، و(سئل) في موضع الصفة لمنكور، و(عنه) متعلق بـ (سئل) والهاء عائدة على (منكور) وهي الرابطة بين الصفة والموصوف، و(بها) متعلق بـ (سئل) و(ها) عائدة على (أي) و(في الوقف وحين) متعلقان بـ (إحك). ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال:

٧٥١ ـ وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

يعني أن من يحكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل منو ورأيت رجلاً منا، ومررت برجل منِي، و(ما) مفعول

وغلامين وبنين، وتقول أية في حكاية امرأة وجاريتين وبنات.

وقوله: [محتمل لهما الخ] أي اللغتين بل الحق أن كلام الناظم إنما يحتمل اللغة الأولى فقط لأنه قد أتى بما في قوله احك بأي ما الخ وهي من صيغ العموم، فتفيد أن جميع ما يثبت للمنكور يثبت لأي، وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم، ثم اختلفوا في الحركات اللاحقة لأي في المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع فقيل إعراب وهو الظاهر، وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات إنما هي للحكاية.

وقوله: [على الحروف المحكية الخ] فيه نظر والحق أنها واقعة على الأحوال الثابتة للمسؤول عنه.

وقوله: [وعنه متعلق بسئل] الحق أنه نائب فاعل سئل.

(ووقفاً احك ما لمنكور بمن)، قول المكودي: [وفروعهما الخ] فرع الأفراد هو التثنية والجمع، وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هي اللغة الفصحى، وهنالك لغة أخرى وهي لزوم إفراد وتذكير من في حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الأولى لأنه عبر بما وهي من صيغ العموم فيكون قوله بعد: والنون حرك إلى قوله: وان تصل فلفظ من الخ تفصيلاً لإجمال ما، وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد: وقل منان إشارة للغة المطابقة فيكون الناظم تكلم على اللغتين معاً والصواب ما مر.

وقوله: [وتشبع الحركات في الإفراد] أشار به إلى أن قول الناظم: والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكر، وأن مراده بالإطلاق مرفوع أو منصوب أو مخفوض فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وإنما هي للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بأن في كلام الناظم إشكالاً حيث عطف النون على الحكاية فيقتضي أن الإشباع غير الحكاية مع أنه نفسها.

وقوله: [قام رجل منو الخ] اعلم أنهم اختلفوا فقيل: إن منو مرفوع بالضمة الظاهرة، ومنا منصوب بالفتحة، ومني مجرور بالكسرة، والواو والألف والياء فيها إنما هي ناشئة عن إشباع الحركات الثلاث، وإنما أشبعت لأجل الوقوف تخفيفاً وبياناً للحركات لأنه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم وأشبعن وهو مذهب السيرافي، وقيل: إن منو مرفوع بالواو ومنصوب بالألف ومجرور بالياء، فيكون حكمها هو المار في قول الناظم: وارفع بواو وانصبن بالألف الخ، وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعد مثنى حقيقياً يعرب إعراب المثنى، ويكون منون جمع مذكر سالماً حقيقة يعرب

بـ (احك) وهي موصولة وصلتها (لمنكور) و(بمن) متعلق بـ (احك) و(وقفاً) مصدر منصوب على الحال من فاعل (احك) المستتر، و(النون) مفعول بـ (حرك) و(مطلقاً) نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، و(أشبعن) معطوف على (حرك) هذا حكم حكاية المفرد المذكر، وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله:

٧٥٢ ـ وَقُـلْ مَنَـانِ وَمَنَـيْنِ بَـعْـدَ لِي　　إلْفَـانِ بِـابْنَـيْنِ وَسَكِّـنْ تَـعْـدِلِ

يعني أنك إذا قلت لي (إلفان) كابنين وأردت حكاية هذين الإسمين قلت: (منان) في حكاية (إلفان) و(منين) في حكاية (ابنين) ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من (منان ومنين) في النظم إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة، ثم نبه على أنهما يسكنان بقوله (وسكن تعدل) أي لا يحكى بهما إلا وقفاً والوقف متضمن للسكون، و(منان ومنين) مفعول بـ (قل) والمراد قل هذين اللفظين، و(إلفان) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(كابنين) نعت لـ (إلفان) وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لي إلفان، و(تعدل) مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

٧٥٣ ـ وَقُـلْ لِمَنْ قَـالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَـهْ　　وَالنُّـونُ قَبْـلَ تَـا الْمُثَنَّى مُـسْكَنَـهْ

إعرابه، ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب إعرابه. وقال أبو علي: إن من في الحكاية مبنية أبداً ولو طابقت، وان الواو والألف والياء في المفرد لحقت من أولاً فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات إنما هي للإشباع فلا إعراب في من أصلاً، فيكون منان حينئذ ملحقاً بالمثنى لا مثنى حقيقياً لأنه لا يثنى حقيقة إلا المفرد المعرب، ومنون ملحق بالجمع ومنات كذلك، ومن على كل قول من الأقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على إعراب الاسم المنكر المحكي المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه، واشبعن في كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الأمر وإلا وجب أن يقول وأشبعا بإبدالها ألفاً للوقف لقوله وأبدلنها بعد فتح ألفاً وقفا الخ.

(وقل منان) لما ذكر في قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكر شرع في تثنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تثنيتها ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم، ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه، ولم يفعل ما فعل في من مع أي قيل لأن أي لفظ معرب قبل الحكاية، فلما وقعت حكايته كان الأصل أن تبقى على صحة تثنيتها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهي مبينة فالأصل فيها عدم التثنية والجمع فنص عليه فيها.

قول المكودي: [يعني أنك إذا قلت لي الخ] الأولى أن يقول يعني إذا قيل.

وقوله: [قلت منان في حكاية الخ] أشار بهذا إلى أنك لا تحكي المرفوع والمنصوب والمجرور في تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد أنك إذا حكيت المرفوع حكيته وحده فقلت منان، وإن أردت حكاية المجرور حكيته وحده فقلت منين بالياء وهكذا.

وقوله: [بعد قولك الخ] مثله في المعرب والصواب أن يقول بعد قول القائل لأن هذا حكاية لكلام الغير.

(وقل لمن قال أتت بنت منه)، قول المكودي: [والجملة في موضع الحال من منه الخ] مثله في المعرب والحق أن الجملة مستأنفة.

يعني أنك تقول في حكاية من قالت: أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال: (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعني أنه يقال في تثنية حكاية المؤنث منتان بسكون النون فتقول في حكاية: جاءت امرأتان منتان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين منتين، هذه هي اللغة الفصحى، وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

يعني أن فتح النون (نزر) أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح. و(منه) مفعول بـ (قل) كما تقدم في البيت الذي قبله، و(النون) مبتدأ وخبره (مسكنه) والجملة في موضع الحال من (منه) و(قبل) متعلق بـ (مسكنه) و(الفتح نزر) جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة.

ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال: (وصل التا والألف. بمن بإثر ذا بنسوة كلف) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من (منه) الفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضاً لما علمت من أن من لا يحكي بها إلا في الوقف، و(التاء) مفعول بـ (صل) و(الألف) معطوف على (التا) و(ذا) مضاف إليه على حذف القول، والتقدير: بإثر قولك ذا، و(كلف) خبر (ذا) و(بنسوة) متعلق بـ (كلف) ويحتمل أن يكون اسماً وفعلاً ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر فقال:

٧٥٥ ـ وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

إذا قيل: جاء قوم لقوم، قلت في حكاية قوم المرفوع منون، وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضاً، و(منون ومنين) مفعول بـ (قل) كما تقدم، و(مسكنا) حال من الضمير المستكن في (قل) و(فطنا) نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء، ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(وصل التا والألف)، قول المكودي: [على النون من منه الخ]هذه النسخة تقتضي أن علامة التثنية تكون موالية للتاء من منه فتقول منتات بتاء قبل الألف لكن هذا لا يوافقه كلامه بعد ولا كلام الناظم، وفي بعض النسخ على النون من من أي بإسقاط التاء فتقول حينئذ منات بدون تاء قبل الألف، ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث عبر بمن ولم يعبر بمنه وما في الزياتي ونقله عنه بعض غير ظاهر.

وقوله: [بإثر قولك ذا الخ]الأولى بإثر قول القائل بدليل وصل لأن الحاكي هو المتكلم وإنما يحكي كلام غيره.

وقوله: [ويحتمل أن يكون اسماً الخ]لأنه هنا مسكن الفاء التي هي لام الكلمة فتحتملها، والكلف: المولع بالنساء العاشق.

(وقل منون ومنين)، قول المكودي: [لأن منعوته مجرور]كتب عليه بعض المحققين انظر ما معنى هذا الكلام.
(قلت): بل كلامه ظاهر، وبيانه أنه يقال فطن للأمر أي تفطن له يفطن كتعب وقتل، والوصف منه فطن كفرح كما في المصباح، وفطن الوصف له جمعان فطناء ككرماء وفطن بضمتين كرسل وهذا من خارج، وأما في كلام الناظم فيتعين الجمع الذي هو على وزن كرماء ويكون مقصوراً ضرورة ممنوعاً من الصرف، ولا يصح الجمع الذي هو كرسل في كلام

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

هذا تصريح بالمفهوم من قوله (ووقفاً) فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منوناً في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله: (ونادر منون في نظم عرف) أشار به إلى قول الشاعر:

أتــوا نــاري فــقـلـت مــنــون أنــتـم فقــالـوا الجن قلت عمـوا ظــلامــا

وهو لتأبط شرا، و(إن تصل) شرط وجوابه الجملة من قوله (فلفظ من لا يختلف) و(نادر) خبر مقدم والمبتدأ (منون) وعرف في موضع الصفة لنظم، و(في نظم) متعلق بـ(نادر). ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال:

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال: قام زيد من زيد، ورأيت زيداً من زيداً،

الناظم وإلا لقال فطن بكسر النون لأنه نعت المجرور الذي هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع أن القافية تعين فتح النون، نعم ان قيل ان فطنا بضمتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لأن منعوته مجرور حيث علق منع كونه فعلاً بضمتين على التبعية.

(وإن تصل فلفظ من لا يختلف) لما ذكر أن لفظ من يطابق في الوقف إفراداً وتثنية وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً كأن قائلاً قال له: وهل يحكى بمن وصلاً أو لا؟ فأجاب بقوله: وإن الخ.

قول المكودي: [قول الشاعر: أتوا ناري الخ] البيت من الوافر، وقائله كما قال المكودي تأبط شراً، وقيل قائله شمر بن الحرث، وإعرابه: أتى: فعل، والواو العائد على الجن فاعله، وناري: مفعوله، وقلت: فعل وفاعل، ومنون: مبتدأ جار على ما مر، وأنتم: خبر، وقالوا: جواب منون، والجن بالرفع خبر لمحذوف أي نحن الجن، وعموا: أمر من وعم يعم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة، والواو فاعل، وظلاما: قيل تمييز وقيل منصوب على إسقاط الخافض، وهذا دعاء بدوام الإنعام، وهو وإن كان خاصاً بوقت فالمراد به العموم في جميع الأوقات كقولهم: أنعم الله صباحك، وقيل: المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالإنعام.

ثم ان هنا روايتين ظلاماً وصباحاً وكل منهما صحيح لأن ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الأخرى اتفقا في جميع الألفاظ ما عدا الضرب وهو ظلاماً أو صباحاً، وبعضهم وقع في نسخته ظلاماً فغلط من أنشد صباحاً، وبعضهم في نسخته صباحاً فغلط من أنشد ظلاماً، وقد علمت أنهما صوابان، والشاهد في منون بأن فيه شذوذين حيث ألحقه الواو مع أنه حكاية في الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا ما لهم، والحق أن هذا البيت لا حكاية فيه أصلاً لأن قائله واحد، ولم يجب به قول الجن وإنما قال لهم حين أتوه من أنتم فتكون من استفهامية لا غير، ولو كانت للحكاية ما جمع بين الواو وأنتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم.

(والعلم احكينه من بعد من)، قول كدي: [برفع الأول ونصب الثاني الخ] أي على الحكاية لا الإعراب وإلا فالعلم بعد من مرفوع تقديراً في الأحوال الثلاثة فتقول في الجميع: من مبتدأ وزيد في الأحوال كلها خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وقيل في العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم.

(إن عريت من عاطف)، قول كدي: [رأيت زيداً ومررت بزيد الخ] الواو في ومررت بمعنى أو لأن كلاً منهما

ومررت بزيد من زيد، برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث، وذلك بشرط أن لا يدخل على (من) حرف عطف وإليه أشار بقوله: (إن عريت من عاطف بها اقترن) فإذا قيل: رأيت زيداً، ومررت بزيد، قلت: ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على (من) وقوله (احكينه) يريد جوازاً فإن فيه لغتين: لغة أهل الحجاز الحكاية، ولغة بني تميم الرفع. و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (احكينه) و(من بعد) متعلق بـ (احكينه) و(إن عريت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله:

تركيب مستقل، ولم يذكر مثالاً للمرفوع لأنه لا يختلف لفظاً، وإعراب ومن زيد في الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ، وزيد في الجميع خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في الأحوال الثلاثة ولا حكاية لأن الغرض من الحكاية بيان أن المسؤول عنه تقدم في كلام غيره، وحرف العطف كاف في هذا إذ شأنه التوسط بين المعطوفين، قيل ولهذا بعينه شرطوا في حكاية العلم أن لا يكون متبوعاً بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق، فإن أتبع فلا حكاية، وقد أغفل المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال:

والعلم احكينــه ان يخـل من تـابـع أو عـاطف بمن قـرن

واستثنوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبوع، انظر التصريح تستفد.

وقوله: [جوازاً فإن فيه الخ] هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلاً من اللغتين أجاز الحكاية إلا أن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع، والأمر ليس كذلك لأن بني تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة في الجميع ولا يجيزون الحكاية، والحجازيون يجيزون الحكاية والرفع والراجح عندهم الرفع ولو قال جوازاً على مرجوحية عند أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التأنيث

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية، ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أي علامة التأنيث بدليل ما بعد.

قول المكودي: [التأنيث فرع التذكير الخ] إنما كان الأصل في الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول في تثنيتهما القمران، ولأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ نحو شيء وحيوان وإنسان، فإذا قيل إن هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فإن وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث وإلا فلا.

وقوله: [ولذلك يحتاج إلى علامة] أي ولكونه فرع التذكير يحتاج إلى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس، واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا: عين وأتان وجدي وعناق إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقا بها بين المذكر والمؤنث.

٧٥٨ ـ عَـلَامَـةُ التَّـأْنِيثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِفْ   وَفِي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالْكَـتِفْ

فذكر للتأنيث علامتين، ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي أسام قدروا التا كالكتف) يعني أن بعض الأسماء لا تكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة، وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف، و(علامة) مبتدأ وخبره (تاء أو ألف) والواو في (قدروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(أسام) جمع أسماء، فهو جمع الجمع. ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

٧٥٩ ـ وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيـرُ بِـالضَّمِـيرِ   وَنَـحْـوِهِ كَـالـرَّدِّ فِي الـتَّـصْـغِيرِ

فالضمير نحو: الكتف أكلتها فيعلم أن الكتف مؤنث لإعادة الضمير مؤنثاً عليها، (نحوه) أي ونحو الضمير (كالرد في التصغير) أي كرد التاء في التصغير نحو هنيدة في تصغير هند، وكتيفة في تصغير كتف، ومما يعلم به التقدير أيضاً اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف، وإعراب البيت واضح.

ثم إن تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة، وفتى وفتاة، وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة، وفرح وفرحة، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات وإلى ذلك أشار بقوله:

(علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء في الذكر على الألف إشارة لأصالتها وعلته أنها أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد في تصغير المؤنث العاري منها، وقيل الألف أصل لملازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة، ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منها أصل في التأنيث وهو الظاهر.

ثم ان التاء إنما تكون علامة في الأسماء المتمكنة، وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء في أنت وكهن، ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هي فيه كطلحة وحمزة، ومحله أيضاً فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فإن لم يمتز بأن كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمرة ونملة فإن التاء للوحدة يطلق ما هي فيه على المذكر والمؤنث، ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله: قالت نملة، وهي مسألة قتادة لما دخل العراق فقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال له أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أو أنثى؟ فقال له: أنثى بدليل تأنيث الفعل، فقال له هي للوحدة فلم يجد قتادة جواباً، ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم، فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء. ولم يشرح المكودي قول الناظم: أو ألف استغناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر الخ، ثم إن المصنف أتى بأو التي لأحد الشيئين غالباً إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في ذكرى مثلاً ذاكرة، وأما علقات فالألف للإلحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها، ونظيره بهمى وبهمات.

(وفي أسام قدروا التا) إنما قدروا التاء دون الألف لأصالتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت.

قول كدي: [جمع أسماء] أي وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد: فهو جمع الجمع.

(ويعرف التقدير)، قول كدي: [ورجلة الخ] بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية، وأما رجلة بفتحتين فهو جمع راجل.

٧٦٠ ـوَلاَ تَـلِي فَـارِقَـةٌ فَـعُـولاَ ... أَصْـلاً وَلاَ ٱلْمِفْعَـالَ وَٱلْمِفْعِـيـلاَ
٧٦١ ـكَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ وَمَـا تَـلِيـهِ ... تَـا ٱلْـفَـرْقِ مِنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة، الأول: (فعول) وقيد بالأصل والمراد به اسم الفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور، واحترز بقوله (أصلاً) من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة، لأنه بمعنى مركوب.

الثاني: (مفعال) نحو رجل معطار وامرأة معطار.

الثالث: (مفعيل) نحو معطير ومنطيق.

الرابع: (مفعل) نحو مغشم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل، وفاعل (تلي) ضمير مستتر عائد على التاء، و(فارقة) حال من ذلك الضمير، و(فعولا) مفعول بـ (تلي) و(أصلا) حال من (فعولا) ولا (المفعال والمفعيلا) معطوفان على (فعولا) (مفعل) مبتدأ وخبره (كذاك) وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان وإلى ذلك أشار بقوله: (وما تليه. تا الفرق من ذا فشذوذ فيه) قالوا: عدو وعدوة، ومسكين ومسكينة، وميقان وميقانة، و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها يليه والضمير العائد على الموصول الهاء في (تليه) و(تاء الفرق) فاعل بـ (تليه) و(شذوذ فيه) مبتدأ وخبر في موضع خبر (ما). ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ولا تلي فارقة فعولا)، كدي: [فذكر خمسة الخ] هذا الكلام يقتضي أن هناك أوزاناً أخر لم يذكرها، مع أنه لم يذكر الموضح وغيره إلا هذه الخمسة أشار إلى الأربعة هنا والخامس هو قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

(أصلاً) لأن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبني للمفعول كما مر، فيقال حينئذ جمل ركوب وناقة ركوبة، ولأجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ أصله بغوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء، وقيل: إنه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولاً فيكون من إفراد قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

وقد ورد أن المازني دخل على المأمون وعنده نحاة البصرة فقال له المأمون: هات مسألة يا مازني، فقال: ما الحكمة في قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ حيث لم يقل بغية؟ فقال المأمون للنحاة: أجيبوا، فأجابوه بما لا يرتضي، فقال المأمون: قل يا مازني، فقال: إن بغياً على وزن فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيل، وإن كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة، فاستحسن المأمون مقالته وما في التصريح(١) تحريف.

قول كدي: [نحو مغشم] المغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته.

وقوله: [لا تكون أسماء مفاعيل الخ] مفاعيل جمع مفعول أي لا يكون واحد منها اسم مفعول، فلو قيدت بقوله أصلاً لكان تحصيل الحاصل، وإنما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهي مخالفة للفعل في المعنى فخالفته في التأنيث.

---

(١) قول المحشي وما في التصريح تصحيف وهم إنما التخليط في كلام المحشي وقد ذكر القصد من كتب على المتصف لابن جني (٣) في الهامش.

٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

يعني أن فعيلاً تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب، وفهم من قوله (كقتيل) أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلاً بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة. وفهم من قوله (إن تبع موصوفه) أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة للبس، وشمل ما كان نعتاً نحو رأيت امرأة قتيلاً، وما ذكر موصوفه قبله وإن لم يكن نعتاً نحو هند قتيل ولحية دهين لعدم اللبس. وفهم من قوله (غالباً) أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صفة ذميمة وخصلة حميدة، فـ(التاء) مبتدأ وخبره (تمتنع) و(من فعيل) متعلق بـ(تمتنع) و(كقتيل) في موضع الحال من (فعيل) و(غالباً) حال من الضمير في (تمتنع) و(إن تبع) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى ٱلْغُرِّ

فقسمها إلى مقصورة وممدودة، وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة، ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوي فيه جمع

(ومن فعيل كقتيل)، قول كدي: [للبس الخ] بيانه أنه لا يدرى هل هو وصف للمذكر أو للمؤنث؟ واستشكل التقييد هنا بتبعية الموصوف وإطلاقه في الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعاً، فإذا قلت مثلاً: رأيت صبوراً أو شكوراً لم يدر هل هو صفة لمذكر أو لمؤنث والإشكال على حاله.

وقوله: [وشمل ما الخ] أي شمل قوله: إن تبع موصوفه الخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التي تميز بين المذكر والمؤنث فيشمل ما ذكر ويشمل نحو رأيت قتيلاً من النساء فتحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الإبهام لقال:

ومن فعيل كقتيل إن علم موصوفه غالباً التا تنعدم

وإنما لحقت التاء فعيلاً بمعنى فاعل ولم تلحق فعيلاً بمعنى مفعول للفرق بينهما، واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتي على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول.

(وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هي المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد لا غير على الحق كما يأتي عن المكودي في آخر تقرير قول المصنف في التصغير لتلو يا التصغير الخ. (فإن قلت): قول المصنف وذات مد يقتضي أن الألف الأولى هي علامة التأنيث لأنها هي الممدودة في اللفظ قال الدماميني ولم يقل به أحد. (فالجواب) أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التي سيق المد لأجلها وهي الثانية المقلوبة همزة.

(نحو أنثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو أنثى مفرد الغر التي هي غراء، وفي القاموس الغرة بضم الغين بياض في الجبهة.

قول كدي: [وهو] أي الجمع الذي هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر، وسيقول الناظم: فعل لنحو أحمر وحمرا.

المذكر والمؤنث، و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(ذات قصر وذات مد) خبر المبتدأ. ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

٧٦٤ ـ وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى
٧٦٧ ـ كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

فذكر اثني عشر بناء، الأول: فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو(أربى) وهي الداهية.

الثاني: فعلى بضم الفاء وسكون العين اسماً كان كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى وهي وصف مؤنث الأطول.

الثالث: فعلى بفتح الفاء والعين نحو(مرطى) وهو لنوع من المشي.

الرابع: فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى، وإلى مصدر نحو دعوى، وإلى صفة نحو(شبعى).

الخامس: فعالى بضم الفاء نحو(حبارى) اسم طائر.

السادس: فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو(سمهى) للباطل.

(والاشتهار في مباني الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أي والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أي والمشتهر، ومباني جمع مبنى بمعنى الوزن، وفي بمعنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل للممدودة.

قول كدي: [فذكر اثنا عشر] هكذا في غالب النسخ اثنا بالألف وهو غلط، والأولى أن يقول اثني عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها، ثم إن فعلى إنما سمع في ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهوراً؟ انظر الموضح.

وقوله: [وهي الداهية] تجمع على دواه وأعظمها الموت.

(ووزن فعلى)، قول كدي: [نحو دعوى] هو مصدر دعا لأن دعا له مصدران دعاء ودعوى كما في القاموس، ومفهوم قول المصنف جمعاً الخ أن فعلا إذا لم يكن واحداً من الثلاثة فإن كان اسماً كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل إن قدر المنع من الصرف فالألف للتأنيث وإلا فهي للإلحاق.

قول كدي: [اسم طائر] وهو معروف كبير العنق رمادي اللون شديد الطيران جداً، ويوجد في حوصلته حجر إذا علق على الإنسان لم يحتلم ما دام عليه، وإن علق على من به إسهال حبس بطنه، وإن علق قلبه على من نومه كثير قل نومه.

وقوله: [سمهى للباطل] أي للكذب وللهواء الذي بين السماء والأرض.

السابع: فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو (سبطرى) لنوع مِن المشي.

الثامن: فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو (ذكرى) مصدر ذكر.

التاسع: فعيلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو (حثيثى) مصدر حث.

العاشر: فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو (الكفرى) وهو وعاء الطلع.

الحادي عشر: فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (خليطى) للاختلاط.

الثاني عشر: فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (شقارى) اسم نبت.

وفهم من قوله (والاشتهار) أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذي نبه عليه بقوله: (واعز لغير هذه استندارا) أي انسب لغير هذه الأبنية الاستندارا، والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة، و(الاشتهار) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(الأولى) نعت لمحذوف تقديره الألف الأولى، و(يبديه) إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره. ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٦٨ - لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ
٧٦٩ - ثُمَّ فِعَالاَ فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا
٧٧٠ - وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالاَ وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

فذكر سبعة عشر بناء: الأول (فعلاء) نحو حمراء وصحراء.

الثاني (أفعلاء) وشمل قوله (أفعلاء مثلث العين) ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فإن فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها.

الخامس (فعللاء) نحو عقرباء وحرملاء لموضعين.

وقوله: [لنوع من المشي الخ] فيه تبختر. وقوله: [مصدر حث] هذا هو الصواب خلاف ما في التصريح من قوله أنه اسم مصدر، والحث الحض على الشيء.

وقوله: [بضم الفاء وفتح العين الخ] بل الذي في القاموس أن الكفري مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات، وقيل لوعاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه.

وقوله: [للاختلاط الخ] يقال وقعوا في خليطي أي في اختلاط بينهم.

وقوله: [اسم الخ] القاموس الشقاوى شقائق النعمان ويخفف ونبت آخر أحمر.

(لمدها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذي هو مد وأراد اسم المفعول الذي هو ممدود كأنه قال: لممدودها الخ، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى: لألف التأنيث الممدودة.

قول كدي: [نحو عقرباء الخ] عقرباء: اسم موضع خارج دمشق، وقال ابن عقيل: إنه اسم لأنثى العقارب.

السادس (فعالاء) بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص.

السابع (فعللاء) بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس.

الثامن (فاعولاء) نحو عاشوراء للعاشر من المحرم.

التاسع (فاعلاء) بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع.

العاشر (فعلياء) بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر.

الحادي عشر (مفعولاء) نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله (ومطلق العين فعالا) ثلاثة أبنية: فعالاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي من أي الناس هو، وفعيلاء نحو كثيراء في بزر، وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة، والفاء مفتوحة في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله (وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا) ثلاثة أبنية: فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع، وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع، وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء، وقد ذكر في الممدود أبنية أخرى وإنما اكتفى بهذه لشبهتها.

والضمير في قوله (لمدها) عائد على ألف التأنيث، و(فعلاء) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(أفعلاء) معطوف على (فعلاء) بحذف العاطف، و(مثلث العين) حال من (أفعلاء) و(فعللاء) وما بعدها من الأبنية إلى (فعالا) معاطيف على إسقاط العاطف، و(مطلق العين) حال من (فعالا) و(فعلاء) مبتدأ وخبره (أخذا) و(مطلق فاء) حال من الضمير المستتر في (أخذ) العائد على (فعلاء) و(كذا) متعلق بـ(أخذا).

وقوله: [بمعنى قصاص] الذي ذكره غيره أنه اسم للقصاص نفسه، ثم إن عد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال: لأنه إنما سمع من أعرابي وقف على باب بعض أمراء العراق فقال: القصاصاء أصلحك الله خذ لي القصاص.

وقوله: [نحو قرفصاء لنوع من الجلوس] هو أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس إحدى اليدين بالأخرى واضعاً لهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب.

وقوله: [وهو جحر اليربوع الخ] الجحر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتاً، واليربوع حيوان فوق الفأرة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة.

وقوله: [في بزر الخ] قيل أن البزر الثمر قبل صيرورته رطباً. وقوله: [جنفاء اسم موضع الخ] هذا هو الصواب لا خفقاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافاً لابن الناظم ولا نظير له إلا وزنان وحينئذ فعده من الأوزان المشهورة مشكل.

وقوله: [اكتفى بهذه لشهرتها الخ] فحينئذ كان ينبغي للناظم أن يؤخر قوله: واعز لغير هذه استنداراً إلى هنا فيكون راجعاً للمقصورة والممدودة والله أعلم.

المقصور والممدود

المقصور هو الإسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الإسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٧١ ـ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

يعني أن الإسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعل الآخر كان ذلك الإسم المعل مقصوراً قياساً نحو جوى مصدر جوى، فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين، فـ (اسم)فاعل بفعل مضمر يفسره (استوجب)و(من قبل)متعلق بـ (استوجب) و (فتحاً)مفعول باستوجب، و (ذا نظير)خبر (كان)والفاء في قوله (فلنظير)جواب (إذا)و(المعل) نعت (لنظيره) و (ثبوت)مبتدأ خبره (لنظيره)، ثم أتى بمثالين منه فقال:

المقصور والممدود

لما ذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلاً قال له: ما هو المقصور والممدود من حيث هما؟ فأشار يبين المقيس منهما، فيكون ذكر هذا الباب عقب ما مر من ذكر العام بعد الخاص، والنحاة إنما يتكلمون على المقيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل ما سمع.

قول المكودي: [هو الاسم الخ]الاسم جنس في الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فما يقع كثيراً من قولهم ان جا مقصور جاء ضرورة فيه تسامح لأن القصر والمد خاصان بالأسماء بل جا لغة في جاء، وخرج بقوله الذي حرف إعرابه ألف المبني نحو إذا فلا يقال فيه مقصور لأن القصر خاص بالاسم المعرب، وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير لازمة.

وقوله: [والممدود هو الاسم الخ]خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء، وخرج بقوله الذي حرف إعرابه همزة المبني نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب، وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ما ء، فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين الكلمة إذ أصله موه.

(كالأسف)مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح، وصفة اسم محذوفة والأصل إذ اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحاً كالأسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المعل بدليل فلنظيره أي الصحيح الخ وليس كالأسف مثالاً لقوله: وكان ذا نظير لأنه لا يلائم فلنظيره المعل الخ، والأسف مصدر أسف إذ كان شديد الحزن.

قول المكودي: [فالجوي مقصور الخ]مصدر جوي بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء في الصدر.

وقوله: [فعل بفتح العين الخ]عملا بقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل الخ.

٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يعني أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعين لـ (فعلة وفعلة) مقصوران قياساً، فمثال (فعل) لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب، ومثال (فعل) دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٧٤ - وَمَا أسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

يعني أن الإسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل ذلك بقوله:

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزَةِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتآء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احمر احمراراً، واقتدر اقتداراً. و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، و(استحق) صلتها، و(ألف) مفعول بـ (استحق) ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و(قبل) متعلق باستحق، و(المد) مبتدأ وخبره (عرف) و(في نظيره) متعلق بـ (عرف) و(حتماً) حال من الضمير في (عرف) وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وإعراب البيت الأخير واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَى وَكَالْحِذَا

يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً ممدود سماعاً، وقد مثل المقصور بالحجى وهو

(كفعل وفعل) مثال للنظير المعل الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لا للمسالم الصحيح، وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعله بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها، وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها. قول المكودي: [من الصحيح قربة وقرب] القربة بكسر القاف وعاء الماء.

وقوله: [دمية ودمى الخ] الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه، وقيل الصورة على صورة الإنسان من العاج وغيره.

وقوله: [في الصحيح قربة الخ] بضم القاف من القرب إلى الله تعالى.

(كارعوى وكارتأى) الارعواء الرجوع والانكفاف عن القبيح، والارتاء افتعال من الرأي والتدبير، يقال: ارتأى في أمره إذا تدبره، ولو قال المصنف:

كمصدر الفعل الذي قد بدئا   بزائل الهمز كأعطى وارتأى

لكان أعم فائدة إذ يشمل مصدر الفعل الذي ابتدىء بهمزة قطع كإعطاء فإن نظيره من الصحيح كإكرام يستحق ما ذكر فمده قياسي.

(والعادم النظير ذا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا اسماً مقصوراً أو اسماً ممدوداً ولا

العقل والثاني بالحذاء وهي النعل وقصره ضرورة. (العادم)مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، و(بنقل)خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل، و(ذا قصر وذا مد)حالان من الضمير المستتر في الخبر. ثم قال:

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي ٱلْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَٱلْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

يعني أن النحويين اتفقوا على قصر المدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين، فمن قصر الممدود قول الشاعر:

لـيـلى ومـا لـيـلى ولم أر مـثـلهـا بـين الـسـما والأرض ذات عـقـاص

ومن مد المقصور قوله:

والمـرء يـبـليـه بـلاء السربـال تعـاقب الإهلال بعـد الإهـلال

نظير له من الصحيح فيستحق ذلك، فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسي أو سماعي؟ فقال: بل هو سماعي ومعنى كونه سماعياً أننا ننظر لأئمة اللغة نقلوه مقصوراً عن العرب قبل وكذلك إن نقلوه ممدوداً ولا نقيس عليه غيره.

وقوله: [مضاف إلى المفعول الخ] فيكون النظير حينئذ بالجر ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميراً عائداً على أل.

(وقصر ذي المد اضطرارا) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما لمحذوف هل الألف الأولى الزائدة وتقلب الهمزة الباقية ألفاً لأن آخر المقصور لا يكون إلا ألفاً أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف، ولم يبين المصنف أيضاً كيفية مد المقصور فقيل يزاد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة، وقيل تبقى الألف على حالها وتزاد الهمزة والأول أولى لأن الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى، وقد علمت أن الممدود ما قبل همزته ألف زائدة، فلو قلنا بالثاني للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلي والإعراب على الهمزة على كلا القولين.

قول كدي: [قول الشاعر: ليلى الخ] البيت من الكامل، وقائله أمية بن أبي عائذ، وليلى: مبتدأ، وما: مبتدأ للتعظيم والواو الداخلة على ما زائدة، وليلى خبر ما، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول الذي هو ليلى، والرابط تكرار المبتدأ بعينه كقوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ﴿القارعة ما القارعة﴾ ولم: حرف جزم، وأر: مجزوم بحذف الألف وهو مضارع رأى البصرية تتعدى لمفعول واحد وهو مثلها، وذات: مفعول بمحذوف أعني ذات عقاص، ولا يصح أن يكون بالرفع نعتاً لليلى لأن ليلى معرفة وذات نكرة مضاف لنكرة، وعقاص جمع عقيصة وهي الشعر المضفور أي المفتول، والشاهد في قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف بناء على أن الأصل صار نسياً منسياً، وقيل على الهمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين.

وقوله: [ومن مد المقصور قوله: والمرء يبليه الخ] البيت من السريع، وقائله العجاج، والمرء مبتدأ، ويبليه بضم الياء مضارع أبلى من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقاً والهاء مفعوله، وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق، والسربال بكسر السين مضاف إليه القميص أو قميص المرأة أو الثوب مطلقاً، وتعاقب بالرفع فاعل يبليه أي ترادف، والإهلال جمع هلال بمعنى شهر والمعنى: أن المرء يكون أولاً قوياً شاباً فإذا مرت عليه الشهور والأعوام صار ضعيفاً كالثوب يكون جديداً وبطول

و(قصر) مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول، و(مجمع) خبر المبتدأ، و(عليه) متعلق بـ(مجمع) و(اضطراراً) مفعول له وهو تعليل لـ(قصر) و(العكس) مبتدأ وخبره (يقع) و(بخلف) متعلق بـ(يقع) .

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال:

٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

يعني أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى، والخامسة نحو مسمى، والسادسة نحو مستدعى، فتقول فيها: ملهيان ومسميان ومستدعيان، و(آخر) مفعول بفعل مضمر يفسره (اجعله) والهاء في (اجعله) مفعول أول، و(ياء) مفعول ثان، و(تثنى) في موضع النعت لـ(مقصور) والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

٧٧٩ - كَذَا الَّذِي الْيَا أصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

الإشارة بقوله (كذا) إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني أن ما كانت فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء، فمثال

الأيام عليه يصير خلقاً بالياً، والشاهد في مد بلاء بكسر الباء مع أن الأصل فيه القصر، ولو قرىء بلاء بفتح الباء كان ممدوداً أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

جمعهما بالجر عطف على تثنية، وتصحيحاً قيل حال بمعنى مصححاً، وقيل إنه تمييز محول عن المضاف، والأصل وتصحيح جمعها، والظاهر أنه منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أي وجمعها جمع تصحيح. ثم إن الناظم ترجم لشيء لم يذكره لأنه ترجم لجمع الممدود ولم يذكره داخل الترجمة وذكر جمع المؤنث السالم من غير المقصور والممدود في قوله: والسالم العين إلى آخر الباب ولم يترجم له، فيكون المصنف نقص وزاد عما في الترجمة، وقد مر الكلام أول الكتاب على المثنى والجمع مستوفى مع شروطهما.

(آخر مقصور)، قول المكودي: [نحو ملهى الخ] اسم لما يلهى به كما في الصحاح وغيره أنه مصدر أو مكان أو زمان.

(كذا الذي اليا أصله نحو الفتى) فإن قلت: قولهم الفتوة يدل على أن أصل الألف واو. (قلت): أصلها الفتية فقلبت الياء واواً لأجل الضمة على التاء كما قالوا قضو الرجل إذا كان كثير القضاء، وأصل الواو فيه الياء لأنه من قضيت.

قول المكودي: [للجامد بمتى] وتمثيل المكودي بعد للجامد الذي لم يمل بإذا وعلى، لأن الذي تقرر أن الألف مهما وقعت في حرف كعلى أو في اسم يشبهه كمتى إلا وهي أصلية غير مقلوبة عن شيء، فكيف يقال أن ألف متى وإذا وعلى

المنقلبة عن ياء نحو فتى فتقول فتيان، ومثال المجهولة التي سمعت فيها الإمالة متى مسمى بها فتقول في تثنيتها متيان، وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واواً إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

أي (في غير ذا) **من الثلاثي تنقلب الألف واواً**، و(ذا) **إشارة إلى جميع ما تقلب فيه الألف ياء، وشمل قوله** (في غير ذا) **المنقلبة عن واو نحو**: رجا رجوان، **والمجهولة نحو: إذا، وعلى مسمى بها قال**: (وأولها ما كان قبل قد ألف) **أي وأول هذه الحروف المنقلبة عن الألف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، وقوله** (الذي) **مبتدأ وصلته الجملة الإسمية من قوله** (اليا أصله) **وخبره** (كذا) **و**(الجامد) **معطوف على** (الذي) **و**(الذي أميل) **صفة لـ** (الجامد) **و**(في غير) **متعلق بـ** (تقلب) **و**(واواً) **مفعول ثان بتقلب، و**(الألف) **هو المفعول الأول، و**(ما) **مفعول ثان بـ** (أولها) **ومفعوله الأول ها وصلته** (ما كان) **و**(قد ألف) **في موضع خبر كان، و**(قبل) **متعلق بـ** (ألف). **ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:**

٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... نَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب فيه الهمزة واواً في التثنية فتقول: صحراوان وحمراوان.

مجهولة الأصل، وفسر الجامد بعض الشراح بالذي لا اشتقاق فيه وهو غير صحيح أيضاً في كلام الناظم، لأنه إن أراد أن الجامد يطلق على الحرف وشبهه قبل التسمية كان موافقاً للموضوع حينئذ لصحة تثنيتها حينئذ، لكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم الجامد عليها بعد التسمية فكلام الناظم على التفسيرين مشكل.

(في غير ذا تقلب واواً الألف)، **قول المكودي**: [نحو رجا ورجوان الخ] **الرجا مقصور أحد أرجاء أي جوانب البئر وهو الصواب، وفي بعض النسخ رحى بالحاء المهملة وهي غير صواب لأنها من ذوات الياء يقال رحيت بالرحى كما ذكره ابن عصفور.**

(وأولها ما كان قبل قد ألف)، **قول المكودي**: [هذه الأحرف الخ] **عبر بالأحرف موافقة لتعبير الناظم بها في وأولها المفيدة للجمع، والأولى أن يقول الناظم وأولها بضمير التثنية لأنه عائد على الواو والياء.** (وأجيب) **بأن الناظم أطلق الجمع الذي هو ها على ما زاد على الواحد، أو يقال إن الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذي هو ها عائد على الألف، والتقدير وأول بدلها أي الألف وبدل الألف ياء أو واو، أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والألفاظ.**

وقوله: [الذي قد ألف قبل] **أي في صدر الكتاب في قوله**: بالألف ارفع المثنى، **مع قوله**: وتخلف اليا الخ.

(وما كصحراء بواو ثنيا)، **قول المكودي**: [تقلب فيه الهمزة الخ] **أي وجوباً وإنما لم تبق الهمزة على حالها في تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واواً خصوصاً لأن التثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب، وفي النسب تقلب الهمزة في نحو هذا واواً خصوصاً فيقال في النسبة إلى صحراء صحروي، وإنما قلبت الهمزة في النسب لأنها أثقل من الواو، وقلبت واواً خصوصاً لأن قلبها ياء يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة، والأرض المستوية في لين وغلظ والفضاء الواسع الذي لا نبات فيه.**

وقوله: (نحو علباء كساء وحياء)

٧٨٢ ـ بِـوَاوٍ أَوْ هَمْـزٍ وَغَـيْرَ مَـا ذُكِـرْ صَحِّـحْ وَمَـا شَـذَّ عَـلَى نَقْـلٍ قُصِرْ

يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو (علباء) أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو (كساء) والمنقلبة عن ياء نحو (حياء) فتقول: علباآن وعلباوان، وكساآن وكساوان، وحياآن وحياوان، ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله: (وغير ما ذكر. صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قراآن ووضاآن. ثم قال: (وما شذ على نقل قصر) يعني أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي لا يقاس عليه، فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الألف الرابعة واواً، وخوزلان بحذف الألف، ورضيان في تثنية رضى بقلب الألف ياء وأصلها واواً، ومما شذ في تثنية الممدود قولهم في حمراء حمراآن بإقرار همزة التأنيث، وقاصعان بحذف الألف والهمزة، وكسايان بقلب همزة كساء ياء، وقراوان ووضاوان بقلب الأصلية واواً.

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (كصحراء) و(ثنيا) في موضع خبر (ما) و(بواو) متعلق بـ (ثنيا) و(نحو علباء) مبتدأ، و(كساء وحياء) معطوفان على (علباء) بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة، وخبر المبتدأ (بواو أو همز) و(غير) مفعول مقدم بـ (صحح) و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (شذ) وخبرها (قصر) و(على نقل) متعلق بـ (قصر). ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ونحو علباء كساء وحيا)، قول المكودي: [نحو علباء] أصله علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس الذي هو الكاغد الذي يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها أثر ألف زائدة، والعلباء عصبة في العنق، والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لأنه من الكسوة، والحياء بالمد تغير وانكدار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم، وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما نهاك عنه.

ثم إن كلام الناظم يقتضي التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واواً وبه قرره المكودي، والحق أن هذه الهمزة إن كانت مقلوبة عن حرف الإلحاق كعلباء كان الراجح في التثنية قلبها واواً لكن ربما يؤخذ هذا من تقديم الناظم بواو، وإنما رجح هنا القلب تشبيهاً للهمزة هنا بهمزة حمراء من جهة أن كلاً منهما بدل من حرف زائد غير أصلي، وقيل الراجح التصحيح أيضاً وإن كانت الهمزة بدلاً من أصل ككساء فالراجح بقاء الهمزة، وكلام الناظم يقتضي التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه، وإنما رجح بقاء الهمزة لأن فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة في المفرد.

(وغير ما ذكر صحح)، قول المكودي: [نحو قراء ووضاء الخ] القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضاً محسن القراءة أو كثيرها، والوضاء الوضيء الوجه الحسنة وأقرت الهمزة هنا لأصالتها.

(وما شذ على نقل قصر)، قول المكودي: [قولهم مدروان] تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء رؤوسهن، وقيل يطلق على طرف الرأس أو الإلية، والقياس مدريان بالياء لأنه جاوز ثلاثة أحرف.

وقوله: [وخوزلان بحذف الخ] تثنية خوزلي نوع من المشي فيه تبختر، والقياس خوزليان بإثبات الياء. وقوله: [وأصلها واو] لأنه من الرضوان فالقياس رضوان بإثبات الواو.

وقوله: [وحمريان] بالياء والقياس فيه حمراوان.

٧٨٣ ـ وَاحْذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى   حَدِّ ٱلْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

يعني أنك إذا جمعت الإسم المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة، فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٨٤ ـ وَٱلْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ   وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعاً، وموسين ومصطفين جراً ونصباً، و(من المقصور وفي جمع) متعلقان بـ (احذف) و(على حد) في موضع الصفة لـ (جمع) و(ما) مفعول باحذف وهي موصولة واقعة على الألف المقصورة وصلتها (تكملا) و(به) متعلق بـ (تكملا) والهاء في (به) عائد على الموصول والضمير المستتر في (تكملا) عائد على المقصور. ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال:

(وإن جمعته بتاء وألف).

٧٨٥ ـ فَالأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي ٱلتَّثْنِيَهْ   وَتَاءَ ذِي ٱلتَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

الهاء في (جمعته) عائد على (المقصور) أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التثنية، ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت إمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع امالتها قلبت واواً، فإن كان آخر الإسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله: (وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه) يعني ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءي التأنيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات، و(إن جمعته) شرط، و(بتاء) متعلق بـ (جمعته) والفاء جواب الشرط، و(الألف) مفعول مقدم بـ (اقلب) و(قلبها) مصدر ومضاف إلى المفعول، و(في التثنية) متعلق بالمصدر، و(تاء) مفعول أول بـ (الزمن) و(تنحيه) مفعول ثان. ثم قال:

(واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضي حكم المقصور في حذف الآخر الذي هو الياء في المنقوص، إلا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة في الرفع نحو جاء القاضون، ولم يبقوا الكسرة فيه لإفضائه إلى قلب الواو علامة جمع المذكر ياء ولم ينبه الناظم عليه وإن كان يتغير في جمع التصحيح كالمقصور لأن الترجمة لا تشمله. قول كدي: [وواو الجمع الخ] هذا في حالة الرفع وأما في حالتي النصب والجر فيلتقي الألف والياء.

(وإن جمعته بتاء وألف)، قول المكودي: [إذا كانت رابعة فصاعدا] نحو ملهيات ومسميات ومستدعيات في جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد، ومثال الثلاثي الذي يقلب ياء المسمى به أنثى فتيات، ومثال المجهول الأصل المهال متيات، ومثال الثلاثي الذي يقلب واواً قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة، ثم أن المكودي خص قول المصنف وإن جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ ساكتاً عن جمع الممدود جمع مذكر سالماً وجمع مؤنث سالماً مع أنه ترجم له، والأولى أن هاء جمعته عائدة على الاسم المار مقصوراً أو ممدوداً فيكون الباقي على المصنف إنما هو جمع الممدود جمع مذكر سالماً، وقد اعتذر المرادي عن المصنف بأنه لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية واحداً لم يذكره

٧٨٦ - وَالسَّالِمَ ٱلْعَيْنِ ٱلثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧ - إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ... مُخْتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز اتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة، وتضم إن كانت مضمومة، وتكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين: أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة، والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار، وما أوله مضموم نحو سورة، وما أوله مكسور نحو ديمة، وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة، فلا يتبع شيء من ذلك إلا ما أوله مفتوح فإن فيه لغتين على ما سنذكره.

الثاني: أن يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيأل فلا يغير.

الثالث: أن يكون إسماً واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فإنه لا يتبع، وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله: (والسالم العين الثلاثي اسماً).

الرابع: أن يكون (ساكن العين) واحترز به من المحرك العين نحو سمرة.

استغناء عنه بالتثنية بخلاف المقصور فإنه وافق جمع المؤنث السالم التثنية وجمع المذكر خالفها، لكن يقال: إن جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى فلم ذكره؟ ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ:

وجمع ممدود بوجهيه كما ... مر قبيل في المثنى محكما

لوفى بذلك، والقناة الرمح.

(والسالم العين الثلاثي)، قول كدي: [جاز اتباع عينه لفائه في الحركة] أي في جنس الحركات الثلاث ومحل جواز الاتباع فيما عدا مفتوح الفاء وإلا فالاتباع فيه واجب عملاً بمفهوم قوله بعد: وسكن التالي غير الفتح، فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب.

وقوله: [نحو جنة وجنة الخ] الجنة بفتح الجيم المعلومة لا حرمنا الله منها، والجنة بالضم ما بقي من الحر وغيره ويسمى الدرقة والترس والحجفة ومنه قوله تعالى: ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ أي وقاية، والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكوراً أو إناثاً.

وقوله: [نحو دار الخ] تمثيله بدار لا ينبغي والصواب أن يمثل بنحو سارة عربي لأن دار وإن فرضنا أنه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً حتى يتوهم فيه الاتباع أو عدمه، فلا يقال قياساً دورات وإنما يقال ديار.

وقوله: [نحو ديمة] هي المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة.

وقوله: [على ما سيذكره] أي في قوله: أو لأناس انتمى.

وقوله: [نحو سمرة] اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام.

الخامس: أن يكون(مؤنثاً) واحترز به من نحو بكر فإنه لا يجمع بالألف والتاء، وهذان الشرطان مفهومان من قوله(ساكن العين مؤنثاً بدا) ولا فرق في ذلك بين ذي التاء والمجرد منها وإلى ذلك أشار بقوله:(مختتماً بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة أو سدرة وغرفة، وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل، فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول: قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

«السالم» مفعول بفعل مضمر يفسره(أنل) وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى، «الثلاثي» نعت لـ(السالم) و(اسماً) حال من(الثلاثي) أو من(السالم) «اتباع» مفعول بـ(أنل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «فاءه» مفعول ثان بـ(إتباع) «بما» متعلق بـ(إتباع) «إن» شرط، «ساكن العين ومؤنثاً» حالان من الضمير المستتر في(بدا) العائد على اسم، وكذلك(مختتماً ومجردا) حالان أيضاً من اسم.

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكر، وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله:

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ   خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو غرفة، والتالي الكسر نحو هند، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الاتباع كما سبق، والسكون والفتح فتقول: غرفات بالضم اتباعاً لحركة الفاء، وغرفات بالسكون للتخفيف، وغرفات بالفتح تخفيفاً أيضاً، وفي نحو هند هندات بالكسر اتباعاً، وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذا في سائرها.

وقوله: [أن يكون مؤنثاً الخ] اعترض الشاطبي زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثاً بأنه غير محتاج إليه، إذ الكلام فيما يجمع بالألف والتاء على أن هذا الشرط مضر لأنه يقتضي أن الاتباع لا يجوز في جمع نحو حمزة وطلحة مع أن ذلك جائز، وأجيب عن هذا الأخير بأن معنى مؤنثاً ولو لفظ ليدخل نحو حمزة، وأجيب عن المصنف بأن هذا الشرط في جواز جمعه جمع مؤنث سالماً مطلقاً لا في الاتباع فقط، وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً وأنها مجموعة في قوله: وقسه في ذي التا الخ، وتأمل هذا الجواب، والحق في الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختتماً بالتاء أو مجرداً.

قول المكودي: [نحو قصعة الخ] القصعة هي الصحفة المعلومة، والسدرة بكسر السين شجرة النبق، ودعد بفتح الدال وهند وجمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة.

وقوله: [والسالم مفعول بفعل الخ] الحق ما في المعرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين: الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب والثاني اتباع.

وقوله: [وهو اسم فاعل مضاف الخ] الحق أيضاً أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه معنى، وإنما السالم في كلام المصنف صفة مشبهة على وزن فاعل وهي تضاف لفاعلها معنى نحو طاهر القلب شاحط الدار.

وقوله: [والثلاثي نعت للسالم] الحق أيضاً أنه بدل منه إذ السالم نعت للثلاثي في الحقيقة، والأصل أنل الثلاثي السالم الخ وهما معرفتان، والقاعدة أن نعت المعرفة إن تقدم عليها أعرب ما كان صفة بحسب العوامل، وأعرب الذي كان موصوفاً بدلاً من الذي كان صفة على حد صراط العزيز الحميد الله في قراءة من قرأ الله بالجر.

وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه إلا الاتباع كما سبق، و (التالي)مفعول بـ (سكن)وهو اسم فاعل ويجوز ضبط (غير)بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي، و (أو خففه)معطوف على (سكن) و (بالفتح)متعلق بخفف، و (كلا)منصوب بـ (رووا) ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء ولامه واو، أو على فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال:

٧٨٩ -وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني أنه يمتنع في هذين الإسمين وما أشبههما الإتباع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في زبية زبيات لنقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة. ثم نبه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الاتباع شذوذاً فقال: (وشذ كسر جروه)يعني أنه شذ كسر جروة، والضمير في (ومنعوا)عائد على العرب، (إتباع)مفعول بـ (منعوا)وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و (زبية)معطوف على (ذروة)و (كسر)فاعل بـ (شذ)و (جروة)مضاف إليه وهو على حذف مضاف والتقدير إتباع جمع نحو ذروة. ثم قال:

٧٩٠ -وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر كقول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الإسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز: فتستريح النفس من زفراتها. فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه إسم، وإما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهي لغة هذيل، قال شاعرهم:

أخو بيضات لائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

وقوله: [ثم استثنى من التالي الخ]غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الاتباع في قول الناظم والسالم العين أي محل جواز الاتباع في غير نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء إلى آخر كلامه.

(نحو ذروة وزبية) القاموس: ذروة الشيء بالضم والكسر أعلاه وذاله معجمة، وأما الزبية بضم الزاي فهي حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا في موضع عال ولذا يقولون في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبى، ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيراً لأنها عالية، وأما الجروة فهي مؤنث الجرو، قال في القاموس: الجرو مثلث الجيم صغير كل شيء حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس.

(ونادر أو ذو اضطرار)، قول المكودي: [كقول بعضهم في كهلة الخ] الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه الشيب.

وقوله: [كقول الراجز: فتستريح الخ] هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله، وتستريح: منصوب في جواب الترجي الذي هو لعل المذكورة فيما قبل هذا البيت، والنفس بالرفع فاعله، وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهي من زفر يزفر كنصر ينصر، والزفرة أن يخرج نفسه بلين وصوت مرة بعد مرة والشاهد في تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الاتباع هنا واجب لمفهوم قوله: وسكن التالي غير الفتح الخ.

وقوله: [قال شاعرهم: أخو بيضات الخ] البيت من الطويل أنشده الفراء، والشاعر من هذيل غير مسمى،

و(غير) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (قدمته) والهاء عائدة على (ما) وخبر المبتدأ (نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتمى) فقد توسط المبتدأ بين الأخبار، والتقدير: نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

جمع التكسير

إنما سمي جمع التكسير لتغيير بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم، ثم إن جمع التكسير على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٩١ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

يعني أن هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في هذا البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وستأتي أمثلتها في أثناء الباب.

وأخو: خبر لمحذوف على حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملاً بكونه سريع المشي، ورائح: اسم فاعل من راح والرواح كما لعياض من الزوال إلى الليل، فهو ضد الغدو، ومتأوب: اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل، ورائح ومتأوب ورفيق وسبوح بالرفع صفات لأخو بيضات، ومعنى رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريك المنكبين، ومعنى سبوح حسن الجري لين اليدين، والمعنى: جملي في شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعاً أو يحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد في بيضات بفتح الياء على لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الياء لأنه معتل العين.

جمع التكسير

لما كان الكلام قبل في جمعي السالم تذكيراً وتأنيثاً كأنه قيل له: ما هو جمع التكسير تذكيراً وتأنيثاً؟ شرع يبينه، ثم أن من النحويين من لم يتعرض للجموع في كتابه أصلاً وعلل ذلك بأن ألسنة الناس إنما فسدت في المفردات والمركبات ولم تفسد في الجموع غالباً بل ينطقون بها على الصواب من غير معرفة نحو وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم في أمور أربعة أنظرها في التصريح. والتكسير لغة إزالة التئام الشيء، يقال: تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها، واصطلاحاً ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تغيراً لا تلحق معه علامة، ولا بد من زيادة في التعريف تغيراً لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو زيدون مما جمع جمع مذكر سالماً نحو هندات مما جمع جمع مؤنث سالماً، هذا حاصل حده تقريباً وإن كان فيه انتقادات.

(أفعلة أفعل ثم فعله)، قول المكودي: [تدل على جمع الخ] كلامه يقتضي أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل على القلة.

وقوله: [وهو ما فوق العشرة الخ] هذا مبني على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر الناظم بعد حيث قال: والعكس جاء كالصفي، والحق كما للتفتازاني أنهما متفقان في المبدأ مختلفان في النهاية، مبدؤهما معاً ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة كما قيل وإن كان كل شيء موجوداً في الدنيا له نهاية.

و (أفعلة)مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره (جموع قلة). ثم أنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٩٢ -وَبَعْضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْعـاً يَـفِي كَـأَرْجُـلٍ وَٱلْعَكْسُ جَـاءَ كَـالصُّفِي

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة: رجل وأرجل وعنق وأعناق. وفؤاد وأفئدة. ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة: رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفي، والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها. و (بعض)مبتدأ، والإشارة بـ (ذي) إلى جموع القلة، و(يفي) خبر المبتدأ،

(تتمة): ذكر سيدنا ابن العربي في الفتوحات في باب العدد منها أنه لما وصل لباب العدد نام، فسأله سائل عن أقل العدد بمحضر النبي ﷺ فأجابه ابن العربي بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان عند الفقهاء، فقال له النبي ﷺ: أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغي لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسامع ما أردت هل أقل العدد المسمى شفعاً أو أقل العدد المسمى وتراً، ثم أخرج ﷺ خمسة دراهم ووضع بيده الشريفة اثنين وحدهما وثلاثة وحدها على حصير كنا عليه فوضع ﷺ يده على الاثنين وقال: هذا أقل العدد المسمى شفعاً، ووضع يده على الثلاثة وقال: هذا أقل العدد المسمى وتراً، ثم قال: هكذا فليجب عن هذه المسألة من سئل عنها، قال: فانتبهت فقيدتها فما رأيت معلماً أحسن منه ﷺ علم بالقول والفعل اهـ.

ثم إن المصنف عبر بجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هي أربعة، وأجيب عن المصنف بأجوبة منها: أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال، ومنها: أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن الناظم استعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة، والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدل جموع.

(تنبيه): من جملة جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث إذا لم يضافا ولم يقترنا بأل وإلا كانا للكثرة نحو: ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ الآية، وفي الكافية:

وجمع تصحيح لقلة وفي كثرة استعماله بأل تفي

ثم إن الذي عليه المحققون أن أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير إذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل.

وقوله: [وأفعلة مبتدأ الخ] وصرفه المصنف للضرورة لأن القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناظم ثمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحرف وحركت تخفيفاً.

(وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي) مضارع وفى وله في اللغة معان يقال: وفى بالعهد يفي وفاء ضد غدر، ويأتي بمعنى تم وبمعنى كثر وبمعنى دل وهو المراد هنا، والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى: وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعاً، ثم أنه اعترض تمثيل الناظم بالصفي فإنه كما سمع لمفرده جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصفاء، فالأولى أن يمثل بنحو رجال جمع رجل بفتح الراء، وأفئدة جمع فؤاد، وصرد يجمع على صردان قاله في النكت، والحق أنه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال، فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها إنما استعملت في القلة والكثرة أحدهما، إذا علمت هذا ففي كلام المصنف حذف

و(بكثرة) متعلق بـ(يفي) و(وضعاً) منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق. ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال:

٧٩٣ - لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

فذكر أن (أفعل) يطرد في نوعين: الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماً نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب، الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه، والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب. والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله:

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

فذكر أربعة شروط: الأول أن يكون اسماً وفهم ذلك من قوله (وللرباعي اسماً) وفهم من قوله (إن كان كالعناق) الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثاً لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكر نحو

عاطف ومعطوف والتقدير وضعاً واستعمالاً، وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال، فيكون في كلام المصنف شبه احتباك حذف استعمالاً من قوله وبعض ذي لدلالة كالصفي عليه وحذف وضعاً من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفي لدلالة وضعاً أولاً عليه.

وقوله: [وعكس المصنف الخ] أصل ما سلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لأنها أقرب للضبط إذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعاً واحداً وتحته مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد: وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فإنه يدخل فيه من الصحيح الثلاثي تسعة أوزان.

(لفعل اسماً صح عيناً)، قول المكودي: [نحو جون الخ] بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخراً هكذا في بعض النسخ، والجون لغة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شيء خالي الوسط، وفي بعض النسخ نحو جوز بالزاي آخر الحروف وهو الجوز المعروف.

وقوله: [نحو وجه وأوجه الخ] تبع ظاهر الناظم والحق أنه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واواً، وأما أوجه فشاذ.

وقوله: [نحو دلو وأدل وظبي الخ] أصلهما أدلو وأظبى فقلبت الواو في الأولى ياء وقلبت الضمة فيهما كسرة فأعلالهما إعلال قاض وهو أن تقول: استثقلت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقائهما فصار أدل بلام منونة وأظب بباء منونة.

(إن كان كالعناق)، قول المكودي: [وفهم ذلك من قوله للرباعي الخ] المراد بالفهم الأخذ وإلا فهو مصرح به على أنه كان ينبغي للمكودي أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعي الخ ويشرحهما مرة واحدة، واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الذال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل.

وقوله: [وهو أنثى الجدي الخ] الجدي الصغير الذكر من ولد المعز.

خمار، وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر، وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة، وفهم من تمثيله بـ(الذراع والعناق) أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول: ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب، وفهم من إطلاقه في المد في قوله(في مد) أنه لا يشترط كونه ألفاً بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن، وفهم من قوله(وعد الأحرف) الشرط الرابع. ثم قال:

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

يعني أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين، وذلك مما يطرد فيه(أفعل) فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزان نحو: جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وعضد وأعضاد ورطب وأرطاب، وشمل أيضاً ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب، واحترز بقوله(اسماً) من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال، ولما دخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله:

وقوله:[نحو خنصر الخ] اسم للاصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المزدوجة في الإنسان أنها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والخدين.

وقوله:[وأن يكون غير مختتم الخ] هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لا من خصوص قوله وعد الأحرف خلافاً للمكودي ولا تلتفت لكلام بعض هنا، والذراع من المرفق إلى رؤوس الأصابع.

وقوله:[نحو عقاب الخ] العقاب حيوان كله أنثى لا يوجد فيه ذكر أبداً، والذي يسافده ويجامعه ليلد حيوان آخر من غير جنسه، قال عنترة:

ما أنت إلا كالعقاب فأمه ... معلومة وله أب مجهول

وقوله:[نحو يمين الخ] ظاهر كلامه حيث لم يمثل للواو أنه موجود وهو الذي عند كثير من الشراح، فلو فرضنا أنك سميت مؤنثاً بنحو عمود لكان الحكم كذلك.

(وغير ما أفعل) اعلم أنه سيأتي في التصريف في قول الناظم: وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ، ان أوزان الثلاثي التي يقتضيها العقل اثنا عشر، لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، وثلاثة في أربعة باثني عشر: واحد مهمل وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم: وفعل اهمل والعكس يقل، ثالثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت أنه إذا كان اسماً صحيح العين القياس جمعه على أفعل، وبقيت تسعة كلها داخلة هنا كما قال المكودي إلا أن نسخه مختلفة، ففي بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان وإسقاط مثالين وهما عضد وأعضاد ورطب وأرطاب، وفي بعض النسخ بزيادة هذين المثالين بعينهما بين أعدال وبين فعل وهو الصواب.

قول المكودي:[نحو بطل وبلز الخ] البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أو ناقة بلز أي ضخمة ناعمة البدن، ويقال امرأة بلز أي ولود بمعنى كثيرة الأولاد.

٧٩٦ - وَغَالِبـاً أَغْنَاهُـمْ فِعْـلاَنُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعني أن الغالب في فعل نحو صردان يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر، وجرذ وجرذان للفار، وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجيء على أفعال قليلاً ومنه رطب وأرطاب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على فعل الصحيح العين، و(أفعل) مبتدأ خبره (مطرد) و(فيه) متعلق بـ (مطرد) والجملة صلة (ما) وكذلك من الثلاثي، و(اسماً) حال من الموصول، و(يرد) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (غير) و(بأفعال) متعلق بـ(يرد) و(فعلان) فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب، و(في) متعلق بـ (أغناهم). ثم قال:

٧٩٧ - فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ أَفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

يعني أن (أفعلة) يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره، واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد، وبالمذكر من المؤنث نحو عناق، فإن يجمع على (أفعل) كما تقدم وشمل وقوله (بمد ثالث) ما كانت مدته ألفاً أو واواً أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. ثم قال:

٧٩٨ - وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلاَلِ

يعني أن (أفعلة) يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما: بنات وأبنتة وزمام وأزمة، ومثال المعتل: بناء وأبنية وقباء وأقبية، ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي. و(أفعلة) مبتدأ وخبره (اطرد)

(وغالباً أغناهم فعلان)، قول المكودي: [لطائر] هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر أحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صام لله وأنه كان مع نوح في السفينة وكان يوقظ نوحاً للصلاة في جوف الليل، وفي أبي داود نهى عليه السلام عن قتل أربع دواب: النحلة والنملة والهدهد والصرد.

(لاسم مذكر رباعي بمد)، قول المكودي: [نحو قذال الخ] القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس.

(والزمه في فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

قول كدي: [بنات وأبنية وزمام الخ] هكذا في نسخة، والبنان بالنون آخر رأس الاصبع، وفي بعض النسخ بتات بتاءين بدل بنان والبتات الزاد والجهاز ومتاع البيت، فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها، والقباء بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية.

وقوله: [أنهما لا يتجاوز فيهما الخ] تبع في هذه العبارة عبارة المصنف وفيها إيهام لأنها تقتضي أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعداهما إلى غيرهما وقد علمت بطلانه، والحق في العبارة أن يقول أنهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض النسخ.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: وفعل لاسم رباعي. (فإن قلت): لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن وألسنة فهل هي مذكرة أو مؤنثة؟ (قلت) إن اعتبرت اللفظ وهو مذكر جمعتها على أفعلة، وإن اعتبرت

و(لاسم وعنهم) متعلقان بـ (اطرد) بعد في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر (لاسم) (اطرد) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي افعله في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في (الزمه) عائد على وزن (أفعلة) و(في فعال) متعلق بـ (الزمه). ثم قال:

٧٩٩ ـ فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعل المقابل لفعلاء، وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معاً حمر، وفهم من قوله (لنحو) أن ذلك الجمع مطرد أيضاً في (أفعل) الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عفلاء وهي التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدرة فتقول: رجال كمر ونساء عفل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لنحو). ثم قال: (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة (فعلة) بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: فعيل نحو صبي أو صبية، وفعل نحو فتى وفتية، وفعل نحو شيخ وشيخة، وفعال نحو غلام وغلمة، وفعال نحو غزال وغزلة،

الكلمة وهي مؤنثة جمعتها على أفعل، وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن بقوله:

يا أيها المولى الذي من به زماننا يشرف والأمكنه
هل ألسن جمع لسان فما يراد بالجمع على ألسنه
بين لنا الجمعين يا ذا الذي يقيم فيها يدعي البينه

فأجاب وأحسن في الجواب:

يا أيها المولى الهمام الذي من كل فن قد حوى أحسنه
يجوز تأنيث لسان كذا تذكيره بل بعضهم عينه
وبعض من جوز ذين ادعى تغاير الجمع إذا أمكنه
فجمع ما أنثته ألسن وجمع ما ذكرته ألسنه

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغي للناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية، ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه.

قول المكودي: [الذي ليس له فعلاء الخ] أي الذي لا مؤنث له أصلاً.

وقوله: [للعظيم الكمرة الخ] الكمرة بفتح الميم فهي كالحشفة وزناً ومعنى.

وقوله: [بالأدرة] بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة.

(وفعلة جمعا بنقل يدرى)، قول المكودي: [بل هو محفوظ في ستة أبنية] جمعها ابن غازي في بيت نصه في حاشية خ عند قوله ونتواضع العلية:

فصبية وشيخة وفتية وغزلة وغلمة وثنية

وفعل نحو ثنى وثنية، ومعنى قوله(بنقل يدرى) أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، (فعلة) مبتدأ وخبره (يدرى) (بنقل) متعلق بـ(يدرى) (جمعاً) مفعول ثان بـ(يدرى) والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على (فعلة). ثم قال:

٨٠٠ ـ وَفُـعُـلٌ لِاسْـمٍ رُبَـاعِـيٍّ بِمَـدّ قَـدْ زِيـدَ قَـبْـلَ لَامٍ إِعْـلَالاً فَقَـدْ

من أمثلة جمع الكثرة(فعل) بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على(فعل). وفهم من إطلاقه في قوله(اسم) أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن. وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله(بمد) أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل، وياء نحو قضيب وقضب، وواواً نحو عمود وعمد.

وفهم من قوله(قبل لام إعلالاً فقد) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل. وشمل قوله(بمد) الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف فإن كان المد واواً أو ياء فكذلك، وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٠١ ـ مَـا لَمْ يُضَـاعَفْ فِي الأَعَـمِّ ذُو الأَلِفْ وَفُـعَـلٌ جَمْـعـاً لِـفُـعْـلَةٍ عُـرِفْ

يعني أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم.

وفهم من قوله(في الأعم) أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن، وفي حجاج حجج. وفهم

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلا ثنية فإنه جمع ثني بكسر الثاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذي يعاد مرتين، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ثنى في صدقة» أي لا تؤخذ الزكاة وهي المراد بالصدقة في السنة مرتين، والثنى أيضاً السيد الثاني الذي فوقه من هو أعظم منه في السيادة وذلك كالوزير مع الأمير.(فإن قلت) : ما فائدة قوله هنا وفعلة جمعاً مع أنه معلوم مما مر في قوله أفعلة أفعل؟(فالجواب) أنه زاده زيادة في الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة.

(وفعل لاسم رباعي) أتى بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا إلا في سكون العين.

قول المكودي :[واحترز باسم من الصفة الخ] وذلك نحو جواد.

قوله :[نحو قذال وقذل وأتان الخ] تقدم معنى القذال وأما أتان بتاء مثناة فوق فهو اسم أنثى الحمار، وفي الصحاح أنه لا يقال أتانة، وفي القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل، وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لا فرق بين كونها وحشية أو أنسية.

وقوله :[للزم قلب الواو] أي لما يأتي في قوله: وفعل اهمل والعكس يقل الخ.

(ما لم يضاعف) ، قول المكودي :[كقولهم في جمع عنان الخ] العنان بفتح العين السحاب أو المطر وبكسرها ما تقاد به الدابة وهو المسمى في عرفنا باللجام، فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل.

من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل، و (فعل) مبتدأ وخبره (لاسم) و (رباعي) نعت (لاسم) و (بمد) نعت بعد نعت، و (قد زيد) في موضع النعت لـ (مد) و (قبل) متعلق بـ (زيد) و (إعلالاً) مفعول مقدم لـ (فقد) و (فقد) في موضع النعت لـ (لام) و (ما) ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الإسم الواقع خبراً في البيت قبله، والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي بمد[1] وعدم تضعيف ذي الألف. ثم قال: (وفعل جمعاً لفعلة عرف).

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً لفعلة نحو غرفة وغرف، ولفعلى نحو كبرى وكبر، و (فعل) مبتدأ، و (عرف) خبره، و (جمعاً) مفعول ثان لـ (عرف) و (لفعلة) متعلق بـ (جمعاً) ويجوز أن يكون متعلقاً بـ (عرف).

ثم قال: (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن (فعلة) في

وقوله: [وفي حجاج الخ] الحجاج بفتح الحاء وكسرها العظم المستدير بالعين، وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط.

وقوله: [وذلول وذلل الخ] تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة كما في القاموس، وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهي أم عبد الله بن أبي ابن سلول من أكابر المنافقين وأبي اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا في جمعه سلل. (فإن قيل): ما الفرق بين الألف في التضعيف وبين الواو والياء فيه مع أن ثقل التضعيف مع الضم موجود في الجميع؟ (فالجواب) أو الألف خفيفة، فلو قلنا يتفرع عما هي فيه التضعيف مع الضم لأدى إلى النقل من الأعلى الذي هو الخفة إلى أسفل، وأما مع الواو والياء فالنقل موجود في المفرد، فالتضعيف مع الضم فيهما يؤدي إلى النقل من الثقيل إلى الأثقل منه وهو أخف من الأول، ومعنى الأعم في كلام المصنف الغالب.

(وفعل جمعاً لفعلة عرف) قالوا: الأولى أن يقدم فعل المفتوح العين على مضمومها. (وأجيب) بأن مضمومها يقع موقع ساكنها كالعكس فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم في فعلة فظاهره أنه لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة والحق تخصيصه بالاسم، فلو قال: وفعل لفعله اسماً عرف لأفاد ما ذكرنا.

قول المكودي: [مفعول ثان لعرف] الحق أنه حال لأن عرف إنما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه في المعرب والمبني عند قول المصنف فمعتلاً عرف.

(ولفعلة فعل) قول المكودي: [لأن فعلة في الصفات قليل] هذا اعتذار عن المصنف، ولو قال: ولفعلة فعل. اسماً وجاء بعضه على فعل. لوفى بالمراد من غير كلفة، نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاماً فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل، فلو قال: ولفعلة فعل. اسماً متمماً وأتى فيه فعل. لوفى بذلك ويكون أولى من الإصلاح الأول، ومثال كون فعلة بكسر الفاء صفة صغرة وكبرة وعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة وعجوزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع.

---

(١) لعل هنا سقطاً تقديره بمد زائد قبل لامه الذي فقد اعلالاً وعدم الخ يعني إن كان المد ألفاً فيشترط أن لا يكون الألف مضاعفاً، اهـ مصححه.

الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل (فعلة) الصحيح العين نحو قربة وقرب، والمعتل نحو قيمة وقيم، والمعتل العين نحو مرية ومرى، والمضعف نحو حجة وحجج.

ثم قال: (وقد يجيء جمعه على فعل) الضمير في (جمعه) عائد على (فعلة) أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية وحلى. وفهم من قوله (قد يجيء) قلة ذلك، و(فعل) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(على فعل) متعلق بـ (يجيء). ثم قال:

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الإسم نحو واد، وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب، وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة، وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل، فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) و(فعلة) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد) ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطراد لأنه مضاف إليه. ثم قال: (وشاع نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين

وقوله: [نحو قربة وقرب] القربة بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أي الاكراب.

وقوله: [نحو مرية ومرى] المرية بالميم أولاً الشك، وأما الفرية بالفاء أولاً فهي الكذبة.

وقوله: [نحو حجة وحجج] الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون، قال تعالى: ﴿ثماني حجج﴾ أي سنين، والحجة بالفتح حج البيت، والحجة بالضم هي التي يقيمها الإسان في الخصومة لسلطان والبرهان.

(وقد يجيء جمعه)، قول المكودي: [لحية الخ] للحية معلومة، وأما الحلية فهي الصفة وقيل حلية السيف.

(نحو في رام ذو اضطراد فعله)، قول المكودي: [ورماة] أصله رمية بفتح الياء تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار رماة وقضاة لقول الناظم: من واو أو ياء بتحريك أصل. الما أبدل الخ.

وقوله: [نحو واد] هذا محترز قوله صفة وأصله وادي بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أن يمثل بجاهل وحاتم.

وقوله: [نحو ضاربة] تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا في معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب، والأولى التمثيل براهية وغازية وقاضية.

وقوله: [نحو صاهل] هذا أيضاً خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضاري.

وقوله: [يدل عليه اطراد] فالتقدير حينئذ فعله ذو اطراد في نحو رام، والذي أحوجه إلى هذا أن اطراد مضاف إليه والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله، والحق أن في نحو متعلق باطراد قطعاً، ويجاب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات لا سيا في الضرورة.

(وشاع نحو كامل وكمله)، قول كدي: [نحو خائن] الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المطيع.

وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل، وفهمت هذه الشروط أيضاً من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة، والمعتل الفاء نحو وارث وورثة، والمعتل العين نحو خائن وخونة، والمضاعف نحو بار وبررة، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطراد. ثم قال:

٨٠٤ - فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلى) مقصوراً بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور وإليه أشار بقوله: (وزمن. وهالك وميت به قمن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلاك والتوجع، و(فعلى) مبتدأ وخبره (لوصف) و(زمن) مبتدأ، و(هالك وميت) معطوفان عليه وخبر المبتدأ (قمن) أي حقيق، وينبغي أن يضبط (قمن) بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن قمناً المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع، و(به) متعلق بـ (قمن) والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

٨٠٥ - لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في (فعل) بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة، والمعتل نحو كوز وكوزة، والمضاعف نحو دب ودببة، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة

وقوله: [فقد تقدم] أي في قوله: في نحو رام.

وقوله: [وأراد هنا بالشياع الخ] مثله في الأشموني والمرادي مصلحاً للنظم بقوله: كذاك نحو كامل وكمله، ويكون التشبيه في الاطراد، والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضاً لأن نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطرداً؟ ومثل كامل وكملة حافظ وحفظة.

(فعلى لوصف كقتيل)، قول المكودي: [دال علي هلاك أو توجع] تبع في هذه العبارة المرادي التابع للشارح والأولى أن يقول: دال على آفة كما في التوضيح، لأن من جملة ما يجمع على فعلى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والتوجع.

(وزمن وهالك) الزمن هو الذي لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية.

قول المكودي: [وينبغي أن يضبط الخ] بل لا حاجة لهذا، والحق أن قمن بكسر الميم وله احتمالان: أحدهما أن تقول: ان زمن مبتدأ وقمن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه، والثاني أن تقول: ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل، وأما ميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقمن خبره.

(لفعل اسماً لاما فعله)، قول كدي: [نحو درج] بضم الدال المهملة صندوق تضع فيه العروس ما تحتاج له من مكحلة وزينة.

وقوله: [نحو كوز وكوزة الخ] الكوز بضم الكاف إناء معد للشرب معلوم، والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز.

وقوله: [نحو دب الخ] الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازيلهن وهو المسمى بالفلكة ودببة

نحو حلو، وبقوله (صح لاماً) من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله: (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني أنه قد يجمع على فعلة (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، و (فعل) بكسر الفاء وسكون العين، فمن الأول زوج وزوجة، ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى (قلله) أي الوضع قلل جمع فعل على فعلة، وفهم منه اطراده في (فعل) بضم الفاء، و(فعله) مبتدأ وخبره (لفعل) و(اسماً) حال من (فعل) و (صح) في موضع الصفة لاسم، و (لاماً) تمييز أي صح لامه، و(الوضع) مبتدأ وخبره (قلله) والهاء في (قلله) عائدة على الجمع. ثم قال:

٨٠٦ ـ وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ   وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في (فاعل وفاعلة) بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب، واحترز بالوصف من غيره نحو حائط. و(فعل) مبتدأ وخبره (لفاعل وفاعلة) و(وصفين) حال من (فاعل وفاعلة). ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص من المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين وإليه أشار بقوله:

٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ ٱلْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا   وَذَانِ فِي ٱلْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا

يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على (فعال) بزيادة ألف على (فعل) فتقول: رجال ضراب وصوام، ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال: (وذان في المعل لاماً ندرا) ومثال (فعل) في المعتل اللام غاز وغزى، ومثال (فعال) غاز وغزاء وسار وسراء. وفهم من قوله (ندر) أن ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام، و(مثله) خبر مقدم، و (الفعال) مبتدأ والهاء في (مثله) عائدة على (فعل) و(فيما) متعلق بمثل، (ذان) مبتدأ وخبره (ندرا) وألف (ندرا) ضمير عائد على (ذان) و(في المعل) متعلق بـ (ندرا). ثم قال:

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا   وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ ٱلْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فعال) بكسر الفاء وهو مطرد في (فعل وفعلة) وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الإسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال، وشمل الصحيح العين كما

الجمع لا يجوز فيه الإدغام لأنه مثل كلل الآتي في كلام المصنف.

وقوله: [نحو حلو] الصواب تمثيله ببر وغمر لأن حلواً معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام.

(وفعل لفاعل)، قول المكودي: [بشرط صحة لامهما] هذا مأخوذ من قوله: وذان في المعل لا ما ندرا.

(ومثله الفعال)، قول المكودي: [يعني أن ما ذكر الخ] اعترضه يس بأن كلامه يقتضي أن فعال بالألف يكون جمعاً للمذكر والمؤنث معاً، ومثله في الهواري مع أنه إنما يكون جمعاً للمذكر. (قلت): اعتراض يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر في قول المكودي، يعني أن ما ذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر، والصواب أن الكاف مكسورة مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو في النظم، وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه في التوطئة بالمراد حيث قال: ثم إن المذكر الخ.

(فعل وفعلة)، قول المكودي: [وخدلة وخدال الخ] الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين

مثل والمعتلها نحو نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل فيما عينه اليا منهما)

يعني أن فعالاً قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف، و (فعل وفعلة)مبتدأ، و (فعال)مبتدأ ثان، و (لهما)خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، وفاعل (قل)ضمير مستتر عائد على (فعال)و (فيما)متعلق بـ (قل)وما موصولة واقعة على (فعل وفعلة)و (عينه)مبتدأ، و (اليا)خبره والجملة صلة ما، والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه. ثم قال:

٨٠٩ ـ وَفَـعَـلٌ أَيْـضـاً لَـهُ فِـعَـالُ ... مَـا لَمْ يَـكُـنْ فِي لاَمِـهِ اعْـتِـلاَلُ

يعني أن فعالاً يطرد في (فعل)بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله: (ما لم يكن في لامه اعتلال).

٨١٠ ـ أَوْ يَـكُ مُضْعَفـاً وَمِثْـلُ فَعَـلِ ... ذُو التَّـا وَفِعْلٌ مَـعَ فُعْلٍ فَـاقْبَـلِ

يعني أن فعلاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضاعفاً نحو طلل، وأطلق في (فعل)وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال، و (فعل)مبتدأ، و (أيضاً)مصدر، و (فعال) مبتدأ وخبره (له)والجملة خبر المبتدأ الأول، و(ما) ظرفية مصدرية، و (اعتلال)إسم (يكن)و (في لامه)خبرها (أو يك)معطوف على (يكن). ثم قال: (ومثل فعل ذو التا)يعني أن فعلة يطرد أيضاً في جمعه فعال نحو رقبة ورقاب. وفهم من قوله (ومثل فعل)أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام، و(ذو التا)مبتدأ وخبره (مثل فعل)ثم قال: (وفعل مع فعل فاقبل) يعني أن فعالاً يطرد في (فعل) بكسر الفاء وسكون العين، وفي (فعل)بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو قدح وقداح والثاني نحو رمح ورماح، و (فعل)معطوف على (ذو التا). ثم قال:

٨١١ ـ وَفِي فَعِيـلٍ وَصْفَ فَـاعِـلٍ وَرَدْ ... كَـذَاكَ فِي أُنْـثَـاهُ أَيْـضـاً اطَّـرَدْ

أي يطرد فعال أيضاً في (فعيل)ومؤنثه فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف، واحترز به من (فعيل) اسماً نحو قضيب، ومن (فعيل) بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال، و (في فعيل)متعلق بـ (ورد) و(وصف) حال من (فعيل) و(كذاك) متعلق بـ (اطرد) وكذا في (أنثاه). ثم قال:

والساقين، ثم ان قول المصنف: وقل فيما عينه الخ لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء نحو يعر بفتح الفاء وسكون العين وهو الجدي يربط في الزبية ليقع الأسد فيها.

(وفعل أيضاً له فعال) أطلق المصنف في فعل فظاهره لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة فإنه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه إذا كان اسماً، وأما إذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع، ولو قال المصنف: وفعل اسماً له فعال لأفاد ذلك، ويقرأ اسماً بهمزة قطعية.

قول المكودي: [نحو فتى] الفتى هو الشاب والطلل ما شخص وبقي من آثار الديار والطل المطر القليل.

(وفي فعيل وصف فاعل) بشرط صحة اللام احترازاً من نحو غني وولي.

قول كذي: [وكذاك متعلق باطرد] الظاهر أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق والتقدير اطرد اطراداً مثل الاطراد السابق.

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... وَأُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

يعني أن فعالا المذكور (شاع) أي كثر في فعلان نحو ندمان وندام، والمراد بـ (أنثييه) فعلانة نحو ندمانة وندام، وفعلى نحو غضبى وغضاب، أو على فعلان يعني بضم الفاء نحو خمصان وخماص، و(مثله) أي مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها أيضاً وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص، فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي: فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي: فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة. ثم قال: (والزمه في. نحو طويل وطويلة تفي) أي والزم فعالاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل، ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطويلة وطوال، والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيتين واضح. ثم قال:

٨١٤ ـ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعول) بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول. وفهم من قوله (يخص) أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة. وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجمع في الكثرة على غير فعول قليلاً ومن ذلك قولهم: نمر ونمار وأنمار، و(فعل) مبتدأ، و(يخص) خبره وهو مضارع مبني

(وشاع في وصف)، قول المكودي: [نحو ندمانة الخ] اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمى، فإن كان من الندم فلا تقول في مؤنثه إلا ندمانة، وإن كان من المنادمة إذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى. وقوله: [نحو خمصان الخ] الخمصان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تعدو خماصاً وتروح بطاناً».

(الزمه في. نحو طويل) لم يوجد في كلام العرب إلا ألفاظ ثلاثة: طويل وقويم وصويب، من قولهم: سهم صويب أي صائب قاله ابن جني. قول المكودي: [قد يجمع على غيره] وذلك نحو كريم فيقال: شريف وشرفاء وشراف وأشرف.

(تفي) أي تفي بما استعملته العرب، ثم إن القياس حذف الياء من تفي لأنه مجزوم في جواب الأمر. (وأجيب) بأن الياء للإشباع لا للإعراب.

(وبفعول فعل نحو كبد)، قول المكودي: [ونمر ونمور الخ] النمر حيوان صورته كأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد، والوعل وهو المسمى بتيس الجبل، قالوا: إذا شم المعز بوله أصابه خلل في عقله. قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام في الحواشي: عبارة الناظم فاسدة إذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبية وهما متنافيان ولا جواب له. (قلت): الظاهر أنه لا تنافي لأن المراد أن الغالب في الأوزان التي على وزن فعل أن لا تجمع على فعول، ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به، ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لا تنافي بل هو مثل قوله سابقاً وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وإن كان بين المحلين فرق.

للمفعول، و(بفعول) متعلق به، و(غالباً) حال من الضمير المستتر في (يخص). ثم قال: (كذاك يطرد).

٨١٥ - فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ ٱلْفَا وَفَعَلْ لَـهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ

يعني أن فعولاً يطرد أيضاً في فعل بفتح الفاء وكسرها وضمها نحو: فلس وفلوس، وجند وجنود، وضرس وضروس، واحترز بقوله (اسماً) من الوصف نحو صعب وحلو وخدن، فلا يجمع شيء من ذلك على فعول، والفاعل بـ (يطرد) ضمير عائد على فعول، و(في فعل) متعلق بـ (يطرد) و(اسماً ومطلق الفا) حالان من فعل. ثم قال: (وفعل له) أي له فعول ولم يقيده باطراد فعلم منه أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون، و(فعل) مبتدأ، و(له) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير في (له) عائد على الأول تقديره: وفعل له فعول، ويحتمل أن يكون له خبراً عن فعل ولا حذف، والضمير في (له) عائد على فعول والتقدير: وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول، ويحتمل أن يكون (فعل) معطوف على فعل الأول، و(له) منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر (فعل) ثم استأنف فقال له: (وللفعال فعلان) فيكون قد شرك بين فعل وفعال في الجمع على (فعلان) وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو: فتى وفتيان وأخ واخوان.

ثم قال: (وللفعال فعلان حاصل) من أمثلة جمع الكثرة (فعلان) بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو: غراب وغربان وغلام وغلمان، وقد تقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو: صرد وصردان، و(فعلان) مبتدأ وخبره (حصل) و(للفعال) متعلق بـ (حصل). ثم قال:

٨١٦ - وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(كذاك يطرد في فعل)، قول المكودي: [وضرس وضروس] والضرس معلوم[1] وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحر وغيره.

وقوله: [وخدن] الخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذي يقيك بنفسه ظاهراً وباطناً، ويطلق أيضاً على الذي يزني بالمرأة في السر ويجمع على أخدان ومنه قوله تعالى: ﴿ولا متخذي أخدان﴾.

(وفعل له)، قول المكودي: [فعلم أنه محفوظ الخ] تبع في هذا الشارح والحكم في نفسه صحيح كما في شرح الكافية لكن الذي يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لأنه عبر باللام في له وهي تؤذن بالاطراد كما هي قاعدة سابقاً ولاحقاً.

وقوله: [شجن وشجون] الشجن هو الحاجة حيث كانت، والشجن الحزن أيضاً لكنه غير مراد هنا لأن جمع هذا أشجان.

(وللفعال فعلان)، قول المكودي: [وقد تقدم في أول الباب] أي في قوله: وغالباً أعناهم الخ.

(وشاع في حوت)، قول المكودي: [نحو حوت وحيتان الخ] أصله حوتان فوقعت واو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كما في ميزان.

---

(١) هذا معنى الترس بالتاء المثناة فوق، وأما بالطاء فهو الصحيفة وحرر، اهـ مصححه.

يعني أنه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان، وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان، وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان، وما أشبهه نحو تاج وتيجان، ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال وقل في غيرهما فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان ثم قال:

٨١٧ ـ وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ ٱلْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو: بطن وبطنان، وسقب وسقبان، أو على فعيل نحو: رغيف ورغفان، وقضيب وقضبان، أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو: ذكر وذكران، وجمل وجملان، واحترز بقوله (اسماً)من الصفة نحو: سهل وظريف وبطل، وبغير معل العين من المعتل نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان، و (فعلان)مبتدأ وخبره (شمل)و (فعلاً)مفعول مقدم بـ (شمل)و (اسماً)حال من (فعلان)و (فعيلاً وفعل)معطوفان على (فعلاً)و (غير معل العين)حال من (فعل) ثم قال:

وقوله: [نحو عود الخ]اسم للجمل المسن، والقاع الأرض المستوية وعينه واو بدليل أقواع وأما قيعان فأصله قوعان ففعل به ما مر في حيتان.

وقوله: [صنو وصنوان]الصنو فرع يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى في العرف بالربيب، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود، ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

وقوله: [وظليم الخ]الظليم ذكر النعام وجمعه فعلان بكسر الفاء وضمها، والخروف الذكر من ولد الضأن، والمسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها في التصريح.

(وفعلاً اسماً) قول كدي: [نحو بطن الخ]البطن جوف كل شيء، والسقب بالباء آخر الخروف الذكر من ولد الناقة وفي بعض النسخ وسقف بفاء آخر الخروف بدل سقب بالباء.

وقوله: [وحمل وحملان]بالحاء المهملة، والحمل بفتحتين اسم للخروف من ولد الضأن الذي قدر على الرعي والجذع من ولد الضأن أيضاً والأنثى خروفة، وفي بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالحاء.

وقوله: [واحترز بقوله اسماً الخ]لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسماً شرط في الثلاثة فيكون من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه، هذا إن قرأنا اسماً بكسر الهمزة مفرداً، ويصح أن يكون بفتح الهمزة جمعاً قصر ضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحينئذ فلا حذف، وأما قوله غير معل العين فهو راجع للثلاثة، ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال:

فعلان لاسم عينه غير معل بوزن فعل أو فعيل أو فعل

وقوله: [وفعلاً مفعول مقدم الخ]فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ولا جواب له هنا لا الضرورة.

٨١٨ ـ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا   كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدود مضموم بالفاء مفتوح العين وهو مطرد في فعيل صفة مذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وبخيل وبخلاء. وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك. وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال: (كذا لما ضاهاهما قد جعلا) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو: ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك. والآخر أن يكون ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فيشمل نحو: صالح وصلحاء، وعاقل وعقلاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن، «(فعلا) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «(لما) متعلق بـ(جعلا) ومعنى (ما ضاهاهما) شابههما، «(ما) موصولة وصلتها (ضاهاهما) والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في (ضاهاهما).

ولما كان قوله (ولكريم وبخيل) يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحاً كان أو معتل اللام أو مضاعفاً أخرج معتل اللام والمضاعف بقوله:

(والكرم)، قول المكودي: [ولا معتل اللام] كما يؤخذ من المثالين هنا يؤخذ من قوله بعد: وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لأنه مر أنه يجمع على فعال وكأنه استغنى عن استثنائه لأنه مر في قوله: والزمه في نحو طويل الخ.

(كذا لما ضاهاهما)، قول المكودي: [والآخر أن يكون الخ] هذا الوجه هو الصواب وهو الذي في التوضيح ولا ينبغي العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه في المعنى وان لم يشابه في الوزن وأحرى إذا كان الشبه فيهما معاً وأما إن كان الشبه في الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالأقسام ثلاثة.

قوله: [ولما متعلق بجعلا] الحق أنه مفعول ثان بجعلا، ومفعوله الأول النائب عن الفاعل بجعلا، وكذا مفعولي مطلق صفة لمحذوفة، والتقدير قد جعل فعلاء للوزن الذي أشبه كريماً وبخيلاً في المعنى جعلا مثل الجعل السابق وهو الأطراد.

وقوله: [يوهم ان فعلاء الخ] هذا سبق قلم لأن الناظم أتى ببخيل وكريم وهو صحيحاً اللام غير مضعفين فكيف يمكن الإيهام؟ والصواب أن هذا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: أنت ذكرت أن فعيلاً إن كان صحيحاً غير مضعف يجمع على فعلا فإن كان معتلاً أو مضعفاً على أي شيء يجمع؟ فأجاب بقوله: وناب عنه أفعلاء، وإنما قالوا بالنيابة لأن المضعف إذا جمع على فعلا كشدداء اجتمع مثلان من غير إدغام لخصوص فعلاء بالأسماء فيودي إلى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء، وأما المعل اللام نحو غني فلو قيل فيه غنياء للزم أن يقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة، لكن في هذا التعليل نظراً لأن حرف العلة إذا وقع بعد ألف لا يقلب ألفاً، وإذا بطلت العلة بطل كون أفعلاء نائباً في المعل عن فعلاء وصار إنما هو وزن مستقل أصلي.

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي ٱلْمُعَلْ لَامـاً وَمُضَعَّفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

من أمثلة جمع الكثرة (أفعلاء) وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو: ولي وأولياء، وغبي وأغبياء، والمضاعف نحو: شديد وأشداء، وخليل وأخلاء، ونبه بقوله: (وغير ذلك قل) ما جاء من (أفعلاء) من غير المعتل والمضاعف نحو: نصيب وأنصباء، وهين وأهوناء، وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادي، ويحتمل وعندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكراه ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم: سرى وسروا، وتقي وتقواه، وسخي وسخواه، فذاك على هذا إشارة للحكم السابق، و(أفعلاء) فاعل بـ(ناب) و(عنه) و(في المعل) متعلقان بـ(ناب) و(لاماً) تمييز، و(مضعف) معطوف على (المعل) و(غير دلك قل) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٨٢٠ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
٨٢١ ـ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي ٱلْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فواعل) وهو مطرد في اسم على (فوعل) نحو: جوهر وجواهر، وعلى (فاعل) بفتح العين نحو: طابق وطوابق، أو على (فاعلاء) نحو: قاصعاء وقواصع، أو على وزن فاعل اسماً نحو كاهل، أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو: حائض وحوائض، أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضاربة وضوارب، وفاطمة وفواطم، وقد شذ (فواعل) جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار

(وغير ذاك قل)، قول المكودي: [نحو نصيب الخ] مثله في التوضيح وفي التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا في الصفة، وعلى الاحتمال الأول تكون الإشارة عائدة على شيئين: المعل والمضعف، والتقدير وغير العامل لاماً والمضعف قل كأنه قال وروداً فعلاء لغير المعل والمضعف قليلاً، وإنما أفراد الإشارة باعتبار الحكم لأن المعل والمضعف كما كان حكمهما واحداً صارا كأنهما شيئاً واحداً، وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون الخ، وعلى الاحتمال الذي للمكودي تكون الإشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء، وهذا الإحتمال هو الظاهر، والسرى السيد الشريف ومنه قوله تعالى: ﴿قد جعل ربك تحتك سريا﴾ وقيل السرى النهر الصغير، والسمى قرين الشخص وقيل الذي سمى باسمه مطلقاً، ويوجد في بعض النسخ سخى بدل سمى والسخي ضد البخيل.

(فواعل لفوعل وفاعل)، قول المكودي: [نحو طابق الخ] بفتح الباء اسم لطابق الشاة وغيرها، وقيل هو الآجرة الكبيرة.

وقوله: [نحو قاصعاء] أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة. وقوله: [نحو كاهل] ذكر في القاموس في الكاهل أقوالاً أولاها أنه مجمع الكتفين وصاهل صفة لفرس.

وقوله: [وفاطمة] عطفه على ضاربة فيؤخذ منه أنه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع، والحق أنه لا يشرط في فاعلة كونه صفة بل يكون اسماً كفاطمة أيضاً فهو اسم امرأة.

بقوله: (وشذ في الفارس مع ما ماثله) أي شذ فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما ماثله سابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٢ - وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ   وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعائل) ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها وسحابة وسحائب. وفهم من قوله (وشبهه) أربعة أوزان آخر كلها بالتاء (فعالة) بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل، و(فعالة) بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب، وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لأنه شبيه بفعالة في كون ثالثه مدة، وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل.

وفهم من قوله (ذا تاء أو مزاله) خمسة أوزان أخر وهي: فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل، وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل، وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعها سعائد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة.

وفي قوله: (وشبهه ذا تاء أو مزاله) إشعار بذلك، وبـ(فعائل) متعلق بـ(اجمعن) و(فعالة) مفعول به، و(شبهه) معطوف عليه، و(ذا تاء) حال من (شبهه) (أو مزاله) معطوف على (ذا تاء) والهاء في (مزاله) هاء الضمير وهو

(وشذ في الفارس)، قول المكودي: [وناكس الخ] الناكس المطأطىء والخافض رأسه، والفارس راكب الفرس أو صاحبه.

وقوله: [وداجن الخ] الداجن في الأصل الشاة أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ويكون وصفاً للعاقل، يقال: رجل داجن أي مقيم بمكان، وباعتبار كونه وصفاً للمذكر العاقل مثل به المكودي هنا فيسقط اعتراض من قال: الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل.

(وبفعائل اجمعن فعاله)، قول المكودي: [نحو سحابة] السحابة هي القطعة من الغيم.

وقوله: [نحو ذؤابة] الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جمعه ذآئب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واواً كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته.

وقوله: [نحو حمولة] هي الإبل التي تحمل وكذا ما حمل عليه من حمار أو غيره كان عليه حمل أم لا، والحمل بفتح الحاء ما كان في بطن أو على رأس شجرة، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس شجر أيضاً، فما كان في بطن يقال له حمل بالفتح فقط، وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط، وما كان على رأس شجر فيهما.

وقوله: [نحو شمال] الشمال بفتح الشين ريح تأتي من القبلة تسمى ريح الشرقية، وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين، ويطلق المكسور على الطبيعة، والخلق بضم اللام، وما ألطف قول ابن الجوزي يمدح الشمائل للإمام الترمذي:

أخلاي إن شط الحبيب وربعه   وعز تلاقيه وناءت منازله
وفاتكم ان تنظروه بعينكم   فما فاتكم بالسمع هذي شمائله

وقوله: [وهو عائد على ذا تاء الخ] هكذا في غالب النسخ بزيادة ذا قبل تاء وهي سبق قلم لأنه غير ملائم لما بعده، والصواب ما في بعض النسخ وهو عائد على تاء بإسقاط ذا وبه يستقيم ما بعد.

عائد على التاء، وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على(فعالة) والتقدير: ذا تاء أو مزال التاء، ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزناً مزالة منه، ويحتمل أن يكون(مزالة) معطوفاً على محذوف تقديره: ذا تاء ثابتة أو مزالة وهو أظهر. ثم قال:

٨٢٣ - وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة(الفعالي) بالكسر و(الفعالى) بالفتح ويطردان في فعلاء ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً كصحراء وصحاري وصحارى، ووصفاً كعذراء وعذاري وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين. وفهم من قوله(والقيس اتبعا) أن(عذراء) مقيس على صحراء وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٤ - وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة(فعاليّ) بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي، واحترز مما آخره ياء مشددة لدلالة على النسب نحو بصري ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الإسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل

وقوله:[يجوز تذكيرها الخ] أي باعتبارين مختلفين، فإن روعيت كونه كلمة أنث ضمير الحرف، وإن راعيت كونه لفظاً ذكره.

(وبالفعل والفعالي جمعا صحراء) إذا أردت جمع صحراء قلت صحاري بياء مشددة لأنك تدخل بين الحاء والراء ألفاً وتكسر الراء التي بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع في كل موضع كمساجد فتقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الهمزة الثانية ياء أيضاً ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح تنبيهاً على أن الباقية علامة التأنيث، وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله: وما كصحراء الخ، والعذراء البكر التي لا زالت بخاتم ربها.

قول المكودي:[وفهم من قوله والقيس الخ] الحكم الذي ذكر وهو قياس عذراء على صحراء صحيح في نفسه لأن صحراء اسم وعذراء صفة والصفة فرع من الاسم، لكن لا يؤخذ من النظم أصلاً بل المأخوذ منه أنه يجوز القياس على صحراء وعذراء معاً وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ما هو أعم، والقيس مصدر قاس قيساً وقياساً، وقال بعض: بل يؤخذ ما قال المكودي من المصنف بأن تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم بأتبع، وأتبع بفتح الهمزة، وفاعل أتبع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لأن أتبع في كلام المصنف بهمزة الوصل فهو فعل أمر قطعاً ولو كان ماضياً لقطعت الهمزة.

(واجعل فعالي) ، قول كدي:[في كل اسم ثلاثي الخ] هذه القيود مأخوذة من المثال الذي هو كرسي.

وقوله:[وبقاء دلالة الاسم الخ] نحو قرشي بياء النسب فلو حذفتها وقلت قريش بقي يدل لفظة مطابقة على المنسوب إليه الذين هم قريش.(فإن قلت) : يرد على بصري بكسر الباء نسبة إلى بصرة بفتحها لأنك لو حذفت الياء لم يدل على لفظ المنسوب إليه وهو بصره.(قلت) : التاء حذفت لأجل الياء فإذا زالت الياء رجعت التاء وفتحت الباء.

نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة باليمن. و(فعالي) مفعول أول بـ(اجعل) و(لغير) في موضع المفعول الثاني، و(جدد) في موضع الصفة لـ(نسب) و(تتبع) مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فعالي جمعاً لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب. ثم قال:

٨٢٥ - وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

المراد بشبه (فعالل) ما كان على شكله في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول وفواعل وفعاعيل ومفاعيل، وشمل قوله: (ما فوق الثلاثة ارتقى) ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل، وما زاد على الثلاثة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره. وشمل ما تقدم جمعه على غير(فعالل) من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام وكاهل وفوعل وفاعل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله: (من غير ما مضى) يعني من غير ما مضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة. ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي فلا إشكال في جمعه على فعالل أصلي نحو جعفر وجعافر، أو مزيد نحو أحمد وأحامد، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره، وقد أشار إلى الخماسي الأصول بقوله: (ومن خماسي. جرد الآخر انف بالقياس) يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو سفرجل

وقوله: [وشمل نوعين الخ] أي لأن القضية السالبة تصدق بنفي الموضوع إذ قوله: لغير ذي نسب جدد صادق بما إذا لم تكن الياء للنسب أصلاً فضلاً أن يكون مجرداً أو غير مجرد كالكرسي وهي الصورة الأولى، وصادق بما إذا كانت في الأصل للنسب لكنه غير مجدد الآن وغير معتبر بل صار نسياً منسياً وهي الصورة الثانية.

وقوله: [إلى مهرة وهي قبيلة باليمن] فكثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

(وبفعالل وشبهه)، قول المكودي: [وفواعل الخ] هكذا في بعض النسخ بزيادة فواعل مع أنه قد مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [كجعفر الخ] هو في اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع، ثم صار علماً على رجل وقد مر في العلم.

وقوله: [كجهور] في غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجوهري جهر بالقول رفع صوته به، ورجل جهوري الصوت عاليه، ويقال جهر بالضم أيضاً، وفي بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهي غير ظاهرة لأن فوعل مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [وفدوكس] اسم للأسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لأن الكلام في زيادة الثلاثي وفدوكس من مزيد الرباعي وسيأتي في قوله: وزائد العادي الرباعي احذفه كذا قيل، والحق أن كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له.

(ومن خماسي جرد)، قول كدي: [قرطعب الخ] القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذي

حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قراطع. وفهم من قوله (بالقياس) أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكره سيبويه، و(بفعالل) متعلق بـ(انطقا) وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(في جمع) متعلق أيضاً بـ(انطقا) و(ما) موصولة وصلتها (ارتقى) و(فوق) متعلق بـ(ارتقى) و(من غير) في موضع نصب على الحال من (ما) و(الآخر) مفعول بـ(انف) ومعنى انف احذف، و(من خماسي) متعلق بانف وكذلك بالقياس، و(جرد) في موضع الصفة لخماسي، ثم إن من الخماسي الأصول إن كان رابعاً شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخير وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٢٧ - وَالـرَّابِـعُ الشَّبِيـهُ بِالْمَـزِيدِ قَـدْ يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْـعَـدَدْ

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد، وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل (الشبيه بالمزيد) ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول: خدارن وخدارق وفرازد وفرازق. وفهم من قوله (قد يحذف) أن حذفه أقل من حذف الآخر. و(الرابع) مبتدأ، و(الشبيه) نعت له، و(بالمزيد) متعلق بـ(الشبيه) و(قد يحذف) في موضع خبر المبتدأ، و(دون) متعلق بـ(يحذف) و(ما) موصولة وصلتها (تم العدد) و(به) متعلق بـ(تم) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به). ثم قال:

٨٢٨ - وَزَائِـدَ الْعَادِي الـرُّبَـاعِي احْـذِفْـهُ مَـا لَمْ يَـكُ لَـيْـنـاً إِثْـرَهُ الَّـذْ خَـتَـمَـا

يعني أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس، والخماسي المزيد نحو قبعثرى إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط، فتقول في جمع مدحرج دحارج، وفي فدوكس فداكس. والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قباعث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس

لا يكسب شيئاً قليلاً ولا كثيراً، ويطلق على الحقير من كل شيء.

وقوله: [وفهم من قوله بالقياس الخ] معنى الاستكراه الذي ذكره المكودي الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذي حذف منه حرف أصلي إلا إذا كان هنالك موجب، كما إذا قيل لهم: كيف تجمعون سفرجل؟ فلا بد من الجواب فيقولون: سفارج، وهذا الحكم الذي ذكر في نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم، قيل: بل ربما يؤخذ منه العكس.

(والرابع الشبيه) هذا تقييد لقوله: ومن خماسي جرد. قول المكودي: [خدرنق] قال الجوهري: بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت، والرتيلة التي تسكن تحت الحجر.

وقوله: [لاشتراكهما في المخرج] مخرجهما معاً طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين.

(وزائد العادي الرباعي)، قول المكودي: [نحو مدحرج] اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئاً. وقوله: [قبعثرى] هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الإبل.

فأخرجه بقوله: (ما لم يك ليناً إثره اللذ ختما) واحترس به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من[1] ذلك شيء، لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير، أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه، وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف.

وشمل قوله(ليناً) ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وروهبيخ فإن الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ.

وشمل قوله: (ما لم يك ليناً إثره اللذ ختما) ألف مختار ومنقاد وليس حكمها كحكم ألف قرطاس، فلا يقال في جمعهما مخاتير ومناقيد وإنما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل: (وزائد العادي) فكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به

(وما لم يكن ليناً)، قول المكودي: [المعروفة من التصريف الخ] وهي أن الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء وسيأتي ذلك في قوله: وياء أقلب ألفاً كسراً تلا. أو ياء تصغيره بواو ذا فعلا في آخر، لكن عبارته الآتية في الواو توهم أن قلبها ياء بعد الكسرة محله إذا وقع آخراً وليس كذلك، فالأحسن العموم الذي تقتضيه عبارته في الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها:

والـواو إن يسكن ومـا قبـل انـكسر ... فـقـلـبـهـا يـاء كـمـيـزان اشـتـهـر

وقوله: [وشمل قوله ليناً الخ] أشار بهذا إلى أن المراد باللين في كلامه خصوص الساكن بدليل إخراج هبيخ[1] وإن كان في التوضيح في قوله: أن زيد ليناً أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكناً.

وقوله: [كالمثل السابقة] الأولى أن يقول كالأمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه إنما تقدم ثلاثة أمثلة. وقوله: [نحو غرنيق] طير من طيور الماء طويل العنق.

وقوله: [نحو كنهور] اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم، والهبيخ للغلام السمين الممتلىء لحماً.

وقوله: [وشمل قوله ما لم يك] قالوا في كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ أن ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعد بأنهما أصليتان منقلبتان عن أصل وهذا عين التعارض. (قلت): ويمكن الجواب عنه بأنه قال أولاً وشمل الخ أي مع قطع النظر عن معاد الضمير في يلك العائد على الزائد، ولا شك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانياً رجع إلى التحقيق.

وقوله: [إنما يقال مخاتر الخ] هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعهما على ما قال يؤدي إلى حذف حرف أصلي وهو الياء في مختار والواو في منقاد المنقلبان ألفاً مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء في مختار النون في منقاد وذلك غير معهود، والصواب أنهما يجمعان على مخابر ومقاود فلا يكونان داخلين هنا أصلاً وإنما هما داخلان في قوله بعد: والميم أولى من سواه بالبقا، وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم.

---

(١) قول المحشي وإن كان في التوضيح صوابه الترخيم تأمل.

اسم المفعول، وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل. «(زائد) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفه) وهو مضاف إلى العادي، «(الرباعي) مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافاً إليه، «(ما) ظرفية مصدرية، «(ليناً) خبر (يك) وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين، واسم(يك) ضمير عائد على الزائدة، «(اللذ) لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته(ختما) «(إثره) ظرف وهو خبر(اللذ) ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليناً إثره الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى من الزوائد ما له مزية وحذف غيره، فإن تكافآ خير الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي(مستدع) ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع، وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وإبقاء الميم، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق

وقوله: [وأصل منقاد منقيد الخ] صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذي أصله القود.

(والسين والتا من كمستدع أزل)، قول المكودي: [فتقول في جمعه مداع] أي بالتنوين أصله مداعي بياء مشددة(١) غير منونة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها في الجمع لأن بقاءها يخل ببنية الجمع، ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال مداع لأنه وزن مهمل، وأما سنابل فهو مفاعل لا سفاعل، ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وإن كان وزناً موجوداً فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذي يخص الاسم كما مر في قوله: وضم ميم زائدة قد سبقا، وإن كانت الفاء لها معنى في أول المضارع لكن لا يقاوم الميم.

(والميم أولى من سواه بالبقا)، قول المكودي: [يعني أن بقاء الميم أحق الخ] تبع في ذلك تعبير الناظم بأولى والذي في التوضيح وغيره أن بقاء الميم متعين.

وقوله: [كما ذكر] أي في قوله قبل: لأنها تدل على معنى الخ.

وقوله: [مقعنسس] اسم فاعل من أقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باحرنجم.

وقوله: [فإنه يرى أن إبقاء الخ] فيقال حينئذ قعاسس، والخلاف بين المبرد والجمهور مبني هل حرف الإلحاق منزل منزلة الحرف الأصلي الملحق به أم لا؟ فذهب المبرد إلى الأول وذهب الجمهور إلى الثاني.

(والهمزة والياء مثله إن سبقا)، قول المكودي: [على المتكلم الخ] الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذي يوجد في

---

(١) قول المحشي بياء مشددة صوابه مخففة أو ينظر إلى ياء التعويض.

نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافاً للمبرد فإنه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم وتشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله: (والهمز واليا مثله إن سبقا) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما بتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في ألندد ويلندد: ألاد ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائدين في الآخر، و (السين والتا) مفعول بـ (أزل) و (من) متعلق بأزل، و (بقاهما) مبتدأ وقصره ضرورة، و (مخل) خبره، و (ببنا) متعلق بـ (مخل) وإعراب البيت الأخير واضح. ثم قال:

٨٣١ ـ وَٱلْيَاءَ لَا ٱلْوَاوَ احْذِفْ انْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

يعني أنه يجب إيثار إبقاء الواو في (حيزبون) وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو، ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع، والحيزبون العجوز، و (الياء) مفعول بـ (احذف) و (الواو) معطوف بـ (لا) و (ان جمعت) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

وزن (سرندى) فعنلا بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول: سراند وسراد وأصله سرادي وكذلك (علندي) وعلاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر، و (السرندي) الجريء على الأمور، و (العلندي) البعير الضخم والواو في (وخيروا) عائد على

بعض نسخه المصححة. وقوله [فتقول في ألندد ويلندد الخ] هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذي لا يرجع للحق، قال تعالى: ﴿وهو ألد الخصام﴾.

(والياء لا الواو احذف)، قول المكودي: [كعيطموس] القاموس: هي تامة الخلق من النساء والنوق، وقال غيره: هي الممتلئة لحماً منهما وتطلق على العروس.

وقوله: [إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع] بيانه أنك إذا أبقيتها إما أن تقول حيازبن أو حيزابن، فعلى الأول يلزم أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين، وعلى الثاني يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضاً فهو من باب رأى الأمر يفضي.

(وخيروا في زائدي سرندى)، قول المكودي: [لا مزية له على الآخر الخ] بل كل منهما له مزية، لكن لما تكافآ تساقطا وبقي الأمر على التخيير، فالنون رجحت بالتقدم على الألف، والألف رجحت بتقدير الحركات فيها والنون ساكنة والمقدر كالملفوظ به.

وقوله: [الجريء على الأمور] وقال الجوهري: الشديد، وقيل القوي.

وقوله: [البعير الضخم] وقال الجوهري: اسم نبت والغليظ من كل شي، وقيل: الذي يعلوك ويغلبك والله أعلم.

العرب أو على النحويين، و(في زائدي) على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زائدي، و(كل) معطوف على (سرندي).

التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٣٣ ـ فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَى

يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زييد، وفي قذى قذي بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة، و(الثلاثي) مفعول أول بـ (اجعل) و(فعيلاً) مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال:

التصغير

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي لاشتراكهما بإسقاط الواو فيكون بياناً لمعنى كونهم من باب واحد، وفي بعض النسخ ولاشتراكهما بالواو فتكون علة مستقلة، قال بعض: ومعنى كونهما حينئذ من باب واحد أنهما يغيران اللفظ والمعنى ويردان الشيء إلى أصله، والعلة الثانية هي ولاشتراكهما وإنما أخر التصغير وإن كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكثير أقوى تغييراً من التصغير ولذلك جعل له صيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الخليل، والغرض من التصغير وصف الشيء بكونه صغيراً على وجه الاختصار، فقولك رجيل أخصر من قولك رجل حقير مع كون معناهما واحداً وفوائده ست وهي راجعة إلى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك في التصريح.

(فعيلاً اجعل الثلاثي)، قول المكودي: [يعني أنك إذا صغرت الخ] تابع ظاهرة عبارة المصنف، والحق أن الكلام من باب حذف الإرادة أي إذا أردت تصغيره كما في قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن﴾ أي أردت قراءته.

وقوله: [ضممت أوله وفتحت الخ] وجه ضم الأول الحمل على الفعل المبني للمفعول لشبهه به، ووجه الشبه أن المصغر فرع عن المكبر والمبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، ووجه فتح الثاني حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التكسير، واجتلبت الياء للفرق بين المكبر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزاد أحرف المد، واجتنبت الواو لثقلها ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء لاختصاص جمع التكسير بها. (فإن قلت): لم خص جمع التكسير بالألف والتصغير بالياء؟ (قلت): لأن الجمع ثقيل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل.

وقوله: [الذي قبل آخره ياء الخ] وأما إذا كان رباعياً مزيداً فيه غير أحرف المد الثلاثة أو خماسي الأصول فحكمه هو قوله: وما به لمنتهى الجمع الخ.

وقوله: [فتقول في زيد زييد الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل، والقذى ما يقع في العين وفي الشراب ويطلق على ما يشوش البال.

٨٣٤ ـ فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا   فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاث قلت (فعيعل) أو (فعيعيل) ففعيل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر، برثن وبريثن، و(فعيعل) للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل، أو ألف نحو شملال وشميليل، أو واو نحو عصفور وعصيفير، وقد يصغر على فعيعل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي، و(فعيعل) مبتدأ وخبره (لما فاق) الثلاثي، و(جعل) محذوف أي لما فاق، ومفعول (فاق) مضاف لـ (درهم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(دريهما) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعني أنه يتوصل على التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل، فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق: سفيرج ومديع وحزيبين ومطيلق، وتقول في نحو سرندي سريند وإن شئت قلت سريد، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به ولمنتهى) متعلقان بـ (وصل) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به) و(به) الثاني و(إلى أمثلة التصغير) متعلقان بـ (صل). ثم قال:

(فعيعيل مع فعيعل)، قول المكودي: [للرباعي المجرد] صوابه للرباعي لا فرق بين كونه مجرداً أو مزيداً، فالمجرد كما مثل والمزيد كأحمد فإنه يقال فيه أحيمد.

(وبرثن وبريثن) القاموس: برثن على وزن قنفذ الكف مع الأصابع ومخالب الأسد وهو للسبع كالإصبع للإنسان.
قوله: [شملال] يقال ناقة شملال سريعة المشي.

وقوله: [سيأتي] في قوله: وجائز تعويض يا قبل الطرف. ثم اعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هنا: فعيعل مع فعيعيل، ومن قوله قبل: فعيلان أبنية التصغير منحصرة في هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع الخليل وذلك لأنه مثل بفلس ودريهم ودنينير، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ولم يتعرض المكودي لإعراب قول الناظم مع فعيعيل فقيل متعلق بمحذوف حال من فعيعل وفيه إتيان الحال من المبتدأ، وقيل إنه حال من الضمير الذي انتقل للجار والمجرور، وفيه ضعيف أيضاً لأنه فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، ومر نظيره مع الحكم في قوله وندر نحو سعيد مستقراً في هجر الخ.

(وما به لمنتهى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعيل وفعيعيل فكيف العمل؟ فأجاب بقوله: وما به الخ.

قول المكودي: [إلى فعيعل وفعيعيل الخ] أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى: ﴿صغت قلوبكما﴾ أي قلباكما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلي بدل من أمثلة لأنهما اثنان فعيعل وفعيعيل.

وقوله: [وبه ولمنتهى متعلقان الخ] لم يبين النائب عن الفاعل وهو في المعنى به المقدم وقد مر أن النائب لا يتقدم، وتقدم نظير هذا التركيب في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل، والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير: والحكم أو والحذف الذي وصل الوصل به أي وقع التوصل لمنتهى الخ.

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يعني أنه يجوز أن يعوض من المحذوف (يا قبل الطرف) في باب التكسير والتصغير، وفهم من قوله (جائز) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله (بعض الاسم) ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج، وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق، والضمير في قوله (فيهما) عائد على التكسير والتصغير، (جائز) خبر مقدم، و(تعويض) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قبل) متعلق بـ (تعويض) و(بعض الاسم) اسم (كان) و(انحذف) في موضع خبرها، و(فيهما) متعلق بـ (انحذف). ثم قال:

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

يعني أن جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدم في باب التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاء على خلاف القياس في التكسير قولهم في جمع رهط أراهط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغربان مغيربان، وفي ليلة لييلية وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا، و(حائد) خبر مقدم، و(عن القياس) متعلق به، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (خالف) و(في البابين) متعلق بـ (خالف) و(حكماً) مفعول بخالف، و(رسما) في موضع الصفة لـ (حكماً). ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زييد ورجيل، وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى، وكذلك ما قبل مدة

(وحائد عن القياس)، قول المكودي: [في جمع رهط أراهط] القياس في جمع القلة أرهط لقوله سابقاً: لفعل اسماً صح عيناً أفعل، والقياس في جمع الكثرة رهوط لقوله سابقاً: كذاك أي فعول يطرد في فعل اسماً مطلق الفا.

وقوله: [باطل أباطل] القياس بواطل لأن باطل مثل كاهل المار في قوله: فواعل لفوعل الخ، ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزاناً من جموع التكسير مقيسة منها فعيل كعبيد فيقتضي أن ما لم يمر من الأوزان مسموع وليس كذلك.

وقوله: [إن كان حرف إعراب] أي حرفاً يقع الإعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا في تصغير الثلاثي. وقوله: [فالوجه الكسر] تشبيهاً بما يقع بعد ألف الجمع.

(لتلويا التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فعيعيل مع فعيعل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير.

قول المكودي: [ودرجة الخ] الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض.

التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء، والمراد بمدة التأنيث الألف التي قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة التأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة التأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدود. و (الفتح) مبتدأ، و (انحتم) خبره، و (لتلو) متعلق بـ (انحتم) ومعنى التلو التالي، و (من قبل) في موضع الحال من (تلو) و (مدته) معطوف على (علم) ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

٨٣٩ - كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ ٱلْتَحَقْ

يعني أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك، فتقول في تصغير أجمال أجيمال، وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفيعال، والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله: (وما به التحق) فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً، ولم يقولوا في تصغير أفعال أفيعل لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا جمعه في سكارين كما قالوا في سرحان سراحين، و (ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سبق) و (مدة) مفعول بـ (سبق) أو (مد سكران) معطوف على (مدة) و (ما) معطوف على (سكران) و (كذاك) خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من (أفعال) لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

وقوله: [وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ] اعلم أن الألف الأولى في حمراء زائد للمدة، والثانية المقلوبة همزة هي علامة التأنيث، إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أي التأنيث، وكلام المكودي أولاً يقتضي أن الألف هي علامة التأنيث تبعاً لظاهر النظم، وثانياً يقتضي أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية، وما اقتضاه كلامه آخراً هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه، لكن سيأتي في النسب أن الناظم قال أو مدته فإنه أطلق المدة على ألف التأنيث المقصورة تأمله مع ما هنا.

(كذاك ما مدة أفعال سبق)، قول المكودي: [الذي مؤنثه فعلى] الصواب أن يقول كما في التوضيح الذي لا يجمع على فعالين، وقد رجع آخراً إلى هذا حيث قال: ولم يقولوا سكيرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضي أن نحو عثمان مما لا مؤنث له يكسر فيه ما بعد ياء التصغير على الأصل وصرح بذلك بعد وهو خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع، فما جمع على فعالين صغر فعيلين، وما لم يجمع على فعالين صغر على فعيلان، وعثمان لم يجمع على عثامين فلا يصغر على عثيمين خلافاً للمكودي وإنما يصغر على عثيمان فهو داخل هنا، وقد سأل ابن جني شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال: دكاكين وسراحين، قال له: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقال له: هلا قلت عثامين؟ قال: أرأيت أحداً يتكلم بغير لغته؟ والله لا أقولها أبداً، والسرحان الذئب والأسد ووسط الحوض.

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢ ـ وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل، وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل به إلى بناء الجمع من الحذف، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى:

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وألف التأنيث حيث مدا).

الثاني: تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: (وتاؤه).

الثالث: ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أصلاً وهو المنبه عليه بقوله: (كذا المزيد آخراً للنسب).

الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله: (وعجز المضاف).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله: (والمركب).

السادس: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله: (من بعد أربع) من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما.

السابع: علامة التثنية نحو زيدان.

(وألف التأنيث حيث مدا)، قول المكودي: [نحو حمراء] قيل: صوابه قرفصاء لأن حمراء ليس قبل الألف فيه إلا ثلاثة أحرف وما كان كذلك لا يجمع على مفاعل، وهذا الاعتراض مبني على أن هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتي ما في ذلك.

وقوله: [نحو بصري الخ] قيل: صوابه التمثيل بعبقري نسبة إلى عبقر اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب.

وقوله: [نحو عبد شمس الخ] قيل: صوابه أن يمثل بنحو امرىء القيس، والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذا بل المضاف إليه في كل يبقى، فتقول في التصغير: امرىء القيس، وفي التكسير: أماريء القيس.

وقوله: [نحو بعلبك] قيل: صوابه التمثيل بنحو معدي كرب لما مر.

وقوله: [نحو زيدان] قيل: صوابه مسلمان لما مر.

الثامن: علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زييدون وهو المنبه عليه بقوله: (وقدر انفصال ما دل على) البيت، وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله: (وما به لمنتهى الجمع) الأبيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(تاؤه) معطوف عليه، و(عدا) في موضع الخبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، و(منفصلين) مفعول ثان بـ(عدا) و(حيث) متعلق بعدا، و(المزيد) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخراً) ظرف مكان متعلق بـ(المزيد) لأنه اسم مفعول، و(للنسب) متعلق بالمزيد أيضاً، و(عجز المضاف) معطوف على المبتدأ ويحمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، و(زيادتا فعلان) مبتدأ وخبره (كذا) و(ها) تنبيه، و(من بعد) متعلق بـ(زيادتا) و(انفصال) مفعول بـ(قدر) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) موصولة وصلتها (دل) و(على تثنية) متعلق بـ(دل) و(جمع) مفعول مقدم بـ(جلا) فإن عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من باب عطف الجمل. ثم قال:

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو: قرقرى وقريقر، وحبركى وحبيرك، فإن

وقوله: [نحو زيدون] قيل: صوابه مسلمون لما ذكر، فتبين بهذه الاعتراضات أنه لا يصح من أمثلة المكودي الثمانية إلا الثاني والسادس، والاعتراض عليه مبني على أن هذه المسائل يفترق فيها التكسير مع التصغير، وجمع التصغير على صيغة منتهى الجموع لا يكون ثلاثياً حتى يحاج للفرق، فيكون على هذا قول الناظم: من بعد أربع يرجع للجميع، فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكروا، لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق بإتيان الناظم بعجز المضاف فإنه لا يفترق فيه التكسير مع التصغير، ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالمثنى وجمع التصحيح مع أنهما لا يجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيهما بين التكسير والتصغير، ولذا قال الشهاب: إن الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وإنما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير، وعليه فأمثلة المكودي كلها صواب ويكون من بعد أربع إنما يرجع لفعلان كما قال، لكن الواجب أن يحذف المكودي قوله: لكن خرج، مع قوله: وقد فهم من هذه الأبيات، لأن ذلك إنما يأتي على أن هذا مستثنى من قوله: وما به لمنتهى الخ، وقد علمت أن الحق خلافه أن المكودي حمل الجمع على المذكر والصواب حمله ما يشمل المذكر والمؤنث.

قوله: [وجمع مفعول مقدم الخ] هذا إن قرىء جمع بالنصب وإن قرىء بالجر كان معطوفاً على تثنية، وجملة جلا حينئذ بمعنى ظهر في محل جر نعت جمع ولا يكون تتميماً بل لإخراج نحو سنين.

(وألف التأنيث ذو القصر)، قول المكودي: [قرقرى الخ] قرقرى اسم مكان.

وقوله: [وحبركى] اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين، وقال أبو زيد: الحبركى اسم للقراد، واعترض تمثيله بحبركى بأن ألفه للإلحاق لأنه يقال في المؤنث حبركاة ولو كانت الألف للتأنيث لما لحقت التاء في حبركاة، وأجيب عن المكودي بأن الجرمي وابن جني نصا على أنها للتأنيث وهما حافظان فتبعهما المكودي فلا اعتراض عليه، ثم أنه اعترض ذكر هذا البيت بأنه مكرر مع قوله سابقاً: وما به لمنتهى الجمع وصل، وأجيب بأنه أعاده ليرتب عليه ما بعده، ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة أنه إن كان رابعاً كحبلى وسلمى فلا يحذف وقد مر في قوله: لتلو يا التصغير الخ .

كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٤٥ -وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... وَبَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

(حبارى) إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى، وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو (حبارى)مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، و(عند)متعلق بـ (خير)وكذلك (بين)والظاهر في (عند)ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

٨٤٦ -وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع(١):

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة(٢).

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه مييقن.

وقوله: [ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً]خص المد بالألف تبعاً لظاهر تمثيل الناظم بعد بحبارى، والحق أنه لا يشترط كونه ألفاً ولذا زاد في التوضيح قريثاء لنوع من التمر.

(وعند تصغير حبارى) هذا تقييد لقول المصنف: لن يثبتا، وحبارى اسم طائر يقع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع، وفي ذلك ألغز بعضهم فقال:

سألتكم أهل الخلاصة كلكم ... عن اسم بها جمعاً وفرداً لا يختلف
وتذكيره أيضاً وتأنيثه سوا ... أجيبوا عبيداً بالصحيح فيعترف

فأجبته بقولي:

أيا فاضلاً بالمكرمات قد ارتدى ... ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف
أتيت بالغز في حبارى فلفظه ... مدام وما مثل له ليس يختلف

(واردد لأصل ثانياً ليناً)، قول المكودي: [إذا كان منقلباً عن غيره الخ]أشار بهذا إلى أن متعلق قلب في النظم محذوف ويقدر عاماً وهو عن غيره، والغير صادق بما إذا كان الأصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما إذا كان الأصل ليناً غير صواب.

وقوله: [نحو قيمة] أصله قومة من القوام قلبت الواو(١) ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وقوله: [نحو باب] أصله بوب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقوله: [نحو موقن] أصله ميقن من اليقين قلبت الواو(١) ياء لسكونها وضم ما قبلها وسيقول: ويا كموقن بذا لها اعترف.

---

(١) قول المحشي قلبت الواو سبق قلم والصواب قلبت الياء واو.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نييب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب.

السادس: ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب، و(ثانياً) مفعول بـ(اردد) و(لأصل) متعلق بـ(اردد) و(ليناً) نعت لـ(ثانياً) وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويئم بالهمزة، و(قلب) في موضع النعت لثان، و(قيمة) مفعول أول بـ(صير) (قويمة) مفعول ثان، وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله:

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين. ثم قال: (وحتم. للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني أن ما رد إلى أصله في التصغير يرد أيضاً إلى أصله في الجمع، فيقال في جمع ميزان موازين، وفي باب أبواب، وفي ناب أنياب، وفي عيد أعياد كما قالوا عييد، و(عييد) فاعل بـ(شذ) و(ما) مرفوع بـ(حتم) و(للجمع ومن ذا) متعلقان بـ(حتم) و(ما) موصولة وصلتها (علم) و(لتصغير) متعلق بـ(علم). ثم قال:

٨٤٨ ـ وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال: الأول: أن تكون مبدلة من واو.

وقوله: [نحو ناب للمسن الخ] أصله نيب لأنه من النيب فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويطلق ناب أيضاً على السن التي تلي الرباعية من الأسنان وهو معلوم.

وقوله: [نحو ذيب] أصله ذئب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والذئب معلوم.

وقوله: [لأن أصلهما قراط ودنار] بتشديد الراء في الأول والنون في الثاني، ثم أبدل من أول المثلين الياء كراهية التضعيف، ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم مما إذا كان حرف اللين مقلوباً عن همزة موالية لهمزة أخرى إذ أصله أأدم بهمزتين فيقتضي كلامه أنه يصغر على أأيدم بهمزتين، والحق أنه إنما يقال أويدم بالواو ولهذا أصلحه سيدي عبد الواحد الونشريسي بقوله:

واردد لأصل ثانياً إن أبدلا ليناً وذو همز يلي همزاً فلا

(وشذ في عيد عييد)، قول المكودي: [مبدلة من واو] لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع، وسمي عيداً تفاؤلاً بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور.

وقوله: [بتصغير عود] الحطب المعلوم، وعود اللهو والطرب، وعود الطيب، وجمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان، وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح.

(وحتم. للجمع) اعترض أبو حيان إحالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر، وهذا من أبي حيان عجيب لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حا..ل هنا لقول المصنف: من ذا الخ، ولم

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة كضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم. وقد ذكرت في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الإبدال. و(الألف) مبتدأ، و(الثاني) نعت له، و(المزيد) كذلك، و(يجعل) خبر المبتدأ، و(واواً) مفعول ثان بـ(يجعل) و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(الأصل) مبتدأ، و(يجهل) خبره، و(فيه) متعلق بـ(يجهل) والجملة صلة (ما) والخبر(كذا). ثم قال:

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

يعني أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمول قوله (المنقوص) ما حذفت فاؤه كعدة أو عينه كثبة، أو لامه كسنة ويد، وشمل أيضاً ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء، وثويبة برد العين، وسنيهة ويدية برد اللام،

يراع الناظم تقدم الأبواب، نعم لو قدم قوله: والألف الثاني المزيد يجعل واواً على قوله: وحتم الخ لكان أولى لأن حكم الألف في التصغير والتكسير واحد.

قول المكودي: [كعاج] تقول في تصغيره عويج، والعاج عظم الفيل.

وقوله: [وسيأتي في باب الابدال الخ] في قوله:

ومداً أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر وائتمن
إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً وياء إثر كسر ينقلب

(وكمل المنقوص في التصغير)، وقوله: [كعدة] أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو إلى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث.

وقوله: [كثبه] أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التأنيث فإذا صغر رد لأصله، والمراد بالثبة وسط الحوض، وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة.

وقوله: [وما كان على أكثر الخ] قد اضطرب كلام المكودي فظاهره هنا أن هار مثال للمنطوق وآخراً حيث قال: وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخراً، واعلم أن هار اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم فتقول في اسم الفاعل منه هائر، ثم فيه قولان: قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً على غير قياس، فهار حينئذ على ورن قال فالإعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدي. وقيل: داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هار وعلى وزن فالع فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هاري فاستثقلت

وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) أي ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بـ (ما) ويحتمل (ما) الاسمية والحرفية وحكمها في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موي، وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفاً على التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره. وقوله: (المنقوص) مفعول بـ (كمل) و(ما) ظرفية مصدرية، و(ثالثاً) مفعول بـ (يحو) و(غير التاء) منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

٨٥٠ - وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد

الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغار فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء، وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف، وقيل: لا اضطراب في كلامه وأنه عمم في وشمل منطوقاً ومفهوماً ثم بين بعد وتأمله.

وقوله: [ثم مثل ذلك الخ] لم يرد أنه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلاً به بل أراد أنه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكر بعد، وإتيانه هنا بما يدل على البعد، وحاصل كلامه وما قالوه أنه لا يصغر إلا الاسم المعرب فإذا سميت بما وضع على حرفين فإن كان الثاني صحيحاً بقي على حاله بعد التسمية نحو هل وبل، نعم عند التصغير يضعف الثاني فتقول: هليل وبليل، أو تزيد ياء فتقول: هلي وبلي، وإن كان الثاني ليناً كما أو لا فلا بد أن تضعف الألف لقول:

وضعف الثاني من ثنائي ... ثانيه ذو لين كلا ولاء

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فإذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، فالتكميل حينئذ إنما وقع حين التسمية وقبل التصغير، فأي تكميل وقع في التصغير فقط حتى يكون ما في النظم مثالاً له داخل في قوله وكمل المنقوص الخ، والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح، وقد أصلحه الشاطبي بقوله:

وكمل المنقوص في التصغير إن ... لم يحو غير التاء ثالثاً كمن

والاعتراض منه كغيره مبني على أن المراد ما الاسمية أو الحرفية المسمى بها، والحق أن المراد بما المقصور ماء بالمد والهمز وهو المشروب فهو منقوص حقيقي لأنه محذوف اللام وهي الهمزة التي أصلها هاء فإذا صغر فترد الهاء فيقال مويه فيكون قول المصنف: وكمل المنقوص صادقاً عليه، ولا اعتراض حينئذ وهذا هو المتعين.

(ومن بترخيم يصغر)، قول كدي: [حذف الزائد الخ] كلامه يقتضي أنه مهما حذف حرف زائد من المصغر فإنه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك، بل لا يقال له تصغير الترخيم إلا إذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء في المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصلح أن يقول في غير الترخيم أحيمد فحذف الزائد منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له ظتصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودي بعد، وأما لو كان الزائد يحذف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محرنجم فتقول في تصغيره حريجم بحذف الميم فلا يقال فيه تصغير الترخيم.

وحمدان ومحمود وحماد، وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء، وإن كان رباعياً صغر على فعيعل نحو شملال وعصفور فتقول: شميلل وعصيفر، و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصغر) و(بترخيم) متعلق بـ(يصغر) و(اكتفى) خبر المبتدأ، و(بالأصل) متعلق بـ(اكتفى). ثم قال:

٨٥١ ـ وَاخْتِمْ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُـلَاثِـيٍّ كَـسِـنْ

يعني أن الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة، وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع:

الأول: ما هو الثلاثي في الحال نحو كتف.

الثاني: ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يدية.

الثالث: ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمى فتجتمع فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت أحد الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة، و(ما) مفعول بـ(اختم) وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته، و(من مؤنث) متعلق بـ(صغرت). ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله:

٨٥٢ ـ مَـا لَمْ يَكُنْ بِـالتَّـا يُـرَى ذَا لَبْسِ ... كَـشَـجَـرٍ وَبَـقَـرٍ وَخَـمْـسِ

يعني أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضاً عشراً ولا ثلاثاً وما بينهما من أسماء

وقوله: [هو الكساء] الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شيء، ويطلق أيضاً على السيف.

وقوله: [نحو شملال] هي الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخيم بمعنى مع.

(واختم بتا التأنيث)، قول كدي: [وشمل قوله: ثلاثي أربعة أنواع الخ] وذلك لأن الثلاثي إما أصالة حالاً ومآلاً ككتف، وإما ثلاثي أصالة ثنائي حالاً نحو يد أصله يدي، وإما ثلاثي مآلاً وعاقبة غير ثلاثي أصلاً وحالاً نحو سما فإن صغرته وهو رباعي قلت سميي بثلاث ياءات فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لأنها أتى بها للتصغير خلاف ما يقتضيه قول المكودي فحذفت إحدى الياءات كما ستقف على النص، وإنما حذف إحدى الياءين قال كدي: على القياس المقرر في هذا الباب أي باب المنقوص كما قال ابن غازي وهذا القياس لم يذكره في الألفية بل نص عليه سيبويه ونصه: اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت الياء التي آخر الحروف تقول في عطاء عطى وفي قضاء اهـ. والصورة الرابعة عند كدي هي عين الثالثة في كلامه لأن كلاً منها ثلاثي مآلا، والشمال الريح الشرقية، وسن في كلام الناظم واحدة الأسنان.

(ما لم يكن)، قول المكودي: [لئلا يلتبس بتصغير عشرة الخ] أي الدال على أن المعدود مذكر مع أن المعدود عند مؤنث.

العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣ - وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ

يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهي: ذود، وشول، وناب للمسن من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، وعرس ضحى، ونعل، ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي، وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر. لحاق تا فيما ثلاثياً كثر) الثلاثة كقولهم في قدام قديديمة، وفي وراء وريئة، وفي أمام أميمة. وقوله (ما لم) ما ظرفية مصدرية، وفي (يكن) ضمير عائد على المؤنث العاري، و(يرى) في موضع خبر

(وشذ ترك دون لبس)، قول المكودي: [وهي ذود الخ] الذود الإبل من الثلاث إلى التسع وقيل إلى العشر.

وقوله: [وشول] بفتح الشين نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس.

وقوله: [وحرب] بفتح الحاء وبالباء الموحدة الناقة المهزولة، ويطلق أيضاً على القتال لأنها مؤنثة أيضاً، قال تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾ فالهاء عائدة على الحرب.

وقوله: [وقوس] قال الجوهري: يذكر ويؤنث فمن أنث قال في التصغير قويسة، ومن ذكر قال قويس، وكذلك فرس يذكر ويؤنث وحينئذ فكيف يمكن عدهما هنا فيما لا لبس فيه.

وقوله: [ودرع الحديد الخ] الدرع بكسر الدال المهملة واحترز بقوله الحديد مما إذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقاً ولذا قيل:

والدرع إن يعن به القميص فليس عن تذكيره محيص

(قلت): هذا هو الذي ذكر غير واحد، والذي لابن هشام في شرح بانت سعاد: أن الدرع إن كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وإن أريد به قميص المذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾.

وقوله: [وعرس] بكسر العين المرأة لزوجة والعروس الرجل وقد يستعمل في المرأة ما دامت عروساً، والعرس بضمتين بضم فسكون طعام الوليمة.

وقوله: [وضحى] الضحوة ارتفاع النهار، والضحى المراد هنا فوق ذلك، والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار.

وقوله: [ونعل] بفتح النون اسم للمرأة، وقيل بكسر النون اسم للمرأة وبفتحها اسم للنعل المعلوم. وقوله: [ونصف] النصف بفتح النون والصاد وبفاء آخر الحروف المرأة الكهلة التي ليست بشابة ولا عجوز، وما أحسن قول بعضهم:

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة ولا يسوقنها في حبلك القدرا
فإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أطيب نصفيها الذي غبرا

(وندر. لحاق تا)، قول المكودي في التوطئة: [وقد شذ الخ] أشار به إلى أن المصنف أطلق الندور وأراد به الشذوذ.

وقوله: [كقولهم في قدام الخ] يقتضي أن التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك، ووجه لحاق التاء في هذه

(يكن) و(ذا لبس) مفعول ثان بـ(يرى) و(بالتا) متعلق بـ(وترك) فاعل بـ(شذ) و(دون) متعلق بشذ، و(لحاق تا) فاعل بـ(نذر) و(فيها) متعلق بنذر، وما موصولة وصلتها (كثر) بفتح الثاء، و(ثلاثياً) مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه في الكثر. ثم قال:

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا (ذا والذي) وفروعهما لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في (الذي والتي) اللذيا واللتيا، وفي (ذا وتا) ذيا وتيا.

وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم (وصغروا شذوذاً) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه في (وصغروا) عائد على العرب، و(الذي والتي) مفعول بصغروا، و(شذوذاً) مصدر لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن (تي) تصغر كما تصغر (تا) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من الألفاظ

الظروف الثلاثة خاصة أن جمع الظروف غيرها مذكرة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكيرها كغيرها، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لملازمتها للظرفية، ولا يعود الضمير عليها ولا بوصفها بل بالتصغير فقط.

(وصغروا شذوذاً)، قول المكودي: [فحقه أن لا يدخل الخ] عملاً بقوله أول التصريف: حرف وشبهه من الصرف بري. وقوله: [فترك أولها] فإن كان مفتوحاً ترك على فتحه وإنما ترك ذلك تنبيهاً على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.

وقوله: [وعوض من ضمته] أي ضم فعيل، ومحل تعويض الألف فيما عدا المختوم بزيادة علامة تثنية كالذان أوجع وإلا فهما لا يعوض فيهما إلا الألف لطولها بالزيادتين.

وقوله: [في زيادة تاء ساكنة] أي وفي لزوم فتح ما قبلها وتكميل ما نقص عن الثلاثة.

وقوله: [الذي والتي اللذيا واللتيا] ببقاء أولها على فتحه وفتح ثانيها وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت قبل التصغير في المكسر لأجل الألف.

وقوله: [في ذا وتا ذيا وتيا الخ] ببقاء الحرف الأول على فتحه، وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفاً في الآخر وعوضاً عن ضم الأول وتفتح ما قبله، هذا على قول الكوفيين أن ألف ذا وتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد، وقال البصريون انهم ثلاثيان وان الأصل فيهما ذيي وتيي بياءين أو بواو وياء فحذفت الأولى عين الكلمة وقلبت الثانية ألفاً فترده في التصغير حينئذ إلى أصله فتقول ذيا وتيا بثلاث ياءات أولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فوقع الثقل فحذفت الياء الأولى عين الكلمة قطعاً ولم تحذف ياء التصغير لأنها الغرض ولم

المؤنث إلا تا والواو في موضع الحال من الواو، (ذا) معطوف على(التي)، (مع) متعلق بـ(صغروا) .

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله:

٨٥٥ - يَـاءً كَيَـا ٱلْكُـرْسيِّ زَادُ والنَّسَبْ وَكُـلُّ مَـا يَـلِيـهِ كَـسْـرُهُ وَجَـبْ

يعني أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفهم منه ثلاث تغييرات: زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إليها، وفهم ذلك من تشبيهه بياء الكرسي فإنها حرف

تحذف الثالثة لأنها لو حذفت للزم وقوع الإعراب مع ياء التصغير مع أنها لا تحرك أصلاً وأدغمت ياء التصغير في الأخيرة فصار ذيا وتيا كالأول.

وقوله :[في موضع الحال من الواو] الأولى أنه حال من التصغير المفهوم من صغروا والله أعلم.

النسب

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار، فكما أن رجيل أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم.

قول المكودي :[وباب الإضافة] المراد بالإضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا، وإلا فالإضافة هنا مقلوبة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف، ألا ترى إلى غلام زيد؟ فإن غلام مضاف وزيد مضاف إليه ومعناها غلام منسوب إلى زيد، فإذا قلت قريش فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب إليه بمنزلة زيد.

(ياء كياء الكرسي زادوا للنسب) ، قول المكودي :[إلى أب أو قبيلة أو بلد] يعني أو صنعة مثال الأول: إذا نسب إلى زبير وعمر تقول زبيري وعمري، ومثال الثاني: قريشي نسبة لقريش، ومثال الثالث: مكي ومدني، ومثال الصنعة خرازي ودباغي، وهذه الأشياء هي فائدة النسب.

وقوله :[زيادة الياء] اعلم أنه يرد هنا أسئلة أربعة بأن يقال: لم احتيج للزيادة؟ ولم زيدت الياء فقط؟ ولم زيدت آخر، ولم كانت مشددة؟ فالجواب عن الأول بأن النسب معنى حادث والمعنى الحادث لا بد له من علامة يتميز بها وهي الياء، وعن الثاني بأن أولى ما يزاد حروف اللين ولم يزيدوا الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً فليس بالمقصور ولم يزيدوا الواو لأنها أثقل من الياء، وعن الثالث بأنها بمنزلة الإعراب فهو لا يكون إلا آخراً فكذلك ما كان بمنزلته، ووجه كونها بمنزلة الإعراب أن كلاً منهما عارض، فالياء عارضة للنسب، والإعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جر، وعن الرابع بأنها لو خففت لالتبس بياء المتكلم وأيضاً الخفيفة قد تحذف لالتقاء الساكنين كقاض فتفوت الدلالة على النسب، وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ما ذكر.

وقوله :[وكسر ما قبلها الخ] هذا وإن كان يحتمله التشبيه فلا ينبغي إدخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد: وكل ما تليه كسره وجب.

إعراب، وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها. و(ياء) مفعول بـ(زادوا) والواو في (زادوا) عائد على العرب، و(كيا) في موضع الصفة لياء، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة، و(تليه) صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في قلبه، وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، و(كسره وجب) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر (كل) والضمير في (كسره) عائد على الحرف الذي تليه الياء. ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها هذا في البيت مطردة في جميع الأشياء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغيرات أخر وقد أشار إلى بعضها بقوله:

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

يعني أن آخر المنسوب إذا كان ياءً مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع: ما كانت فيه الياء للنسب كبصرى فتقول في النسب إليه بصرى، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب إليه كرسي، وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمى أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمي، وفي هذا الأخير وجه آخر سينبه عليه بعد وإنما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمي، وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً، نحو مكتبة، وأما ألف

وقوله: [فإنها حرف إعراب الخ] يعني إذا كان المنسوب مذكراً.

وقوله: [لتشبيه ياء النسب الخ] هذا المفهوم في نفسه صحيح لأن المشبه غير المشبه به لكن هذا الخلاف قاعدة المصنف بل قاعدته أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقاً: والمضاهي اقعنسا، إلا أن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة إليه فتكون الياء فيه النسب كما يأتي وانه من جملة الصور الداخلة في قوله: ومثله مما حواه حذف فتكون قاعدته لم تختلف. (فإن قلت): ياء النسب مشددة ففيها ياءان فلم عبر المصنف بياء؟ (قلت): لما كان اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة نزلا كأنهما ياء واحدة.

(ومثله مما حواه احذف)، قول المكودي: [يعني أن آخر المنسوب] الأولى أن يقول المنسوب إليه إلا أن يقال إنه لما قرن بياء النسب صار اسماً للمنسوب.

وقوله: [وفي هذا الأخير وجه آخر] هو الآتي في قوله: وقيل في المرمى مرموي الخ، وفي هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين نونها لغيره إلا تقديراً، وأما اللفظ فواحد، ومراد المصنف بقوله: ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها إن كانت ثالثة فسيأتي في قوله: وألحقوا معل لام الخ، وإن كانت ثانية فسيأتي في قوله: ونحو حي فتح الخ.

وقوله: [فتقول في النسب] أي في المنسوب المذكر. وقوله: [إذا كان المنسوب إليه] هكذا في غالب النسخ والصواب حذف إليه كما يوجد في بعض النسخ.

وقوله: [مكتية] بتاءين إحداهما قبل ياء النسب وهي تاء مكة الموجودة في المنسوب إليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تأنيث في كلمة هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مكية بتاء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها إلا علامة تأنيث واحدة وهو المراد.

التأنيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقري وحثيثي في حثيثى . وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله :

٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو حبلى فتقول فيه حبلي وحبلوي ، وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانية متحرك نحو جمزى وجب حذفها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين ، قيل : والحذف أحسن .

و(مثله) مفعول بـ (احذف) والهاء فيه عائدة على ياء النسب ، و(مما) متعلق باحذف ، وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها (حواه) والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بـ (حواه) والهاء في (حواه) عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس ، و(تاء التأنيث أو مدته) مفعول (تثبتا) . ثم قال :

٨٥٨ - لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقَ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واو أو حذفها فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله : (وللأصلي قلب يعتمى) فمرموي أحسن من مرمي ومعنى يعتمى يختار ، وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فتكون كألف التأنيث في اختيار الحذف ، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في

وقوله : [فصاعداً] أي أو رابعة ثاني ما هي فيه محرك نحو جمزى وحيدى بدليل ما بعد .

(وإن تكن تربع ذا ثان سكن) ، قول المكودي : [ولم يتعرض للراجح] قال الشهاب : الصواب أن قوله وللأصلي قلب يغتمى صريح في أن الأجود في التي للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه وإلا لم يحتج إليه فتأمله فإنه دقيق .

وقوله : [عائد على ياء] الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وإن كان المثل هو التاء .

وقوله : [ويجوز الخ] الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه إنما هو الوجه الأول .

وقوله : [مفعول تثبتا] فتكون ناهية وتثبت بضم التاء مضارع أثبت مبني لاتصال نون التوكيد به المبدلة في الوقف ألفاً ولم يتعرض المكودي لإعراب حسن ، وفي مثل هذا خلاف فقيل هو خبر عن الأول لسبقيته وخبر الثاني محذوف دل عليه المذكور ، وقيل خبر عن الثاني لقربه وخبر الأول محذوف ، وقيل أنت بالخيار .

(لشبهها الملحق) ، قول المكودي : [يعني أن الألف الرابع الخ] خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة ، ولو عممهم هنا في التشبيه لكان تكراراً مع ما بعد ، إلا أن المصنف يقتضي أن التفصيل الذي مر في ألف التأنيث من كون الثاني ساكناً أو محركاً يأتي هنا ، مع أنهم قالوا أن ثاني ما فيه ألف الإلحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكناً . (وللأصلي قلب يعتمى) ، قول المكودي : [على أن القلب في الأصلية أكثر] ما ذكره من كون القلب في الأصلية

الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية. و (الملحق) نعت (لشبهها) و (الأصلي) معطوف على (الملحق) و (ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها الهاء والخبر في المجرور قبل. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

٨٥٩ ـ وَالأَلِـفَ ٱلْجَـائِـزَ أَرْبَـعَـا أَزِلْ كَذَلِكَ يَاءُ ٱلْمَنْقُـوصِ خَـامِـسَـاً عُـزِلْ

يعني أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى، وألف التأنيث نحو حبارى، وألف التكثير نحو قبعثرى، وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل السابقة، والسادسة نحو مستدعي وخليطي وقبعثرى فتقول: مصطفي وحباري ومستدعي وخليطي وقبعثرى بالحذف في جميع ذلك. ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال: (كذلك يا المنقوص خامساً عزل) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتد معتدي، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلي واجب أيضاً لأنه من باب أحرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة. و (الألف) مفعول بأزل، و (الجائز) نعت للألف، و (أربعاً) مفعول بـ (الجائز) و (يا المنقوص) مبتدأ وخبره (عزل) أي حذف، و (خامساً) حال من الضمير المستتر في (عزل). ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

٨٦٠ ـ وَٱلْحَـذْفُ فِي ٱلْيَـاءِ رَابِعـاً أَحَقُّ مِنْ قَـلْبٍ وَحَـتْـمٌ قَـلْبُ ثَـالِـثٍ يَـعِـنْ

يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول: قاضي وقاضوي ومعطي، ومعطوي، ومن قلبها واواً قول الشاعر:

فكيف لنـا بـالشراب إن لم يكن لنـا دراهـم عـنـد الحـانـوي ولا نـقـد

أكثر من اشتراكهما في الأجودية صحيح في نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلاً خلافاً له (١).

وقوله: [والملحق نعت] الأولى أنه مع ما بعده بدل من لشبهها.

(والألف الجائز أربعاً أزل) قول كدي: [وألف التأنيث] الصواب حذفه لتقدم حكمه في قوله أو مدته، نعم خصص بعضهم قوله سابقاً: أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثاني ما هي فيه بدليل وإن تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا، لكن المكودي قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فيحتئذ الصواب التخصيص هنا.

وقوله: [وألف التكثير نحو قبعثرى] للتكثير الشعر والأولى أن يقول: وألف إلحاق نحو حبركى وأما قبعثرى فهو سداسي بدليل أنه مثل به بعد للسداسي، وفي بعض النسخ بإسقاطه وإبدال كالمثل في كلامه بكالمثالين، وفي بعض النسخ الجائز بالجيم، وفي بعضها بالحاء وكلاهما صحيح.

(كذاك ياء المنقوص خامساً عزل)، قول المكودي: [فتقول في معتد الخ] تمثيله بمعتد ومستعمل لا ينبغي لأنهما معلان إعلال قاضي فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدي والمستعلي بأل.

(والحذف في اليا رابعاً أحق من. قلب)، قول كدي: [قول الشاعر: فكيف لنا الخ] البيت من الطويل، وقائله

(١) قول المحشي لا يؤخذ من المصنف لم يدع المكودي أخذه من النظم حتى يخالف تأمل.

وهو منسوب إلى حانية وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال: (وختم قلب ثالث يعن)فشمل فوله (ثالث)الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبها واواً نحو عم وعموي وفتى وفتوي وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات. و(الحذف)مبتدأ، و(رابعاً)حال من (ياء) و(أحق)خبر المبتدأ، و(في الياء)متعلق بأحق، و(ختم)خبر مقدم لـ (قلب ثالث)و(يعن)أن يعرض وهو في موضع الصفة لثالث. ثم قال:

٨٦١ -وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما في نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير كفتى فتقلب الألف بعد واواً كما قلبت في فتى وكذلك أيضاً نحو قاضوي لأن نظيره تغلب فتفتح أيضاً ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب، و(ذا القلب) مفعول بـ (أول) أي صاحب القلب،

الفرزدق وقيل لأعرابي مجهول، وكيف: اسم استفهام أريد به التعجب، ولنا: خبر لمبتدأ مقدر، وبالشراب يتعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير: فكيف لنا التلذذ بالشراب؟ ودراهم: اسم يكن، ولنا الثانية خبرها، ونقد: معطوف على دراهم والمراد بالنقد الذهب، والشاهد في الحانوي حيث قلبت الياء واواً.

قول المكودي: [هو منسوب إلى حانية الخ] وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب إلى حاني الذي هو بائع الخمر لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية.

(وختم قلب ثالث يعن)، قول المكودي: [نحو عم الخ] بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمي عليه إذا التمس وأصله عمي بياء وتنوين صفة مشبهة فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء فإذا نسبت إليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما في نمر بعد فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودي بعد في فتى.

(وأول ذا القلب انفتاحا)، قول المكودي: [يعني أن ياء المنقوص] الصواب أن يقول: يعني أن فتح ما قبل المقلوب عام في ياء المنقوص وفي الألف المقلوبتين واواً فيدخل هنا قوله في الألف فقلبها واواً الخ ويدخل أيضاً وللأصلي قلب يعتمى.

وقوله: [والتحقيق الخ] أشار بهذا إلى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك فلذلك قال والتحقيق، قال يس: وهذا الاعتراض مبني على ما يظهر من أن ذا القلب مفعول أول وانفتاحاً مفعول ثان، وأما لو قلنا ان انفتحا بمعنى مفتوحاً مفعول أول وذا القلب مفعول ثان انتفى الإشكال قيل يلزم عليه فساد المعنى. (قلت): الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذا القلب للمفتوح أي اجعله تابعاً له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودي ولا يحتاج إلى جعل انفتاحاً مفعولاً.

وقوله: [لأن نحو شج الخ] وصف من شجي بمعنى حزن فيفعل ما مر في عم.

وقوله: [لأن نظيره تغلب] أي لأن نظير المعتل من الصحيح في كون ما قبل لام الكلمة يفتح، وتغلب اسم قبيلة

و(انفتاحاً) مفعول ثان بأول. ثم قال: (وفعل. فعل عيناً منهما افتح وفعل) يعني أن الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول: نمري وإبلي ودؤلي كراهية اجتماع الكسرة مع الياء، و(فعل) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره (افتح) و(فعل) معطوف على (فعل) بحذف العاطف، و(افتح) خبر (فعل) إذا جعل مبتدأ، و(عيناً) مفعول بـ (افتح) و(منهما) متعلق بافتح، و(فعل) الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلهما في وجوب فتح العين. ثم قال:

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي ٱلْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه احذف) لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كـ (مرمي) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها فتعين تأخيره عنها. و(مرموي) مرفوع بـ (قيل) و(في المرمي) متعلق بقيل، و(مرمي) مرفوع بـ (اختير). ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

فتفتح لامه إذا نسب إليه عند بعض العرب فقاضون حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث.

(وفعل. فعل عيناً منهما افتح)، قول المكودي: [كدئل] اسم قبيلة ينسب إليها أبو الأسود.

وقوله: [كراهية اجتماع الكسرة مع الياء] المراد بالكسرة الجنس لأنه في فعل وفعل المفتوح الفاء والمضمومها يجتمع كسرتان وفي فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل، لكن إنما يحصل الثقل بكسرة العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة.

وقوله: [بحذف العاطف] يعني مع قراءة لامه بحركة واحدة للوزن وهذا على نسخة عيناً منهما، وفي بعض النسخ: وفعل وفعل عيناهما افتح وفعل بحذف من وهي أسلم من تكلف إسقاط العاطف والتنوين.

وقوله: [وفعل الأخير مبتدأ الخ] وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وهو جائز عند الناظم.

(واختير في استعمالهم مرمي) مرمي اسم مفعول من رمى وأصله مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التي أصلها واو ثم تفتح ما قبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفاً وتقلب الألف واواً.

قول كدي: [قد تقدم الخ] أي في قوله: ومثله مما حواه احذف، مع قوله: وقيل في المرمي مرموي. وقوله: [فسيأتي] أي في قوله: وألحقوا معل لام عريا الخ.

٨٦٣ ـ وَنَحْـوُ حَيٍّ فَتْـحُ ثَـانِيـهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَـكُـنْ عَـنْـهُ قُـلِبْ

يعني أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة، فإن كان أصله واواً رددتها فتقول في طي طووي لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واواً وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتى وقد تقدم، وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول في حي حيوي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْـلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيـحٍ وَجَبْ

يعني أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول في النسب إلى زيد وزيدين زيدي، وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع وتبعه المرادي وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمله عليه ما ذكرت، ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. و(علم) مفعول بـ (احذف) و(للنسب) متعلق باحذف، و(مثل) مبتدأ وخبره (وجب) و(في جمع) متعلق بوجب. ثم قال:

٨٦٥ ـ وَثَـالِثٌ مِنْ نَحْـوِ طَيِّبٍ حُـذِفْ وَشَـذَّ طَـائِـيٌّ مَـقُـولاً بِـالأَلِـفْ

يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيب طيبي كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو

(ونحو حي فتح ثانيه يجب)، قول المكودي: [إذا تقدم على الياء] يعني المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بها مرة واحدة وإلا فهما ياءان، وقوله: وقد تقدم أي في قوله: وحتم قلب ثالث يعن.

(وعلم التثنية احذف للنسب)، قول المكودي: [على حده] زيادة مضرة لأنه يخرج بها جمع المؤنث السالم فيقتضي أن حكمه في النسب غير حذف العلامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضاً، فالحق حذف على حده كما فعل الناظم.

وقوله: [وفيه نظر] نظره ساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبني على الاختلاف في معنى الجمع في قول المصنف بعد: والواحد اذكر ناسباً للجمع، فمن حمل كالمرادي والشارح الجمع على الجمع اللغوي الصادق بالمثنى وجمعي السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسمية لئلا يقع التكرار، ومن حمل كالمكودي الجمع فيما يأتي على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيما بعدها لأن التكرار منتف، وأطلق المصنف علم على جنس العلامة، ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة إذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف، وإنما وجب حذف العلامة لئلا يجتمع في اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب، وإن لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منهما شيء، وقد حصل في التوضيح تحصيلاً حسناً.

(وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: قد علمنا حكم الياء المشددة إذا كانت آخراً فإن كانت متصلة بالآخر فما الحكم؟ نبه عليه بقوله: وثالثاً الخ.

قول المكودي: [والكسرة] أي جنس الكسرة الصادق بكسرتين: كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة،

هبيخ، وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء طييء لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ طائي مقولاً بالألف)ووجه الشذوذ فيه أن أصله على مقتضى القياس طييء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. و(ثالث)مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير: وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره وحذف، و(من نحو)متعلق بـ (حذف) و(طائي) فاعل بـ (شذ) و(مقولاً) حال من (طائي) و(بالألف)متعلق بمقولاً. ثم قال:

٨٦٦ - وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ ٱلْتُزِمْ ۝ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

يعني أن ما كان على وزن (فعيلة)نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وأن ما كان على وزن (فعيلة) بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه التاء والياء و تبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني. و(فعلي) مبتدأ وخبره (التزم) و(في فعيلة) متعلق بالتزم، وإعراب عجز البيت كصدره، و(فعيلة وفعيلة) غير منصرفين للعلمية والتأنيث. ثم قال:

٨٦٧ - وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ۝ مِنَ ٱلْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُوْلِيَا

يعني أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي. و(ألحقوا) يعني العرب، و(معل) مفعول بـ (ألحقوا) و(عريا) في موضع النعت لـ (معل) و(من المثالين) متعلق بـ(معل)، و(بما) متعلق بألحقوا، و(ما) موصولة وصلتها (أوليا) و(التاء) مفعول ثان

وإنما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة لأنها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدي إلى قلبها ألفاً فيزيد التغيير مع اللبس، وإن لم تقلب لزم الثقل.

(وشذ طائي)، قول كدي: [إذا كانت متحركة] يعني وما قبلها مفتوح وهي هنا ساكنة، ولو قيل: إن المحذوف الأولى الساكنة والثانية المتحركة المقلوبة لكان ذلك قياساً، لكن يخالف قاعدة الباب من أن المحذوف الثانية، وإنما زاد الناظم مقولاً بالألف مع قوله طائي بالألف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طي بالياء كذا قيل، ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو شذ طائي لدخوله في عموم قوله آخر الباب: وغير ما أسلفته مقرراً الخ لكان أولى، ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل المراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال في النسب غزيلي بسكون الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة.

(وفعلي في فعيلة التزم)، قول المكودي: [تحذف منه تاء التأنيث الخ] قد مر هذا في قوله: وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا، وليس هذا هو المقصود هنا وإنما المقصود حذف الياء وفتح ما قبلها.

وقوله: [جهينة] اسم قبيلة واسم قلعة بطبرستان وقرية بالموصل.

(وألحقوا معل لام عريا)، قول المكودي: [فتقول فيهما عدوي الخ] لم يبين العمل والعمل في ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة لقوله سابقاً: وأول ذا القلب انفتاحاً، ثم الياء الثانية ألفاً، ثم الألف واواً لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [ومن المثالين متعلق بمعل] الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام.

لـ (أوليا)والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا وهو العائد على (ما)وذكر في فعيلة وفعيلة من حذف يائهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلي العين أو مضعفيها وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةْ

يعني أن ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم أي لا تحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال، ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما، وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجرداً من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلي وعقيلي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

يعني أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية، فتقول في نحو حمراء حمراوي كما تقول حمراوان، وتقول في علباء وكساء وحياء علباوي وكساوي وحياوي وعلبائي وكسائي وحيائي كما تقول في التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله. و(همز)مبتدأ، و(ينال)يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و(ما)مفعول ثان بـ (ينال)إن ضم ياؤه وفي (ينال)ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول وإن كان ينال بالفتح فما مفعول وهي موصولة وصلتها (كان)و(انتسب)في موضع خبر (كان)و(في تثنية)متعلق بـ (انتسب). ثم انتقل إلى النسب المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب إسناد، وتركيب مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(وتمموا ما كان كالطويلة) قول المكودي: [لثقل التضعيف والإعلال الخ]بيان التضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جليلة وهريرة التقى مثلان فيحصل الثقل إن لم يقع إدغام وإن أدغم وقع زيادة التغيير مع اللبس، وبيان ثقل الإعلال ان نحو طويلة وجويرة إن حذفت منها الياء لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لقوله: من واو أو ياء بتحريك أصل الخ، فيكثر التغيير حينئذ مع اللبس، وإن لم يقلبوا لزم الاستثقال.

وقوله: [ولم يمثل بفعيلة]مثاله في المعل جويرة وطويلة، وفي المضعف هريرة وقليلة.

وقوله: [وفهم من البيتين]أي السابقين على قوله: وتمموا ما كان الخ، والأولى أن يقول أنه مفهوم من قوله: وألحقوا معل لام عريا لأنه أصرح في المراد. (فإن قلت): ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين؟ وفعيل وفعيل المذكرين نحو تميم وعقيل حتى حذفت الياء الساكنة في النسب إلى الأول دون الثاني؟ (قلت): الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل.

(وهمز ذي مد ينال في النسب) قول المكودي: [وتقدم ذلك كله]أي في قوله: وما كصحراء بواو ثنيا. ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز، إلى أن قال: وغير ما ذكر صحيح فنحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح، ثم أن مراد المصنف تشبيه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار في قوله: وما شذ على نقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق في محل التقييد والله أعلم.

٨٧٠ - وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

يعني بالجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط، فمثال الجملة برق نحره فتقول في النسب إليه برقي، ومثال المزجي بعلبك فتقول في النسب إليه بعلي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين: قسم ينسب إلى عجزه وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ولثان تمما).

٨٧١ - إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز، أولها: أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيري. وثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري. وثالثها: أن يكون الأول تعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي، كذا قال الشارح وفيه نظر. الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي.

ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(وانسب لصدر جملة)، قول المكودي: [يعني بالجملة الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق في محل التقييد لأن ظاهره يقتضي صحة النسب إلى الجملة مسمى بها أم لا مع أنه لا ينسب إلا إلى الجملة المسمى بها، ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبيه بالمركب الإسنادي نحو حيثما مسمى بها فإنه ينسب إلى صدره فتقول حيثي، وشذ في النسب إلى كنت كنتي ببقاء التاء، والقياس كوني برد الواو لزوال سبب حذفها، والكنتي الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله: كنت وكنت، قال الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذي يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر، وإنما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجي دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الكلمة التي قبله، وتاء التأنيث تحذف للنسب عملاً بقوله سابقاً: وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا، فكذلك ما هو بمنزلتها. (ولثان تمما. إضافة)، قول المكودي: [كذا قال الشارح وفيه نظر] بيانه أن أراد النسبة إلى غلام زيد قبل صيرورتها علماً وشيئاً واحداً فلا تتعين النسبة إلى الثاني بل يختلف باختلاف الإرادة، فإن أردت النسبة إلى غلام المضاف قلت فيه غلامي، وإن أردت النسبة إلى زيد قلت زيدي، لأن المضاف والمضاف إليه مهما بقيا على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة إليه على حدته، وإن أراد الشارح النسبة إلى غلام زيد بعد صيرورتها علماً وشيئاً واحداً ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من إفراد قوله بعد: فيما سوى هذا انسبن للأول، وقد اعتذر بعض عن الشارح بأنه لما لم يجد مثالاً يختص بقوله أو ما له مثل بما ذكر، ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الإضافي المبدوء بابن مثالاً للذي تعرف صدره بعجزه إشارة إلى أن الصواب حذف قول الناظم: أو ما له الخ. (فإن قلت): الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله: أو ما له التعريف، وأن المبدوء بابن أو أب من قبل ما تعرف فيه الأول بالثاني فيكون تكراراً مع قوله بعد: أو ما له التعريف بالثاني وجب، فلم خص المكودي الاعتراض بالشارح؟ (قلت): كلام المصنف وإن كان فيه التكرار ظاهراً فقد أجيب عنه بأن عطف ما له التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص، وإن أجيب عنه لأنه ليس هنالك شيء يدخل في قوله ما له التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاماً بل هو عينه، وما يقال

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هَـذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَـا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـعَبْـدِ الأَشْـهَـلِ

يعني أن المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئي، فإن خيف لبس نسب إلى عجزه وإليه أشار بقوله: (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعني أنه إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول: شمسي ومنافي وأشهلي، لأنك لو نسبت إلى الصدر فقلت عبدي لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل، وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني.

و(لصدر) متعلق بـ(انسب) و(صدر ما) معطوف و(ما) موصولة وصلتها (ركب) و(مزجاً) مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج، و(لثان) معطوف على (صدر) و(إضافة) مفعول بتمم، و(تمم) في موضع الصفة (لثان) و(مبدوءة) نعت لإضافة، و(باب) متعلق بمبدوءة (أو ما) معطوف على ثان وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (وجب) (له) متعلق بوجب والجملة صلة ما، و(في) متعلق بـ(انسبن) و(ما) موصولة وصلتها (سوى) وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال فيما سوى هذي إشارة إلى المواضع المذكورة لكان أحسن، و(ما) مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس، ثم أن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حذف منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٧٣ ـ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَـوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ

يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإبقاؤه على حاله، فتقول في يد وغد ودم: ويدي ويدوي، وغدي وغدوي، ودمي ودموي، لأنك تقول في تثنيتها: يدان وغدان

ان العطف التفسيري لا يكون إلا بالواو وهنا بأو، يجاب عنه بأن أو في قوله أو ما له بمعنى الواو، وأما الشارح فمثاله غير صحيح.

(ما لم يخف لبس كعبد الأشهل)، قول كذي: [لالتبس فلم يدر الخ] تبع في جعل هذا لبسا المصنف، والحق أن هذا من قبيل الإجمال لا من قبيل اللبس، لأن الاجمال كما مر في باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملاً للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المكودي: فلم يدر الخ، وأما اللبس فهو إفهام غير المراد وما هنا ليس منه والإجمال مغتفر، وقد قالوا في النسبة لمسلم ومسلمة مسلمي، وفي مسجد ومساجد مسجدي ولم ينظروا للإجمال الحاصل، فإن قالوا بجواز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح، وإن قلنا بعدم جوازه فهو هدم لقاعدة الباب، والأشهل صفة شخص، ومناف اسم صنم.

وقوله: [أو ما معطوف على ثان الخ] هذا الاعراب يقتضي ان ما مدخولة لانسب واللام في لثان فيصير المعنى: وانسب للأول الذي التعريف وجب له بالثاني وهو فاسد لأن النسب فيه إنما هو للعجز أيضاً، والصواب أن ما معطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها، والتقدير وانسب لثان تمم إضافة مبدوءة باللفظ الذي التعريف وجب له بالثاني.

(واجبر برد اللام)، قول المكودي: [فتقول في يد وغد ...] أصلها يدي وغدي ودمي بسكون الدالين والميم اتفاقاً في الأول وعلى الخلاف في الأخيرين، وخص المكودي هذه الأمثلة الثلاثة وهي كلها صحيحة العين إشارة إلى أنه لا يجوز

ودمان، وفي ثبة: ثبي وثبوي لأنك تقول في جمعها ثبات بغير رد.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وحق مجبور بهذي توفيه)، يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو: أب وأخ وعضة وسنه، فتقول فيها: أبوي وأخوي وعضهي أو عضوي وسنهي أو سنوي على الخلاف في لامها لأنك تقول في التثنية: أبوان وأخوان، وفي الجمع عضهات أو عضوات، وسنهات أو سنوات. «(برد)» متعلق بـ(اجبر) «(رد)» مصدر مضاف إلى المفعول، «(ما)» مفعول برد وهي موصولة وصلتها(حذف) «(منه)» متعلق بحذف، «(جوازاً)» مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف، التقدير: واجبر جبراً ذا جواز، «(إن)» شرط، «(رده)» اسم(يك) «(ألف)» في موضع خبرها، «(في جمعي التصحيح)» متعلق بـ(ألف) «(حق مجبور)» إلى آخر جملة إسمية مستأنفة. ثم قال:

٨٧٥ - وَبِأَخٍ أُخْتـاً وَبِابْنٍ بِنْتَـا ... أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّـا

يعني أن(أختاً) إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى(بنت) قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز فيه ابني وبنوي، فمن أين يعلم أن بنتاً يقال في النسب إليها بنوي فقط؟ والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي، ولا يصح حمله على من قال ابني لعدم همزة الوصل في بنت، وهذا الذي ذكره في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور، وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله: (ويونس أبى حذف التا) يعني أن يونس يقول في

وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة، فإن كانت معتلة وجب رد اللام وذلك نحو شاة فإن أصلها شوهة فحذفت الهاء لام الكلمة ارتباطاً لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفاً فإذا نسب إليه قيل شاهي برد المحذوف وجوباً مع أنه لا يرد في التثنية وإنما يقال شابان فيكون المصنف أطلق في محل التقييد.

وقوله: [في نحو ثبة ثبي وثبوي] (فإن قلت) : جعل المكودي ثبة هنا مما حذفت لامه وجعله في قوله سابقاً وكمل المنقوص مما حذفت عينه. (قلت) : أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيما مر اسم لوسط الحوض، أو نقول ما هنا وما مر اسم لوسط الحوض، لكن مشى هناك على قول وهنا على قول.

(في جمعي التصحيح)، لا تظهر فائدة لذكر جمع المذكر السالم، قال الشاطبي: لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالم لأنه لم يأت علماً ولا صفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا يدخل هنا، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

(وحق مجبور بهذي توفية) ، قول المكودي: [وعضة الخ] العضة كل شجر يعظم وله شوك.

وقوله: [على الخلاف في لامها الخ] ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واواً لغة غيرهم.

وقوله: [وما مفعول برد الخ] غير صحيح وإنما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثي المعل اللام المحذوفة، ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير: واجبر برد اللام الاسم الذي حذف اللام منه.

(ويونس أبى حذف التاء) يونس هو ابن حبيب الضبي نسبة لبني ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن

النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتي، و(بأخ) متعلق بـ(ألحق) و(أختاً) مفعول بألحق، و(بنتاً) معطوف على (أختاً) وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً للفارسي، و(يونس) مبتدأ وصرفه ضرورة، و(أبى) في موضع الخبر، و(حذف التا) مفعول بأبى. ثم قال:

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِي

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكي ولا مسمى بها: لووي وكيوي ولائي، وفي ذلك نظر، لأن ما يسمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب، وقد تقدم ذلك عند ذكر ما في التصغير. و(الثاني) مفعول بـ(ضعف) و(من ثنائي) في موضع الحال من الثاني، و(ثانيه) مبتدأ، و(ذو لين) خبره و(لين) بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع النعت لـ(ثنائي). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، قال أبو الخطاب: مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شيء إلا بعسر فإذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر، عاش ثمانياً وثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة إلا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة.

قول المكودي: [وفصل بين حرف العطف والمعطوف الخ] بل لا فصل حقيقة بل إنما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز لأن ابن معطوف.

(وضعف الثاني من ثنائي)، قول المكودي: [مسمى بها لووي الخ] فك المكودي الإدغام في الواوين في لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له لأنه ليس من باب حي والمتعين الإدغام وهو الذي في المرادي والتوضيح والأشموني.

وقوله: [وكيوي] لما ضعفت ياء كي ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [ولائي] إن قلنا ان الهمزة زيدت أولا فلا يقال في النسب إلا لائي بالهمز، وإن قلنا إن الألف ضعفت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لائي بالهمز ولاوي بالواو.

وقوله: [وفي ذلك نظر الخ] نظره ساقط لأن التصغير لا يكون في الأسماء المتمكنة فلا يأتي تصغير لفظ إلا بعد التسمية به أولاً ثم يصغر بخلاف النسب، فكما ينسب للأسماء ينسب لغيرها كالحرف، لكن إن نسب إلى الحرف كمل وأعرب فلا يكمل حينئذ إلا عند النسب، قال بعض: ومفهوم قول المصنف ذو لين أن الثاني إذا كان صحيحاً جاز النسب إليه من غير تضعيف وجاز تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هلي بتخفيف اللام وهلي بتشديدها، ثم كان ينبغي للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله: وإن يكن كشية الخ لأن الكلام كان في الثلاثي المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقبه الثلاثي المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره.

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا ٱلْفَا عَدِمْ   فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

يعني أن ما حذفت الفاء وكانت لامه ياء (كشية) ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وتفتح عينه فتقول: وشوي ودوي، وفي قوله (وفتح عينه التزم) موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوي، وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدي، وفهم منه أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ وإن يكن شرط. و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة وصلتها (عدم) و(الفا) مفعول بعدم، و(كشية) خبر يكن و(الفاء) جواب الشرط وخبره مبتدأ، و(فتح عينه) معطوف عليه، و(التزم) في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر. ثم قال:

٨٧٨ - وَٱلْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ   إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِٱلْوَضْعِ

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحده ونسب إليه، كقولك في النسب إلى فرائض فرضي، وفهم من قوله: (إن لم يشابه واحداً بالوضع) أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل

(وإن يكن كشية ما الفا عدم) ، قول المكودي: [فتقول وشوي ودوي الخ] بكسر الواوين وفتح الشين والدال، وبيان ذلك أن أصل شية وشي بكسر الواو وسكون الشين لا وشية خلافاً للتصريح، ثم نقلنا كسرة الواو إلى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التأنيث فصار شية، ثم أردت النسبة إلى شية رددت فاءها وحذفت هاء التأنيث فصار بعد النسب وشيي بثلاث كسرات وثلاث ياءات ففتحت الشين أو الدال دفعاً لمزيد الثقل فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن، ومثل هذا يقال في ودوي، والشية لمعة سوداء في أبيض أو لمعة بيضاء في لون أسود وهذا معنى قول الجوهري: كل لون يخالف معظم اللون، والدية معلومة.

وقوله: [والأخفش يتركها الخ] أي يردها إلى سكونها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفاً لعدم تحرك ما قبلها فتبقى الياء لام الكلمة في النسب.

وقوله: [نحو عدة] مصدر وعد وأصله وعد بكسر الواو فنقلت حركتها إلى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث، وبقي على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف العين نحو يرى إذ أصله يرأى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فإذا سميت شخصاً بقولك يرى قلت في النسب يرئى برد الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها، ولذا لو قال المصنف:

وإن يكن كيرى أو ما عدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسألتين: قوله: [وكان حقه أن يقول الخ] هذا صريح في أن التزم عند ماض مبني للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد المذكر وجبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك. (ولا يقال) إنها نسخة غير مروية. (لأنا نقول) المعرب لم تثبت فيه نسخة.

(والواحد اذكر ناسباً للجمع) ، قول المكودي: [فرضي] (فإن قلت): فرائض جمع فريضة لا جمع فرض فكيف يقال انه واحد له؟ (قلت): لما رددته إلى المفرد الذي هو فريضة حذفت الياء وقلبت الكسرة قبلها فتحة عملاً بقوله سابقاً: وفعلي في فعيلة التزم، وقول الناس فرائضي خطأ، وحمل كدي الجمع على جمع التكسير خصوصاً وغيره على الجمع

نوعين أحدهما ما أهمل واحد كعباديد، والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديدي وأنصاري. و(الواحد) مفعول بـ (اذكر) و(ناسباً) حال من الضمير المستتر في (اذكر) و(للجمع) متعلق بناسباً، و(إن) شرط وحذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

٨٧٩ - وَمَـعَ فَـاعِـلٍ وَفَـعَّـالٍ فَـعِـلْ   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

فذكر ثلاثة أوزان، الأول: (فاعل) بمعنى صاحب كذا نحو: تامر، ولابن، وكاس، أي صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كسوة. الثاني: (فعال) في الحرف غالباً نحو: حداد، وبزاز، وخراز. و(فعل) بمعنى صاحب كذا نحو: طعم ولبس، بمعنى ذي طعام، وذي لباس. و(مع) متعلق بـ(أغنى) و(فعل) مبتدأ وخبره (أغنى). ثم قال:

٨٨٠ - وَغَـيْرُ مَـا أَسْـلَفْـتُـهُ مُـقَـرَّرَا   عَـلَى الَّـذِي يُـنْـقَـلُ مِـنْـهُ اقْـتُصِرَا

يعني أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط في النسب اقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير، ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصري بكسر الباء، وإلى الدهر دهري بضم الدال، وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي. و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (أسلفته) والضمير العائد على الموصول الهاء في (أسلفته) و(مقرراً) حال من الهاء، و(اقتصر) خبر عن (غير) و(على الذي) متعلق بـ(اقتصر) و(ينقل منه) صلة (الذي) والضمير العائد على (الذي) الهاء في (منه).

اللغوي الصادق على المثنى وجمعي التصحيح والتكسير والكل صحيح، انظر ما مر لنا عند قوله: وعلم التثنية احذف للنسب.

وقوله: [كعباديد] الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه وطريق وموضع.

وقوله: [ما سمي به كأنصار الخ] هو في الأصل جمع ناصر ثم صار علماً على الأوس والخزرج، اعترض[1] تمثيله بأنصار بأنه لا يدخل في كلام المصنف وليس مراداً له ولا يفهم منه إذ هو مفرد حقيقة كما أفصح عن ذلك الموضح في قوله إنه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأنمار علمي قبيلة مما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا وتأمله.

(ومع فاعل وفعال)، قول المكودي: [وبزاز] بزاءين نسبة لبزاز بائع البز وهي الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقيل أن ورود هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذي يقتضيه قوله بعد: وغير ما أسلفته الخ ان جميع ما تقدم قياسي ومنه ما هنا ففيه شبه تعارض ولم يجيبوا عنه.

(وغير ما أسلفته)، قول المكودي: [بصري بكسر الخ] انظر هذا ما نص عليه أهل اللغة من أنه يقال بصرة بضم الباء وفتحها وكسرها.

وقوله: [وإلى الدهر دهري] يقال للشيخ الكبير الذي عاش دهراً طويلاً.

وقوله: [واقتصر خبر عن غير] لم يبين نائبه والظاهر أنه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أي في ذلك الغير على الذي، ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الإخبار بالطلب والله تعالى أعلم.

---

[1] قول المحشي واعترف تمثيله بأنصار وهذا وهم قال في المصباح والفاعل ناصر ونصير وجمعه انصار وبعد نقل إلى العلمية.

الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو: قام زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي. وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة وهذه هي اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

٨٨١ ـ تَنْوِيناً أثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

يعني أن التنوين إذا كان أثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً، وإذا كان أثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة، والمراد بالفتح فتح الإعراب. و(تنويناً) مفعول أول بـ (اجعل) و(وقفاً) مصدر في موضع نصب

الوقف

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب ان في كل منها حدوث شيء لم يكن في الكلمة، ففي النسب زيادة الياء وفي الوقف إبدال التنوين بعد الفتح ألفاً وحذفه بعد غير الفتح، والوقف لغة الحبس واصطلاحاً عرفه كدي بقوله: قطع النطق عند آخر الكلمة، واعترض هذا بأن الحركة لا أول لها ولا آخر، وأجيب بأن إضافة آخر إلى الحركة من إضافة الصفة للموصوف أي الحركة الأخيرة، واعترض أيضاً بأنه حينئذ لا يشمل إلا الروم دون الوقف على السكون، فالأولى إبدال الحركة بالكلمة وهو الذي في المرادي والأزهري ويوجد في بعض نسخ المكودي المصححة.

قول المكودي: [حذف التنوين مطلقاً الخ] أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة وإعرابه حينئذ أن تقول في زيد من قام زيد بالسكون إنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخر المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر.

وقوله: [وإبدال التنوين الخ] هذه لغة الأزد فيكون الإعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الإشباع لكن يلزم على هذه اللغة في حالة الجر الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم وفي حالة الرفع وقوع الواو في آخر الاسم المعرب وقبل الواو ضمة، وأجيب عن هذا بأنه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض.

(تنويناً اثر فتح اجعل ألفا)، قول المكودي: [والمراد بالفتح فتح الإعراب الخ] هذا سهو منه رحمه الله إذ لا فرق بين فتحة الإعراب نحو رأيت زيداً وبين فتحة البناء وبها اسم فعل بمعنى اعجب إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية. (فإن قلت): قول الناظم فتح إنما يشمل الوقف على المبني لأن الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على المعرب. (قلت): كون الفتح من ألقاب البناء إنما اصطلح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء والإعراب وهذا هو الذي سلك المصنف هنا، وإنما وجب إبدال التنوين بعد فتح ألفا لسكون النون في الغنة تشبه حرف اللين وخص الإبدال بالألف وإن كان الشبه عاماً، لخفة الألف وثقل الواو والياء في أنفسهما سيما إذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، ثم إن الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين في حالة الرفع والجر وحكمه أنه يسكن، وأجاب بعض بأن قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لأنه لما حذف التنوين بقي ما قبل محركاً فهو من أفراد، ولعله لأجل هذا سيشمل المكودي هناك للمحرك بالمنون كدرهم وضارب.

على الحال من الضمير المستتر في(اجعل) أو مفعول له، و(اثر) ظرف متعلق باجعل، وألف(احذفا) بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٨٨٢ - وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ ٱلْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

يعني أن صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو: رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون. وفهم من قوله(غير الفتح) أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها، والمراد بالفتح هنا فتح البناء. وفهم من قوله(في سوى اضطرار) أن الوقف أتى على الواو والياء في الاضطرار، و(لوقف) متعلق بـ(احذف) واللام للتعليل، و(في سوى) متعلق باحذف، و(صلة) مفعول باحذف، و(في الإضمار) متعلق بصلة. ثم قال:

٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي ٱلْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

يعني أن(إذاً) التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول(إذا). وفهم من قوله(وأشبهت) أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو التشبيه ولذلك ذكر بعضهم أن الوقف

وقوله: [واثر ظرف متعلق باجعل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة تنويناً والتقدير: اجعل تنويناً واقعاً إثر فتح ألفا.

(واحذف لوقف في سوى اضطرار)، قول المكودي: [يعني ان هاء الضمير الخ] هكذا في بعض نسخه وهي لا معنى لها، والأولى أن يقول يعني أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة.

وقوله: [نحو رأيتها الخ] العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظاً ولا عبرة بكونها في محل نصب كمثال المكودي أو في محل جر نحو مررت بها، وإنما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلهما وخفته، واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للإشباع وهو الحق.

وقوله: [والمراد بالفتح الخ] هذا لا يحتاج إليه لأن من المعلوم أن الضمير مبني فحركته حركة بناء.

وقوله: [ان الوقف أتى على الواو الخ] فمثاله على الواو: ومهمه مغبرة أرجاؤه، ومثاله على الياء: تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله. إثبات الواو في أرجاؤه والياء في قتاله لفظاً لا خطاً، لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين، وأخذ من المصنف أن صلة الفتح لا تحذف يعني إلا ضرورة كقوله: والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والأصل بها فنقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف.

وقوله: [متعلق بصلة] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الإضمار على الضمير، والتقدير صلة غير الفتح الواقع في حركة الضمير أو في بمعنى على ولا حذف للمضاف أي الواقع على الضمير.

(وأشبهت إذاً منوناً نصب) كان ينبغي أن يقدم هذا البيت على البيت قبله، ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح في تقديمه.

قول المكودي: [التي هي من النواصب] خص كلام الناظم بالناصب والحق الإطلاق كما هو ظاهره، فقد أجمع

عليها بالنون على الأصل، و(إذاً) فاعل بـ(أشبهت) (منوناً) مفعول بأشبهت، و(نصب) في موضع الصفة بـ(منوناً) و(نونها) مبتدأ، و(قلب) خبره، و(ألفاً) حال من الضمير في (قلب). ثم قال:

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا ٱلْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

يعني أن حذف الياء من المنقوص المنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها، فشمل المرفوع نحو هذا قاض، والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما. وفهم من قوله (ما لم ينصب) أن الياء لا تحذف من المنصوب. وفهم مما تقدم في قوله: (تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً. وفهم من قوله (أولى من ثبوت) أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هذا قاضي، ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله:

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ ٱلْيَا اقْتُفِي

يعني أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويعني بـ(غير ذي التنوين) المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل، وأما المنصوب فليس في الوقف عليه إلا إثبات الياء، وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي. نحو مر لزوم رد اليا اقتفي) يعني أن نحو (مر) اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزوم رد الياء فتقول: ذا مري، ومررت بمري، وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئي على وزن مفعل

السبعة على الوقف على قوله تعالى: ﴿ولن تفلحوا إذاً﴾ بالألف ووجه الشبه بين إذا والأسماء المنونة وجوه ثلاثة: التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح.

وقوله: [وألفاً حال الخ] الحق أنه مفعول ثان لقلب.

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين) إنما كان حذف الياء في المنقوص المنون المرفوع أو المجرور أولى من إثباتها ساكنة لأنها محذوفة في الوصل فكان بقاؤها محذوفة في الوقف أولى لأنه محل راحة، وإنما جاز الوقف عليهما بالياء على مرجوح لأن الياء إنما حذفت للتنوين ولا تنوين في الوقف فترجع الياء وإنما ثبتت الياء في المنصوب في الوقف تبعاً للوصل. (وغير ذي التنوين بالعكس)، قول المكودي: [وما ذكره من أنه عكس الخ] هذا تقييد كلام الناظم، وقد يقال إن القيد مأخوذ من المصنف لأن أل في التنوين للعهد والمعهود ذو التنوين بقيده وهو ما لم ينصب، ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو إثباتها ساكنة خلاف ما في يس، وإنما كان الراجح في المرفوع والمجرور الإثبات تبعاً للوصل وجاز الحذف فرقاً بين الوقف والوصل.

(وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي)، قول المكودي: [من أرى] أصل الماضي أرأى بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم، نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً ومضارعه يرأى وأصله يرئى ففعل به ما ذكر في الماضي فتقول في اسم الفاعل مر براء منونة أصله مرئي بضم الميم وسكون الراء وكسر الهمزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به ما مر في الماضي فصار بعد حذف الهمزة مرمي ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى آخر ما للمكودي.

فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافاً به.

وقوله (وحذف يا المنقوص)مبتدأ، و (ذي التنوين)نعت لـ (منقوص)و (ما)ظرفية مصدرية، و (أولى)خبر المبتدأ، و (من ثبوت)متعلق بأولى، و (فاعلما)تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، و (غير ذي التنوين)مبتدأ وخبره (بالعكس)و (لزوم)مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردود مصدر أيضاً وهو مضاف إلى المفعول، و (اقتفي) خبر المبتدأ، و (في نحو)متعلق باقتفي.

ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها، فإن كان تاء التأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٨٦ - وَغَـيْرهـا الـتَّـأْنيثِ مِنْ مُحَـرَّكِ سَـكِّنْـهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ الـتَّـحَـرُّكِ

يعني أن غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والأصل التسكين، وأما الروم فهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث، وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المحرك وسنبين بعد كيف يوقف عليها، و(غير) منصوب بفعل مضمر يفسره (سكنه) و(أوقف) معطوف على (سكنه) و(رائم التحرك) حال من الفاعل المستتر في (قف). ثم أشار إلى الثالث بقوله:

ثم إن مراد الناظم بنحو مر بنا لا يبقى فيه من أصول الكلمة عند الوقف إلا حرف ساكن فيصدق بمحذوف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو يقي مسمى به مضارع وقى وأصله يوقى وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفناها فلا نقول في الوقف عليه إلا يقي بالإثبات لأنه لو حذفنا الياء وسكنا ما قبلها يلزم عليه الاحجاف المذكور في مر.

وقوله في التوطئة: [جاز فيه السكون الخ] اقتصر على أوجه خمسة تبعاً للناظم، وإلا فأوجه الوقف سبعة بزيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم في بيت نصه:

ونقـل حـذف وإسكـان ويتبعهـا لتـ ـضعيف والـروم والاشـمام والبـدل

(وغيرها التأنيث من محرك)، قول المكودي: [والأصل والتسكين الخ] إنما كان الأصل في الوقف السكون لمناسبته للوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسب، وقيل لإعطاء الحرف الأخير مقابل ما أعطي الحرف الأول إذ الابتداء لا يكون بساكن، وقيل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

وقوله: [فهو إخفاء الصوت بالحركة] أي يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاساً ولا يتمها.

وقوله [ويجوز في الحركات الثلاث الخ] لكن في الفتحة لا بد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على المفتوح بالروم لأنه يشبه التثاؤب وهو انفتاح الفم عن الكسل والملل، ثم الأولى للناظم أن يقول: وغير تا التأنيث الخ لأن الكلام فيما هو بصدد الوقف لا في الموقوف عليه بالفعل والتاء إنما تصير هاء في الوقف بالفعل.

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف، وفهم من قوله (الضمة) أنه مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة، و (الضمة) مفعول بـ (اشمم) و (اشمم) معطوف على (أوقف). ثم أشار إلى الرابع فقال: (أوقف مضعفا. ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا).

٨٨٨ ـ مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت، فتقول في جعفر وضارب ودرهم: جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف، و (أوقف) معطوف على (اشمم) و (مضعفا) حال من الضمير المستتر في (أوقف) و (ما) مفعول بمضعف وهي موصولة وصلتها (ليس) و (همزاً) خبر (ليس) و (عليلاً) معطوف على (همزاً) و (إن قفا) شرط أي تبع، و (محركاً) مفعول بـ (قفا).

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (وحركات انقلا. لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف

(وأشمم الضمة) قول كدي: [حالة سكون الخ] أي بعد سكون الحرف لأنه نص غير واحد على أن الإشمام إنما يكون بعد السكون، ومعنى الإشارة بالشفتين أن تسكن الحرف الأخير أولاً ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراهما المخاطب مضمومتين فيعلم الذي يراك أنك أردت بضمهما الحركة، فالإشمام لا يدركه الأعمى لأنه لا يسمع وإنما يرى، ولذا قال ابن بري في الدر واللوامع:

وصفة الإشمام إطباق الشفة بعد السكون والضرير لا يره

وقوله: [ولا يجوز في الفتحة الخ] لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهاً لهيئة الفم ولا بد من التأويل في عبارة المصنف بأن نقول: أو أشمم الحرف الضمة.

(أو قف مضعفا) قول المكودي: [وهذه الشروط كلها مفهومة الخ] المراد بالفهم هنا الأخذ وإلا فالشروط مصرح بها، وجملة الشروط خمسة: أن لا يكون الحرف الأخير همزة ولا ألفاً ولا واواً ولا ياء ولا ساكناً ما قبله، وإلا فلا يوقف بالتضعيف على شيء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أو عليلاً شرط واحد والمال واحد، ومثال المحترزات على الترتيب خطأ ويخشى ويدعو ويرمي وزيد، وإنما منع من الوقف بالتضعيف في ذلك لأن الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه، ولأن حرف العلة ثقيل، ولأن في الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه، وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركاً لأنه هو الموضوع خلاف ما في التصريح الخ ولذا قال المكودي: أولا يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع.

وقوله: [ومحركاً مفعول بقفا] في كلام المصنف عيب من عيوب القوافي وهو التضمين الذي هو توقف آخر البيت الأول على الثاني أو وله وما هنا كذلك لأن قفا متوقف على محركا.

(وحركات انقلا) أطلق الناظم في الحركة فظاهره لا فرق بين حركة الإعراب والبناء، والحق التخصيص بحركة

الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله (لساكن) واحترز به من المتحرك فلا ينقل إليه.

والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور، والمضعف نحو الجدلان نقله يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الصرف، وبقي عليه شرط ثالث خلافي نبه عليه بقوله:

٨٨٩ - وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في نحو رأيت الحصن لأن المفتوح إذا كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز الكوفيون ذلك، وفهم من قوله (سوى المهموز) أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطء بنقل الفتحة في جميع ذلك. ثم قال:

الإعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد ولم يمثل المكودي للوقف بالنقل، ومثاله الصبر في قراءة أبي عمرو: ﴿وتواصوا بالصبر﴾ بكسر الباء المنقولة من الراء.

قول المكودي: [وذكر له في هذا البيت شرطين] يعني وسيذكر في البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضح خمسة باعتبار أن قول الناظم تحريكه لن يحصلا صادق بشرطين: أن لا يكون قابلاً للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه، وجعلها المكودي شرطاً واحداً شاملاً لصورتين والمآل واحد.

وقوله: [فلا ينقل إليه الخ] مثاله درهم لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى.

وقوله: [والآخر أن يكون الخ] في بعض النسخ: والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لا يقبل الحركة وشمل الألف الخ، فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذي لا يقبل الحركة ظاهراً، وفي بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعاً.

وقوله: [وبقي عليه شرط ثالث الخ] الأولى أن يقول: وأشار إلى شرط ثالث خلافي لأنه بقي شرط رابع سيشير إليه، والتعبير بالبقاء يقتضي أنه لم يبق شيء آخر يذكر بعد.

(ونقل فتح من سوى المهموز)، قول المكودي: [لأن المفتوح الخ] الأولى في التعليل أن الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما بنقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفر وأحذقها قاله الجاربردي وإلا فيقال على تعليله أن الموضوع مختلف.

وقوله: [نحو رأيت الخبء الخ] بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبيء وستر في غيره والردء المعين، والبطء ضد السرعة، والبطء أيضاً طير من طيور الماء الواحد بطة مثل تمر وتمرة.

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعني أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير ممتنع فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو غير موجود، ولا في انتفعت ببسر انتفعت ببسر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول منه همزة جاز وإليه أشار بقوله: (وذاك في المهموز ليس يمتنع) الإشارة بذاك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعني أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا رده هذا رده ومررت بالكفء. و(حركات) مفعول بـ (انقلا) وألف انقلا بدل من النون الخفيفة، و(لساكن) متعلق بانقلا، و(تحريكه) مبتدأ، و(لن يحظلا) أي يمنع خبر المبتدأ، و(نقل فتح) مبتدأ، و(من سوى) متعلق بنقل، و(لا يراه بصري) جملة في موضع خبر المبتدأ، و(كوف) مبتدأ، و(نقلا) في موضع الخبر، و(النقل) مبتدأ وخبره (ممتنع) و(إن يعدم نظير) شرط محذوف الجواب، و(ذاك) إشارة إلى النقل وهو مبتدأ، و(ليس يمتنع) خبره، و(في المهموز) متعلق بـ (يمتنع). ثم قال:

٨٩١ ـ فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء، واحترز بتاء التأنيث من التاء التي ليست للتأنيث نحو فرات، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت، واحترز بقوله (إن لم يكن الخ) من نحو أخت وبنت، وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجها بقوله:

(والنقل إن يعدم نظير)، قول المكودي: [وهو خاص بالأفعال] يعني وهو قليل في الأسماء وإلى المهمل والقليل أشار في الألفية بقوله: وفعل أهمل والعكس يقل.

(وذاك)، قول المكودي: [هذا رده الخ] الردء الصاحب والكفء المثل.

(إن لم يكن بساكن صح وصل) منطوقه صادق بصورتين: الأولى أن يكون ما قبل التاء محركاً ورحمة وقصعة وفاطمة وحمزة لا فرق بين كون المدلول مذكراً أو مؤنثاً. ثانيهما: أن يكون ما قبل التاء ساكناً معتلاً ولا يكون إلا ألفاً نحو صلاة وفتاة وحصاة وهذا الأخير سيأتي عند المكودي وقلبت هاء فيما إذا كان قبلها محركاً فرقاً بين الوقف عليها والوقف على التاء الأصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيما إذا كان قبلها ألف لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً بدليل أن المتحرك يقلب ألفاً في بعض المواضع كقام أصله قوم.

قول المكودي: [وفهم منه أن الساكن الخ] قد علمت أن هذه هي الثانية من صورتي المنطوق ففي كلامه تخليط، وأما الأولى فلم يذكرها هنا بل ذكرها عند قوله: وغير ذين بالعكس انتمى، وما كان ينبغي له هذا بل كان ينبغي له أن يشرح منطوق النظم بصورتين ثم يتعرض للمفاهيم.

وقوله: [ودخل في ذلك الخ] أي في قول المصنف الاسم مع ما بعده، وأشار المكودي بهذا إلى أنه أطلق الاسم على ما يشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وما ضاهاه ويكون قوله بعد: وقل ذا في جمع تصحيح الخ تفصيلاً له.

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أي قل جعل التاء هاء أي في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات وإلا عرف في ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناه من المكرماه. وقوله: (وغير ذين بالعكس انتمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة، والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة، فقال مجيباً: ما أحفظ منها ولا آية. و(تاء تأنيث الاسم) مبتدأ وخبره (جعل) وفي (جعل) ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل، و(ها) مفعول ثان، و(إن لم يكن) شرط وفي (يكن) ضمير هو اسمها عائد على (تا) وخبر يكن (وصل) و(بساكن) متعلق بوصل، و(صح) في موضع النعت لساكن. ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تزاد بعد الفعل

قول كدي: [كأولات وهيهات الخ] قد مر في صدر الكتاب أن أولات اسم جمع لا مفرد له من لفظه وإنما له مفرد من معناه وهو ذات، وأما هيهات فهو بكسر التاء جمع هيهات بفتحها، وأصل هيهات المفرد هيهية أو هيهوة تحركت الياء أو الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار هيهات، فإن جمعته حذفت الألف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء ولم يسلم فيه بناء المفرد فرقاً بين جمع المعرب والمبني فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث في الصيغة والجمع بالألف والتاء وخالفه في عدم سلامة الواحد كذا ذكروا، قال بعض المحققين: الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع في الصيغة وفي كون آخره تاء ولا يحتاج للتكلف الذي ذكرنا أولاً المنقول عن مجبر وغيره.

وقوله: [قول بعضهم الخ] مثله قوله الأزهري: حكاه قرطب عن بعض طيىء الخ، وكلاهما يوهم أنه ليس بحديث مع أنه رواه الطبراني في الأوسط والكبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما أخبر بموت ابنته رقية قال: الحمد لله دفن البنات من المكرمات، وأجيب بأن الذي في الرواية الوقف بالتاء، والمروي عن بعض العرب الوقف بالهاء فلا منافاة، ومعناه دفن البنات من إكرامهن، وقيل من إكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب، وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمنى موتها:

أحب بنيتي وأود أني دفنت بنيتي في قعر لحد
وما هذاك عن بغض ولكن مخافة أن تذوق الذل بعدي
فربما تزوجها لئيم فيشتم والدي ويسب جدي
وربما يطلقها سريعاً فترجع بيتها وتذوق فقدي
وربما يموت الزوج عنها فتبكي بعده ولتبك بعدي
دعوت الله أن تكفى بلحد ولو كانت أعز الخلق عندي

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فأجابه بقوله:

فهذا هم واحدة تراه فكيف بهن عشر هن عندي

(وغير ذين بالعكس انتمى)، قول كدي: [ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة الخ] قائل هذا ثابت بن قيس الأنصاري لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد في زمن النبي ﷺ لأنهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم.

المحذوف الآخر جزماً كلم يعطه، ووقفاً كاعطه، وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله في على م فقلت علامه، وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي، فأما لحاقها بعد الحرف المحذوف الأخير فقد إشار إليه بقوله:

٨٩٣ - وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعلْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

يعني أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه، والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه، إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَاكَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم، فتقول في لم[1] يعط وأعط: لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء، وفي نحو قه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة. و(بها) متعلق بـ(قف) وقصرها ضرورة، و(على الفعل) متعلق بقف أيضاً، و(المعل) نعت للفعل، و(بحذف) متعلق بالمعل، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتماً، وما موصولة وصلتها كع، و(مجزوماً) حال من (كيع) والواو في (رعوا) عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة؟ (قلت): أجيب بأن الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعاينتهم نطق المصطفى ﷺ به، والمجيب لثابت رجل من طيىء.

وقوله في التوطئة: [ووقفاً] المراد بالوقف في كلامه البناء.

(وقف بها السكت على الفعل المعل) سميت هذه الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندهما يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول.

(كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام، والأصل كالوقف على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه وإلا فأعط في مثاله في اللفظ في الوصل لا في الوقف، ومفعول أعط الثاني محذوف والتقدير أعط من سأل سؤله، وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه، ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الإنسان من كتابه.

(وليس حتماً في سوى ماكع أو. كيع مجزوماً) اعترض ابن هشام وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاقتصار على قوله كع وهو الأمر الباقي على حرف واحد لأنه هو الذي تجب فيه هاء السكت، وأما المضارع الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الإتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف، وإنما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر الباقي على حرف واحد لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكن الحرف أو الوقف على المتحرك إن حرك، وفي المضارع لو سكن لبقي على حرفين.

---

[1] قول المكودي في لم يعطى واعطى بسكون الطاء وهو عارفاً للوقف وهي لغة قليلة انظر ابن يعيش (٩، ٩).

٨٩٥ ـ وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِـفُـهَـا وَأَوْلِـهَـا آلْهَـا إنْ تَـقِـفْ

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله (ما في الاستفهام) من الموصولة والشرطية والمصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت، وفهم من قوله (إن جرت) أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت، وشمل قوله (إن جرت) المجرورة بحرف الجر نحو عمه وله، والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَـا انْخَفَضَا بِـاسْمٍ كَقَـوْلِـكَ اقْـتِـضَـاءَ مَ اقْـتَضَى

يعني أن المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف، وفهم منه أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ثم مثل ذلك بقوله (اقتضاء م اقتضى) هذا مثال المجرورة بالإضافة، فـ (اقتضاء) مضاف لم، فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيداً اقتضاء مه، و (ما) مبتدأ، و (إن) حرف شرط، و (حذف ألفها) جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ، والظاهر أن قوله (في الاستفهام)

(وما في الاستفهام إن جرت حذف. ألفها)، قول المكودي: [حذف ألفها في الوقف] ظاهره أن ألفها إنما تحذف في الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلاً أو وقفاً، والذي يتوقف على الوقف هو لحاق هاء السكت حفظاً للفتحة الدالة على الألف وعبارة الناظم ناطقة بالمراد، وفي بعض نسخ المكودي المصححة بإسقاط الوقف وهي الصواب.

وقوله: [من الموصولة والشرطية الخ] مثال الموصولة: مررت بما مررت به، ومثال الشرطية: بما تفرح أفرح، ومثال المصدرية: عجبت مما تضرب أي من ضربك، وإنما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها، وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظاً وتقديراً بخلاف باقيها.

وقوله: [أن المرفوعة والمنصوبة الخ] مثال المرفوعة: ما عندك، ومثال المنصوبة: ويسألونك ماذا ينفقون، فما مفعول ثان ليسألون على أن ذا ليست مركبة مع ما.

(وليس حتماً في سوى ما انخفضا. باسم) والفرق بين المجرورة بالإضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فإذا حذف الألف بقي أكثر من حرف، وأما المضاف فهو يدل على معنى منفصل عن المضاف إليه، فلو كانت ما الاستفهامية مضافاً إليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجبت الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء.

(كقولك اقتضاء م اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال: فإن كان مخفوضاً باسم فيتحتم فيه هاء السكت كقولك الخ، قيل: وأصل التركيب اقتضى اقتضاء م أي أخذ دينه من مدينه أخذاً أي شيء صفته يعني هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدم م مع المضاف لأن الاستفهامية لها الصدارة، فعلى هذا يكون الكلام أولاً وآخراً من شخص واحد سائلاً بذلك، لكن يلزم عليه حيث قدمت م لصدارتها ان يكون ذلك وصلاً لا وقفاً، فكيف يؤتى بهاء السكت التي الكلام فيها ويكون خروجاً عن الموضوع. (قلت): والذي يظهر أن قوله اقتضى يعني زيد مثلاً إخبار من شخص بقبض زيد دينه، فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاء مه هل برفق أو بصعوبة فتكون ما في محلها ويوافق الموضوع ويكون العامل في اقتضاء محذوفاً.

متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في (وأولها) مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان، و(إن تقف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتماً، و(ما) موصولة وصلتها (انخفض) و(باسم) متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

٨٩٧ - وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨ - وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي ٱلْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء الدائم الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هوه وهيه وقد قرىء بهما، ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز:

قول المكودي: [تقديره أعني الخ] الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة ما تقديره وما الواقعة في الاستفهام.

(ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

ويوجد أيضاً عقبه شرحاً له: ذكر في هذا البيت أن هاء السكت إنما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وإنما تتصل به على وجه الشذوذ وإليه أشار بقوله ووصلها الخ، لكن قول الناظم ووصلها البيت يغني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ.

ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره يحتمل صوراً ثلاثاً لأن النفي الذي هو غير إما أن يكون متسلطاً على القيد الأول الذي هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضي أنها توصل بالساكن نحو اضرب شذوذاً مع أنها لا توصل به قطعاً، وإما أن يكون النفي متسلطاً على قيد البناء فقط فكأنه قال: ووصلها بمحرك غير مبني شاذ، فيقتضي أن هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالمعرب نحو جاء زيد مع أنه لا توصل به البتة كما في المكودي، وإما أن يكون النفي متسلطاً على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حينئذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطلتان، فيكون المصنف أشار بذلك إلى علة في البيت الذي عند المكودي ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد له ويكون مفهومه أن وصل هاء السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أعم، فصرح بذلك في قوله في المدام استحسنا فليس هو تكراراً مع مفهوم ما قبله، وفيه نكتة أخرى وهي ترجيح أن المصنف وإن احتمل صوراً ثلاثاً كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل في المدام استحسنا، وأما المكودي فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغي له ذلك.

قول المكودي: [اسم لا والمنادى الخ] مثال اسم لا: لا رجل في الدار، ومثال المنادى يا زيد ومثال نحوهما: من قبل ومن بعد، فبناء الجميع عارض.

وقوله: [وقد شذ لحاقها الخ] قد علمت أن هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان، ويا إما للتنبيه

يـا رب يـوم لي لا أظـلله أرمض مـن تحت وأضحى مـن علـه

و(وصلها) مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت، و(بغير) متعلق بوصل، و(أديم) في موضع الصفة لـ (بنا) و(شذ) خبر المبتدأ، و(المدام) اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

٨٩٩ ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْـوَصْـلِ مَـا لِـلْوَقْـفِ نَـثْراً وَفَـشَـا مُـنْـتَـظِمَا

يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله (وربما) ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي: لم يتسنه وانظر. وقراءة قالون: ﴿ومحياي ومماتي﴾ وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله: (وفشا منتظما) ومنه قوله:

أتـوا نـاري فـقـلت مـنـون أنـتـم فقـالـوا الجن قلت عمـوا ظـلامـا

ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف أي يا قومي، ويوم مجرور برب، ولي متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على، وجملة لا أظلله صفة ثانية ليوم، وأظلل مضارع مبني للمفعول ونائبه ضمير المتكلم والهاء مفعوله والأصل لا أظلل فيه فحذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال، وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس، ومن تحت بضم التاء أصله من تحتي فلما قطع بنيت على الضم، وأضحى بضم الهمزة مبني للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى، وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد حيث ألحقه هاء السكت شذوذاً لأنه غير دائم البناء. (ولا يقال) ان الهاء ضمير. (لأنا نقول): لو كانت ضميراً لوجب إعراب عله بكسر اللام مجروراً بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقاً، وقيل الأصل من علو بالواو فقلبت هاء، ومعنى البيت: يا قومي رب يوم كائن علي لا يصيبني ظل من حر الشمس فيه ويصيبني حر الرمضاء من تحتي وحر شمس الضحى من فوقي فالعذاب تحته وفوقه.

(وربما أعطي لفظ الوصل ما. للوقف) من إسكان مجرد أو مع الروم أو الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت.

قول المكودي: [في قراءة غير الخ] إنما زاد وانظر في هذه الآية ومماتي في التي بعدها إشارة للوصل، وأما حمزة والكسائي فيقرآن وصلاً بحذف الهاء على القياس وفي الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقي القراء كما هو القياس، ثم إن الاستشهاد بهذه الآية مبني على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو والأصل يتسنو فقلبت الواو ألفاً لتحركها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف للجازم ولحقت هاء السكت وصلاً، وأما إن قلنا ان لام الكلمة هاء فهاء يتسنه أصلية لأنها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء.

وقوله: [وقراءة قالون الخ] لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك.

وقوله: [ومنه قوله: أتوا ناري الخ] تقدم هذا البيت في الحكاية عند قوله: ونادر منون في نظم عرف، والشاهد هنا في منون فإنه جمعه وصلاً مع قول الناظم: وإن تصل فلفظ من لا يختلف لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف. (فإن

وقوله: ضخم يحب الخلق الأضخما. وهو في الشعر كثير. و(لفظ الوصل) مفعول لم يسم فاعله بـ(أعطى) و(ما) مفعول ثان وهي موصولة وصلتها (للوقف) و(نثراً) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في (نثر) و(فشا) معطوف على (أعطى) و(منتظماً) حال من الضمير المستتر في (فشا).

الإمالة

الإمالة على قسمين: إمالة الألف وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب، الأول: انقلابها عن الياء. الثاني: مآلها إلى الياء. الثالث: كونها بدلاً من عين ما يقال فيه فلت. الرابع: يا قبلها أو بعدها. الخامس: كسرة قبلها أو بعدها. السادس: التناسب. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٠ - الأَلِفَ ٱلْمُبْـدَلَ مِنْ يَـا فِي طَـرَفْ ... أَمِـلْ كَـذَا ٱلْـوَاقِـعُ مِنْـهُ ٱلْيَا خَلَفْ

يعني أن الألف المبدلة من الياء في الطرف تمال، وشمل آخر الفعل كرمى، وآخر الاسم كمرمى، وفهم منه أن

قلت): الوصل هنا ليس كالوقف لأن نون منون الأخيرة في الوقف تسكن وهنا مفتوحة فلا إجراء. (قلت): أجيب بأن الفتح هنا ضرورة.

وقوله: [ضخم الخ] شطر بيت من الرجز والشاهد في الاضخما بتضعيف الميم مع وصلها بحرف الاطلاق والأصل الأضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولاً فشددها ثم ظهر له الوقف على حرف الإطلاق الذي هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم في الوصل على حاله إجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم.

الإمالة

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث في الكلمة تغييراً كالوقف في بعض أحواله وقدم الوقف عليها لأن معرفة أحكامه آكد منها وعكس في التسهيل والكافية ولا وجه له، والإمالة في اللغة مصدر أملت الشيء أميله إمالة إذا عدلت به عن الوجه الذي هو عليه، وفي الاصطلاح قال المكودي: الإمالة على قسمين: إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وإن كان يلزم من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها، والأولى لدفع الإيهام أن يقول الإمالة على قسمين: إمالة الألف مع الفتحة نحو رمى، وإمالة الفتحة وحدها إذا لم يكن بعدها ألف نحو بسحر.

وقوله: [وذكر لها الناظم ستة أسباب الخ] جعلها المكودي ستة بناء على أن قول الناظم: كذاك ما يليه كسر أو يلي. تالي كسر سبب واحد، والحق أنها سببان لأن الكسرة إما قبلها أو بعده، وبقي عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها، وجعلها المكودي مع كون الياء قبلها سبباً واحداً والحق أنها سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقي على الناظم منها واحد وبهذا يوافق ما في الموضح، وهذه الأسباب ليست موجبة للإمالة وإنما هي مجوزة لها، فكل مما يجوز فتحه.

وقوله: [أو بعدها] زائد على الناظم كما علمت ويأتي للمكودي.

(الألف المبدل من يا)، قول المكودي: [وإن كانت مبدلة الخ] نحو ناب اسم للسن فإن أصله نيب بدليل أنياب

الألف إذا كانت وسطاً لا تمال، وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي، و(الألف) مفعول بـ (أمل) و(المبدل) نعت للألف، و(من يا) متعلق بالمبدل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (يا) ثم أشار إلى الثاني بقوله: (كذا الواقع منه اليا خلف).

٩٠١ - دُونَ مَـزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ وَلِمَـا تَلِيـهِ هَـا التَّـأْنِيثِ مَـا ٱلْهَـا عَـدِمَـا

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فإن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبليان وحبليات، ومعزيان ومعزيات، واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو عصى في عصاي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي جمعه قفي. و(الواقع) مبتدأ وخبره (كذا) و(منه) متعلق بالواقع وأل موصولة، و(اليا) فاعل بالواقع والضمير في (منه) عائد على أل، و(خلف) حال من (اليا) ووقف

فلا يمال لعدم تطرف الألف، والشرط الذي ذكره هو قول الناظم بعد: وهكذا بدل عين الفعل الخ.

(كذا الواقع منه اليا خلف)، قول المكودي: [حبلى ومعزى الخ] كل منهما ألفه للتأنيث، والمعزى بكسر الميم والمعز والمعيز بفتحهما خلاف الضأن من الغنم، والماعز واحد المعز للذكر والأنثى.

وقوله: [واحترز بالشذوذ الخ] كان ينبغي للمكودي أن يؤخر هذا المحترز عن الذي بعده ليوافق عبارة الناظم.

وقوله: [من قلب الألف ياء الخ] يعني وهي أصلها الواو فترجع الألف إلى أصلها وهي الواو وتقلب ياء لأجل الإدغام.

وقوله: [في لغة هذيل] قد مر ذلك في المضاف إلى ياء المتكلم في قوله: وعن هذيل انقلابها ياء حسن، فعصاي تقول على لغتهم إذا أضفته إلى ياء المتكلم عصى وأصله عصوي بسكون الواو لام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم، وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله في الشارح والمرادي والموضح، قال ابن غازي: وفيه نظر لأن هذه اللغة شهيرة فكيف يمكن إطلاق الشاذ عليها؟ والظاهر أنه أشار إلى رضى وأنه ثني على رضيان لكنه لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضوان بالواو.

وقوله: [في تصغير قفا قفي] بضم القاف وتشديد الياء وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول اجتمعت الواو والياء إلى آخر ما مر، وما للمكودي أصل قفي الجمع قفووا بواوين واو الجمع ولام الكلمة فكرهوا اجتماع واوين فقلبوا الثانية ياء فصار قفوي إلى آخر ما له، ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء في التصغير وكسر ما قبل الياء في الجمع مناسبة للياء. (فإن قلت): لم أميل نحو حبلى ومنع نحو عصا مع أن ألف حبلى لا يرجع ياء إلا مع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء إذا لحقتها علامة التصغير والعلامة في التثنية والتصغير زائدة؟ (فالجواب) أن علامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد انفصال الكلمة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى في نية الانفصال والثانية متصلة.

(ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله: الألف المبدل الخ لأنه من تتمته لا من تتمة قوله كذا الواقع كما قدمه الموضح تنكيتاً عليه.

عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(دون) متعلق بـ (خلف) أو بـ (الواقع). ثم قال: (ولما. تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني أن ما آخره تاء التأنيث مما في آخره ألف يستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عدما) و(الها) مفعول بـ (عدما) وخبر المبتدأ (لما) و(ما) موصولة وصلتها (تليه) و(ها التأنيث) فاعل بـ (تليه) والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما تليه هاء التأنيث. ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

٩٠٢ - وَهَكَـذَا بَدَلُ عَـيْنِ ٱلْفِعْـلِ إِنْ يَـؤُلْ إِلَى فِـلْتُ كَـمَـاضِي خَـفْ وَدِنْ

يعني أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو دان فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فمال الألف من ذلك كله لأنه يؤل إذا أسند إلى التاء لفلت فيقال خفت ودنت وهبت، واحترز به مما لا يؤل إلى فلت بالكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قلت وطلت. و(بدل) مبتدأ وخبره (كذا) و(إن يؤل) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

٩٠٣ - كَـذَاكَ تَالِي ٱلْيَـاءِ وَٱلْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ بِـحَـرْفٍ أَوْ مَـعْ هَـا كَجَـيْـبَهَـا أُدِرْ

أي تمال أيضاً الألف التي تلي الياء وذلك نحو سيال، وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله: (والفصل اغتفر. بحرف أو مع ها كجيبها أدر) يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان، *أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر*

(وهكذا بدل عين الفعل)، قول المكودي: [فيقال خفت الخ] أصله خوف فلما أسند إلى تاء الفاعل سكنت الفاء لام الكلمة ونقلت حركة الواو عين الكلمة إلى فائها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذفت الواو لذلك، وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيب، وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المفتوح العين إلى باب فعل المكسور العين فيكون كهيب فيفعل به ما مر، وإنما حول لأجل أن العين التي هي الياء إذا حذفت بقي كسر الفاء دليلاً عليها.

وقوله: [نحو قال وطال الخ] أشار بهذين المثالين إلى أنه لا فرق بين أن يصير إلى قلت بالضم تحويلاً أو أصالة، فالأول كقال أصله قول بفتح العين لكنه إذا أسند إلى التاء نقل من باب فعل المفتوح إلى فعل المضموم ويفعل به ما مر، وإنما نقل ليكون ضم فاء الكلمة دليلاً على أن عينها واو محذوفة، وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به ما مر وتذكر في جميع ما مر قول اللامية:

وانقـل لفـاء الثـلاثي شكـل عـين إذا اعتلت وكـان بتـا الإضـمار متصـلا
أو نـونـه وإذا فتحـا يكـون فمنـه اعتض مجـانس تـلك العـين منتقـلا

(كذاك تالي الياء)، قول المكودي: [نحو سيال] على وزن سحاب موضع بالحجاز، وقال المرادي: هو شجر له شوك.

(والفصل اغتفر)، قول المكودي: [وذلك نحو شيبان] اسم رجل ومن أمثلته يسار بتقديم الياء على السين وإن

جيبها، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء، وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الإمالة، ولم يذكر في هذا النظم الياء سبباً إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيبويه. و (تالي اليا)مبتدأ وخبره (كذاك)و (الفصل)مبتدأ وخبره (اغتفر)و (بحرف)متعلق بالفصل (أو مع هاء)معطوف على مقدر والتقدير: بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

٩٠٤ -كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ -كَسْراً وَفَصْلُ آلْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

فذكر خمس صور: الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها: أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد. وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولها ساكن نحو شملال. وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها. ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله: (فدرهماك من يمله لم يصد)فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها، وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصارت كشملال، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم. وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الإمالة.

و (ما)مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يليه)و (كسر) فاعل بـ (يليه) والضمير العائد منه على الموصول الهاء من (يليه) و (أو يلي) معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بـ (يلي) و(تالي كسر) مفعول بيلي،

كانت الإمالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة، ويسار اسم عبد لاياد، ويذكر أن يساراً هذا تعرض لابنة سيده ليزني بها فزجرته فأتى صاحباً له فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلاً: ويلك يا يسار كل لحم الحوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار، فقال كلا إنها تبسمت في وجهي فعاودها فقالت له: ادن مني لتشم طيباً فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكما أذنه التي تليها ففعلتا ذلك، فلما أتى صاحبه الذي استشاره قال: والله لا أدري أمقبل أنت أم مدبر لذهاب أنفه وأذنيه، فقال له: هبك لا ترى الأنف والأذنين أو ما ترى وميض العينين؟ فصار مثلاً.

وقوله: [وليس ثانيهما هاء الخ] هذه العبارة أولى من قوله أولاً تبعاً لظاهر عبارة المصنف أو بحرفين أحدهما هاء لأن العبارة الأولى توهم أنه لا فرق بين كون الهاء أولاً أو ثانياً وليس كذلك، لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة وإلا فلا نحو هذا جيبها أو هذا بيتها، ومعنى أدر جيبها اقطعه وقدره والجيب القميص.

وقوله: [نحو بايع] بفتح الياء فلا تكون الإمالة حينئذ إلا للياء، وأما بايع بالكسر الياء فيكون مجوزاً لإمالة شيئين الياء والكسر وإن كانت الياء أقوى.

(كذلك ما يليه كسر)، قول المكودي: [نحو شملال] بكسر الشين الناقة السريعة المشي.

وقوله: [وقد مثل ذلك] أي الصورة الأخيرة.

وقوله: [وهذه الصور كلها مفهومة الخ] وما قبل الألف فيها مفتوح أبداً فيكون يضربها مثل عماد ودرهماك مثل شملال.

و(سكون) معطوف على (كسر) و(قد ولي كسرا) جملة في موضع النعت لـ(سكون) و(فصل الها) مبتدأ وخبره (يعد) و(كلا فصل) متعلق بيعد، و(فدرهماك) مبتدأ، و(من) اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و(يمله) مجزوم به وهو في موضع خبره، و(لم يصد) جواب الشرط، وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

٩٠٦ - وَحَرْفُ الاِسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تُكَفُّ رَا

يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: قظ خص ضغط، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصولاً بحرف أو حرفين، وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة. و(حرف الاستعلاء) مبتدأ وخبره (يكف) و(مظهرا) مفعول بيكف وهو عائد على حذف الموصوف تقديره: يكف سبباً مظهراً، و(من كسر) متعلق بمظهرا،

وقوله: [يأتي الكلام عليه الخ] أي في قوله: وقد أمالوا لتناسب الخ.

(وحرف استعلا يكف مظهرا)، قول المكودي: [يجمعها قولك قظ الخ] الذي رمز لها بذلك هو ابن بري في الدرر، وقظ بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاظ يقظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب، وضغط مضاف إليه ما قبله والضغط الضيق وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن لا يأخذ من دنياه إلا قدر حاجته ولا يطلب منها الشيء الكثير، فإن كفاه بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه، وإنما كف حرف الاستعلاء طلباً لمجانسة الصوت، ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل، وإن كان مؤخراً نحو فاضل لكان العكس، وأما الراء فلكون اللسان يرتعد بها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها.

وقوله: [إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ] هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال، فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقد، ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع، ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب، ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين، وبقي عليه مفهوم مظهراً وهو أن الكسر المقدر والياء المقدرة لا يكفهما مستعل ولا راء، مثال الكسر المقدر الذي لا يكفه مستعل خاف فإن سبب إمالته كون ألفه منقلباً عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر، ومثال الياء المقدرة التي لا يكفها مستعل بقي من البقاء فإن سبب إمالته كون الألف بدلاً من الياء والياء مقدرة. (فإن قيل): الذي يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لضعفه دون الظاهر لقوته. (فالجواب عنه) بأن المقدر أقوى لأن سبب الإمالة موجود في نفس الحرف الممال، وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب إمالة الألف ما قبله أو بعده لا في نفسه وما كان في نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده.

وقوله: [وكان بعد الألف حرف الخ] الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور، أما التكرار فسيقول الناظم: إن كان ما يكف بعد متصل، وأما القصور فإنه يقتضي أن حرف الاستعلاء إنما يكف متأخراً وليس كذلك لقول الناظم بعد: كذا إذا قدم ما لم ينكسر.

وقوله: [تقديره يكف حرفاً الخ] الحق في التقدير يكف سبباً.

وقوله: [ومن كسر متعلق بمظهرا] مثله في المعرب والأولى أنه متعلق بمحذوف صفة لمظهرا تقديره مظهرا كائناً من كسر.

و(را) فاعل بـ (تكف) و(كذا) متعلق بتكف. ثم أن المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٧ ـ إِنْ كَـانَ مَـا يَكُفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ ... أَوْ بَعْـدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَـيْنِ فُصِـلْ

فهذه ثلاث صور، الأولى: أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وفاضل.

الثانية: أن يكون مفعولاً بحرف نحو منافق وباسط.

الثالثة: أن يكون مفصولاً بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ.

و(ما) اسم (كان) وهي موصولة وصلتها (يكف) والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و(بعد) في موضع خبر (كان) وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده أي بعد الألف الممالة، و(متصل) خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(أو بعد حرف) معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

٩٠٨ ـ كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَمْ يَـنْـكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْـرَ ٱلْكَسْرِ كَـٱلْمِـطْوَاعَ مِـرْ

يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسور إذا تقدما على الألف منعا الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور طلاب، ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله (كالمطواع مر) وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو: طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم. و(كذا) متعلق بمحذوف تقديره لا يمال كذا والضمير في (قدم) مستتر عائد على المانع، و(ما) ظرفية

(إن كان ما يكف بعد متصل) ما في كلام المصنف واقعة على المانع، وقد علمت سابقاً أن المانع أمران: حرف الاستعلاء والراء، فيقتضي كلام المصنف هنا أن الصور الثلاث تجري في المانعين معاً، أما حروف الاستعلاء فنعم كما مثل لجميعها المكودي، وأما الراء فإن كانت متصلة نحو هذا حمار فإنها تمنع ولا إشكال، وإن وقع الفصل بينها وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففي منعها خلاف، وأما إن وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقاً، ولعله لأجل هذا التفصيل الذي في الراء خص المكودي الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال.

(كذا إذا قدم ما لم ينكسر)، قول المكودي: [والراء غير المكسورة الخ] تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذة من قول الناظم بعد: وكف مستعل الخ.

وقوله: [وفهم منه أن ما الخ] هذا هو المنطوق وأي فائدة لهذا التخليط الكثير الذي يشوش البال؟

وقوله: [وضبارم] بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجريء على الأعداء قاله في القاموس، ويطلق أيضاً على الأسد الشديد الخلق بضمتين، ثم إن التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة تمنع مانع الإمالة الذي هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الإمالة، فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم، واعلم أن التشبيه في النظم يقتضي أن الصور الثلاث المارة في المانع المتأخر تجري هنا في المانع إذا تقدم وأن ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء، وليس الأمر كذلك بل في ذلك تفصيل، وحاصله أن المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلاً كمثال المكودي بطالب وقادر، ويمنع إذا كان مفصولاً بحرف كمثاله أيضاً بقائل وضبارم على ما فيه، وأما إن كان مفصولاً بحرفين ولو كان أحدهما ساكناً فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه، وأما الراء إن تقدمت فلا تمنع إلا إذا كانت متصلة كمثال المكودي

مصدرية، و(أو يسكن) معطوف على (ينكسر) و(أثر) ظرف متعلق بيسكن، و(المطواع) مفعول بـ (مر) يقال: مار الطعام يمير، ومار أهله إذا جلب لهم الطعام، و(المطواع) بمعنى المطيع. ثم أن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا كَغَارِمـاً لَا أَجْفُو

يعني أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة نحو: دار القرار،

براكب، وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصاً، والمكودي استشعر ما ذكرنا فاقتصر على ما يصح من الأمثلة. (فإن قلت): ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت؟ (قلت): أجيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء إنما منعت تشبيهاً به كما مر قريباً.

وقوله: [تقديره لا تمال الخ] بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا في نفي الإمالة وفي بعضها تمال بإسقاط لا وهي فاسدة، والحق في إعراب كذا أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الإمالة منعاً كالمنع السابق إذا قدم المانع.

وقوله: [إذا جلب لهم الطعام] قال تعالى: ﴿ونمير أهلنا﴾ أي نجلب لهم الطعام ويطلق أيضاً الميرة على القافلة التي تجلب لهم الطعام، قال الشاطبي: وقد يكون من مار غيره إذا أعطاه كل ما يريد وهذ المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بأنه يبلغ كل من أطاعه بمطالعته وقراءته وحفظه ووصوله إلى هذا المحل كل ما أراد وطلب من العلوم لأن النحو قنطرة لها، والمطواع مفعال من الطوع مبالغة في الطائع.

(وكف مستعل)، قول المكودي: [إذا وقعت بعد الألف الخ] قيد لا بد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الألف فلا أثر لها ولهذا لم يمل أحد رباط من قوله تعالى: ﴿من رباط الخيل﴾ ويقيد أيضاً بأن محل كف الراء المكسورة إذا كان المانع للإمالة متقدماً على الألف والراء فإن تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا يمال نحو سارق، والقيدان معاً مأخوذان من مثال الناظم.

وقوله: [نحو دار القرار الخ] في هذه الآية المانع من الإمالة شيئان: حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معاً الراء المكسورة بعد الألف، وفي مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين، وبقي على المكودي ما إذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الأبرار، ومعنى لا أجف غارماً لا أطلب غريماً ومديناً مطالبة جفاء وإنما أطلبه مطالبة رفق ولين، ولا نافية وأجف مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو المحذوفة القافية أو هو مجزوم بحذف الواو إجراء للا النافية مجرى الناهية أو لا ناهية، وأسند الناظم ذلك إلى نفسه ومقصوده كتابه الذي هو الألفية، وفي هذا المثال جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمصنف: أنت أمرت كتابك في قولك مر المطواع بأن يمير من أطاعه فمر لم يطعه بأن جعل يقرؤه من دون مطالعة ولا حفظ فما له؟ فأجاب بأنه مدين وأنا لا أجفوه بل إذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فإنه يعطيه ما مر.

ولا أجفو غارماً، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكسورة فتضاعف فيها الكسرة فتقوى بذلك سبب الإمالة. و (كف) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و (را) معطوف على (مستعل) و (ينكف) خبر المبتدأ، و (بكسر) متعلق بينكف، و (غارماً) مفعول بـ (أجفو). ثم قال:

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعني من كلمة أخرى نحو يدي سابور، فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدي لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فتمنع الإمالة في نحو: يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة أخرى. و (لسبب) متعلق بـ (تمل) و (لم يتصل) في موضع النعت لـ (سبب) و (الكف) مبتدأ وخبره (قد يوجبه) و (ما) فاعل بـ (يوجب) وهي موصولة وصلتها (ينفصل). ثم قال:

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا   دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَاداً وَتَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب

وقوله: [ومن العجب الخ] لا عجب في ذلك وإنما العجب من عجبه لأن الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتي العجب.

وقوله: [فتضاعفت فيها الكسرة فقوي الخ] بيان ذلك أن الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين، فكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع فتبقى الأخرى تكون سبباً للإمالة دون معارض لها، لكن يقال دار القرار القياس أن لا يمال لأن الراء المكسورة في مقابلة مانعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للإمالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجوداً.

وقوله: [مضاف إلى مفعول الخ] مثله في المعرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل. (قلت): ويحتمل صحة ما قال ويكون على حذف الجار والتقدير: وكفك الإمالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء.

(ولا تمل لسبب لم يتصل)، قول المكودي: [يدي سابور الخ] سابور اسم لملك من ملوك العجم. (فإن قيل): ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الأول مع انفصاله وأثر الثاني؟ (فالجواب): إن المانع أقوى وبيانه أن الأصل عدم الإمالة والمانع يرد للأصل والإمالة على خلاف الأصل والسبب يرد له فلذا كان المانع أقوى، واعتراض الموضح على الناظم الشطر الأول بأن نصوص النحويين صريحة في جواز الإمالة لأجل السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه: لا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا يكون حجة على الناظم ولا يقتضي أن نصوص النحويين تخالف ما قال الناظم مع أن ما قال الناظم له علة ظاهرة قد علمت في الفرق، وأيضاً ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد في النحو، ومقرب ابن عصفور الذي استدل بنصه الموضح قد ألف ابن الحاجب كتاباً في الرد عليه سماه تسمية قبيحة.

(وقد أمالوا لتناسب)، قول المكودي: [لضعفه بالنسبة إليها الخ] وأخر عن الموانع نفسها لكونها لا تؤثر فيه.

دون سبب سواه، وذكر مثالين: أحدهما (عمادا) ويعني به إذا قلت: رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفاً فتميل الألفين معاً أعني الألف التي بعد الميم والألف المبدلة من التنوين، أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي قبلها، وينبغي أن يضبط كعمادا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآي وفيها ما لإمالته سبب نحو ﴿إذا جلاها﴾ والواو في (أمالوا) عائد على العرب، و(لتناسب وبلا) متعلقان بـ(أمالوا). ثم قال:

٩١٢ - وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

يعني أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول: مر بنا ونظر إلينا، ومر بها ونظر إليها، وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالهما. وفهم من قوله (ودون سماع) أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك أنى ومتى، وقوله (تمل) مجزوم بلا الناهية، و(ما) مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها (لم ينل تمكنا) و(دون) متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء.

ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منها بقوله:

وقوله: [فلا حظ لها في الإمالة الخ] تبع الناظم في ذلك واعترضه الموضح بأن تلا له سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤل إلى الياء إذا بني للمفعول فيقال تلي فله سبب غير المناسبة فيكون من أفراد قول الناظم سابقاً: كذا الواقع منه اليا خلف، وجواب المرادي مردود.

وقوله: [رؤوس الآي] سميت بذلك وإن كانت آخراً تأدباً بعدم تسمية ما في القرآن آخراً فكان الأخير منها أولاً زيادة في الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآي.

وقوله: [نحو إذا جلاها] وجه الإمالة هنا كون الألف أصلها الياء.

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا) إنما لم تمل الحروف ولا ما أشبهها لأن الإمالة نوع من التصريف والتصريف لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه.

قول المكودي: [وذلك أنى ومتى] من الأسماء المبنية وبلى التي هي من حروف الجواب، وشذوذ هذه الألفاظ من وجهين: عدم تمكنها وانتفاء السبب، ومحل كون غير المتمكن لا يمال أصلاً أو يمال شذوذاً إذا لم يسم به، وإلا فيمال اطراداً إذا وجد سبب الإمالة، وقد اعترض على الناظم بأن قوله: ما لم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير متمكن مع أنه لا إشكال في جواز إمالته وإن كان مبنياً، كما اعترض عليه يس بقوله: ينظر ما معنى الاطراد هنا، فإن أراد أن نا وها يستعملان ممالين في كل تركيب فكذلك غيرهما مما سمعت فيه الإمالة كمتى، وإن أراد أنه لا ضعف فيهما فهو خلاف الحق لأن إمالة غير المتمكن ضعيفة إلا الماضي، وأجاب عن الاعتراض الأول بأن عبارته هنا وإن كانت عامة فقد تقدم أول الباب ما يخصصها في قوله كماضي خف ودن، وكذلك تلا من قوله عماداً وتلا ولا جواب للاعتراض الثاني.

وقوله: [وغير منصوب على الاستثناء] الحق أن غير أداة استثناء منصوب على الحال.

٩١٣ ـ وَٱلْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ   أَمِلْ كَـالأَيْسَرِ مِـلْ تُكْفَ ٱلْكُلَفْ

يعني أن الفتحة تمال إذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولي الضرر وبشرر، وقد مثل الناظم ذلك بقوله (كالأيسر مل) أي مل إلى الأيسر، وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوقف والوصل، وفهم منه أيضاً أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. و(الفتح مفعول بـ (أمل) و(قبل) متعلق بأمل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (راء) و(للأيسر) متعلق بـ (مل) و(تكف) مجزوم على جواب الأمر، و(الكلف) مفعول ثان بـ (تكف) و(تكف الكلف) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي   وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

يعني أن الفتحة تمال في الوقف إذا وليها هاء التأنيث، وفهم من قوله (إذا ما كان غير ألف) أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله: رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة وحدرية، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة، و(الذي) مبتدأ وخبره و(كذا) و(يليه ها التأنيث) صلة لـ (الذي) والضمير العائد على الموصول الهاء في (يليه) و(في وقف) متعلق بـ (يليه) وكذلك (إذا) واسم (كان) ضمير مستتر عائد على ما قبل (هاء التأنيث).

(كلأيسر مل تكف الكلف) للأيسر صفة لمحذوف متعلق بمل، وتكف مضارع مجزوم بحذف الألف على جواب الأمر، والكلف جمع كلفة وهي المشقة والتقدير مل للأمر الأيسر تكف المشاق العظيمة، ولعل المصنف لما ذكر المطواع مع لا أجف غارماً استشعر أنه ينبغي للطالب الاجتهاد الكثير المؤدي إلى الملل فرفع ذلك التوهم بقوله: مل للأيسر الذي يؤدي إلى الدوام الذي يتيسر معه النفع ولا تمل للعمل الكثير الذي يؤدي إلى الملل، ثم إن اعتراض الموضح على الناظم في طرف بأنه يوهم أنه لا بد أن تكون الراء آخره مع أن سيبويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لأن الناظم إنما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه ولا يلزمه أن يذكر جميع المسائل، وهنا في النظم مناقشة واهية لا نطيل بها.

وقوله: [وقبل متعلق بأمل الخ] الظاهر أنه متعلق بمحذوف إن قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتاً للفتح وإن قدر نكرة نحو واقعاً كان حالاً من الفتح.

(كذا الذي تليه ها التأنيث في. وقف)، قول المكودي: [وعرقوة وحدرية] العرقوة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو الخشبة المعترضة بين أذني الدلو على فمه، والحدرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [والذي مبتدأ الخ] وهو صفة لمحذوف تقديره الفتح الذي تليه، والهاء في تليه عائدة على الفتح لأنه الذي يمال، ولا وجه حينئذ لاستثناء الألف إذ لم يندرج الألف في الفتحة حتى يستثنى منه قاله الأشموني، فكان حق العبارة أن يقول:

وقبل هـا التـأنيث أيضـاً أن تقف   ولا تمـل لهـذه الهـا والألـف

قال الشهاب: وهذا مبني على كون الموصوف بالذي الفتح وليس بلازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذي الشيء وهو أعم من الألف والفتحة، فإن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا خرج منه الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم.

التصريف

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩١٥ - حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف، وما سوى هذين من الأسماء

التصريف

قد مر أول المعرب والمبني أن النظر في هذا العلم في شيئين: التركيبية والإفرادية. ولما فرغ من الأول شرع في الثاني، والتصريف لغة التقليب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وهو في الأول مصدر صرف ثم صار علماً على هذا العلم وهو علم شريف ينبغي الاعتناء به، وقد وقع الغلط كثيراً لبعض الفحول الذين يتساءلون في معرفته بمحضر الأمراء فسقطت رتبتهم، والتصريف اصطلاحاً عرفه المكودي بقوله: العلم بأحكام الخ، فالعلم جنس، وبأحكام بنية أي صيغة الخ مخرج سائر العلوم التي منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس في صيغة المفردات.

وقوله: [مما لحروفها] شرح لقوله: بأحكام بنية الكلمة وليس فصلاً خاصاً حتى يخرج.

وقوله: [من أصالة وزيادة] سيأتي ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد في قوله: والحرف إن يلزم فأصل إلى آخر البيت.

وقوله: [وصحة وإعلال] الصحة إقرار الحرف على وضعه الأصلي ولا يغير كالياء في بياض والواو في سواد فهما صحيحان لعدم صحة قلبهما ألفاً لمانع وهو الألف الذي بعدهما، والإعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء ألفاً في باع وقلب الواو ألفاً في قام.

وقوله: [وشبه ذلك] كالحذف والنقل والقلب والإدغام مما سيأتي.

وقوله: [ومتعلقة من الكلم الأفعال] الأولى أن يزيد المتصرفة بدليل ما بعد.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] الحق أنه إنما أشار هنا إلى معرفة ما يدخله التصريف مما لا يدخله، وأما ما يعرف به حروف الزيادة فسيأتي في قوله: والحرف أن يلزم فأصل الخ.

(حرف وشبهه من الصرف بري)، قول المكودي: [وما أشبهه من الأسماء] وذلك كالضمائر وأسماء الشروط والاستفهام، ثم إن المكودي خص الشبه في النظم بالأسماء، والحق أن الأفعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد: وما سواهما عاماً في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة كما قرر به هو، وإلا إذا حملناه على خصوص ما قال اقتضى أن التصريف يدخل في الأفعال مطلقاً وليس كذلك، وإنما لم يدخل التصريف في الحروف لأنها مجهولة الأصل فلا تقابل بفاء ولا عين ولا لام، ولا يدخل في الأسماء الغير المتمكنة ولا في الأفعال الجامدة لشبهها بالحروف في الجمود.

والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز في قوله (من الصرف) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. و(حرف) مبتدأ و(شبهه) معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه، و(بري) خبر المبتدأ وأصله بريء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون بري فعلاً ماضياً والأول أجود لأن فعيلاً يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سواهما) وخبرها (حري) أي حقيق، و(بتصريف) متعلق بحري. ثم قال:

٩١٦ - وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما توجد عليه الأسماء والأفعال وبالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله، وفهم منه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم، وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ، وعلى حرف واحد نحو قِ فعل أمر من وقى. و(أدنى) اسم (ليس) و(من ثلاثي) متعلق بـ(أدنى) و(يرى) في موضع خبر(ليس) و(قابل) مفعول ثان بـ(يرى) ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على(أدنى) ويجوز أن يكون(قابل) مرفوعاً

وقوله: [وتجوز] الذي عند ابن الحاجب أنه لا تجوز، وأن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوي.

وقوله: [فخففه بحذف الهمزة]، (فإن قلت): الهمزة لا تحذف إلا إذا كانت ساكنة وهي هنا متعاصية بالحركة ولا يمكن نقل حركتها لأن ما قبلها وإن كان ساكناً لكنه زائد وهي لا تنقل حركتها إلا للساكن الأصلي. (قلت): أجيب بأنه على مذهب بعض القراء الذي يجيز نقل حركتها لساكن مطلقاً زائد أو أصلي، وقال غير المكودي: ان الهمزة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة.

وقوله: [والأول أجود] بل هو المتعين لأنه لو كان بري فعلاً لثبتت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهي فاعل.

(وليس أدنى من ثلاثي يرى)، قول المكودي: [على حرف واحد أو حرفين الخ] الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن، فمثال الحرف باء الجر وقد، ومثال الاسم تاء أكرمت ونا من أكرمنا، وأما الفعل فلا يدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر، نعم سوى ما غيرا عام في الاسم المتمكن والفعل المتصرف كما ذكر المكودي.

وقوله: [أن أقل ما توجد عليه الأسماء] أي المتمكنة ولو قيد بذلك كما في المرادي لكان أولى لأنه يقتضي من غير التقييد أن الأسماء مطلقاً لا تنقص عن الثلاثة وليس كذلك.

وقوله: [نحو م الله] أصله أيمن الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ما عدا الميم، ثم ان هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله: حرف وشبهه من الصرف بري، لأن الاسم إن كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله في البيت الأول وشبهه، فلو قال المصنف: فليس بفاء التفريع لكان أولى، ويكون مفرعاً على كون التصريف

على أنه اسم (ليس) و(أدنى) منصوب على أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (يرى) والتقدير: وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة وصلتها (غيرا). ثم قال:

٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب، و(منتهى) اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره (خمس) وإنما أسقط التاء من (خمس) لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها، و(ان تجرد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(ان يزد فيه) شرط وجوابه الفاء وما بعدها (سبعاً) مفعول بـ (عدا) وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله:

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

(غير آخر الثلاثي) هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث، والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت، فـ(افتح وضم واكسر) يعني في كل واحد منها فهذه تسعة، و(زد تسكين ثانيه) مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل، وفعل نحو عضد، وفعل نحو كتف، وفعل نحو

لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح، ومعنى سوى ما غيرا سوى اللفظ الذي صار على حرف واحد أو حرفين بالتغيير فإنه يدخله الصرف فتكون ما موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذي غير ثلاثي الوضع أو أكثر، هذا هو الصواب ولا تلتفت لما تجده في بعض الحواشي.

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا)، قول المكودي: [فغاية ما يصل الخ] يعني ومبتدأه الثلاثي نحو رجل، والمتوسط الرباعي نحو جعفر، ولم يزد على الخمسة لئلا يتوهم أنها كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لا بد من حرف أول يكون متحركاً يبتدأ به، ومن حرف آخر يكون ساكناً يوقف عليه، لأن العرب لا تبتديء بساكن ولا تقف على متحرك، وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينهما بحرف متوسط.

وقوله: [مصدرا شهاب الخ] يقال اشهاب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده، واشهاب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج، والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف بعد الهاء في الفعل.

وقوله: [لأن حروف التهجي الخ] الحق أن يقول: لأن المعدود إذا حذف يجوز في العدد التذكير والتأنيث.

وقوله: [وإن يزد فيه شرط] يعني وفيه هو النائب عن الفاعل بيزد.

(وغير آخر الثلاثي) أي من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثي. قول المكودي: [من ضرب ثلاثة] يعني أحوال الفاء.

وقوله: [في أربعة] يعني بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون.

قتب، وفعل نحو عنق، وفعل نحو دئل، وفعل نحو عنب، وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل، وفعل نحو إبل، وفعل نحو فلس، وفعل نحو قفل، وفعل نحو عدل، إلا أن المستعمل منها عشرة، وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٩١٩ - وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَٱلْعَكْسُ يَقِلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

وإنما أهمل (فعل)لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرىء: ﴿والسماء ذات الحبك﴾ بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل (فعل)لاختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي، ورئم في اسم الإست. و(غير) مفعول مقدم بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح وضم)فهو من باب التنازع، و(تسكين) مفعول بـ (زد) و(تعم) مجزوم على جواب الأمر ومعنى (تعم) أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي، و(فعل) مبتدأ، و(أهمل) خبره، و(العكس يقل) مبتدأ وخبر، و(لقصدهم) متعلق بـ (يقل) وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل، و(تخصيص) مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(بفعل) متعلق بـ (تخصيص). ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

٩٢٠ - وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

وقوله: [نحو قتب]الصواب أن يمثل بنحو صرد، وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد ذكر بعض أنه سمع كسر القاف وسكون التاء، والقتب اسم للمحمل الذي يكون على الجمل من عود أو غيره.

(وفعل أهمل والعكس يقل)، قول المكودي: [لثقله بالخروج من كسر الخ] بيانه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره، ولا يكون النقل بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازماً، فإن كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه.

وقوله: [وقد قرىء: والسماء ذات الحبك] قيل: الحبك جمع حباك أو حبيكة وهي الطريقة في الرمل ونحوه، والحبك في الآية طرائق النجوم في السماء، والذي قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم ولام آخره. (فإن قلت): كيف يمكن دعوى الإهمال مع وجود القراءة؟ (أجيب): بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة، وأما الجواب الثاني الذي في الموضح وبينه في التصريح وهو دعوى التداخل فرده في شرح الكافية ونقل بعضه في التصريح.

وقوله: [دئل في اسم قبيلة]هو في الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس وهي المعروفة عند العامة بحمير جدة ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة.

وقوله: [في اسم الاست]هو الدبر فيؤخذ من النظم أن فعل في الأسماء وفي الأفعال لكن كونه في الأفعال كثير وفي الأسماء قليل خلافاً لمن قال أنه لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الأفعال، ثم أن الباء في قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل وهو الخاص بالفعل لا العكس.

وقوله: [فهو من باب التنازع]الحق أنه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه في معمول متقدم ولا في أكثر من اثنين.

(وافتح وضم واكسر الثاني)المناسب تأخير هذا البيت والذي بعده ويقدم قوله: لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة

فذكر له أربعة أبنية: فعل بفتح الفاء والعين معاً نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله (وافتح). وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله (وضم). وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله (واكسر). الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبيناً للمفعول، وفهم[1] من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب، وفهم من قوله (وزد نحو ضمن) أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل؟ و(الثاني) مفعول بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح) و(ضم) من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(من فعل) في موضع الحال من (الثاني). ثم انتقل إلى الرباعي المجرد والمزيد من الأفعال:

٩٢١ - وَمُـنْـتَـهَـاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فِـيـهِ فَـمَا سِـتًّـا عَـدَا

يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج، وفهم من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية

ليكون الكلام في الاسم متصلاً ونكت الموضح بذلك. (قلت): ما فعله الناظم له وجه ظاهر وهو أنه لما ذكر أوزان الثلاثي من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثي من الأفعال، ولما ذكرها تمم أوزان الأفعال من غير الثلاثي لقلتها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء.

قول المكودي: [أن حركة الفاء لا تختلف] إنما لزمها التحريك لأنها لو سكنت لأدى إلى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فذلك اعتبرت كما في الشرح، ولم تسكن العين الثلاثي من الفعل كما سكنت في الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند إسنادها إلى التاء مثلاً نحو ضربت، وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام فخفف بفتحها[1].

وقوله: [أن بنية المفعول ليست الخ] بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبني للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني، وعليه درج المكودي في نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عنى وزهى، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع دون الأصل وذلك غير ممكن، وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادي: هو أظهر القولين أن صيغة المبني للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هوساير، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبني للمفعول أصلية لوجب الإدغام، ورد الأول بنحو عباد مما هو جمع ولا مفرد له، والجمع فرع الإفراد اتفاقاً فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا.

(ومنتهاه أربع إن جردا) إنما حط الفعل عن الاسم في المجرد وفي المزيد بدرجة واحدة، لأن رتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه إليه ولاشتقاقه منه والاسم يخبر به وعنه فحاز شرفين، والفعل حاز شرفاً واحداً وهو الإخبار به.

---

(١) قول المحشي فخفف بفتحها هكذا بالأصل والصواب بسكونها.

أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

٩٢٢ - لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

٩٢٣ - وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ فَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا

فذكر ستة أبنية: الأول (فعلل) بفتح الأول والثالث نحو جعفر. والثاني (فعلل) بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق. والثالث (فعلل) بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم. الرابع (فعلل) بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة. الخامس (فعلل) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قمطر. السادس (فعلل) بضم الأول وفتح الثالث نحو جحدب لذكر الجراد. وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف[1]. ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال: (فإن علا. فمع فعلل حوى فعللا).

قول المكودي: [إذ لا فرق] هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتي فيها الخلاف الذي مر في الثلاثي.

(لاسم مجرد رباع فعلل)، قول المكودي: [للسحاب الرقيق] زاد في القاموس الذي فيه حمرة ويطلق أيضاً على الذهب. وقوله: [نحو جرهم لاسم قبيلة] ناس من اليمن تزوج منهم إسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش.

وقوله: [نحو قمطر] القاموس: القمطر الجمل القوي الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال:

ليس يعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

ويرحم الله الإمام الشافعي إذ قال:

علمي معي حيث ما يممت ينفعني صدري وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي وإن كنت في السوق كان العلم في السوق

وقوله: [لذكر الجراد الخ] وقيل: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، ويطلق أيضاً على الجسم السمين من الإبل.

وقوله: [ومذهب سائر الخ] اعلم أن استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقي كما في الحريري، وأنكر على الجوهري إنكار استعماله بمعنى باق، إذا علمت هذا تبين لك أن المكودي أطلقه وأراد به باقي ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين، والصحيح[1] ما قاله باقي البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل إلا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن المضموم أصل وأن الفتح للتخفيف.

(فإن علا. فمع فعلل)، قول المكودي: [فإن علا الرباعي] يتعين أن يقرأ الرباعي في كلامه بالنصب مفعول علا

---

(١) قول المحشي والصحيح ما قاله باقي البصريين والصواب أن وزن مستقل قال الرضي في شرح الشافية وزاد الأخفش فعله كجُحْدَب وأجيب بانه فرع جخادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال وهو تكلف ومع تسليمه فما يضع بما حكى الفراء طُحلب برقع فالأولى القول بثوت هذا الوزن مع قلته ج١، ٤٨.

٩٢٤ ـ كَـذَا فُـعَـلِّلٌ وَفِـعْـلَلٌّ وَمَـا غَـايَـرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَـى

يعني فإن علا الرباعي أي جاوز فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان: الأول (فعلل) بفتح الأول والثاني والرابع مدغماً فيه نحو سفرجل. الثاني (فعلل) بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش. الثالث (فعلل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قد عمل. الرابع (فعلل) بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب.

ثم قال: (وما. غاير للزيد أو النقص انتمى) يعني أن ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادي ذلك بالأسماء نظر، وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو يد ودم، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر، والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (غاير) وخبرها (انتمى) أي انتسب، و(للزيد) متعلق بـ(انتمى) ومعنى الزيد الزيادة. ثم قال:

بدليل تفسيره بقوله أي جاوزه وفاعله كفاعل علا في النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعياً وإلا فالرباعي الأصول إن زيد فيه حرف كان مزيداً وكلامنا في الخماسي الأصول.

وقوله: [نحو جحمرش] هي العظيمة من الأفاعي والعجوز المسنة التي ترتعش من الكبر والأرنب الضخمة. وقوله: [نحو قذعمل] بالميم البعير الضخم.

وقوله: [نحو قرطعب] بسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا بال له، وحوى في النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا، وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا.

(وما. غاير للزيد أو النقص النمي)، قول المكودي: [الأصول] هو بالجر نعت لأبنية قبله.

وقوله: [وفي تخصيص الشارح الخ] وجه النظر كون ما ذكره من المغايرة موجوداً في الأسماء وفي الأفعال فلا وجه في التخصيص. (قلت): وجه ما للشارح والمرادي بأن المصنف قد ذكر لما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزاناً معينة مشخصة في قوله لاسم مجرد، وأما في الأفعال فإنما ذكر في الثلاثي ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة، وإنما قال في الرباعي ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزناً معيناً فلا يحسن إطلاق وما غاير بالنسبة له حتى يعلم ما يغايرهما من الأوزان إلا لو ذكرها بشخصها كما في الأسماء.

وقوله: [كنهبل الخ] يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه فنعلل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله في القاموس.

وقوله: [تزيد على ثلاثمائة بنية] قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد في كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية، وزاد ابن السراج اثنين وعشرين، وزاد الزبيدي والجرمي أمثلة أخرى على ذلك وما منهم إلا وقد ترك أكثر مما ذكر.

وقوله: [نحو قم ودع] دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضي له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك، قيل: وفي التمثيل به نظر لأنه من الأفعال التي لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغيير؟

٩٢٥ ـ وَٱلْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَٱلَّذِي   لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

يعني أن الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم بأصالته، وإن لم يلزم وسقط في تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف حرف التهجي فيحكم في نادم بالصلة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف في ندم، والتاء في (احتذى) زائدة لسقوطها في حذا يحذو، و(الحرف) مبتدأ، و(إن يلزم) شرط، والفاء جواب الشرط، و(أصل) خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف، و(الذي) مبتدأ وصلته (لا يلزم) و(الزائد) خبر (الذي) و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (الزائد) ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أي وذلك مثل، ومعنى (احتذى) اقتفي. ثم قال:

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي   وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

يعني أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثاني بالعين

(والحرف إن يلزم فأصل)، قول المكودي: [ويعني بالحرف الخ] الأولى أن المراد به الحرف الذي هو موجود الآن من بنية الكلمة.

وقوله: [لسقوطها في حذى يحذو] اعلم التاء في احتذى لازمة في جميع التصاريف لكنها غير لازمة للمادة في حذا يحذو، ومعنى حذا واحتذى اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناهما واحد ومادتها كذلك، فدل على أن التاء في احتذى زائدة، ثم إن كلا تعريفي الناظم للحرف الأصلي وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع، فمثال كون تعريف الأصلي غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب، فإن الواو فيه زائدة لازمة في جميع التصاريف، وتعريف الناظم للحرف الأصلي يقتضي أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذي المقصود خروجه، وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذي المقصود دخوله في الحد، ومثال كون تعريف الأصلي غير جامع وتعريف الزائد غير مانع بعد مضارع من وعد، فالواو لام الكلمة حذفت في بعض التصاريف وهي أصلية فيقتضي تعريف الأصل أنها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع، ويقتضي تعريف الزائد أنها زائدة أيضاً مع أصالتها فهو غير مانع، وأجاب المرادي بأن الزائد إذ ثبت فهو مقدر السقوط وأن الأصلي إذا حذف فهو مقدر الثبوت، وأجاب ابن هشام في الحواشي بأن التعريفين ثابتان مع عدم المعارض بحذف الأصلي أو إثبات الزائد وإلا إذا وجد عارض فقد يختلفان.

(تتمة): حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات في بيت نصه:

هناء وتسليم تلا يوم انسه   نهاية مسؤول أمان وتسهيل

وقد جمعت في تراكيب أخر من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها فقال: سألتمونيها؟ قيل: نعم، قال: قد أجبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن أولى ما يزاد حروف اللين الثلاثة والباقي شبيه بها وقد بين وجه الشبه في التصريح، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزاد حرف لغير تكرير إلا منها أنها لا تكون إلا زائدة أبداً كما قد يتوهم بل قد تكون أصولاً.

(بضمن فعل قابل الأصول)، قوله: [بحروف الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التي هي بفتح

وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك: ما وزن ضرب؟ قلت: فعل بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك: ما وزن عمرو؟ قلت: فعل بسكون العين، فإن كان في الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك أشار بقوله: (وزائد بلفظه اكتفي) يعني أنك تكتفي بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء، فتقول في وزن جوهر فوعل، وفي وزن عثير فعيل، هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِي

يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أن الزائد على الثلاثة صورتين: إحداهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنها فعلل وفعلل، والأخرى في الخماسي، لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول فتقول في سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف، ثم ان الزائد في الكلمة الموزونة

الأول وسكون الثاني لعدم لزومه وهذا هو السر في تعبير الناظم بضمن بكسر الضاد أي بما تضمنه ولم يقل بفعل. وقد ورد أنه اجتمع المازني ويعقوب بن السكيت وسيدي محمد بن عبد الملك الزيات فقال الزيات للمازني: ألق مسألة على ابن السكيت فأبى المازني فألح عليه فاختار المازني أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت: ما وزن نكتل من الآية؟ قال: نفعل، فقال له: ماضيه يكون حينئذ كتل، فقال: تفتعل، فقال له: نكتل رباعي ونفتعل خماسي فسكت لأنه كان لغوياً لا نحوياً فلما خرجا لام ابن السكيت المازني فقال: ما قلت ذلك إلا بعد أن طلب مني المرة بعد المرة وإني اجتهدت في أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثاني صحيح لأن أصله نفتعل لكن حذفت عينه فوزنه نفتل. ويعقوب هذا كان يحب آل البيت، فقد ورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين؟ فقال له: الغبار الذي يسقط من نعل خادم علي أفضل منك ومن ولديك، فأمر به فسل لسانه من قفاه رحمه الله تعالى، وإنما اختصت الفاء والعين واللام لأنهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفاً، فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين، نعم إن حذف حرف أصلي قوبل بما بقي نحو عدة فتقول في وزنه علة بحذف الفاء، ونحو قل فتقول في وزنه قل بحذف العين، ونحو يد تقول في وزنه فع بحذف اللام وهكذا، وفي البسط والتعريف للمكودي:

وإن يكن حذف منه حرف فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفي)، قول المكودي: [وفي وزن عثير] بكسر العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء وهو التراب والعجاج وغبار الأقدام والشيء الخفي، وإنما اكتفى في الزائد بلفظه ليتميز عن الأصل كما يأتي في قوله: وإن يك الزائد الخ.

(وضاعف اللام إذا أصل بقي)، قول المكودي: [أن في الزائد على الثلاثة الخ] هكذا في غالب النسخ المصححة المصلحة وهي الصواب، وفي بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهي غير صواب لأنها تشمل صورة الخماسي ولا تشمل صورة الرباعي، وكان ينبغي للناظم أن يبدل أحد المثالين بمثال من الخماسي ليكون صريحاً في شمول الصورتين.

وقوله: [ثم ان الزائد الخ] هذه التوطئة تقتضي أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق أنه يكون

إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

يعني إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت في وزنه فعفعيل، وإن كان مضعف العين نحو اغدودن قلت في وزنه افعوعل، وإن كان مضعف اللام نحو جلبب قلت في وزنه فعلل.

وقوله (بضمن) متعلق بـ (قابل) و(قابل) فعل أمر وفعل بفتح الفاء، و(الأصول) مفعول بقابل، و(في وزن) متعلق بقابل، و(زائد) مبتدأ وخبره (اكتفي) و(بلفظه) متعلق باكتفي، و(اللام) مفعول بـ (ضاعف) و(أصل) فاعل بفعل مضمر يفسره (بقي) والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب، و(إن يك) شرط و(الزائد) اسم (يك) والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(ما) مفعول أول بـ (اجعل) وهي موصولة وصلتها (للأصل) و(له) في موضع المفعول الثاني لـ (اجعل). ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٢٩ - وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

منها ومن غيرها، ولو أراد السلامة من الإبهام لقال: ثم ان محل تعين كون الزائد ينطق بلفظه إذا لم يكن الزائد تكراراً للحرف الأصلي وإلا فينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله: وإن يك الزائد ضعف أصل تقييداً لقوله: وزائد بلفظه اكتفي كأنه قال: محل كون الزائد يكتفي بلفظه إذ لم يكن تكراراً لأصل وإلا فيجعل مقابلاً له ما قوبل به الأصل، والمراد بالضعف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للإلحاق أم لا.

قول المكودي: [نحو مرمريس] اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله. (فإن قلت): مرمريس كما كررت فيه الفاء كررت فيه العين فلم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرقف اسم للخمر. (قلت) لم يمثل بمكرر الفاء فقط لأنه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصلياً لا زائداً وكلا منافي الزائد وسيأتي: واحكم بتأصيل حروف سمسم.

وقوله: [نحو اغدودن] يقال اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر.

وقوله: [نحو جلبب] يقال جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفة، والباء فيه مكررة للإلحاق بدحرج، وإنما قوبل الحرف المكرر بما قوبل به الحرف الأصلي لأن تكرار الأصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو، فكما أن الثاني يتبع الأول في التوكيد اللفظي في كل شيء فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل.

وقوله: [وزائد مبتدأ] المسوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمحذوف تقديره وحرف زائد.

وقوله: [وحده فستقة] بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البلوط إذا كان صغيراً.

(واحكم بتأصيل حروف سمسم) سمسم بكسر السينين حب الجلجلان وبفتحها اسم موضع ولد الثعلب.

يعني أن نحو (سمسم) يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعي لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً، ثم أشار إلى الثاني بقوله: (والخلف في كلملم) يعني أن فيما كان من نحو (لملم) فعل أمر من لملم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً لمذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسم، فوزن (لملم) عندهم فعلل، ومذهب الكوفيين أن الأصل لمم بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهية التضعيف. ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال:

٩٣٠- فَـأَلِـفٌ أَكْـثَرَ مِـنْ أَصْـلَيْنِ صَـاحَـبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْرِ مَـيْنِ

يعني أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها، لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمى، وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء وكألف باع ورمى وناب ومتى أو من أو كألف قال ودعا وتاب وعصى، ولا تزاد الألف أولاً وتزاد ثانية كضارب، وثالثة كعماد، ورابعة كشملال، وخامسة كقرقرى، وسادسة كقبعثرى، وقوله (فألف) مبتدأ، و(أكثر) مفعول بـ (صاحب)

(والخلف في كلملم)، قول المكودي: [أمر من لملم] يقال لملم الأمير الكتيبة أي الجيش إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض. وقوله: [مما في اشتقاقه دليل على زيادته] بيان أن لملم مشتق من اللم بمعنى الجمع، فيقال في الماضي لم بميمين بمعنى جمع ثم ضعفت الميم فاجتمع ثلاث ميمات فقلبت الميم الثانية لاماً كراهية اجتماع ثلاث ميمات، فالبصريون نظروا إلى الحالة الراهنة فقالوا: إن جميع الحروف أصول، والكوفيون راعوا أصله فقالوا: إن اللام الثانية تكراراً للعين، فوزنه على ما للبصريين فعلل بلامين، وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد العين، فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به، ثم أن الخلف في كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطفاً على تأصيل مدخول الباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ، وفي كلم متعلق بمحذوف خبره.

(فألف أكثر من أصلين)، قول المكودي: [نحو ضارب وعماد وسلمى] ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب، وزيادة ألفي عماد وسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهما جامدان، ثم أن الذي في غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة، وفي بعضها سلامى بضم السين وألف بعد اللام وهي عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين.

وقوله: [ولا تزاد الألف أولاً الخ] لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن وفي البسط والتعريف للمكودي:

ولا تـزاد في الأوائـل ألـف إذ هـو للسكـون حتمـاً قـد ألـف

وقوله: [كشملال] مر أنه اسم للناقة الخفيفة السريعة. وقوله: [كقرقرى] اسم صوت الريح الذي يكون في البطن وقيل اسم موضع.

وقوله: [قبعثرى] الجمل الضخم ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد من كل شيء وبقي عليه زيادتها سابعة ومثاله بردرايا.

و(من) متعلق بـ (أكثر) والجملة من (صاحب) ومعموله في موضع الصفة لـ (ألف) و(زائد) خبر ألف، و(المين) الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٣١ ـ وَٱلْيَـا كَـذَا وَٱلْـوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَـعَـا   كَـمَا هُـمَـا فِي يُـؤْيُـؤٍ وَوَعْـوَعَـا

يعني أن الياء والواو كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبتا أكثر من أصلين إلا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائي مكرر نحو قولك (يؤيؤ) في اسم طائر، و(وعوع) مصدر وعوع السبع إذا صوت، وفهم من قوله (واليا كذا والواو) أن الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم بأصالتهما نحو بيع ويوم، وفهم من قوله (إن لم يقعا) إلى آخر البيت أنهما إذا صحبتا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور، وتزاد الياء أولاً كيرمع، وثانية كصيرف، وثالثة كعثير، ورابعة كحذري، وخامسة كسلحفية، ولا تزاد الواو أولاً وتزاد ثانية كجوهر، وثالثة كجهور، ورابعة كعصفور، وخامسة كقمحدوة، و(اليا) مبتدأ، و(الواو) معطوف عليه، و(كذا) خبر عنهما، ويحتمل أن يكون (كذا) خبراً عن الياء، و(الواو) مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه، (إن لم يقعا) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم

وقوله: [والمين الكذب] قال الشاطبي: وليست شعرى من كذبه، وأجيب بأن نفي الكـذب راجع للقـاعدة والقضية الكلية في الألف إشارة إلى أنها لا تنخرم. (فإن قلت): يخالف هذا قول المكودي أول شرح هذا البيت لأن الأكثر فيها صحبت الخ. (قلت): يجاب بأن الأكثرية راجعة لكون الاشتقاق يدل على الزيادة والأقلية ترجع لحمل الجامد عليه وإن كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده.

(والياء كذا والواو إن لم يقعا)، قول المكودي: [نحو قولك يؤيؤ في اسم طائر] يعني من الجوارح التي تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذي هو طائر لا يقدر على الطيران في الشتاء، ثم إن قول المصنف إن لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا لو حذفه ما ضره لأن الحكم بأصالة الجميع صرح به في قوله أولاً: واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه، ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمسم.

وقوله [وفهم من قوله إن لم يقعا الخ] هذا منطوق النظم ففيه تخليط لا ينبغي.

وقوله: [كيرمع] الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة.

وقوله: [كصيرف] اسم للذي يحتال في الأمور.

وقوله: [كعثير] قد مر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم.

وقوله: [كحدرية] قد مر أنها قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [كسلحفية] بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء، ومنها سكون اللام وضم الحاء وهي دابة قيل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره، ومن فوائد هذه الدابة أن دمها ومرارتها ينفعان للذي برأسه صـداع، ومن فوائدها أيضاً أنه إذا اشتد البرد بمكان وجعل رأسها ويداها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع.

وقوله: [كجهور] جهور اسم موضع. وقوله: [كقمحدوة] بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهي ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس.

عليه، و(كما) في موضع الحال من الألف في (يقعا). ثم قال:

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

يعني أن الهمزة والميم متساويتان في أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو: أفضل وأحمر ومكرم ومنطلق، وحمل عليه ما سواه نحو: أفكل ومخلب، وفهم من قوله (سبقا) أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول، وفهم من قوله (تحققا) أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتها إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل، أو الياء فيكون وزنه أفعل نحو صيرف، لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل، إلا أن الهمزة إذا وقعت آخراً قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي.

(وهمز وميم) مبتدأ وخبرهما (كذا) و(سبقا) في موضع النعت لـ (همز وميم) و(ثلاثة) مفعول بـ (سبقا) و(تأصيلها) مبتدأ، و(تحققا) في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

يعني أن الهمزة تطرد أيضاً زيادتها إذا وقعت آخراً بعد ألف، وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء، وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ولا آخراً بعد

وقوله: [وكما في موضع الحال الخ] الأولى أن الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق، والتقدير إن لم يقعا وقوعاً مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوعا.

(وهكذا همز وميم سبقا)، قول كدي: [وحمل عليه الخ] أي بحمل الجامد على المشتق، وأفكل اسم للرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية في كلام المصنف التصدير لا مطلق السبقية لإخراج نحو سموأل فإن الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم بأصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى.

وقوله: [نحو أيدع] اسم للزعفران. وقوله: [نحو صيرف] هذا المثال مؤخر من تقديم ومحله بعد قوله سابقاً فيعل لأنه مثال له، وكذلك يوجد مقدماً في بعض النسخ المصلحة.

وقوله: [لكن الهمزة الخ] هذا هو الذي يؤخذ من القاموس لأنه ذكره في فصل الياء من باب العين وذلك دليل على أصالة الياء عنده.

وقوله: [إلا أن الهمزة الخ] هذا مستثنى من قول المصنف سبقا، لكن الأولى أن يحذفه لأن المصنف ذكره بعد.
وقوله: [سيأتي] أي في البيت بعد متصلاً به ولو قال بدل قوله وسيأتي وإلى ذلك أشار بقوله: كذاك همز آخر بعد ألف ويؤخر الإعراب لكان حسناً.

قول المكودي: [وأربعاء] اسم اليوم المعلوم، ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها.

وقوله: [وعلباء] بكسر العين عصبة لعنق، ثم كان الأولى أن يبدل المصنف حرفين بأصلين لخروج نحو الباء فإن الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الألف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله.

غير ألف، وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كساء ورداء، و(همز) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخر) نعت لـ (همز) و(بعد ألف) نعت بعد نعت، و(لفظها) مبتدأ وخبره (ردف) و(أكثر) مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيضاً. ثم قال:

٩٣٤ ـ وَالنُّـونُ فِي الآخِرِ كَـالْهَمْـزِ وَفِي ‌‌‌ نَـحْـوِ غَـضَـنْـفَـرٍ أَصَالَـةٌ كُـفِـي

يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله (كالهمز) وذلك نحو: سكران وعثمان وزعفران، وفهم منه أنه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو: عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد. و(النون) مبتدأ وخبره (كالهمز) والظاهر أن في (الآخر) متعلق بأعني محذوفاً، و(أصالة) مفعول ثان بـ(كفي) وفي (كفي) ضمير مستتر عائد على (النون) وهو المفعول الأول بكفي، وفي (نحو) متعلق بكفي. ثم قال:

٩٣٥ ـ وَالتَّـاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَـارَعَـهْ ‌‌‌ وَنَـحْـوِ الاِسْـتِـفْـعَـالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

يعني أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو: قائمة وقامت، وفي المضارعة نحو: تقوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام، والمطاوعة نحو: تكسر وتذكر، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم

وقوله: [والجملة في موضع النعت أيضاً] هذا يقتضي أن الجملة نعت ثالث لهمز، كما أن آخر وبعد ألف كذلك، والحق أنها في محل جر نعت لألف من قوله: بعد ألف. (والنون في الآخر كالهمز)، قول المكودي: [نحو عقنقل] بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحين بينهما نون ساكنة وبلام آخراً وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل.

وقوله: [وحجنفل] بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح، والحجنفل الغليظ الشفة من غير الإنسان. قوله: [مفعول ثان بكفى الخ] ومعنى كفى صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه، وإذا صرفت الأصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب.

(والتاء في التأنيث والمضارعة)، قول المكودي: [ولم ينص على زيادتها في حروف الخ] يعني وأما في موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك، وقد مر في جمع التكسير والسين والتاء من كمستدع أزل، وأجاب بعض باحتمال دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفاً على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين، ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التي فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال والتقديس والاقتدار، وأما السين فلا تزاد إلا مع التاء هذا مذهب الجمهور، وقال سيبويه: قد تزاد وحدها كما في اسطاع أصله أطاع، وفي البسط والتعريف للمكودي:

والسين لا تزاد في الكلام ‌‌‌ إلا مع التاء كمستهام
وسيبويه قال في استطاعا ‌‌‌ بزيدها إذ أصله أطاعا

وقوله: [وكان ينبغي له أن يذكر الخ] أجيب بجوابين: أولهما أنه لم يبق عليه إلا النون، وأما الهمزة فقد مرت في قوله: وهكذا همز وميم سبقا، والياء قد مرت في قوله: والياء كذا والواو الخ. ثانيهما أن يقال أن كلامه على حذف مضاف

إذ لا فرق. و(التاء) مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء، و(في التأنيث) متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

٩٣٦ - وَٱلْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهِرَهْ

يعني أن الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقت مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي، و(الهاء) إما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله (والتاء) و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفاً عليها أو مفعول له أي تزاد للوقف ثم مثل بقوله (كلمة) وهي على حذف القول أي كقولك له، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني (كلمة) ثلاثة أحرف وهي: كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت، واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ في رجز وهو:

يا قارئاً ألفية ابن مالك ... وسالكاً في أحسن المسالك
في أي بيت جا من كلامه ... لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم ... وإن تشأ فقل ثلاث واسم

تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفاً على التاء، وهذا الجواب الثاني مردود كالجواب قبل بدخول السين بأنه يكون قول الناظم: والمضارعة والاستفعال مقطوعاً غيره معطوف على ما قبله فكيف يصح حينئذ عطف والمضارعة الراجعة إلى التاء على التأنيث.

وقوله: [أو فاعل بفعل مضمر الخ] بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره.

(والهاء وقفاً كلمه)، قول المكودي: [وقد تقدم في الوقف الخ] أي في قوله: وقف بها السكت الخ، وفي قوله: وما في الاستفهام الخ مع ما بعده.

وقوله: [كسائر حروف المعاني] أي التي لها معنى لكنه في غيرها وهو الحرف المقابل للاسم والفعل، والمراد بحروف التهجي في كلامه الحرف الذي بنيت الكلمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم، فصواب الناظم حينئذ أن يمثل بنحو أمهات فإن الهاء فيه زائدة بدليل أمومة، ثم قد يقال للمكودي: اعتراضك صحيح لكن ما أوردته على الناظم هنا يرد عليك في تمثيلك لقوله: والتاء في التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف المعاني فما كان جوابك هو جوابه، وأما تمثيله هناك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الإعراب عليها.

وقوله: [وقد ألغزت الخ] هذا اللفظ قد أكثر الناس في الأجوبة عنه، وأحسن ما أجيب به قول سيدي الجد أبي الفيض سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى:

أهذه جواهر منتظمه ... في السلك أم أزاهر مبتسمه
في الغصن أم عرائس ملثمه ... أم كلمات ألغزت في كلمه

وفي ذلك قلت:

وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال: (واللام في الإشارة المشتهره) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولئك وهنالك. و(اللام) معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم: حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون من حظلت دليل على زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة. و(زيادة) مفعول بـ (امنع) و(بلا قيد) متعلق بـ (زيادة) و(ثبت) في موضع الصفة لـ (قيد) و(ان) شرط ويجوز ضبط (تبين) بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله تتبين فحذفت إحدى التاءين و(حجة) على هذا فاعل بـ (تبين) وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين و(حجة) على هذا نائب عن الفاعل.

يا فاضلاً فاقت شموس لغزه بدون شك قد سموا بعزه
ألغزت في كلمة منتظمة من قوله والهاء وقفاً كلمه

إلا أن قول المكودي ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه مع قوله في النظم: وإن تشأ فقل ثلاث سلمه كل الناس، والحق أن الكاف في كلمة للتمثيل وهي اسمية فتكون كلمة اشتملت على اسمين وحرفين.

(واللام في الإشارة المشتهرة) أوردوا عليه ما أورده المكودي في هاء السكت وهو أن اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كدي هناك كان ينبغي أن يعترض هنا، والصواب أن اللام تزاد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير، فاللام زائدة لقولهم طيس، ثم يحتمل أن يقرأ المشتهرة في كلام الناظم بالجر فيكون صفة للإشارة قال الشاطبي: لكنه يوهم أن لنا إشارة أخرى ليست كذلك والأمر بخلافه ويحتمل رفعه صفة للام، وقال ابن هشام في الحواشي: الحق أن اللام مبتدأ أول والمشتهرة نعت لمبتدأ ثان محذوف، وفي الإشارة خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول والتقدير: واللام زيادتها المشهورة واقعة في اسم الإشارة فيؤخذ منه أنها تزاد في غير اسم الإشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك.

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا حرفاً من حروف الزيادة ليس بالمحل الذي ذكر سابقاً أنه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالأصالة؟ فقال: إن قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها في التصريح فاحكم بزيادتها وإلا فيحكم بالأصالة، ومعنى وامنع زيادة احكم بالأصالة وكحظلت مثال لمفهوم إن لم تبين حجة والله أعلم.

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل تتميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفها أشار بقوله:

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة وصل اتساعاً لأنها تسقط في الوصل، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها، وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفهم من قوله (همز) أن همزة الوصل أتي بها همز خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف، وفهم من قوله (سابق) أنها لا تكون إلا أولاً، وفهم من قوله (لا يثبت إلا إذا ابتدي به) أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة. و(همز) مبتدأ، و(سابق) نعت له وخبره في المجرور قبله، و(لا يثبت) جملة في موضع النعت أيضاً لهمز، و(إلا) إيجاب للنفي والعامل في (إذا) يثبت، ويجوز ضبط (استثبتوا) بضم التاء الأولى مبنياً للمفعول فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح فقال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

فصل في زيادة همزة الوصل

قول المكودي: [لأنه من باب زيادة الخ] وإنما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام.

(للوصل همز سابق لا يثبت)، قول المكودي: [لأنها تسقط الخ] علة لقوله اتساعاً، ومعنى الاتساع المجاز وذلك لأنها لما كانت تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء فالأولى أن تسمى بهمزة الابتداء، فأجاب بأنهم عكسوا في التسمية مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ضده.

وقوله: [وقيل لأن المتكلم الخ] هذا هو الأحسن وعليه اقتصر السعد في شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا سماها الخليل سلم اللسان، فكان ينبغي للمكودي أن يقدمه على ما قبله، ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذي قبله بل على الأول فقط كما قال المكودي.

وقوله: [أنها لا تكون إلا أولاً] أي لأنها أتي بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، والمراد بالابتداء أخذ المتكلم في النطق بعد أن كان صامتاً لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا في اللفظ وأما في الخط فلا بد من كتابتها.

وقوله: [وقد ثبت في الوصل ضرورة] كقول بعضهم:

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراقع

فأثبت همزة اتسع ضرورة، قال الدماميني: وهو الحق، وقال الشارح: لا ضرورة لأن أول الشطر الثاني كأول البيت، وما أحسن قول بعض الأدباء:

٩٣٩ - وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

يعني أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهاه. و(هو) مبتدأ عائد على الهمز، و(لفعل) خبره، و(ماض) نعت (لفعل) و(احتوى) في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

٩٤٠ - وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو: انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً، و(الأمر والمصدر) مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه.

ثم انتقل إلى الرابع فقال: (وكذا. أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش، أو على يفعل نحو امض، أو على يفعل نحو نفذ، وهذه فائدة التمثيل، وفهم من المثال أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمي وينفذ، فلو كان محركاً لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول في الأمر منهما قل وعد. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

٩٤١ - وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ - وَأَيْمُنٌ وَهَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

فذكر سبعة أسماء، وفهم من قوله (وتأنيث تبع) أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرىء امرأة وابن ابنة، ومؤنث اثنين اثنتان، أما (اسم) فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتنبوا همزة الوصل فتكون عوضاً من المحذوف، وأما است فأصله ستة بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل (ابن) بنو ففعل به ما فعل بـ (اسم) و(ابنم) هو ابن زيدت عليه الميم، و(اثنين) أصله ثنين، و(امرؤ) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما (أيمن) فهو المستعمل في

فلا تجعلني مثل همزة واصل فيلحقني حذف ولا راء واصل

فواصل الأول صفة لمن يريد وصل الكلمة التي فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة، وواصل الثاني علم على واصل بن عطاء المعتزلي وكان ألثغ لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلم كالمطر يبدله بالغيث وكالبر بالقمح، وفي بعض النسخ زائد بدل السابق وكلاهما صحيح، فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى، وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله: إلا إذا ابتدى به، وأصل ابتدى ابتدىء بهمزة آخراً أبدلت ياء ثم سكنت تخفيفاً كما أبدلت في مائة قالوا مية.

(وفي اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر.

قول المكودي: [وأصل ابن بنو] أي بالواو وقيل أصله بني بالياء لأنه من بنيت لأن الابن يبنى على الأب كبناء الحائط على الأساس والأول أولى.

وقوله: [زيدت عليه الميم] زيادة الميم هنا للمبالغة في البنوة كما زيدت الميم في زرقم مبالغة في الأزرق، وليس الميم

القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين، وقوله (وتأنيث تبع) راجع إلى (ابن) مؤنثه ابنة، و(امرىء) مؤنثه امرأة، و(اثنين) مؤنثه اثنتان. وفهم من قوله (سمع) ان دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم، و(في اسم) إلى آخر المجرورات وهو (أيمن) متعلق بـ (سمع) وفي قوله (سمع) ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم. ثم أشار إلى السادس فقال: (وهمز أل كذا) أي والهمزة في أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في (أل) هو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ثم بين حكم همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال: (ويبدل مدآ في الاستفهام أو يسهل) يعني أن همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني في همزة (أل) وجهان: إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها، وتسهيلها بين الألف والهمزة وقد قرىء بهما آلذكرين. وفهم منه أن غير همزة (أل) من همزة الوصل تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين، وإنما لم تحذف همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة.

و(همز أل) مبتدأ وخبره (كذا) و(مدآ) مفعول ثان بـ(يبدل) وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في (يبدل) عائد على (همز أل) و(يسهل) معطوف على (يبدل) أو للتخيير وإنما جعلتها للتخيير وإن كانت (أو) التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أبدلها أو سهلها.

بدلاً من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلاً من لام الكلمة ما احتيج إلى الإتيان بهمزة الوصل لأنها يؤتى بها عوضاً من اللام المحذوفة.

وقوله: [أصله ثنين] هذه العبارة فيها شيء، والأولى أن يقول: أصله ثنيان كجملان لأن مفرده ثني بياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتي بهمزة الوصل عوضاً من المحذوف.

وقوله: [فحكموا لها بحكم المحذوف] يعني وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضماً رفتحاً وكسراً، ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر.

وقوله: [هذا مذهب البصريين] وقال الكوفيون: إن همز قطعية وهو جمع يمين. ثم إن قول المصنف: وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبع المذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ.

(وهمز أل كذا)، قول المكودي: [مذهب سيبويه] يعني في أحد قوليه وله قول آخر بأصالتها وقد مر ذلك.

(ويبدل مدآ في الاستفهام أو يسهل) ظاهره أن هذا الحكم خاص بهمزة أل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون في همزة أيمن، وظاهره أنه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أو غيرها جاز في همزة أل وجهان وليس كذلك لأن ذلك إنما هو إذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف:

وأيمن وأل بذين يبدل همزآ في الاستفهام أو يسهل

لأجاد وأفاد والله أعلم.

الإبدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف. ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل، واقتصر هنا على المشهور منها فقال:

٩٤٣ - أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام: الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف. و(أحرف الإبدال) مبتدأ وخبره (هدأت) والتقدير: وأحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك (هدأت موطيا) و(موطيا) حال من التاء في (هدأت) ومعنى هدأت سكنت، والياء في (موطيا) بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئاً، ويحتمل أن يكون (موطيا) مفعولاً بـ(هدأت) لأنه يستعمل متعدياً، يقال: هدأت الصبي إذا ضربت عليه لينام والأول أظهر.

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها

الإبدال

هو لغة مطلق العوض واصطلاحاً جعل حرف مكان آخر مطلقاً فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض إذا كان في غير محل المعوض منه كتاء عدة فإنها عوض من الفاء في غير محلها فلا يسمى ذلك إبدالاً، وأما إن كان في محله فهو عوض وإبدال اصطلاحاً فالعوض حينئذ أعم، ومطلقاً فصل ثان احترز به من القلب فإنه إنما يكون في حروف العلة، إذا علمت هذا تبين لك أن العوض أعم من الإبدال لأنه مهما جعل حرف عوضاً من حرف قيل فيه عوض في مكانه أو في غير مكانه، ولا يقال فيه إبدال إلا إذا كان في مكانه، والإبدال أعم من القلب لأن الإبدال يكون في حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا في حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيراً ما يقع السؤال عنها.

قول كدي: [واقتصر هنا على المشتهر منها] أي التي لا يصح الاستغناء في التصريف عنها، وإبدال غير هذه التسعة من غيره إما شاذ كما في أصيلان بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس، والأصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلان بإبدال نونه لاماً، وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقولهم في على علج وتسمى عجعجة قضاعة.

(أحرف الإبدال هدأت موطيا)، قوله المكودي: [ومعنى هدأت سكنت] من السكون ضد الحركة، ومعنى موطيا حينئذ مستوطناً كأنه قال: سكنت أعضائي في الموضع الذي أتخذ موطناً لأقدامي وهو الموضع الذي يسكن الإنسان فيه ويستوطنه كذا قيل، وانظره فقد لا يلائم ما للمكودي بعد، والأولى أن يقرأ هدأت بفتح التاء خطاباً للطالب بأنه إذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب، فينبغي أن يسكن روعه واشتياقه لانه لم يبق من المسائل إلا القليل.

وقوله: [يقال هدأت الخ] فيه نظر بل الذي في التصريح أنه يقال: أهدأت الصبي بالهمزة في أوله فيكون هدأت لازماً عدي بالهمز.

وقوله: [وذلك في أربعة مواضع] الحق أنها خمسة والخامس هو قوله: وهمزاً أول الواوين رد، إلا أن الناظم أخره عن قوله: وافتح ورد الهمز ولا موجب له، ويمكن الجواب بأن ما هنا عام في الواو والياء وما يأتي خاص بالواو فلا خامس.

بقوله: (فأبدل الهمزة من واو ويا).

٩٤٤ ـ آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداي لأنها من الكسوة والتردية، وفهم من قوله (آخراً) أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون. وفهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاي. وفهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم لمتطرفه لأن تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو عباءة. وفهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفاً نحو درحاية.

و (الهمزة) مفعول بـ (ابدال) ومن واو متعلق بـ (ابدال) و (آخر) منصوب على الظرف، و (اثر) ظرف أيضاً وكلا الظرفين في موضع النعت لواو أو ياء والتقدير: من واو أو ياء واقعتين آخر اثر ألف زيد.

ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (وفي. فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفي) (ذا) إشارة إلى إبدال الياء والواو همزة وهو في واو وياء وقعتا عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع. وفهم من قوله (ما أعل عيناً) أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصحح نحو: عاور من عور، وصائد من صيد. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(فأبدل الهمزة من واو ويا آخراً)، قول المكودي: [وفهم منه أيضاً أن حكم الخ] الحق أن هذه إحدى صورتي المنطوق، لأن قول المصنف آخراً يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكماً وهو هذا.

وقوله: [نحو عباءة] بفتح العين نوع من الأكسية، قيل: أصل الهمزة واو وقيل ياء.

وقوله: [نحو درحاية] بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين، واعلم أن هذا الإبدال غير مخصوص بالواو والياء فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى لا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى، وألف صحراء مسبوقة بألف زائدة فقلبت همزة فراراً من التقاء الساكنين، فقوله في الكافية:

مـن حـرف لـين آخـر بعـد ألـف مـزيـد أبـدل همـزة كـما ألـف

أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة.

(وفي. فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) قد مر أن الإعلال أخص من الاعتلال، فإذا كان هنالك واو أو ياء وقلبا ألفاً فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معتلة، وإن لم يقلب الواو ولا الياء ألفاً فيقال معتلة غير معلة.

قول المكودي: [لاسم فاعل أعلت الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وفي فاعل على حذف مضاف أي اسم فاعل وهو غير ظاهر لأن عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لأن عينه معلة مع أنه غير مراد فالحق أن المراد بفاعل في النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل إذا كان على غير وزن فاعل، وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتها وجمعها تصحيحاً.

وقوله: [يصحح نحو عاور الخ] لم يجز الإعلال في اسم الفاعل الذي لم تعل عين فعله لأنه لو أعل لالتبس باسم

٩٤٥ ـ وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي ٱلْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

يعني أنه إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد بالألف نحو قلادة وقلائد، والياء نحو صحيفة وصحائف، والواو نحو عجوز وعجائز. وفهم منه أن الثالث إذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور. وفهم منه أيضاً أنه إذا كان مداً غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة. و(المد) مبتدأ وخبره (يرى) و(همزاً) مفعول ثان لـ (يرى) أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر، و(في) متعلق بيرى، و(في الواحد) متعلق بـ (زيد) و(زيد ثالثاً) حالان من الضمير في (يرى) ويحتمل أن يكون (ثالثاً) حالاً من الضمير في (زيد). ثم أشار إلى الموضوع الرابع فقال:

٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة، وفهم من إطلاقه في قوله (لينين) أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله، وشمل قوله (لينين) أربع صور:

الفاعل من عار وصاد من المعل الفعل وفي هذا مناقشة من وجهين انظرهما في التصريح. (تنبيه): يكتب قائل وبائع ونحوهما بالياء وهمزة أسفلها على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمز والياء، وأما إبدال الهمز في ذلك ياء محضة فلحن إذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو في قائل: ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء. وقد دخل الفارسي على عالم فوجد رقعة مكتوباً فيها قايل بياء منقوطة فقال: خط من هذا؟ فقال العالم: خطي، فقال الفارسي لصاحب له كالمغضب: قد ضاعت خطواتنا إلى هذا، قال مولانا عبد الرحمن المنجرة: هذا من الفارسي حمق وطيش واعتزال.

(والمد زيد ثالثاً في الواحد) إنما وجب إبدال الألف هنا همزة لأنك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع أثرها الألف التي كانت في المفرد، وما بعد ألف التكسير لا يكون إلا مكسوراً والألف لا تقبل الحركة فوجب إبدالها حرفاً من جنسها يقبل الحركة والحرف الذي هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو نحو عجوز.

قول المكودي: [نحو قسورة] بفتح القاف اسم للأسد.

وقوله: [لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة] فهما حينئذ أصليتان محركان أصالة إذ أصله مثوبة بسكون الثاء وضم الواو ونقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة إلى الساكن قبلها وشذ قولهم معائش بالهمزة، وروي عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف في قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لأن ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله: فصيروا مثل كعصف مأكول، وهو أحد الاحتمالات في ﴿ليس كمثله شيء﴾.

(كذاك ثاني لينين اكتنفا)، قول المكودي: [في الفصل الذي قبله] أي في البيت الذي قبله وهو قوله: والمد زيد ثالثاً الخ.

الأولى: أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول.

الثانية: أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف.

الثالثة: أن يكون الأول واواً والثاني ياء نحو صايد وصوائد.

الرابعة: أن يكون الأول ياء والثاني واواً نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود.

ومثل بما حرف العلة فيه ياءان وهو نيف ووزنه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناف ينيف إذا زاد فاجتمعت ياءان وأدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصورة همزة وإن كان أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة. وفهم من قوله (مد مفاعل) أنها لا تقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت عن الطرف لم تقلب نحو طواويس. و(ثاني لينين) مبتدأ وخبره (كذاك) وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، و(اكتنفا) في موضع النعت لـ(لينين) و(مد) مفعول بـ(اكتنفا) ومعنى اكتنفا أحاطا، و(نيفاً) مفعول بـ(جمع) لأنه مصدر جمع. ثم ان إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٤٧ ـ وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَـا فِيمَا أُعِـلّْ ... لَامـاً وَفِـي مِـثْـلِ هِـرَاوَةٍ واو جُعِـلْ

يعني أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرداً ما هي فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت في

وقوله: [ان يكونا ياءين نحو نيف الخ] فيكون حينئذ أصله نييف بياءين من ناف ينيف، والذي في القاموس والشاطبي أنه من ناف ينوف فيكون حينئذ مثالاً للصورة الرابعة، والنيف ما زاد على العقد.

وقوله: [نحو صايد] بإبقاء الياء لكون الفعل الذي هو صيد غير معل، فلا يعل اسم الفاعل كما مر في مفهوم قوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفى، والواو في صوائد هي ألف صايد عملاً بقوله سابقاً: والألف الثاني المزيد يجعل واواً.

وقوله: [كجيد] أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ، ونظير ذلك سيد.

وقوله: [نحو طواويس] جمع طاوس اسم لطائر معلوم، فالواو الأولى في الجمع هي الألف التي كانت في المفرد لقوله: كذا ما الأصل فيه يجهل أي الألف المجهولة الأصل تقلب واواً مثل ما مر، والواو في الجمع هي الواو الناشئة عن ضم واو المفرد.

وقوله في التوطئة: [ثم ان ابدال ثاني اللينين الخ] الحق في التوطئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة إذا لم تكن اللام في المفرد معلة وإلا فالحكم ما أشار إليه بقوله: على أن توطئته قاصرة على ثاني اللينين اللتين اكتنفا ألف مفاعل مع أنه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقرر به بعد.

(وافتح ورد الهمز يا) هذا الكلام في إبدال الهمزة واواً أو ياء عكس ما كان الكلام فيه. قول المكودي: [إن كانت في المفرد الخ] اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توهمه العبارة.

المفرد غير واو سالمة، وواواً إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف واللام في الهمزة للعهد المتقدم، وشمل ما استحق الهمزة لكونه مداً زائداً في المفرد ولامه ياء، وما استحق الهمزة لكونه مداً زائداً في المفرد ولام الكلمة واو، وما استحق الهمزة لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة.

فمثال الأول: هدية وهدايا أصله هدائي استثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا.

ومثال الثاني: مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطى يمطو فعل به ما فعل بهدايا.

ومثال الثالث: زاوية وزوايا ففعل به أيضاً ما فعل بهدايا.

ومثال الرابع: خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين

وقوله: [غير واو سالمة] منطوقة بأن كان لام الكلمة ياء أو واواً لكنها غير سالمة، وعدم سلامة الواو إما في المفرد كمطية الآتي أو سلمت الواو في المفرد ولم تسلم في الجمع إلا أنه من باب كذاك ثاني لينين كزوايا، فهذه صور ثلاث، وقد أدخل المكودي صورة رابعة في قول المصنف فيما أعل لاماً وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبني على قول من يقول إن الهمزة حرف علة وإليه ذهب الفاسي، وقيل شبيهة بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة والصحيح ما للجمهور، وعليه فيكون المصنف غلب الصور والثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام.

وقوله: [وواواً إن كانت الخ] واواً وكلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحها وقلبها.

وقوله: [للعهد المتقدم] في قوله همزاً يرى في مثل كالقلائد مع ما بعده.

وقوله: [ولام الكلمة واو] يعني غير سالمة في المفرد بدليل تمثيله بمطية.

وقوله: [لكونه اكتنفه لينان] الأولى لكونه ثاني لينين اكتنفا مد فاعل.

وقوله: [أصله هدائي] أي بعد قلب الياء همزة وإلا فأصله الأصيل هدايي بياءين إحداهما ياء فعيلة والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: والمد زيد الخ فصار هدائي إلى آخر ما للمكودي. وقوله: [فصار هدايا] أي بعد أربعة إعمالات: قلب الياء همزة، ثم قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء لام الكلمة ألفاً، ثم قلب الهمزة ياء.

وقوله: [فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ] فأصل مطية المفرد وهي الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون الخ فيقال في الجمع الأصلي مطايو بياء بعد الألف ياء فعيلة وبواو ولام الكلمة، ثم تقلب الواو لتطرفها اثر كسرة، ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله: والمد زيد ثالثاً الخ، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء آخراً ألفاً، ثم الهمزة ياء فلم يصر مطايا إلا بعد خمسة أعمال، وفي المكودي إجحاف.

وقوله: [وزوايا] أصله زواوي بواوين: الأولى مقلوبة عن ألف زاوية المفرد، والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة تفعل به ما فعل بهدايا ففية أربعة إعمالات إلا أنه من باب كذاك ثاني لينين الخ.

وقوله: [أصله خطائىء بهمزتين] أصله الأصيل خطايئي بياء وهمزة فالياء هي ياء خطيئة المفرد ثم قلبت الياء همزة

المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ما قبلها في هدايا فصار خطاءي فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء.

وأما هراوي جمع هراوة فأصله هرائو فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد، فالواو في هراوي ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوي هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً. و(الهمز) مفعول بـ (رد) وهو مطلوب لـ (افتح) فهو من باب التنازع، و(يا) مفعول ثان برد، و(فيها) متعلق برد، و(لاماً) تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فيما أعل لامه، و(في مثل) متعلق بـ (جعل) وفي (جعل) ضمير مستتر عائد على (الهمز) و(واواً) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٩٤٨ - وَاواً وَهَمْـزاً أَوَّلَ ٱلْـوَاوَيْـنِ رُدّْ فِي بَـدْءِ غَـيْرِ شِـبْـهِ ووُفِيَ الأَشَـدّْ

يعني رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعل كووفي الأشد فإن أصله وافى وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فاجتماعهما في ووفي غير معتد به، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها همزة، فمثال ما يجب إبدالها أواصل في جمع

لقوله: والمد زيد الخ فصار خطائئ بهمزتين إلى آخر ما للمكودي فلم يصر خطايا إلا بعد خمس إعمالات.

وقوله: [على قياس الهمزتين] هذا القياس هو الآن في قوله: ما لم يكن لفظاً أتم فذاك ياء مطلقاً جا.

وقوله: [فأصله هرائو] وأصله الأصيل هراوو بواوين: الأولى بدل من ألف هراوة، والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: والمد زيد ثالثاً إلى آخر ما للمكودي، ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة، ثم قلبت الأولى همزة، والهراوة العصا الضخمة، فلم يصر هراوي إلا بعد خمس إعمالات.

وقوله: [ليناسب الجمع المفرد] بيان المناسبة أن الواو بعد الألف في المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع وإن كانت الواو غير الواو.

(وهمز أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها، إلا أن الإبدال هنا خاص بالواو فكان ينبغي للناظم أن يقدمه على قوله: وافتح ورد الهمز الخ، وقدمه الموضح تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [ولم يجتمع في فعل الفاعل] الذي هو وافى واوان بل واو وألف، فدل على أن الواو الثانية في فعل المفعول غير أصلية وإنما هي عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض.

وقوله: [فلم يبق للواو الأولى الخ] ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه، وإنما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو في الثقل، وهذا من المكودي تنكيت على الناظم المقتضي عدم جواز الإبدال حينئذ وليس كذلك، وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذي هو رد المقتضي للوجوب فيكون النفي الذي هو غير متسلطاً على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد.

واصله أصله وواصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل.

و (همزاً) مفعول ثان بـ (رد) و (أول) مفعول أول، (وفي بدء) متعلق بـ (رد) و (بدء) مصدر مضاف إلى المفعول وهو (غير) و (غير) مضاف إلى (شبه) و (شبه) مضاف إلى (ووفي الأشد) والأشد عند سيبويه جمع شدة، وقال ابن عباس: الأشد ثلاث وثلاثون سنة.

ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة، ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٤٩ - وَمَدّاً ٱبْدِلْ ثَانِي ٱلْهَمْزَيْنِ مِنْ   كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مداً مجانساً لحركة ما قبلها، فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو آثر وآمن أصله أأثر وأأمن بهمزتين، وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف، وإن كانت ضمة أبدلت واواً نحو أوتمن وأوتي، وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفهم منه أيضاً أنهما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم تجب إبدالها نحو يا قراء ائتوا، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يقال عند النحويين في أأنذرتهم أنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة

وقوله: [قلبت الأولى همزة الخ] أي وجوباً كما يؤخذ من الأمر في النظم، ووجه وجوب القلب أنه إذا لم يقلب اجتمع مثلان في أول الكلمة ولا يمكن الإدغام وذلك إنما سمع في الصحيح في ألفاظ قليلة نحو ددن، وإذا قل في الصحيح امتنع وجوده في المعتل، ولم يذكر المكودي مفهوم بدء ومفهومه أن الواوين إذا كانا غير مصدرين لا تقلب الأولى وهو كذلك نحو هووى ونووى في النسب إلى هوى ونوى، وفي مثال الناظم إشارة إلى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجد واجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الأقوى واليد الطولى في علم النحو، فالمراد بالأشد الأقوى.

وقوله: [وقال ابن عباس] أي في قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغ أشده﴾.

(ومداً ابدل ثاني الهمزين من كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله: وافتح ورد الهمز يا الخ كما فعل الموضح تنكيتاً عليه، لأن جميع ذلك في إبدال الهمزة حرف علة ولا وجه للفصل بإبدال الهمزة من حرف العلة.

قول المكودي: [نحو آثر] من آثره بكذا يؤثره إذا خصه بأمر، وآمن بفتحها بمعنى أمن بالتشديد، وإنما وجب إبدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير، فإذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر، وإنما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها.

وقوله: [يا قراء ائتوا] أصل ائتوا قبل اتصال يا قراء به ائتوا بهمزتين الثانية ساكنة تقلب ياء لقوله: ومداً أبدل ثاني الهمزين من. كلمة ان يسكن، فلما اتصل به يا قراء حذفت الهمزة الأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان: همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونهما في كلمتين.

الاستفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضاً نحو أأتمن فإن الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل. و(مداً) مفعول ثان بـ(ابدل) و(ثاني الهمزتين) مفعول أول، و(من كلمة) متعلق بـ(ابدل) و(ان يسكن) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه.

ثم انتقل إلى الهمزتين المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاث في ثلاث تسعة، وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

٩٥٠ - إنْ يُفْتَحِ إثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان: إحداهما تقلب فيها واواً وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أأيدم، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم. والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو إيم إذا بنيت من أم نحو أصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أأمم فتنقل حركة الميم الأولى للهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير أأم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقاً أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والحاصل ثلاث صور:

الأولى: مكسورة بعد فتحة نحو أيمة في جمع امام أصله أأيمة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أأمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة نحو أيم في بناء مثل أصبع من أم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أأم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أي جعلته يئن ففعل به كما فعل فيما تقدم.

وقوله: [وكذلك أيضاً في أأتمن] بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام ائتمن بهمزتين: الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبني للمفعول، والثانية فاء الكلمة ساكنة أبدلت الثانية واواً من جنس حركة الهمزة التي قبلها، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين.

وقوله: [ومن كلمة متعلق بابدل] الأولى حال من الهمزتين.

(إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً)، قول المكودي: [نحو إيم] بكسر الهمزة وفتح الياء.

وقوله: [إأمم] بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح الميم. (فإن قلت): أم المبني منه هذا الوزن إنما فيه همزة واحدة وأأمم فيه همزتان. (قلت): أجيب بأنه لما قيل لك زن من الثلاثي الذي هو أم وزن الرباعي الذي هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهي الهمزة هنا.

(ذو الكسر مطلقاً كذا)، قول كدي: [مضارع أأننته] أشار بهذا إلى أنه مضارع الرباعي وأصله أأنن بهمزتين

ثم انتقل إلى المضمومة فقال: (وما يضم. واواً أصر) يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واواً مطلقاً فشمل أيضاً ثلاثة أنواع: مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً. الثاني: مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم. الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو اوم إذا بنيت من أم مثل أصبع بكسر الهمزة وضم التاء فتفعل في ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والإبدال والقلب.

والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واواً في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله: (ما لم يكن لفظاً أتم).

٩٥٢ ـ فَـذَاكَ يَـاءً مُـطْلَقـاً جَـا وَأَؤُمْ وَنَـحْـوُهُ وَجْـهَـيْنِ فِي ثَـانِـيـهِ أَمْ

يعني أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً قلب ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع: أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو

مضمومة فساكنة فنقلت حركة النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون في النون ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء فصار أين وهو من الأنين الذي هو الوجع، وأما إن كان من الثلاثي فيجوز فيه وجهان الإبدال والتصحيح عملاً بقوله بعد وأوم ونحوه وجهين في ثانية أم.

(وما يضم واواً أصر)، قول المكودي: [نحو أوب جمع أب] مثل فلس وأفلس.

وقوله: [مثل أبلم] بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أؤمم، ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً، وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقاً.

وقوله: [وهذا ما لم الخ] أشار المكودي بهذه التوطئة إلى أن هذا القيد الذي ذكر المصنف عام في الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة.

وقوله: [آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة] تبع في التعبير بآخر في الموضعين ظاهر عبارة المصنف بأتم، والصواب إبدال آخر في الموضعين بلام كما ستعرف وجهه.

(ما لم يكن لفظاً أتم)، قول المكودي: [إذا كان متطرفاً] تبع في ذلك أيضاً تعبير المصنف بأتم وهو يوهم أن هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لاماً سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودي أو غير متطرفة، كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأأأ بثلاث همزات: الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصحح الهمزة الأولى والثالثة وإنما وجب إبدال الثانية فقط مع أن كل همزة من الثلاث لام الكلمة لأنه إن أبدلنا الأولى يبقى اجتماع همزتين وإن أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهي لام غير طرف، وتعليل الأزهري غير ظاهر، والناظم والمكودي يوهمان أن الذي يقلب ياء الهمزة الأخيرة المتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل، فلو قال المصنف بدل لفظ لاماً لسلم من الإيهام وشمل المتطرفة وغيرها.

بعد كسرة أو بعد سكون: فمثال الأول: إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. ومثال الثاني: أن تبني من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصاً والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت وبقي منقوصاً. ومثال الثالث: أن تبني من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئياً وقرئياً. ومثال الرابع: أن تبني قرأ نحو قمطر فتقول قرأى، وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة.

ثم قال: (وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أأمم بمعنى أقصد وأوم، وفهم منه أن ذلك جائز أيضاً في نحو أئن

وقوله: [مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الأخيرة ياء فصار قرأى تحركت الياء الخ فقلبت ألفاً] يعني ويصير اسماً مقصوراً على وزن سلمى يعرب إعراب المقصور كموسى.

وقوله: [مثل برثن] على وزن قنفذ وهو الكف مع الأصابع ومخلب الأسد قاله في القاموس، ونص في المصباح على أنه بالثاء المثلثة.

وقوله: [والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت الخ] هكذا في بعض نسخ المكودي المصلحة وهو الصواب، وفي غالب النسخ ما نصه: والأصل قرؤ أو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الخ وهي نسخة فاسدة لأنه لا وجه لذكر الواو في الأصل ولا في الحالة الراهنة.

وقوله: [فتقول قرء] بهمزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئىء بهمزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفاً فيصير قرئي بياء محركة منونة فتقول: استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاض والزبرج مر أنه السحاب الرقيق والذهب، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهنا مكسورة.

وقوله: [فتقول قرأى] يعني بالياء وأصله قرأأ بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء.

وقوله: [هو القسم الثالث الخ] أعني أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة لقوله: ومداً أبدل ثاني الخ.

(وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) هذا تقييد لوجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال: محل وجوب القلب في الثانية المتحركة على تفصيله السابق ما لم تكن الأولى همزة التكلم في مضارع من الثلاثي وإلا جاز وجهان كما أشار إليه بقوله: وأؤم ونحوه الخ.

قول المكودي: [في الفعل المضارع] يعني مضارع الثلاثي، وأما مضارع أننته الرباعي فقد مر في قوله: ذو الكسر أنه يجب فيه الإبدال.

مضارع أن إذ لا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيها كأنها قائمة بنفسها.

وقوله (أن يفتح)شرط وفاعل (يفتح)ضمير مستتر عائد على الهمز، و(أثر)ظرف متعلق بـ (يفتح)و(قلب) جواب الشرط، و(واواً)مفعول ثان لـ (قلب)وفاعل (ينقلب)ضمير عائد على الهمزة أيضاً، و(ياء)حال من فاعل (ينقلب)وهو الضمير، و(إثر كسر)ظرف متعلق بينقلب، و(ذو الكسر)مبتدأ، و(كذا)خبره، و(مطلقاً)حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و(ما)مفعول أول بـ (أصر)وهي موصولة وصلتها (يضم)و(واواً) مفعول ثان بـ (أصر)و(ما)ظرفية مصدرية، و(لفظاً)خبر (يكن)و(أتم)فعل ماض وهو في موضع النعت لـ (لفظاً) و(فذاك)مبتدأ وخبره (جا)و(ياء)حال من فاعل (جا)وهو عائد على الهمز، و(أؤم)مبتدأ، و(نحوه)معطوف عليه، و(أم)فعل أمر من أم، و(وجهين)مفعول بـ (أم)وفي ثانيه متعلق بـ (أم)والجملة من (أم)ومعموليها خبر (أؤم) ويجوز أن يكون (أؤم ونحوه)بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره (أم)وهو أحسن. ثم قال:

٩٥٣ -وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصابيح في جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة. والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة. و(ألفا) مفعول أول بـ (اقلب) و(ياء) مفعول ثان، و(كسراً)

وقوله: [كأنها قائمة بنفسها] ضميرها في كأنها عائد على همزة المضارع أي فكأن الهمزتين من كلمتين وهي علة غير ظاهرة، والأولى تعليل المرادي وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام.

وقوله: [وفاعل يفتح] الصواب ونائب فاعل يفتح. وقوله: [وياء حال من فاعل ينقلب] الحق أنه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد إلى اثنين فمطاوعه يتعدى لواحد.

وقوله: [حال من الضمير المستتر في الاستقرار] الأصح أن الضمير انتقل وسكن في الجار والمجرور أو الظرف.

وقوله: [ولفظاً خبر يكن] مثله في المعرب والذي في البهجة أن خبر يكن أتم وهو الظاهر، والتقدير حينئذ ما لم يكن الهمز الثاني أتم اللفظ والكلمة التي هو فيها.

(وياء اقلب ألفاً كسراً تلا) حاصل ما ذكره المصنف في إبدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء في موضعين أشار لهما هنا، والواو تقلب ياء في عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة في مواضع مختلفة، وسيأتي أن الموضع العاشر يؤخذ من كلامه بالأحرى وتبدل الواو من الألف في مسألة واحدة أشار لها الناظم بقوله: ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف، وتبدل الواو من الياء في أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة في قوله: ويا كموقن، وفي قوله: وواواً اثر الضم رد اليا متى الخ، مع قوله: من لام فعلى الخ، والرابعة هي مفهوم وصفاً من قوله: وإن تكن عيناً لفعلى وصفاً، ومفهومه أن فعلى إذا كان اسماً وجب قلب الياء واواً نحو طوبى وتبدل الألف من أختيها الواو والياء فيما أشار له بقوله: من واو أو ياء بتحريك أصل الخ.

مفعول بـ (تلا) و(تلا) ومعموله في موضع النعت لـ (ألفاً) و(أو ياء تصغير) معطوف على كسراً والتقدير: أقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء. ثم قال: (بواو ذا افعلا).

٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا

يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر، إما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير، فالأول نحو: رضي وقوي أصلهما رضو وقوو لأنهما من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها يا توصلاً للخفة. والثاني نحو: جرى في تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير.

وفهم من قوله (في آخر) أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عوض وحول، ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال وعلى ذلك نبه بقوله: (أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء، ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبني من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فأعل أيضاً لعدم الإعداد بالألف

قول المكودي: [في موضع النعت لألفا] هذا هو الصواب وفي بعض النسخ نعت لكسراً وهي فاسدة. وقوله: [وأو ياء تصغير معطوف على كسر] وهو الصواب وفي بعض النسخ معطوف على ألفا بدل كسر وهو سبق قلم.

(بواو ذا افعلا. في آخر) هذا هو الموضع الأول من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء.

قول كدي: [وكانت لتطرفها الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو في رضو وقو، وقيل القلب متعصبة بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها، فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها.

وقوله: [توصلاً للخفة] يوجد في بعض النسخ ما نصه: والثاني نحو جري في تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ، ويوجد في بعض النسخ اتصال، وفهم بقوله توصلاً للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التي فيها الزيادة، وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع قوله فيما سيأتي: إن يسكن السابق من واو وياء الخ، ولعله لأجل كونها تكراراً لم يذكرها الموضح وأسقطها المكودي على ما في غالب النسخ.

(أو قبل تا التأنيث)، قول المكودي: [لأنه من الشجو] أي الذي هو الحزن لأن المراد بالشجية الطبيعة.

وقوله: [مثل ضربان] بفتح الضاد وكسر الراء وهي دويبة صغيرة منتنة الرائحة قيل هي التي تقول لها العامة الخنفساء. (تنبيه): قال أبو إسحاق الشاطبي: أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة إلا وتقلب ياء وهي المسألة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطي ونصه:

والواو إن يسكن وما قبل انكسر فاقلبه ياء نحو ميزان اشتهر

والنون، و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ (افعلا) و(بواو) و(في آخر) متعلقلان بـ (أفعلا) و(أو قبل) معطوف على (في آخر) و(زيادتي فعلان) معطوف على تاء التأنيث. ثم قال: (ذا أيضاً رأوا).

٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِّ عَيْناً وَٱلْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ ٱلْحِوَلْ

يعني أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله، وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح، وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قياماً، والمزيد نحو انقاد انقياداً واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً فإنه لا يعل لكون فعله غير معل. وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: (والفعل منه صحيح غالباً) لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب في نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولاً، وعاد المريض عوداً. و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ (رأوا) و(في مصدر) في موضوع المفعول الثاني لـ(رأوا) وأطلق المعتل على المعل فإن المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعل،

قال أبو عبد الله الصغير: الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعلا في آخر من باب أحرى لأن الواو إنما أبدلت في رضي ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بلازمة السكون، وقال بعض: هو مأخوذ من قوله: وياء كموقن بذا لها اعترف لأنه ضده والعلة في موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة، وفي ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلا بد من القلب في كل منهما، وعلى كل فهذه هي المسألة العاشرة من المسائل التي تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناظم.

وقوله: [وبواو وفي آخر متعلقان الخ] الحق أن في آخر متعلق بمحذوف نعت لواو تقديره بواو واقع في آخر.

(ذا أيضاً رأوا. في مصدر) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الواو ياء.

قول المكودي: [يعني ان ما كان من مصدر الخ] الحق في العبارة أن يقول يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضاً في مصدر الفعل الذي أعلت عينه بشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف، وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً، وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي بقياماً وانقياداً أصلهما قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

وقوله: [من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً] قال تعالى: ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً﴾ أي ملاذاً يستر بعضكم بعضاً حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى ﷺ من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير إذنه حرام وأولوا ملاذاً بملاوذاً لأن لواذاً مصدر حال من الواو في يتسللون ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع، لكن الواجب على المكودي أن يقول: واحترز بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لواذاً، وأما لواذاً أيضاً فهو معتل لكنه غير معل، ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناظم وسيقول: وأطلق المعتل على المعل وهذا على نسخة المكودي معتل في النظم بالتاء وفي بعض النسخ المعل بحذفها ولا إشكال حينئذ والوزن يقبل كلاً منهما، وبقي على كدي مفهوم غالباً في النظم ومفهومه أنه قد جاء الإعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب، ومنه قراءة نافع وابن عامر قوله تعالى في سورة النساء: ﴿التي جعل الله لكم﴾ فيما الأصل قوماً بالواو، ومفهوم القيد الذي بقي على الناظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعل نحو راح رواحاً فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين.

﴿عيناً﴾ تمييز، ﴿الفعل﴾ مبتدأ، ﴿منه﴾ في موضع الحال من الفعل، ﴿صحيح﴾ خبر الفعل، ﴿غالباً﴾ حال من الضمير في﴿صحيح﴾ . ثم اعلم أن جمع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام: فعال وفعلة وفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٥٦ - وَجَمْـعُ ذِي عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَـاحْكُمْ بِـذَا الإِعْـلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

يعني أن جمع المفرد المعل من جمع الثلاثي المعتل العين أو الساكنها يحكم له بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو: دار وديار وثوب وثياب، فالإشارة بذا إلى الإعلال السابق في الفعل المعل. وفهم من قوله﴿وجمع﴾ أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو: صوان وصوار. وفهم من قوله﴿أعل وسكن﴾ أن عين المفرد إذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو: طويل وطوال، ويجوز رفع﴿جمع﴾ على أنه مبتدأ والخبر في قوله﴿فاحكم﴾ ويجوز نصبه بفعل مضمر

وقوله :[ومنه في موضع الحال من الفعل] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين، والحق أنه حال من الضمير المستتر في صحيح الفاعل به العائد على الفعل.

وقوله :[وغالباً حال من الضمير في صحيح] لا معنى له لأن ضمير صحيح الفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحاً، والصحيح أنه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الخافض.

وقوله في التوطئة :[أو اعتلت] الأولى التعبير بأعلت بدل اعتلت.

(وجمع ذي عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تبدل فيها الواو ياء.

قول المكودي :[نحو دار وديار وثوب وثياب الخ] أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب لجمع دار وثواب، لكن لما كان ما قبل الواو مكسوراً في الجمع وكانت الواو في المفرد معلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو.

وقوله :[نحو صوان] القاموس: صوان الثوب وصيانة مثلثين ما يصان فيه.

وقوله :[وصوار] بالراء آخراً وفي صاده وجهان: الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك كما في القاموس.

وقوله :[والخبر في قوله فاحكم] وتكون الفاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيبويه لأن الفاء لا تزاد عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قول القائل: وقائلة خولان فانكح فتاتهم. إن خولان خبر لمحذوف أي هذه خولان، وجعل فانكح مستأنفاً ولم يجعله خبراً.

وقوله :[يفسره احكم] أي يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير: أعل جمع ذي عين الخ والفاء أيضاً زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبي، وجعل التقدير: مهما يكن من شيء فاحكم بذا الإعلال فيه لأن الفاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

يفسره(احكم) و(جمع) مصدر مضاف إلى المفعول، و(أعل أو سكن) في موضع النعت لـ(عين) ومعنى(عن) ظهر وعرض. ثم انتقل إلى الثاني والثالث بقوله:

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء إذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو: عود وعودة وزوج وزوجة، وإذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال، والإعلال أولى نحو: حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حاجة وحوج، ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وبفعلة وبغير ألف، فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف. و(فعلة) مفعول بـ(صححوا) والواو في(صححوا) عائد على العرب، و(وجهان) مبتدأ والخبر في المجرور قبله، و(والإعلال أولى) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ

يعني الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها فتحة وجب قلبها ياء، وشمل قوله(لاماً) ما

وقوله: [وجمع مصدر الخ] فيه نظر لأن المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لأن المصدر معنى من المعاني ولا يحكم على المعنى بالإعلال ولا غيره.

(وصححوا فعلة)، قول المكودي: [لعدم الألف ولحاق التاء الخ] كل من عدم الألف ولحاق التاء علة لشيء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودي: لم لم يجب الإعلال في فعلة؟ فأجاب بقوله: لعدم الألف فيها وذلك أن الألف لما لم توجد قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت. ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الإعلال فلم لم يجز؟ فأجاب بقوله: للحاق التاء الخ، وبيانه أنه انضم إلى عدم موجب الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغي للمكودي أن يؤخر العلة عن المثالين.

وقوله: [نحو عود] بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذي جاوز في السن البازل، والبازل هو الذي له سبع سنين قاله في التصريح، والذي في القاموس أن البازل هو الذي دخل في السنة التاسعة.

وقوله: [وزوج وزوجة] الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء، وأما الزوج الذي هو البعل فجمعه أزواج.

وقوله: [نحو حاجة وحوج] جعل الموضح هذا شاذاً تنكيتاً على الناظم، فإن تعبيره بأولى يقتضي أن التصحيح مطرد إلا أنه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ، وقد اعترض على الناظم بأنه فرق بين فعلة وفعل مع أن الإعلال فيهما واجب إذا وجدت الألف ووجوب تركه إذا لم توجد الألف ولذا قال الموضح: وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة.

(والواو لاماً بعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياء.

قول المكودي: [وكانت رابعة فصاعداً] قيل هذا الشرط مأخوذ من المصنف لأن الكاف في كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير: انقلب انقلاباً مثل الانقلاب في المعطيان، وأما يرضيان فالأخذ منه مبني على الاعتداد بحرف المضارعة.

كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله (كالمعطيان يرضيان) فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطى يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطي لأن في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه، و(يرضيان) أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو رضي لوجود موجب القلب فيه، وفهم من التمثيل أن ذلك يكون في الأسماء والأفعال، و(الواو) مبتدأ وخبره (انقلب) (لاماً) حال من الضمير المستتر في (انقلب) و(يا) حال أيضاً من ذلك الضمير المستتر في القلب، و(بعد) متعلق بانقلب. ثم قال: (ووجب).

٩٥٩ ـ إِبْـدَالُ وَاوٍ بَـعْـدَ ضَمٍّ مِـنْ أَلِفْ ... وَيَـا كَـمُـوقِـنٍ بِـذَا لَهَـا اعْـتُـرِفْ

وقوله: [كما مثل] هذا سهو منه رحمه الله لأن الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلاً لأن بعد الواو في مثاليه الألف والنون وهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث كما سيقوله المكودي في قول الناظم كياء بان من رمى كمقدرة.

وقوله: [نحو المعطاة] أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملاً بما هنا فصار المعطية ثم قد نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار المعطاة.

وقوله: [وهو المعطى] قد اضطراب كلام المكودي فجعل أولاً المعطيان في النظم اسم مفعول من الثلاثي الذي هو عطا يعطو وحمله ثانياً على المعطي الذي هو اسم الفاعل من أعطى الرباعي، والحق ما اقتضاه كلامه آخراً من كون المعطيان في النظم اسم مفعول من أعطى الرباعي الذي هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فيما مر بواو ذا افعلا في آخر، ولا يصح أن يكون المعطيان في النظم من عطا الثلاثي لأن اسم المفعول من الثلاثي الذي عين الكلمة فيه مفتوحة كما هنا يجب فيه التصحيح على الأجود الآتي في قوله: وصحح المفعول من نحو عدا، فيقال في اسم المفعول من عطا الثلاثي معطو وأصله معطوو بواوين لقوله: وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد. زنة مفعول. فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما في الآخر ولا يعل بل يقال المعطوان بالواو وهو في النظم معل فدل على أنه من الرباعي، وإن كانت علة القلب موجودة أيضاً في اسم الفاعل من الثلاثي الذي هو عطا لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه في الأجود، وأصل عطا عطو بالواو وقلبت ياء لقوله بواو ذا افعلا في آخر فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك، وعاط معناه أخذ، ومعط معناه دافع وباذل، ولهذا يقال: الله معط ولا يقال عاط، وقول العامة عاط جهل منهم.

وقوله: [وهو رضي] الأولى كما في المعرب وابن عقيل، وظاهر الأشموني أن يرضيان في الناظم بضم الياء مبني للمفعول من أرضى الرباعي فيكون محمولاً على المضارع المبني للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذي هو مبني للمفعول محمولاً على الأصل الذي هو المبني للفاعل، وأما على ما في المكودي فيكون المضارع محمولاً على الماضي والفرع محمولاً على الفرع ولا يناسب.

وقوله: [ويا حال من ذلك الضمير] الصواب أنه مفعول بانقلب لأنه كما مر مطاوع قلب المتعدي لاثنين فيتعدى هو لواحد.

(ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الألف واواً في موضع واحد وعليه تكلم

يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو: ضويرب في تصغير ضارب، وإن كانت في موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو: ضورب في ضارب.

ثم قال: (ويا كموقن بذا لها اعترف) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زييد وهيام، وفهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض، وفهم منه أيضاً كون الياء في المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار إليه بقوله:

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

يعني أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصحيح الياء، فهيم أصله هيم نحو أحمر وحمر وإنما لم تقلب الياء واواً لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو موقن لأن

هنا، لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله: وياء اقلب ألفاً الخ، أو يؤخر هذه المسألة إلى أن يفرغ من المسائل التي تبدل الواو فيه ياء كما فعل الموضح، ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده، وفي كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين إذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر.

قول المكودي: [نحو ضويرب في ضارب] أي في تصغير ضارب كذلك يوجد في بعض النسخ وإنما قلبت لأنها ثاني المصغر وثاني المصغر لا يكون إلا محركاً وهي لا تقبل الحركة، وقلبت واواً خصوصاً مناسبة للضمة لأن أول المصغر لا يكون إلا مضموماً ومحل كونها تقلب واواً إذ لم يكن أصلها ياء وإلا وجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فتقول في تصغيره نييب، هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسألة التصغير من هنا للزوم التكرار مع ما مر لأن الألف إن كانت أصلية نحو ناب فقد مر في التصغير: واردد لأصل ثانياً الخ، وإن كانت زائدة فقد مر فيه في قوله: والألف الثاني المزيد يجعل. واواً.

وقوله: [نحو ضورب] أي المبني للمفعول في ضارب المبني للفاعل وإنما قلب الألف لأن ما قبله لا يكون إلا مفتوحاً وقد آل أمره إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واواً خصوصاً مناسبة للضمة.

(ويا كموقن بذا لها اعترف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الياء واواً في أربعة مواضع هذا أولها. قول المكودي: [نحو زييد وهيام] زييد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف الميم العطش الشديد، والهيام من العشق ما يصيب الإنسان حتى يذهل عن عقله كالجنون، والهيام يصيب الإبل فتهيم على وجه الأرض ولا ترعى.

وقوله: [نحو حيض] مثله في المرادي والتوضيح واعترض الأزهري بأنه جمع والكلام في المفرد، والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول بياع بالياء، وأجيب بأن شرط الإفراد لم يذكر إلى الآن، والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبني على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد، ففي القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفي الجوهري اسم قرية بالطائف.

(ويكسر المضموم في جمع) أهيم في النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريباً معناه.

الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف و إبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول. وبعد متعلق بإبدال وكذلك (من الف ويا) مبتدأ مضاف إلى (كموقن) وخبره (أعترف) ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره (اعترف) و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور، و(المضموم) مرفوع بـ (يكسر) و(في جمع) متعلق بـ (يكسر). ثم قال:

٩٦١ - وَوَاواً اثْـرَ الـضَّـمِّ رُدَّ ٱلْيَـا مَـتَى أُلْـفِيَ لَامَ فِـعْـلٍ أَوْ مِـنْ قَـبْـلِ تَـا

يعني أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون (لام فعل) نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضي، ونهو لأنه من النهية وهو العقل.

الثاني: أن تكون (لام) اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله:

٩٦٢ - كَـتَـاءِ بَـانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْـدُرَهْ كَـذَا إِذَا كَـسَبُـعَـانَ صَـيَّـرَهْ

وفهم من المثال لزوم التاء لأن (مقدرة) لا يتجرد من التاء، فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة

قول المكودي: [لأن الجمع أثقل من المفرد] يعني والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقيل ليقع التعادل بينهما.

وقوله: [يفسره اعترف] لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسر من معناه، والتقدير أعل يا كموقن اعترف لها بذا الإعلال، وفائدة التقييد بالاعتراف أي الإقرار موافقة ما للأخفش ومخالفة ما للخليل وسيبويه القائلين بعدم الإعلال في الياء إن كانت عين الكلمة، كما إذا بنيت من البياض مثل قفل فقلت بيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لا غير، وقال الأخفش يعل وإياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملاً لصورتين: لكون الياء فاء الكلمة كموقن فهذه تعل من غير خلاف، ولصورة أخرى وهي كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف، وقد علمت أن المصنف جوز الإعلال فيها تبعاً للأخفش.

(وواواً اثر الضم رد اليا) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الياء واواً.

قول المكودي: [في ثلاثة مواضع] مثله في الأشموني لكن قياس ما مر في قوله بواو ذا أفعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل الأشياء الثلاثة موضعاً واحداً أن تكون الثلاثة هنا موضعاً واحداً وتكون اللام آخراً حقيقة أو حكماً.

وقوله: [نحو قضو] يقال قضو الرجل إذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فمعناه ما أقضاه وما أحكمه.

وقوله: [ونهو] يقال أيضاً نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله فمعناه ما أنهاه وما أعقله، وقضو ونهو من أفعال التعجب وقد مر: واجعل فعلا. من ذي ثلاثة كنعم مسجلا، ولم يجيء في الفعل المتصرف إلا شذوذاً.

وقوله: [نحو مرموة] الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فتقول مرموة أصله مرمية بالياء قلبت واواً لكونها لاماً مع ضم ما قبلها، والكلمة مبنية على التاء أول مرة.

(كتاء بانٍ من رمى كمقدرة)، قول المكودي: [لزوم التاء لأن مقدرة الخ] لهذا قال الشاطبي في قوله: كتاء في موضع الصفة لنا، كأنه قال: أو من قبل تاء هذه صفتها، فالمثال حينئذ فيه تقييد لكونها في مثال لم يسمع له مذكر.

وسلمت الياء كما يجب ذلك من التجرد نحو توان مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واواً لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فلو لحقته الياء بقي على إعلاله لعروض التاء بقي نحو توانية.

الثالث: أن تبنى من الرمي نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم لهما بحكم المتطرف لأنها ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) أي كذاك يعل بالقلب إذا صيره الباني من الرمي مثل سبعان. و(رد) فعل أمر، و(اليا) مفعول أول، و(واواً) مفعول ثان، و(اثر) ظرف متعلق بـ(رد) ويجوز أن يكون (رد) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول و(اليا) مرفوع به، و(متى ألفي) شرط، و(لام) فعل مفعول ثان بـ(ألفي) وفي (ألفي) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (اليا) و(أو من قبل) معطوف على (لام فعل) و(تاء) مضاف إلى (بان) والباني هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أضيفت إليه التاء للملابسة بين الكلمة التي فيها التاء والباني، و(من رمى) متعلق بـ(بان) وكذلك كمقدرة، و(كذا) متعلق بـ(صيره) والهاء في (صيره) عائدة على لفظ الرمي المفهوم من (رمى) وفي (صيره) ضمير مستتر عائد على (بان) ثم قال:

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنـاً لِفُعْـلَى وَصْـفـا ۞ فَـذَاكَ بِـالْـوَجْـهَـيْنِ عَـنْـهُمْ يُـلْفَـى

يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة و تصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة فتقول في أنثى الأكيس والأضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى. و فهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت عيناً لفعلى اسماً لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واواً على الأصح نحو طوبى بمعنى

وقوله: [فأبدلت فيه الضمة] أي ضمة النون كسرة يعني ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك، وأما في النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص.

وقوله: [لعروض التاء] فيقدر بناء الكلمة سابقاً على التذكير وتقلب الضمة كسرة قبل التاء فيبقى على حاله بعد التاء لعروضها، والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض، وسبعان في النظم بفتح النون على لغة من أجرى المثنى المسمى به مجرى سلمان، ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقة وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها ويعربه بالحركات الظاهرة على النون.

قول المكودي: [أو من قبل معطوف على لام فعل] الحق أنه يتعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على فعل فقط مدخول للام، والتقدير: أو لام اسم واقع من قبل تا.

وقوله: [وكذلك كمقدرة] الحق أن الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول بيان اسم فاعل من بنى يبنى. وقوله: [وكذا متعلق بصيره] الأول أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد في البيت الذي قبله والتقدير: ورد الياء رداً مثل الرد السابق إذا صير الباني لفظ الرمي مثل سبعان.

(وإن تكن عيناً لفعلى وصفا) هذا هو الموضع الثالث من المواضع الأربعة التي تقلب فيه الياء واواً لكن أشار له بمفهوم وصفاً الخ.

قول المكودي: [نحو طوبى] هذا اللفظ يكون اسم المصدر لطاب ويكون اسماً للجنة ويكون اسماً لشجرة فيها

طيبة، و (إن تكن) شرطاً، و (عيناً) خبر (تكن) و (لفعلى) متعلق بـ (تكن) و (وصفاً) حال من (فعلى) و (ذاك) مبتدأ خبره (يلفى) و (بالوجهين) في موضع المفعول الثاني بـ (يلفى) و (عنهم) متعلق بيلفى.

فصل

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

يعني أن الياء تبدل غالباً واواً إذا كانت لاماً لفعلى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتوى وتقوى والأصل فيها شريا وفتيا وتقيا، وإنما قلبت الياء واواً وإن لم يكن لقلبها موجب فرقاً بين الاسم والصفة، وفهم من قوله (اسماً) أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو خزيا وصديا، وأشار بقوله (غالباً) إلى ما جاء من ذلك غير مبدل نحو: ريا للرائحة، وطغيا لولد البقرة الوحشية، و (الواو) فاعل بـ (أتى) و (بدل) حال وهو مضاف إلى ياء، و (ذا) فاعل بـ (جا) و (البدل) نعت لـ (ذا) و (غالباً) حال من (ذا). ثم قال:

يسير الراكب في ظلها خمسمائة عام، وفي التنزيل: ﴿طوبى لهم﴾، وقرىء طيبى لهم، وقد اعترض الموضح وغيره كلام الناظم بما حاصله أن الناظم جوز الوجهين في الوصف مع أن الوصف إن كان غير جار مجرى الأسماء فليس فيه إلا التصحيح نحو ضيزى من قوله تعالى: ﴿قسمة ضيزى﴾ أي مائلة عن الحق، وأصلها ضيزى بضم الضاد فكسرت وسلمت الياء ولا يجوز الوجهان إن كان الوصف جارياً مجرى الأسماء فليس فيه إلا الإعلال نحو ضوقى وكوسى أنثى الأضيق والأكيس، ولا يجوز ضيقى وكيسى بكسر الأول وتصحيح الياء خلاف ما في النظم، وأما إن كان اسماً أصالة نحو طوبى فيجب القلب كما يؤخذ من الناظم ولا إشكال، وقد أصلح بعضهم النظم بقوله:

وإن تكن عيناً لفعلى اسماً قلب حتماً وفي الصفات ذا القلب سلب

وقوله: [ولفعلى متعلق بتكن] هذا مبني على جواز التعلق بالأفعال الناقصة، والأولى أنه متعلق بمحذوف نعتاً لعيناً أي عيناً كائنة لفعلى.

فصل

(من لام فعلى اسماً)، قول المكودي: [والأصل فيها شريا الخ] لأنها من شريت وفتيت وتقيت، والشروى المثل يقال لك شرواه أي مثله.

وقوله: [فرقاً بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خص الاسم بالإعلال؟ (قلت): لأن قلب الياء واواً ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة فأعطى الثقيل للخفيف ليقع التعادل، والأولى أن يؤخر العلة عن قوله: وفهم من قوله اسماً الخ ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تاماً.

وقوله: [نحو خزيا وصديا] مؤنث خزيان وصديان، وخزيان الرجل الكثير الحياء، وصديان قد مر أنه العطشان.

وقوله: [نحو ريا للرائحة] تبع في هذا تعبير الناظم بغالباً وصواب الناظم أن يحذف غالباً لأن فعلى مهما كان اسماً إلا ويجب إعلاله ولا يخرج عنه لفظ، وأما ريا فهو وصف فيقال هذه رائحة ريا أي مملوءة طيباً وليس من الري ضد العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا في المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا، وأما طغيا بفتح الطاء على

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى

يعني أن لام (فعلى) بضم الفاء إذا كانت واواً أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلها دنوا وعلوا لأنهما من الدنو والعلو، وإنما أبدلت أيضاً فرقاً بين الاسم والصفة، وفهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو خروى اسم موضع، وأشار بقوله (وكون قصوى نادراً) إلى لغة الحجازيين في (قصوى) والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا، وبنو تميم يقولون قصيا على القياس، و(لام فعلى) فاعل بـ(جاء) و(وصفا) حال من (لام فعلى) و(كون قصوى) مبتدأ، و(نادراً) خبر(كون) وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون (لا يخفى).

فصل

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧ - فَيَاءَ ٱلْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يعني أنه إذا اجتمع في الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدخالها في الياء وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وهو المنبه عليه بقوله (واتصلا).

الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمي به ولد البقرة الوحشية، ولكثرة استعماله فتحوا الطاء.

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا) هذا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح.

قول المكودي: [نحو دنيا] بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر، وإنما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف، وحكى ابن جني صرفها وتنوينها في لغة نادرة.

وقوله: [فرقا بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خصصت الصفة بالإعلال عكس ما مر؟ (قلت): لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كما مر والواو ثقيل والياء خفيفة، فأعطي الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل.

وقوله: [لأنه من باب دنيا] فهو صفة ولذا يقولون: هذه المسافة القصوى أي البعدى.

وقوله: [حال من لام فعلى] الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح إتيان الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء من المضاف إليه. وقوله: [ونادراً خبر كون] أي من جهة نقصانها.

وقوله: [وخبر الكون] يعني من جهة كونه مبتدأ.

فصل

(إن يسكن السابق من واو ويا) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء. قول المكودي: [نحو أخو يزيد الخ] (فإن قلت): الواو والياء في هذا المثال وما بعده متصلتان. (قلت): هما متصلتان صورة

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً وشمل صورتين: إحداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى، والآخر عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المنبه عليه بقوله (ومن عروض عريا) وكلامه شامل للنوعين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السودد، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى، وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) فشمل ثلاث صور: إحداها ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ بتشديد الياء. الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون. والثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو عوى الكلب عوة، فهذه الصور كلها داخلة في قوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) و (إن يسكن) شرط، و (من واو) متعلق بـ (السابق) و (اتصلا) معطوف على فعل الشرط وكذا (عريا) وألفه للتثنية، و (من عروض) متعلق بـ (عريا) والعروض مصدر عرض، والفاء جواب الشرط، و (الواو) مفعول أول بـ (اقلبن) و (ياء) مفعول ثان، و (مدغما) حال من الضمير المستتر في (اقلبن) و (معطى) فاعل بـ (شذ) وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول، و (غير) مفعول ثان، و (ما) موصولة وصلتها (قد رسما). ثم قال:

منفصلتان حكماً لأن كل واحد في كلمة وبقي عليه ما إذا كان في كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فإنه لا يعل نحو زيتون، كما بقي عليه مفهوم ان يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركاً فلا يعل نحو طويل.

وقوله: [تخفيف قوى] يعني الذي هو فعل ماض كما يقال بسكون اللام في علم.

وقوله: [وكلامه شامل للنوعين] هذا هو المنطوق فكان ينبغي أن يقدمه.

وقوله: [وأصله مرموي لأنه اسم مفعول] وقد مر في اسم مفعول الثلاثي الخ تقول: اجتمعت الواو والياء الخ وكسر ما قبل الياء، ولم ينص عليه لتقدم ما يفيده في قوله: وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن.

وقوله: [كقراءة من قرأ] الذي قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمز فقلبت الهمزة واو تخفيفاً فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ، فالشطر غير متوفر لكون الواو عارضة.

وقوله: [كقولهم للسنور ضيون] السنور بكسر السين وفتح النون المشددة، وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر وقد قيل:

يدب بليل إلى جارته كضيون دب إلى قرنب

والقرنب الفأر، والقياس في ضيون ضين بالقلب والإدغام.

وقوله: [نحو عوى الكلب عوة] معنى عوى بفتح الواو نبح والقياس عية بالياء لأن أصله عوية لكنهم قلبوا الياء واواً على غير قياس. وقوله: [مصدر عرض] لقوله سابقاً: وفعل اللازم مثل قعدا. له فعول باطراد. وقوله: [ومدغما حال الخ] فيؤخذ منه أن الإدغام بعد القلب وهو المرد لأن الحرف إنما يدغم في مثله.

وقوله: [ومعطى فاعل] يعني وهو صفة لمحذوف يعود عليه نائب فاعل معطى والتقدير: وشذ لفظ معطى غير ما قد رسما.

٩٦٨ مِنْ وَاوٍ أوْ يَـاءٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِلْ   أَلِفـاً أَبْـدِلْ بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ

يعني أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفاً وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون التحريك أصلياً وهو المنبه عليه بقوله (أصل)واحترز من نحو توم وجيل أصلهما توأم وجيال فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية. والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله (بعد فتح متصل)واحترز به من المتصل وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الفاصل ظاهراً نحو واو وزاي، والأخرى أن يكون مقدراً وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصاً والأصل رميي وغزوو فاعتلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركاتها كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رمايي وغزاوو لأن علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب. و (ألفاً)مفعول بـ (ابدل)و (من واو)متعلق بـ (ابدل)و (بتحريك)في موضع الصفة

(من ياء أو واو بتحريك أصل)أشار بهذا إلى ما تبدل فيه الواو والياء ألفاً وليس ذلك إلا في هذا الموضع، لكن هذا الإعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلاً يخصه ولذلك عقد الموضح له فصلاً وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل ويوجد في نوادر نسخه هنا.

قول المكودي: [وذلك بشروط]يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم.

قوله: [ذكر منها في هذا البيت شرطين]الصواب أن المأخوذ منه أربعة: أولها كون الواو والياء محركين. ثانيها: كون الحركة أصلية. ثالثها: بعد فتحة. رابعها: كون الفتحة متصلة بهما.

وقوله: [فنقلت حركة الخ]أي وحذفت الهمزة منها تخفيفاً لقول ابن بري:

والهـمـزة بـعـد نـقـلـهـم حـركـتـه   يحـذف تخـفيفـاً فحـقـق عـلـتـه

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد، والجمع توائم وتوام كرجال قاله في القاموس، وما قاله الخليل مردود، والجيل الضبع.

وقوله: [مثل علبط]القاموس: العلبط والعلابط بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى ما لا نهاية له واللبن الخاثر وكل غليظ وثقل الشخص ونفسه إذا ألقاها على غيره انتهى.

وقوله: [فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ] ظاهر المكودي أو صريحه أن غزو اسم منقوص معل مع أنه مر صدر الكتاب أن المنقوص اصطلاحاً هو الذي آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزوو آخره واو. (قلت): هو وإن لم يكن الآن منقوصاً فهو يؤول للمنقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملاً بقوله: بواو ذا افعلا في آخر، فيصير غزوى وهو المنقوص فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الخ، وبقي على المكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه أنها إن كانا ساكنين لا يعطلان نحو قول وبيع كما بقي عليه مفهوم بعد فتح فإن كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل.

وقوله: [في موضع الصفة] يعني متعلقين بمحذوف صفة تقديره متحركين بتحريك أصلي.

لواو وياء، و(أصل) في موضع الصفة لـ (تحريك) و(بعد) متعلق بابدل. ثم اعلم أن هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلها سواء كانا لام الكلمة أو غيرها، وثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

٩٦٩ ـ إنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإنْ سُكِّنَ كَفْ إعْـلَالَ غَـيْرِ الـلَّامِ وَهـيَ لَا يُكَـفْ

يعني أن إعلال ان الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار، فإن سكن تاليهما منع إعلال غير اللام مطلقاً وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: (وهي لا يكف).

٩٧٠ ـ إعْـلَالُهَـا بِسَـاكِـنٍ غَـيْرِ أَلِفْ أَوْ يَـاء التَّشْـدِيـدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِفْ

يعني أن لام الكلمة إذا كان واواً أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن، فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياء مشددة أو غيرهما، فإن كان غيرهما لم يكف الإعلال نحو رموا وغزوا، ويخشون ويرضون، أصلها رميوا وغزووا، ويخشيون ويرضيون، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإن كان الساكن ألفاً أو ياء

وقوله: [وأصل في موضع الصفة] بمعنى متأصل وغير عارض، ثم اختلف الشراح في أصل بعد اتفاقهم على فعليته فالذي في المعرب أنه بضم الهمزة وكسر الصاد مبني للمجهول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه، وقال الشهاب: انه بفتح الهمزة وضم الصاد، ووجد كذلك بخط ابن النحاس، قيل: والأولى النسخة الأولى لمناسبتها الكسر صاد أصل ومتصل فيسلم من عيب القوافي الذي هو سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ما قبل الروي، وفي القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله والأصل أسفل الشيء. (قلت): الذي لابن هشام في الحواشي أن المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه.

وقوله. [وبعد متعلق بابدل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لواو وياء تقديره واقعتين بعد فتح.

وقوله: [ثم اعلم أن هذين الشرطين الخ] هذا مبني على ما مر له، والحق أن الشروط المارة أربعة كما علمت.

وقوله: [أو غيرها] الغير يشمل فاء الكلمة وإن كان المكودي لم يمثل له بعد ويشمل عين الكلمة والزائد وسيذكرهما.

وقوله: [وثم شرط آخر] يعني خامساً لا بد منه في اللام أو غيرها إلا أنه يختلف.

(إن حرك التالي)، قول المكودي: [وشمل العين] كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغي أن يدخلها هنا.

وقوله: [وغيرها نحو خورنق] أراد بغير العين الزائد بدليل تمثيله بخورنق والواو فيه زائدة، وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقرية ببلخ واسم قصر النعمان الأكبر اهـ، وهذا القصر هو بالعراق بناه النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة، واسم الذي بناه سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناه بنياناً عجيباً لم تر العرب مثله وقد بقي في بنائه وإتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنمار: أما والله لو شئت حين بنيته لجعلته يدور مع الشمس حيث دارت، فقال له الملك: أتحسن أن تبنيه أحسن من هذا؟ وغارت نفسه أن يبنى لغيره مثله أو أحسن منه فأمر به فطرح من أعلى القصر، وفي البهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازي التالي باللام بدل الثاني وهي أظهر.

مشددة كفا الإعلال نحو رميا وغزوا ومعنوي وعلوي، وإنما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كفت الألف والياء المشددة إعلالها لأنهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار رما وغزا فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو علوي فلم تبدل لامه ألفاً لأنه في موضع تبدل فيه الألف واواً. و (إن حرك) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و (إن سكن) شرط جوابه (كف) وهو مبتدأ وخبره (لا يكف إعلالها) و (بساكن) متعلق بـ (يكف) و (غير) نعت لـ (ساكن) و (أو ياء) معطوف على (ألف) و (التشديد) مبتدأ خبره (قد ألف) والجملة نعت لـ (ياء). ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

يعني أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غيد غيداً وحول حولاً، وسبب تصحيحها أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو: أحول احولالاً، وأغيد اغيداداً، وأعور اعوراراً، فصح عين فعله ومصدره لأنها في معنى ما لا يعل لعدم الشروط. و (عين) فاعل بـ (صح) و (ذا أفعل) حال من (فعل). ثم أشار إلى الثاني فقال:

(وهي لا يكف إعلالها)، قول المكودي: [لقربها من الطرف] أي والطرف محل التغيير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فيهما بعيدتان من الطرف.

وقوله: [تبدل فيه الألف واواً] في النسب: وحتم قلب ثالث يعن، فلو قلبت الواو ألفاً لأجل توفر شروط الإعلال لوجب قلب الألف أيضاً واواً لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتي الدور فلهذا لم يعل، وأما نحو معنوي من كونها رابعة فيجوز فيها القلب والحذف كما مر ولا إعلال فيه أيضاً، واقتصر المكودي على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واواً. (فإن قلت): في أي موضع ألف وعهد تشديد الياء؟ (قلت): من قوله في النسب: ياء كياء الكرسي زاد وللنسب، ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لا تسعين لأن آخر المؤكد لا يكون إلا محركاً مفتوحاً، ولم يذكر الناظم هذه المسألة هنا لأنها قد علمت في بابها، ثم إن الناظم أفرد ضمير هي في قوله: وهي لا يكف لكونه عائداً على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واواً، وقول من قال أفرد الضمير مع أنه عائد على واو أو ياء لقوله من واو أو ياء لأن العطف بأو سبق قلم.

وقوله: [ثم أنه قد تعرض الخ] جعل المكودي هذه الأشياء أسباباً وجعلها الموضح شروطاً تتميماً للعشرة والكل صحيح، فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله: وصح عين فعلاً، وفعلاً للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل، والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل.

قول المكودي: [غيد غيداً] الغيد النعومة يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة، ومثل المكودي بمثالين لتمثيل الناظم بأغيد وأحولا أي كمصدرهما وفعلهما إشارة إلى أنه لا فرق بين كون العين واواً أو ياء.

وقوله: [وذا افعل حال من فعل] يعني الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك المعرب فيكون احترز به من نحو خاف فإن أصله خوف لكنه يعل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على إعراب المكودي، والمعرب

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

يعني أن وزن (افتعل) من الواوي العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا، وإنما صحح مع توفر شروط الإعلال لأنه حمل على (تفاعل) الذي بمعناه وليس في (تفاعل) شروط الإعلال، وفهم منه أن وزن (افتعل) إذا لم (يبِنْ) معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو: اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب. وفُهِمَ من قوله أيضاً (والعين واو) أن ما عينه ياء تعل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أي تضاربوا بالسيوف، وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء. و(إن يبن) شرط، و(تفاعل) فاعل بـ (يبن) أي يظهر، و(سلمت) جواب الشرط، و(العين واو) مبتدأ وخبر في موضع الحال، و(لم تعل) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

أمران: الأول يقتضي ان ذا أفعل إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنه راجع لهما. الأمر الثاني أنه يقتضي أن الوصف الذي هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن الراجح أنه مشتق من المصدر، فلو قالا أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثاني. (ولا يقال) انه يقرأ في النظم فعل الأول بالكسر فعلاً والثاني بالفتح مصدراً. (لأنا نقول): الأول يتعين تنوينه فدل على أنه مصدر والحق في إعراب النظم أن ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوي لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطاباً لموسى وهارون: ﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين﴾ فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشيء الواحد.

(وإن يبن تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن. قول المكودي: [إذا أظهر معنى الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وإن يبن تفاعل على حذف مضاف تقديره وأن يبن معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل.

وقوله: [مما يدل الخ] ما مصدرية ومن لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذي هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعترض من اعترض عليه.

وقوله: [وليس في تفاعل شروط الإعلال] لأن ما قبل العين فيه ساكن.

وقوله: [وأرتاب] الحكم في نفسه وهو الإعلال في ارتاب صحيح لكن لا ينبغي إدخالها هنا لأن كلامنا في الواو التي فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها.

وقوله: [أي تضاربوا] كان ينبغي أن يقول أي تسايفوا بمعنى تضاربوا بالسيوف ليتم التشبيه.

وقوله: [إنما أعلت في ذلك الياء دون الواو] هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء وهي فاسدة لأن الذي يعل إنما هو الياء لا الواو، وفي بعض النسخ وإنما صححت في ذلك الواو الخ هي صحيحة أيضاً.

وقوله: [لثقل الواو] هكذا في غالب النسخ وهي علة غير صواب لأن الثقل إنما يناسبه الإعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف، وفي بعض النسخ لبعد الواو في المخرج أي من الألف وهي أولى، وبيانها أن الواو أبعد من مخرج الألف بعداً جداً فلهذا لم تعل، والياء بعيدة أيضاً من مخرج الألف إلا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الإعلال، وليس المراد أن الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد، قاله بعض محققي القراء.

وقوله: [تتميم لصحة الاستغناء الخ] بل له فائدة كما قاله ابن غازي نقلاً عن الشاطبي وهي أن الناظم لما قال

٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه وذلك نحو: الهوى والجوى والحيا، أصلها: هوى وجوى وحيى فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصحح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وعكس قد يحق) ومن ذلك قولهم: راية وطاية وغاية أصلها غيية وطيية ورييه، وفهم قلة ذلك من قوله (قد يحق) و(إن) شرط، و(ذا الإعلال) مرفوع بفعل مضمر يفسره (استحق) و(لحرفين) متعلق بـ (استحق) و(صحح) جواب الشرط، و(عكس قد يحق) جملة مستأنفة. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٩٧٤ - وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكونهما[1] عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان، وألف التأنيث نحو حيدى وصورى. و(عين) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (قد

سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو في ولم تعل واو الحال.

(وإن لحرفين ذا الإعلال استحق) هذا هو الشرط التاسع. قول المكودي: [أصلها هوى وجوى الخ] جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضاً، وفي بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود، والحيا المثال الثالث عنده المطر وانكسار يصيب الإنسان خوف الوقوع فيما يذم.

(وعكس قد يحق)، قول المكودي: [ومن ذلك قولهم راية الخ] أصل الألف في الثلاثة ياء مفتوحة، وقيل إن الألف في طاية أصلها واو من طويت، والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف، والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان، والغاية أقصى الشيء ومنتهاه.

وقوله: [جملة مستأنفة] فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافاً لمحذوف تقديره وعكسه على حد سلام عليكم والأصل سلامي عليكم، وجملة قد يحق خبر المبتدأ والمضارع بمعنى الماضي أي ثبت قليلاً لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى: ﴿قد نعلم أنه ليحزنك﴾ أي قد علمنا.

(وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها. قول المكودي: [نحو جولان] بفتح الواو مصدر جال بالشيء يجول به إذا كان يطوف به.

قوله: [نحو حيدى] بفتح الحاء والدال والواو، القاموس: الحيدى مشية المختال أي الذي يتبختر، وحمار حيدى وحيد ككيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه.

وقوله: [وصورى] بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كما للصغاني، أو اسم ماء كما في المرادي، ولم يذكره في

---

(١) قول المكودي فتحه نائبه عن الكسرة اقول إذ لو فتح للحلق لكان فتحها احكا فلا يحذف الواو وقد نص الناظم على أن فعل إذا كان فاؤها واو أوجب كسر مضارعها ولو مع الحلق ومن قيد فما أصاب انظر حواشي الامية والحمد أولاً وآخراً.

زيد) و(آخره) منصوب على الظرف والعامل فيه (زيد) و(ما) مرفوع بـ(زيد) وهو موصولة وصلتها (يخص) و(واجب) خبر مقدم، و(أن يسلما) مبتدأ والجملة خبر(عين) ويجوز أن يكون(واجب) خبراً عن(عين) و(أن يسلما) مرفوع بـ(واجب) والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته. ثم قال:

٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمَاً النُّونَ إذَا   كَانَ مُسَكَّنَاً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

يعني أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيها مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين: فالمنفصل نحو من بت، والمتصل نحو انبذا. و(النون) مفعول أول بـ(اقلب) و(ميماً) مفعول ثان، و(قبل) متعلق بـ(اقلب) و(إذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

القاموس والصحاح، نعم في القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة أو ماء قرب المدينة.

وقوله: [وأن يسلما مبتدأ] أي بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الإخبار بالمذكر عن المؤنث والصواب الوجه الثاني. (فإن قلت): يلزم عليه أيضاً أن الوصف الذي هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم ما فررنا منه. (قلت): يجاب بأن الفاعل مجازي التأنيث فيجوز في الفعل والوصف وجهان فيقال طلعت الشمس وطلع الشمس كما مر في مفهوم قوله:

وإنما تلزم فعل مضمر   متصل أو مفهم ذات حر

وقوله: [والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الخ] أشار به إلى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ما قد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهي موصولة وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص.

(وقبل با اقلب ميما النون)، قول المكودي: [لشدة الباء] أي فيعسر الجمع بينهما فأبدلت النون ميماً لموافقتها للباء في المخرج، ثم ان بت في النظم يحتمل أن يكون بالتاء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى: من بتك وقطعك انبذه واطرحه، ويحتمل أن يكون بالثاء المثلثة فيكون بمعنى الإفشاء فكأنه قال: من بث وأفشى خبرك الذي أخبرته به للناس فلا تعد إخباره، وهذا المعنى هو الذي يناسب مكارم الأخلاق لأن منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطي من حرمك، قال تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعُرْفِ وأعرض عن الجاهلين﴾ وفي المعنى قيل:

ليس الكريم الذي إن زل صاحبه   بث الذي كان من أسراره عرفا
بل الكريم الذي تبقى مودته   ويحفظ السر إن صافى وإن صرفا

ونقل المعرب هنا عن الشاطبي أن باء انبذا مكسورة من نبذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿فانبذ إليهم﴾ وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى أن يعبر هنا بالإبدال لما مر أن القلب في اصطلاح أهل التصريف إنما يكون في أحرف العلة، وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم.

فصل

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

يعني أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة، ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت ساكنة، ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلها أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان. وفهم من قوله (صح) أن الساكن إذا كان معتلاً لا ينقل إليه نحو بايع وعوق وبين. ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله (صح) وأشار إلى باقيها بقوله:

فصل

(لساكن صح) هذا من باب النقل لا من باب الإبدال الذي الكلام فيه، فكان ينبغي أن يؤخر الساكن حتى يستوفى الكلام على جميع أنواع الإبدال وأخره الموضح تنكيتاً عليه، وأجيب عن الناظم بأن الحركة إن ثقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقلب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعون فلما وقع الثقل وقع إبدال الواو ألفاً وحمل ما لا إبدال فيه عليه فهذا وجه ذكره في الإبدال.

قول كدي: [لاستثقال الحركة الخ] اعترض هذا الشنواني في حواشي الجرومية وقال: الصواب أنه لا استثقال لأن محل الاستثقال إذا لم يكن ما قبل حرف العلة ساكناً وإلا فلا تستثقل الحركة على حرف العلة، قال: والصواب أنه إنما وقع الثقل وزوال سكون العين ليكون المضارع تابعاً للماضي فإن الماضي أعلت فيه العين بقلبها فليس الإعلال في المضارع أصلياً انتهى بمعناه، وما قاله رحمه الله مردود بأن نفي الاستثقال بما قال إنما هو في الأسماء كدلو وظبي، وأما في الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك في حواشي الجرومية.

وقوله: [أبدلت من مجانسها] علة إبدال العين تحريكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة إن كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودي، وسكونها وانكسار ما قبلها إن كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لأنه مضارع أخاف الرباعي فنقلت حركة الواو إلى الخاء وقلبت الواو ياء.

وقوله: [نحو بايع وعوق] علة المنع في بايع ومثله طاوع كون ما قبل الياء والواو ألفاً وهو لا يقبل الحركة وعلة المنع في عوق وبين، ويوجد في بعض النسخ بدل عوق فوق بالفاء ان نقل حركة الواو إلى الواو والياء إلى الياء يوجب فك الإدغام مع أن مراعاة الإدغام مقدمة على مراعاة الإعلال، وقول التصريح أن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان، فإن حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء، وإن حذفت الساكن الثاني قلت عاق وبان فيؤدي إلى اللبس سبق قلم لأن الحركة وإن نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلت إليها الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكناً كما مر قريباً في شروط المسألة.

٩٧٧ - مَـا لَمْ يَكُنْ فِعْـلَ تَـعَـجُّـبٍ وَلَا   كَـابْـيَضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلَامٍ عُـلِّلَا

فشمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما ألينه، وأفعل به نحو أقوم به وألين به، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لأنهما من واد واحد، وأما نحو(أبيض) فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض، وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه إعلالان. ﴿التحريك﴾ مفعول بـ(انقل) ﴿لساكن﴾ متعلق بانقل، ﴿صح﴾ في موضع النعت لـ(لساكن) ﴿من ذي﴾ متعلق بانقل، ﴿آت﴾ نعت لـ(ذي)، ﴿عين﴾ فعل حال من الضمير المستتر في(آت) ﴿ما﴾ ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا. ثم قال:

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ   ضَـاهَـى مُـضَـارِعـاً وَفِـيـهِ وَسْـمُ

يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين: الأولى أن تبنى من البيت مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء التي في أوله وخالفه في الوزن، والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزاد في أول المضارع وهذا معنى قوله(وفيه وسم) أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل.

(ما لم يكن فعل تعجب)، قول كدي: [لأنهما من واد واحد] وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير، وإنما لم يعل اسم التفضيل نحو هو أبيض وأسود لأنه لو أعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفاً فيلتبس بالفعل الذي هو أباض من البضاضة وهي النعومة وبأساد غيره إذا صيره سيداً.

وقوله: [لذهبت همزة الوصل] لأنها إنما أتي بها للابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركاً والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

وقوله: [بفاعل الخ] بفتح العين أي فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهي نعومة البشرة والجلد، وليس المراد بفاعل في كلامه اسم فاعل من باض لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضاً لكنه منون، والذي يقع اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل.

وقوله: [لتوالى عليها إعلالان] إعلال العين وإعلال اللام، وإنما زاد المصنف بلام عللا لئلا يتوهم خصوص ذلك بأفعل مع أن المراد معل اللام مطلقاً فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبي، واسم بكر في الناظم عائد على فعل من قوله آت عين فعل، قال المعرب: والواو في ولا كابيض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفي على حد قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ والكاف في كابيض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب.

(ومثل فعل في ذا الإعلال اسم) هذا تفصيل في مفهوم قوله فعل من قوله سابقاً: آت عين فعل.

قول المكودي: [مثل تحلىء] بكسر التاء وسكون الحاء وبكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذي على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر، ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله في القاموس.

وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال. «(مثل) فعل مبتدأ وخبره (اسم) ويجوز أن يكون (اسم) مبتدأ وخبره (مثل فعل) وهو أظهر، «(في الإعلال) متعلق بـ(مثل) «(ضاهى) مضارعاً جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «(فيه وسم) نعت بعد نعت، وقد فهم من هذا القانون أن مفعل نحو مخيط يعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة كنانة فأخرجه بقوله:

٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

يعني إنما صحيح مفعل وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال لأنه حمل على مفعال بالألف، ومفعال لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الوزن، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال: (وألف الإفعال واستفعال).

وقوله: [وهو أظهر] لأن الفعل هو المحدث عنه بالإعلال فيشبه غيره به.

(ومفعل صحيح كالفعل) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضي أنه إذا أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعل، وعليه فتبيع مثل تحلىء لا يعل لأنه شبيه بتحسب بكسر التاء على اللغة المذكورة في الوزن الزيادة، وقد علمت سابقاً أن نحو تبيع يعل، فالصواب أن عدم إعلال مفعل بدون ألف لأنه مقصور من ذي الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه فقط، ولذا قال المكودي معترضاً على الناظم: وذكر كثير من أهل التصريف الخ، ويدلك على أنه مقصور منه ورودهما في موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومقوال ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر. (ولا يقال) ان هذا الأخير هو مراد الناظم. (لأنا نقول) شبه مفعل بمفعال والمشبه غير المشبه به خلاف ما في التصريح.

(وألف الإفعال واستفعال) ، قول المكودي: [يعني أنه إذا كان المستحق الخ] هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعني أن المصدر إذا كان على وزن افعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر ما له.

وقوله: [وهو مذهب سيبويه] وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط بزيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب في التعليل، وزيادة التصريح تبعاً للمرادي وحصول الاستثقال بها سهو، ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى المبدلة من العين.

(فإن قلت) : خالف سيبويه قاعدته هنا فإن القياس عنده أن الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثاني. (قلت) : أجيب بأن محل حذف الأول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحو رمى القوم، أو كان الثاني ساكناً صحيحاً نحو قل وبع أصله قول وبيع، أو كان الثاني دالاً على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفوون فالواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع فقد تحركت الأولى إلى آخر القاعدة فلو حذفت الثانية فاتت الدلالة على الجمعية، وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وما هنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته.

٩٨٠ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّاأَلْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

يعني أنه إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان: الأولى المنقلبة عن العين، والثانية الألف التي كانت بعد العين، فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضاً من الألف المحذوفة وذلك نحو إجازة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام، ونظير إجواز من الصحيح اكرام ونظير استقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلهما وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: (وألف الإفعال واستفعال أزل) وهو مذهب سيبويه، ثم ان هذه التاء التي هي (عوض) قد تحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وحذفها بالنقل نادراً عرض) يعني أن هذه التاء التي تلحق قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم: أرى إراء واستفاه استفاهاً، ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: واقام الصلاة. و(ألف الإفعال) مفعول بـ(أزل) و(لذا) متعلق بأزل، و(الإعلال) نعت لذا، و(التا) مفعول بـ(الزم) و(عوض) حال من (التا) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(حذفها) مبتدأ وخبره (عرض) و(بالنقل) متعلق بعرض، و(نادراً) حال من الضمير المستتر في (عرض) وفي بعض النسخ (ربما عرض). ثم قال:

٩٨١ ـ وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

(وحذفها بالنقل نادراً عرض)، قول كدي: [كقولهم أرى اراء] تبع فيه المرادي وتبعهما في التصريح، والحق أن اراء ليس مما نحن بصدده لأن أصل أراء ارآء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الأولى إلى الراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الألف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف زائدة، فعين الكلمة همزة لا حرف معتل فهو خلاف الموضوع، اللهم إلا على القول بأن الهمزة حرف علة وقد مر الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل، ويقال إن الهمزة قلبت ألفاً وحذفت الألف الثانية.

وقوله: [واستفاه استفاهاً] معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب إلا قليلاً أو سكن عطشه بالشرب قاله في القاموس.

وقوله: [ويكثر ذلك مع الإضافة] تبع في هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فإن ظاهره أن حذف التاء موقوف على السماع مع الإضافة وبدونها وهو الذي في شرح الكافية وهو ظاهر كلام الموضح، وقال الفراء: إن التاء تحذف للإضافة كما يحذف النون والتنوين، ورد بقوله تعالى في سورة النور: ﴿عن ذكر الله وإقام الصلاة﴾ بجر إقام بكسرة تحت الميم عطفاً على ذكر، ولو كانت التاء محذوفة للإضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء. (فإن قلت): ما ذكر الناظم هنا مكرر مع قوله في باب المصدر:

واستعذ استعاذة ثم أقم اقامة وغالباً ذا التا لزم

(قلت): لا تكرار لاختلاف الموضوع لأن الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهنا في إعلالها.

(وما لإفعال من النقل ومن. حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازاً من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم أن الأمور الثلاثة ثابتة لمفعول.

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعني بقوله (فمفعول) ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً ولذلك أتى بمثالين فقال:

٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي ٱلْوَاوِ وَفِي ذِي ٱلْيَا اشْتُهِرْ

فأصل (مبيع) مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا (مبيع) وأما (مصون) فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة حذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر. تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر) يعني أن ما عينه واو من مفعول قد يصحح أي ينطق به على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثوب مصوون، وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل: إن تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

(وما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (لإفعال) و(من النقل) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار، و(مفعول) مبتدأ وخبره (قمن) و(به) متعلق بقمن والجملة في موضع خبر (ما) و(تصحيح) فاعل بـ(ندر) وهو مضاف لـ(ذي) على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذو الواو. ثم قال:

٩٨٣ - وَصَحِّحِ ٱلْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلْ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّكَ الأَجْوَدَا

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام

(وندر. تصحيح ذي الواو)، قول المكودي: [حتى تذكر بيضات الخ] البيت من البسيط، وحتى للغاية، وتذكر: فعل ماض وفاعله ضمير الظليم وهو ذكر النعامة مذكور في الأبيات قبل، والبيضات: مفعول تذكر جمع بيضة وهي المعلومة، وهيجه: فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المطر الخفيف، والدجن بسكون الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيوم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب، وعليه متعلق بمغيوم والشاهد في مغيوم حيث جاء على أصله دون إعلال والقياس مغيم كمبيع.

(فإن قلت): لم كان التصحيح نادراً مع الواو مشهوراً مع الياء؟(قلت): إن الياء أخف من الواو والإعلال أخف من التصحيح، فأعطى التصحيح الذي هو أثقل للياء التي هي أخف والواو بالعكس فيقع التعادل.

وقوله:[على حذف مضاف مع قوله أي تصحيح الفعل] صوابه في الأول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد في بعض نسخه، وصوابه في الثاني أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الإصلاح، وندر تصحيح اسم صاحب الواو، وقد يجاب عن الثاني بأن كلامه على حذف مضاف تقديره وندر تصحيح مفعول الفعل.

(وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء.

قول المكودي:[باعتبار تحصن الخ] الأولى في علة كون التصحيح أكثرياً وأصلاً الحمل على الأصل الذي هو

والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدى. وفهم من قولـه (ان لم تتحر الأجـودا) أن التصحيح أجود لأن معنى (تتحر) تقصد فالمعنى: وأعلل إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل.

وفهم منه أن ما كان يائي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله مرموي وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله: إن يسكن السابق الخ.

وفهم منه أيضاً أن ما كان واوي اللام من المفعول المبني على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٩٨٤ ـ كَـذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُـولُ مِنْ ذِي ٱلْـوَاوِ لَامَ جَمْـعٍ أَوْ فَـرْدٍ يَـعِـنْ

صيغة المبني للفاعل نحو عدا، ووجهه الحمل عدم إعلال كل منهما الإعلال المخصوص الذي هو قلب الواو ياء ولا ينافي أن عدا معل بقلب الواو ألفاً.

وقوله: [لقربها من الطرف الخ] أي والطرف محل التغيير وصوابه أن يقول لتطرفها لأن الواو آخر حقيقة، والأولى أن يوجه الإعلال بالحمل على الفرع الذي هو فعل المفعول وهو عدا في كون الواو في كل منهما قلبت ياء.

وقوله: [فهو معدو] وأصله معدوو بواوين أدغمت إحداهما في الأخرى وبقي على تصحيحه.

وقوله: [ومعدى] أصله كما قبله إلا أن الواو الأخيرة قلبت ياء لما ذكر قبله ثم تأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة.

وقوله: [ان التصحيح أجود] أخذ هذا من النظم صحيح، إلا أن الذي في الموضح أن التصحيح واجب والإعلال شاذ فهو خلاف ما في النظم.

وقوله: [وقد تقدم وجوب إعلاله] أي في قوله: أن يسكن السابق من واو وياء الخ.

وقوله: [وفهم منه أيضاً الخ] الحق أن الذي يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى، وحينئذ فهل يلزم الإعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والإعلال أولى يبقى ما هو أعم.

وقوله: [بل يلزم إعلاله] هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور العين الذي لامه واو على قسمين: أحدهما يلزم إعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واواً أيضاً نحو مقوى من قوي وأصله مقوور فاجتمع ثلاث واوات في الطرف وضمة وهي قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الأخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة أن يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضمتها كسرة لمناسبة الياء، وثانيهما يجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك إذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضى من رضي فيجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك لأن فعله معل اللام كان مبنياً للفاعل أو للمفعول، وقد ورد في التنزيل معلاً قال تعالى: ﴿فارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ وقرىء في الشواذ مرضوة بالتصحيح.

(كذاك ذا وجهين جا الفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تقلب فيه الواو ياء.

يعني إذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز في لامه وجهان: الإعلال والتصحيح وذلك نحو: عصا وعصو وعصي، وفي المفرد نحو: عتا عتيا وعتو، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناظم، وفي تقديمه الجمع إشعار ما بذلك. و(الفعول) فاعل بـ(جا) و(ذا وجهين) حال من الفعول، و(من ذي) متعلق بـ(جا) و(لام جمع) حال من (الواو) و(فرد) معطوف على (جمع) و(يعن) في موضع الصفة لفرد. ثم قال:

قول المكودي: [وعصو] أصله عصوو بواوين أدغمت إحداهما في الأخرى على التصحيح لا غير.

وقوله: [وعصي] أي بالإعلال وأصله كالذي قبله إلا أنه لما كان الجمع ثقيلاً وزاده ثقلاً اجتماع واوين فيه مع ضمتين قائمتين مقام واوين قلبوا الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة أن يسكن السابق الخ، وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء، وما قيل في عصو المصحح وعصي المعل يقال في عتو وعتي في المفرد والعتو الفساد.

وقوله: [ولم ينبه الناظم على ذلك الخ] يعني تفصيلاً وإلا فالمأخوذ من التشبيه في قوله كذاك أن التصحيح أولى في الجمع والمفرد وهو صحيح بالنسبة للمفرد غير صحيح بالنسبة للجمع فلو قال:

كذا الفعول منه مفرد وإن ... أتاك جمعاً فهو بالعكس يعن

لأفاد المراد، وهذا الإصلاح أحسن من قول الكافية:

ورجح الإعلال في جمع وفي ... مفرد التصحيح أولى ما قفي

لأن ضمير منه في الإصلاح عائد على الفعول، فيؤخذ منه أن جواز الوجهين في هذا الوزن الذي هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد، وإنما كان إعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل إذ الجمع في نفسه ثقيل، فأعطي الإعلال الذي هو خفيف والمفرد خفيف فأعطي التصحيح الذي هو ثقيل، وفي الموضح أن تصحيح الجمع شاذ.

وقوله: [وفي تقديمه الجمع الخ] بل لا إشعار للتقديم بذلك أصلاً.

وقوله: [متعلق بجا] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الفعول.

وقوله: [ولام جمع حال من ذي الواو] هكذا في بعض النسخ بزيادة وذي اعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لأن ذي واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفي غالب النسخ حال من الواو بإسقاط ذي وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا كان واحداً من ثلاثة المشار إليها بقول الناظم سابقاً: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وما هنا ليس واحداً منها. (قلت): قد يجاب بأن ذي بمعنى صاحب بمعنى مصاحب، فيكون المضاف يقتضي العمل في الحال فيصح إتيانها من المضاف إليه وفيه بعد.

وقوله: [في موضع الصفة لفرد] الأولى أنه صفة لجمع وفرد، وأفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف فرد على جمع بأو.

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

يعني أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم، والإعلال نحو: صيم ونيم لقرب عينه من الطرف، وأما فعال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام، وقد شذ في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرق النيام إلا كلامها

وإعراب البيت واضح.

فصل

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ

يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم في تاء الافتعال، وشمل قوله (ذو اللين) الواو نحو: اتعد أصله أوتعد، والياء نحو: اتسر أصله ايتسر لأنه من اليسر، ولا مدخل للألف هنا لأنها

(وشاع نحو نيم في نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء.

قول كدي: [نحو نائم ونوم] أصله نووم بواوين الأولى ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى.

وقوله: [لقرب عينه من الطرف] الأولى في وجه الإعلال كون الجمع ثقيلاً، وزاده ثقلاً اجتماع واوين مع ضمة في أوله وهي قائمة مقام واو ثالثة تعد إلى الإعلال للتخفيف فقلبت الواو الأخيرة ياء فتأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الكلمة ليعلم أن أصل ما بعدها الواو.

وقوله: [ومنه قوله: ألا طرقتنا الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو النجم الكلابي: وألا: حرف استفتاح، وطرق: ماض من الطرق وهو الإتيان ليلاً، ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها، وابنة منذر نعت مية، والشاهد في النيام بالإعلال والقياس النوام بالتصحيح، وأما المسألة العاشرة من المسائل العشر التي تبدل فيها الواو ياء وهي مسألة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا فعلا في آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التي عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم، وبقي على المصنف قيد على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لا تكون اللام معلة وإلا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شاو وأصله شوي بياء متحركة فتقلب ألفاً فلا يجوز إعلال عين الكلمة أيضاً لئلا يتوالى إعلالان في كلمة.

فصل

(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا)، قول كدي: [يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه الخ] هذه العبارة غير جيدة، والأولى أن يقول يعني أن حرف اللين إذا كان فاء الافتعال وما تصرف منه أبدل تاء الخ، والمراد بما تصرف منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول.

لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قلبت واواً وبعد فتحة قلبت ألفاً، وبعد كسرة قلبت ياء، فأبدلوا منها حرفاً جلداً وهو التاء لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله: (وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا) يعني أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله بـ (ائتكلا) أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أي لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال راجعاً لذي الهمز لا للبدل، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذي الهمزة. و(ذو اللين) مبتدأ وخبره (أبدل) و(فا) حال من (ذو اللين) و(تا) مفعول ثان لـ (أبدل) والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على (ذو اللين) و(في افتعال) متعلق بأبدل، وفاعل (شذ) ضمير مستتر عائد على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال:

٩٨٧ - طَـا تَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُـطْبَقِ ... فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِـرْ دَالاً بَقِي

يعني أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الاطباق وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك

وقوله: [فإن كانت بعد ضمة الخ] مثالها بعد الضم متسر أصله ميتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت واواً مثالها بعد الفتح يتسر أصله ييتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت ألفاً، ومثالها بعد الكسر اتعد أصله أوتعد فلو لم تقلب الواو تاء لقلبت ياء، وهذا الذي ذكر لغة الجمهور وبعض الحجازيين لا يقلبون الواو والياء تاء بل يقلبونهما بحسب حركة ما قبلهما.

وقوله: [حرفاً جلداً] أي قوياً لا تقدر الحركات على التلاعب به.

(وشذ في ذي الهمز) هذا تقييد لإبدال الواو والياء تاء كأنه قال: محل إبدالهما تاء إذا كانتا أصليتين فإن كانتا بدلين من غيرهما فلا يبدلان نحو أوتمن وابتهل أصلهما أؤتمن وائتهل بهمزتين الثانية ساكنة والأولى في الأول مضمومة وفي الثاني مكسورة أبدلت الثانية واواً في الأول وياء في الثاني لقوله سابقاً: ومدا أبدل ثاني الهمزين من. كلمة ان يسكن فإن سمع الإبدال تاء فيما هو بدل عن الهمزة فاحكم عليه بكونه شاذاً كما صرح به بقوله: وشذ في ذي الهمز والتقدير وشذ إبدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه، وتخصيص المكودي في التوطئة التقييد بالياء حيث قال: فإن كانت فاء الافتعال ياء الخ لا وجه له بل التقييد عام في الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ إنما سمع في ذي الياء.

قول المكودي: [إنما هو اتزر] أصله ائتزر بهمزتين أبدلت الثانية الساكنة ياء لقوله ومدا أبدل الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذاً ومنه الحديث: «وإن كان قصيراً فاتزر به».

وقوله: [راجعاً لذي الهمز] أي لكونه مثالاً للذي أبدلت فيه الهمزة ياء لا غير فيكون الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن لم يسمع في هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ ايتكلا في النظم بياء بعد الهمز وتاء مخففة، وعلى أنه مسموع فيه الإبدال فيقرأ اتكلا بقلب الياء تاء وإدغامها في التاء، وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكموا من ذلك ألفاظ اتزر واتصل واتهل واتكل واتمن من الإزار والأصل والأهل والأكل والأمانة. وقوله: [حال من ذو اللين] فيه إتيان الحال من المبتدأ وقد علمت ما فيه فالأولى أنه حال من ضمير أبدلا العائد على اللين.

(طاتا افتعال رد اثر مطبق)، قول المكودي: [بعد أحد حروف الإطباق] سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان والحنك الأعلى.

نحو: اصطبر واضطرم واطعن واظطهر، أصلها: اصتبر واصترم واظتعن واظتهر، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهي الطاء.

ثم قال: (في ادان وازدد وادكر دالاً بقي) يعني أنه يبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثلها، فـ (ادان) أصله ادتان إذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى، و(ازدد) فعل أمر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال، و (ادكر) فعل أمر من ادكر أصله اذتكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدال في الدال. و (تا افتعال) مبتدأ وخبره (رد) وهو ماض مبني للمفعول وفي (رد) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و (طا) مفعول ثان بـ (رد) ويجوز أن يكون (رد) فعل أمر و (تا افتعال) مفعول أول برد، و (إثر) متعلق برد على الوجهين، وفي (بقي) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و (دالاً) حال من ذلك الضمير وعبر يبقى عن البدل وفيه بعد. ثم قال:

فصل

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ‏ ‏ ‏ ‏ إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

يعني أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً في ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع.

وقوله: [لأن التاء من حروف الهمس] أي الخفاء جرى على ما هو المعلوم عند القراء من مقابلة الهمس بالاستعلاء، وإلا فالذي يظهر أن الذي يقابل الاستعلاء إنما هو الانسفال، والذي يقابل الهمس إنما هو الجهر، وفي الموضح هنا بيان ما يمكن إدغامه مما لا يمكن إدغامه.

(في ادان وازدد وادكر دالاً بقي) قول المكودي: [وأدغمت الدال في الدال] على هذا قراءة الجمهور: ﴿فهل من مدكر﴾ وقرىء في الشواذ من مذكر بالذال المعجمة فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت في المعجمة.

وقوله: [وعبر يبقى الخ] الأولى والمناسب للمعنى أنه ضمن بقي معنى صار فيكون قول المصنف دالاً خبراً عنها بناء على إعطاء المضمن حكم ما تضمنه.

فصل

(فا أمر أو مضارع من كوعد. احذف) أشار بهذا الفصل إلى الحذف وهو من نوع الإعلال وهو نوعان: شاذ ومقيس، وعلى الثاني تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة: حذف الفاء أو الزائد أو العين، وأشار لكل واحد ببيت على هذا الترتيب، وعكس الموضح هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل، وليكون مسألتا حذف الأصلين متصلتين.

قول المكودي: [لوجود علة الحذف الخ] وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة.

الثاني: المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد. وفهم من قوله (كوعد) أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضموماً لم يحذف نحو يوعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ. وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف.

الثالث: المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف. وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف منه نحو وجهة. وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفة. و(فا أمر) مفعول بـ (احذف) و(مضارع) معطوف على (أمر). ثم قال:

٩٨٩ - وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

يعني أنه اطرد حذف الهمزة من (أفعل) في الفعل المضارع، وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما

وقوله: [لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ] الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه أعد الخ، وإلا لو كانت عبارته مقصودة لما احتاج للحمل لأن الواو وقعت بين فتحة في الجميع، وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها.

وقوله: [لكن فتحت لكونها من حروف الحلق] وفي اللامية: في غير هذا لدى الحلقي فتحا أشع. بالاتفاق، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، والإشارة في اللامية بهذا إلى ما يدل على المفاخرة فكأنه قال أشع في غير ما يدل على المفاخرة مع كون حرف الحلق في غير الأول فتح العين من المضارع.

وقوله: [يوعد مبنياً للمفعول] الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أوعد الرباعي مبنياً للفاعل، وأما يوعد من الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضاً كسر ما بعد الواو فهو خارج بما بعد، ولعل المكودي إنما حمله على ذلك لأن الواو في يوعد من الرباعي ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وإنما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعد: وحذف همز أفعل استمر في. مضارع.

وقوله: [نحو يوجل ويوضؤ] الأول بفتح الجيم من وجل بكسرها، والثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضاً مع فتح الياء فيهما.

وقوله: [وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل الخ] ظاهره أن ضمير منه راجع لكوعد مع أن هذا إنما هو مفهوم من أمر أو مضارع، فالأولى حذف أيضاً ويكون ضمير منه راجعاً للبيت.

وقوله: [نحو وجهة] بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه وليس اسم مصدر للتوجه، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذاً.

وقوله: [وفهم منه أيضاً الخ] مثله في المرادي والظاهر أن هذا لا يفهم من الناظم إلا باعتبار اللزوم وهو أن المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون إلا على وزن فعلة عملاً بقوله وفعلة لهيئة كجلسة، ولو حذف منه فاء الكلمة لم يدل

بـ (بنيتي متصف) فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بها فهما بنيتا متصف، وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وتخاصم، لكن استثقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل والمفعول، كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع، والمراد بـ (أفعل) الفعل الماضي. و(حذف) مبتدأ وخبره (استمر). ثم قال:

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِـرْنَ فِي اقْـرِرْنَ وَقَـرْنَ نُـقِـلاَ

يعني أن (ظللت) بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول: ظلت وظلت، وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه تيسست وفي القياس عليهما خلاف، وقوله: (وقرن في اقررن وقرن نقلا) يعني أنه يستعمل هذا التخفيف في فعل الأمر فقيل فيه (قرن) بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ وقوله (وقرن نقلا) أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة (قرن) بالكسر أن أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا: يقرن في المضارع، وقرن في الأمر،

على الهيئة لاختلال وزن فعلة. (وحذف همز أفعل استمر في)، وقول المكودي: [فهما بنيتا متصف] أي بنيتان يوصف بهما إلا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، ففي اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازاً، إذا المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي.

وقوله: [تدحرج وتخاصم] فتقول في المضارع يتدحرج ويتخاصم فتبقى التاء في المضارع.

وقوله: [فحذفت الهمزة] القياس قلبها واواً لا حذفها لقوله سابقاً: إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً، لكن قالوا هذا مما قدم فيه الاستعمال على القياس.

(ظلت وظلت في ظللت استعملا)، قول المكودي: [إحدى اللامين] إنما حذف لاجتماع مثلين مع عدم إمكان الإدغام، ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها، وقيل الثانية لحصول الثقل بها، ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة، وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام إلى الظاء بعد سلب حركتها.

وقوله: [وظاهر النظم أن هذا الحكم الخ] الذي ذكره الشاطبي أن الناظم لم يقصد القصور على هذا اللفظ وإنما قصد التمثيل به كما مر نظيره في قوله: في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه، فإن الحكم ليس خاصاً بكان وخال بل كذلك أخواتها، ومثل ذلك يقال هنا، فالمراد بظلت كل فعل ثلاثي مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد مبنياً للفاعل ماضياً مسنداً إلى ضمير رفع متحرك، وفي التسهيل ان ما ذكر لغة.

وقوله: [من قر بالمكان يقر الخ] أصل الماضي قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت في الراء لام الكلمة، وأصل المضارع يقرر بكسر الأولى، وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء في الراء فإذا لحقت نون الإناث يسكن ما قبلها وتعين فك الإدغام لقوله في الإدغام:

وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء إلى القاف وتحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء

ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. و(ظلت) مبتدأ وخبره (استعملا) والألف فيه للتثنية، و(في ظللت) متعلق بـ (استعملا) و(قرن) مبتدأ وخبره في (اقررن) والتقدير وقرن منقول في اقررن، و(قرن نقلا) مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون و(قرن) الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمل ويكون (نقلا) جملة في موضع الحال من (قرن) المفتوح الفاء أي نقل سماعاً فلا يقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:

الإدغام

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم، والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم، قيل: والادغام بتشديد

الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء، وتقول في الأمر منه قرن بكسر القاف هذا إيضاح كلام المكودي.

وقوله: [من قررت بالمكان أقر الخ] أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء إلى القاف قبلها وأدغمت الراء في الراء فلما لحقت نون الإناث سكن ما قبلها وفك الإدغام فرجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء إلى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول في الأمر منه قرن بفتح القاف أيضاً هذا إيضاح كلامه، وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفي العين، والنظم يقتضي بحسب ظاهره أنهما تواردا على فعل واحد، وأجيب عنه بأن في كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب في فعل آخر.

وقوله: [والتقدير وقرن منقول الخ] اعترضه المعرب بأن الخبر إذا كان جاراً ومجروراً قدر المتعلق عاماً ككائن وهو قدره هنا خاصاً وهو منقول. (قلت): هذا الاعتراض باطل وإن كان الحكم الذي ذكر في نفسه صحيحاً، لأن محل وجوب تقديره عاماً إذا لم يكن هنالك ما يدل على تقديره خاصاً وإلا قدر خاصاً، وفي كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصاً وهو قوله بعد نقلاً.

وقوله: [أي وكذلك قرن الخ] اعترضه المعرب أيضاً بأن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلله بما لا يظهر، ثم أعرب المعرب كلام الناظم بما حاصله: ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثاني معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبه خبر عن المبتدأين وفي اقررن متعلق بنقلا، ثم قال بعد ما مر: فليتأمل، قال عقبه: تأملناه فوجدنا إعرابك فاسداً لأنه يقتضي أن قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل في اقررن المكسور وقد علمت أن الحق خلافه فالمتعين إعراب المكودي والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإدغام

أخر الإدغام عن الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعاً لأهل التصريف لأن عادتهم تأخير الكلام عليه في علم التصريف وتفاؤلاً بأن يحوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يحوز الحرف المدغم فيه الحرف المدغم، ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معاً داخل الترجمة، والإدغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس في المعاني وإنما هو في الألفاظ، فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أي المدغم والمفكك.

الدال عبارة البصريين والإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع، واقتصر فيه هنا على إدغام المثلين المتحركين في كلمة. واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٩١ - أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ

يعني إذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني، والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: ويرد مرد، أصلها: يردد ويظنن ومردد، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثلين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن. و(أول) مفعول بـ(ادغم) و(محركين) نعت لـ(مثلين) و(في كلمة) في موضع الصفة أيضاً لمثلين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر. ثم أشار إلى الثاني فقال: (لا كمثل صفف).

٩٩٢ - وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ أَبِي

٩٩٣ - وَلاَ كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

قول المكودي: [يقال الإدغام الخ] قد استعمل الناظم في هذا النظم اللغتين، استعمل الأولى في قوله: أول مثلين محركين في. كلمة أدغم، واستعمل الثانية في قوله: وحيي افكك وادغم.

وقوله: [وفي الاصطلاح إدخال حرف الخ] اعترض هذا بأن الصواب أن الإدغام اصطلاحاً هو رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر.

وقوله: [وهو باب متسع] لأنه يكون في المثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين.

(أول مثلين محركين في. كلمة أدغم)، قول المكودي: [أصلها ردد وظنن] أي بفتح الدال الأولى والنون الأولى فيهما من باب نصر بدليل ضم المضارع.

وقوله: [وفهم منه أن أول المثلين الخ] فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم إلا إذا قلنا أنه يؤخذ بطريق اللزوم أي يلزم من الإدغام في أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن، وفي مفهوم قول الناظم في كلمة تفصيل حاصله أن المثلين إن وقعا في كلمتين فإن كان المثل الثاني الواقع في أول الكلمة الثانية ساكناً لا يجوز الإدغام نحو اضرب ابنك، وإن كان متحركاً فإن كان المثل الأول الذي في آخر الكلمة الأولى ساكناً وجب الإدغام نحو اضرب بكذا، وإن كان متحركاً نحو جعل لك جاز الإدغام والتفكيك، وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة إليه.

وقوله: [نحو ددن] بفتحتين هو اللهو واللعب. (لا كمثل صفف).

الأول: (صفف) وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الظلة.

الثاني: (ذلل) وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل.

الثالث: (كلل) جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف.

الرابع: (لبب) اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستئخار، واللبب أيضاً ما استرق من الرمل.

الخامس: (جسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو (اخصص أبي) أصله اخصص أبي بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي.

السابع: ما كان فيه ثاني المثلين زائداً للإلحاق نحو (هيلل) إذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل

قول كدي: [وهو جمع صفة] أي بضم الصاد وتشديد الفاء لأن فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوي فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا، ونظيره مدة ومدد وحجة وحجج، وقد مر قوله: وفعل جمعاً لفعلة عرف.

وقوله: [والصفة صفة السرج] قيل هي القربوس بفتح الراء، وقال بعضهم: هي الجلد الذي يضم دفتي السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود.

وقوله: [وصفة البنيان] هي السقيفة التي تكون عند البيت وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت.

وقوله: [والصفة أيضاً الظلة] بضم الظاء وهي ما يتقى به من الحر، وفي بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها، والصفة اسم موضع في مسجد المصطفى ﷺ كان يأوي إليه فقراء الصحابة رضي الله عنهم وإليه ينسبون الصوفية.

وقوله: [والكلة نوع من الثياب معروف] هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها.

وقوله: [ما يشد على صدر الدابة] فيكون من باب تسمية الحال في الشيء باسم المحل.

وقوله: [وهو الجاسوس] رسول الشر ضد الناموس رسول الخير.

وقوله: [السادس الخ] جعل الموضح هذا مما يجوز فيه الإدغام والتفكيك.

وقوله: [السابع ما كان فيه ثاني المثلين الخ] كلام المكودي صريح في أن اللام هي الزائدة، والصواب أن الياء هي الزائدة كما يفيده كلام ابن هشام وصرح به المرادي.

وقوله: [فلأنها مخالفة لوزن الفعل] قد مر أن أوزان الفعل الثلاثي أربعة عملاً بقوله:

في الأفعال فأظهرت لبعدها عنها. وأما الرابع وهو (لبب) فلخفة الفتحة وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد. وأما الخامس وهو (جسس) فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان فإن المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله، فلو أدغم المحرك الأول التقى ساكنان. وأما السادس وهو (اخصص أبي) فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة. وأما السابع وهو (هيلل) فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته. وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ في ألل. ونحوه فك بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها (ألل) السقاء إذا تغيرت رائحته. وفهم من قوله (ونحوه) أنه سمع التفكيك في غير (ألل) وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي: دبب الإنسان إذا نبت شعره في جبينه، وصكك الفرس إذا اصطك عرقوباه، وضببت الأرض إذا كثر ضبابها، وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته، ولححت العين إذا التصقت، ومششت الدابة إذا ظهر في وظيفها نتوء، وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وبحح الرجل إذا كثر في صوته بحة، فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله (لا

وافــتــح وضــم واكسـر الـثـاني مـن   فــعــل ثــلاثـي وزد نــحــو ضــمــن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحداً من الأوزان الأربعة السابقة.

وقوله: [فلخفة الفتحة] علله بذلك لأنه على وزن ضرب فوزن الفعل موجود فلم تبق إلا علة أخرى.

وقوله: [التقى ساكنان] هما السين الأولى والثانية التي سكنت لأجل الإدغام في الثالثة.

(وشذ في ألل ونحوه)، قول كدي: [ألل السقاء] بكسر السين هو المسمى في العرف بالقربة.

وقوله: [في جبينه] الجبين هو ما بين الصدغين.

وقوله: [إذا اصطك عرقوباه] أي ضرب أحدهما بالآخر.

وقوله: [إذا كثر ضبابها] الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية.

وقوله: [وقطط الشعر الخ] الشعر الجعد هو المنكمش كشعر السودان والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم، والشعر الممدوح عند العرب ما كان كشعر النبي ﷺ وهو الشعر السبط الذي في رأسه نثن وانكسار.

وقوله: [إذ [illegible] تصقت] أي بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في حدقة العين تسميه العامة بالعمش فإن سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وإن جمد فهو رمص بفتحتين.

وقوله: [illegible] هر في وظيفها نتوء] أي ارتفاع والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرهما.

وقوله: [[illegible] في صوته بحة] بضم الباء وهي شيء يصيب الإنسان في حلقه يغير صوته، فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين، وقد يجب فك الإدغام لضرورة الشعر كقوله:

الحـمـد لله الـعـلي الأجـلل   الـواسع الفضل الـوهـوب المجزل

القياس الأجل وبهذا البيت ختم الموضح ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله: أقلي اللوم عاذل.

كمثل) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون (لا) ناهية، و(كمثل) مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف، والكاف في قوله (كمثل) زائدة كزيادتها في قوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وما بعد (صفف) معطوف عليه، و(فك) فاعل بـ (شذ) و(بنقل) متعلق بـ (فك). ثم انتقل إلى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال:

٩٩٤ ـ وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيا، قيل: والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: (تتجلى) وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اتّجلى، قيل: وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع.

الثالث: نحو (استتر) وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضاً قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكناً، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستّر. و(حيي) مفعول بـ(ادغم)

وقوله: [ويجوز أن تكون لا ناهية الخ] الوجه الأول أولى لأن حذف الفعل المجزوم بلا الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره.

وقوله: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بقبل.

(وحيي افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لأن حيي متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فاختل فيه الشرط لكون المثلين فيه متصدرين.

قول المكودي: [الأول نحو حيي وعيي] اجتمع فيه ياءان لازم تحريك ثانيهما، وقرىء حيي بالوجهين من قوله تعالى: ﴿ويحيا من حي عن بينة﴾.

وقوله: [نظر إلى أن الحركة الثانية الخ] أطلق الحركة على الحرف وإلا فالواجب التعبير بالحرف كما في المرادي وعلله بقوله لوجوده في الماضي.

وقوله: [قيل وفيه نظر] هل النظر مبني على أن نحو تتجلى يقع الإدغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل، والنظر بهذا المعنى صحيح لأنه لم ينقل عن أحد من الفصحاء أنه أدخل همزة الوصل في أول المضارع فلا معنى لتضعيفه، والحق كما في الموضح أن الإدغام في نحو تتجلى لا يكون إلا وصلاً ولا يكون ابتداء، قرأ البزي: ولا تيمموا ولا تبرجن بتشديد التاء فيهما.

وقوله: [فيصير ستّر] (إن قلت): بأي شيء يفرق بين ستر الأصلي الذي هو فعل وبين ستر الذي أصله استتر؟ (قلت): يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فإن مضارع الأصلي يستر بضم الياء ومصدره تستيرا كتكليماً، وتقول في مضارع

وهو مطلوب أيضاً لـ (افكك) فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، و(نحو) مبتدأ وخبره (كذاك). ثم قال:

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة، والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو: تذكر في تتذكر وتيسر في تتيسر. وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف، والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على

ستر الذي أصله استتر يستر بفتح الياء ومصدره ستار بكسر السين وأصله استتار ففعل به ما فعل بالفعل، ورحم الله الموضح إذ لم يقتصر على التمثيل بالماضي الذي يوقع في اللبس، بل مثل به وبالمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه.

(وما بتاءين ابتدى قد يقتصر. فيه على تا)، قول المكودي: [وهو الفعل المضارع الخ] قيل: فيه تنكيت على المصنف المقتضي أن كل ما ابتدىء بتاءين يجوز فيه ذلك، مع أن الماضي المفتوح بتاءين لا يجوز فيه ذلك نحو تتابع ماضي مطاوع تابع، وأجيب بأن أول كلامه وإن اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه.

وقوله: [تذكر الخ] ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين، وأصل المضارع تتبين بتاءين، والعبر جمع عبرة.

وقوله: [والمشهور أنها الثانية] هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلة ذلك أن الثقل إنما حصل بالثانية، وتعليل المكودي يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضاً وهو المطاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم، فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة فحذف أحدهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستثقال، وإذا خففت بحذف الثانية اتحدت صورة الماضي والمضارع، وفي ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدي سليمان العلمي الشهير بالحوات بقوله:

يا نبيهاً ما له في كل فن من مضارع
أي فعل ليس يدرى ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

أيها المهدي بدائع هي في الذهن ودائع
ما به جئت توفي في نساء وهو ذائع

أنشدهما في قراءة التفسير عند قوله تعالى في النساء: ﴿الذين توفاهم الملائكة﴾ بعد إنشاد بيتي الملغز، وسبقه إلى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة علي بن سودة رحمه الله بقوله:

ما به جئت تجلي عرفه كالمسك ضائع
والذي يخفى عليه عمره في اللهو ضائع

معنى المضارعة، والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارعة تاءان: أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه: إثباتها وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (ابتدي) (بتاءين) متعلق به وخبره (قد يقتصر) و(فيه) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقتصر، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على (تا) والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفي. ثم قال:

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

يعني أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددن، وقد مثل ذلك بقوله:

وقوله: [ثلاثة أوجه إثباتها الخ] يعني مع عدم الإدغام وإلا فهما في الوجه الثاني الذي في فيه الإدغام هنا ثابتان أيضاً.

وقوله: [والرابط بين الصلة] هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدى وصوابه والرابط بين المبتدأ والخبر.

(وفك حيث مدغم فيه سكن)، قول المكودي: [وجب تفكيكه] إنما وجب التفكيك لأن ثاني المثلين قد يسكن فيتعذر الإدغام فيه لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً.

(نحو حللت ما حللته) هذا دعاء من المصنف لقارىء كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له في تحصيل العلوم ويتيسر عليه الإدراكات والفهوم، والمعنى: حللت ما حللته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول في المكان بمعنى النزول والإقامة به فيكون في الفعل استعاره تبعية، وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول في المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل، وفي إسناد ثاني الفعلين إلى ضمير العظمة إظهار للتحدث بنعمة الله الذي جعله من أهل العلم والتأليف، وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: «ليس منا من لم يتعاظم بالعلم» أي يعتقد أن الله عظمه بالعلم، وليس مراده بذلك الكبر فإنه حرام وحاشا المصنف منه، ويؤخذ من إسناد الفعل الأول إلى التاء والثاني إلى النون أن مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وأن المتعلم لا يساويه، وقد رجح كثير من العلماء حق المعلم على الوالد وقد قيل:

إذا أفادك إنسان بفائدة ... من العلوم فأد من شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله صالحة ... أفادنيها وألق الكبر والحسدا

وعن الشافعي: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك والعز فيفلح ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلح، فلله در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة، وتأمل ختمه أيضاً بقوله هلم ففيه إشارة حسنة وان العالم مطلوب بإشاعة علمه تعليماً وتأليفاً ودعاء به وإليه.

قول المكودي: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون.

٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك، و(فك) فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضياً مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم، و(مدغم) مبتدأ، و(فيه) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ(مدغم) و(سكن) خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث واللام في (لكونه) متعلق بـ(فك) و(اقترن) في موضع خبر الكون، و(بمضمر) متعلق بـ(اقترن).

ثم قال: (وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي) يعني أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد، أو في شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه وجهان بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد واردد، وإنما جعل فعل الأمر شبيهاً بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح، والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: ﴿ومن يرتد منكم عن دينه﴾ ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ وهو في القرآن كثير، وما جاء فيه مدغماً قوله تعالى: ﴿ومن يشاق الله﴾ في الحشر عند جميع القراء، ﴿ومن يرتد منكم﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، وإنما خير الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككاً،

(وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي)، قول المكودي: [وهو الوقف] أي السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصلي لا يكون إلا بالسكون، وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفاً وإنما خص شبه المضارع بالأمر المبني على السكون، مع أن القاعدة أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذي لم يتصل به شيء، وهو إنما يجزم بالسكون.

وقوله: [لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير الخ] هكذا في غالب النسخ بلام العلة قبل أن مثبتاً فيكون علة لما قبله، وغير مخير بزيادة غير خبران، وفي بعض النسخ لا ان العربي الذي لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل أن، وحذف غير قبل قوله مخير بالرفع خبر أن، ومآل النسختين واحد، وهذا الكلام كله عند المكودي غير صواب لأن الصواب أن العربي ينطق بغير لغته والممنوع إنما هو نطقه باللحن.

(تتمة): حكاية جرت عادتهم بذكرها هنا لمناسبتها نقلها صاحب الأنيس المطرب عن الفقيه الوعصامي في ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال: إن لهذه المسألة قصة اتفقت للراعي رحمه الله مع بعض أصحابه، قال الراعي: كان لي صاحب في خواص الملك فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه، فلما شرعت في الجواب فهمت منه كأنه إنما سألني مختبراً ما عندي وأنه غير محتاج إلى جوابي فسكت عنه فأعاد السؤال مراراً فحلفت يميناً مغلظة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لي كما يخضع الصبي لمؤدبه وإلا فهؤلاء العلماء فيهم كفاية عني في هذه المسألة وغيرها، فردد رحمه الله الأمر في نفسه مراراً وأطرق ثم قال: لا بأس بالذل في طلب العلم فإنه عز على الحقيقة، ثم فعل ما طلب منه والطلبة ينظرون فقلت: يا عبد الله لم تجئني هذه المسألة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها، اعلم أني رحلت يوماً لشيخنا وسيدنا أبي الحسن علي بن محمد الأندلسي الغرناطي

وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغماً. و(تخيير) مبتدأ وخبره (في جزم) و(قفي) في موضع النعت لـ (تخيير) ومعنى (قفي) تبع. ثم ان ما ذكره في الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك جائز في أفعل به في التعجب لأنه على صيغة الأمر، وفي هلم لأنه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله:

رحمه الله وكان فقيراً مقلاً وكان أبوه واخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما، وكان أبي تاجراً في سوق القماش، فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين، فأتيت له صبيحة يوم بارد فقلت: هل من حاجة؟ قال: نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلي سطلاً من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلاً من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيت بنحو اثني عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أواني الدار ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا في غاية من التعب وقد ابتلت ثيابي وامتلأت بالطين وأنا أرتعد من البرد، فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيك مسألة جليلة فقعدت معه فقال: ذكر صاحب الدار المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية يقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله ﷺ ما لم تصفر الشمس وفي الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلوبين فقال الشيخ: كيف تضبطون الراء من قوله ما لم تصفر الشمس؟ فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبا بكر فإنه بقي ساكتاً فأنشد الشيخ:

أوردا سعد وسعد مشتمل ... ما هكذا يا سعد تورد الإبل

والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين: فصحاء وغير فصحاء، فالفصحاء ينتقلون إلى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرجل بكسر المدغم فيه منها فيقال حينئذ ما لم تصفر بالكسر أيضاً، وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولو لقي آخر لفعل ساكن وعليه فيقال ما لم تصفر بفتح الراء، وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل إذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فإنهم يفتحونه، فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:

ذو المعالي فليعلون من تعالى ... هكذا هكذا وإلا فلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضي الولي الصالح أبو العباس سيدي أحمد بن الحاج فقال:

إن جزم الفعل الذي قد شددا ... آخره كلا تضر أحدا
فاكسره مطلقاً لقوم وافتحا ... لآخرين ثم أن الفصحا
من هؤلاء حيث يلقى ساكنا ... يأتون بالكسر كسر الحزنا
ثالثة اللغات أن يتبع ما ... يلي فإثر ضمه له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف ... وبعد كسرة له الكسر يفي
إلا بنحو مسه وفره ... فالضم عندهم كلا تمره
ونحو ردها وحبها افتحا ... لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غض الطرف عض اللحا ... فاكسره للساكن فابغ العلما

وقوله: [لأنه على صيغة الأمر في هلم الخ] في هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: إن كلام المصنف كان سابقاً في الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفي الأمر الشبيه به وأفعل في التعجب وهلم ليست من ذلك فما وجه

٩٩٨ ـ وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ وَٱلْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّ

يعني أن أفعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر في جواز الوجهين، كما أن (هلم) أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هلم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحد، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلما وفي الجمع هلموا.

ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة من قوله: مقاصد النحو بها محوية، أخبر بذلك فقال:

وقوله: [ومعناها أقبل] هذا في اللازم وتكون بمعنى أحضر في المتعدي نحو قوله تعالى: ﴿هلم شهداءكم﴾.

(وما بجمعه عنيت قد كمل) لما من الله تعالى عليه بإتمام ما وعد به أول الكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وأما بنعمة ربك فحدث﴾ وقوله: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ وفي الحكم: من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فكأنما قيدها بعقالها، لأن المطلوب من العبد كلما تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لأن تعظيمها في الحقيقة تعظيم للمنعم بها وتعظيم المنعم بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، فإن فعل ذلك فاز في الدنيا والآخرة، أما في الدنيا فيكون ممتثلاً لقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ولقوله تعالى: ﴿ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ وأما في الآخرة فلقوله: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾ لما ورد في الحديث: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ينادي منادياً أهل الجنة رضيتم فيقولون يا ربنا ما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: وما أفضل من ذلك؟ فيقول: اليوم أحل عليكم رضواني ولا أسخط عليكم بعده أبداً». وما في قوله وما بجمعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع في النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت، قال كدي: ويلزم بناؤه للمفعول أي في أفصح اللغات لأن الشاطبي صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمله مبنياً للفاعل فيقول عناني الأمر أو الحاجة، ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء المفعول مقامه وهي لا تكون في محل رفع فوجب إبدالها ضميراً يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار عنيت، وجملة عنيت بجمعه لا محل لها صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول ضمير بجمعه، وجملة قد كمل كما قال المكودي خبر ما، ويقال كمل بفتح الميم وكسرها وضمها والمتعين في النظم الفتح مناسبة لاشتمل، وإن ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافي ونظماً قال كدي حال من الهاء في بجمعه هكذا في غالب النسخ وهو الصواب، وفي بعضها حال من الهاء في به وهي سبق قلم لأنه ليس في البيت ضمير مجرور بالباء مباشرة، وفي جعله حالاً من الهاء مناقشة من وجهين: الأول وقوع المصدر حالاً وهو موقوف على السماع، الثاني الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قد كمل وهما أجنبيان والحق أنه تمييز محول عن الفاعل والأصل كمل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالمحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل على حد قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ وقال الشاطبي: انه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفاً مما في المكودي لأنه ليس فيه الفصل وإنما فيه إتيان المصدر حالاً، والنظم لغة مصدر نظمت العقد إذا جمعت يواقيته على وجه يستحسن في النظر، وفي الاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فارتبط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد البحور الخمسة عشر، وقد مر أن هذا الرجز من المشطور لا من التام فيكون الألفية مشتملة على ألفي بيت بالتثنية، وجملة اشتمل في محل

٩٩٩ -وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيتُ قَـدْ كَمَـلْ   نَـظْماً عَـلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّـاتِ اشْتَمَـلْ

يعني أن ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفياً لما قصد من إيراده وجاء على وفق قصده ومراده. و (ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عنيت) ويلزم بناؤه للمفعول، و (بجمعه) متعلق بـ (عنيت) و (قد كمل) في موضع خبر (ما) و (نظماً) حال من الهاء في (بجمعه) و (اشتمل) نعت لـ (نظماً) و (على جل المهمات) متعلق بـ (اشتمل). ثم وصف قوله (نظماً) بصفة أخرى فقال:

١٠٠٠ -أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُـلاَصَـهْ   كَـمَا اقْتَضَى غِنًى بِـلاَ خَـصَـاصَـهْ

نصب نعت لنظماً كما قال كدي: وما أفاده نظماً على جل الخ هنا مخالف لقوله أول الكتاب: مقاصد النحو بها محوية وذلك أنه أخبر هنا أنه اشتمل على جل المهمات ولم يشتمل على كل المهمات، وإذا لم يشتمل على كل المهمات فكيف يشتمل على جل المقاصد، وكيف يشتمل على كل المقاصد المخبر سابقاً بأنه اشتمل عليها، وأجيب عنه كما مر بأجوبة أحسنها أن يقال ذكرها؟ فأجاب بأن أفعل التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الإدغام والتفكيك فيهما رفع ذلك بقوله: وفك أفعل في التعجب التزم، وهذا على ما للحجازيين في هلم، وأما على ما للتميميين من أن هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعد ما مر ظاهراً لا إشكال فيه، والفك في أفعل في التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو أشد بكذا.

قول المكودي: [كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه] إنما التزم إدغامها لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفاً، وفي كيفية تركيبها أقوال أصحها مذهب جمهور البصريين أنها مركبة من ها التنبيه، ومن لم يضم اللام أمر من لم بمعنى جمع فحذف ألف ها التنبيه تخفيفاً، وحكى في البسيط أنها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الإجماع على تركيبها.

ثم التفت إلى أبي بكر وقال: ما تقول أنت؟ فقال: إن العرب على ثلاثة فرق: متبعون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذي قبله، فإن كانت ضمة ضموه نحو لم يرد ورد، وإن كانت فتحة أو ألفاً فتحوا نحو لم يعض وعض وقوله تعالى: ﴿لا تضار والدة﴾، وإن كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفر يا عمرو إلا في ثلاثة مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبله، أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فإن المتبعين إنما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الراء فيهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ إن قلنا أن لا ناهية لا نافية.

ثانيها: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعاً لحركة الهاء وإنما أتبعوا حركة الهاء في الموضعين لخفة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلاً فكأن الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة.

ثالثها: إن لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غض الطرف وعليه يقال ما لم تصفر الشمس بكسر الراء لا غير.

والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقاً على أصل التقاء الساكنين فيقولون رد زيداً ولم يرد بكسر الدال فيهما، فعلى هذه اللغة إنما يقال ما لم تصفر بالكسر أيضاً وهذه اللغة لغة كعب ونمير.

يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها، و (الخلاصة)الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره، يقول: إن هذا النظم أحصى لب الكافية. وقوله: (كما اقتضى غنى بلا خصاصة)أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى، من قولهم: اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى، فـ (أحصى)فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على (نظماً)و (الخلاصة)مفعول بـ (أحصى)والجملة من (أحصى)في موضع الصفة لـ (نظماً)و (غنى)مفعول بـ (اقتضى)و (بلا)متعلق بـ (اقتضى)وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له: ما معناه وما إعرابه؟ فقال: معناه أنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره، فقلت له: أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال: للعهد، فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذاكر فيه الخلاصة؟ فقال لي: اجعلها

ان الناظم قصد أولاً ما قال في الخطبة، ثم لما أتى هنا وعلم أنه لم يتيسر له ما قصد أولاً إذ لا يمكن الإحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع. وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفاً فيه أربعة أجزاء كمل فيه ما فات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة، وقد علمت أن العجز عن الإدراك إدراك. قال الشيخ كمال الدين: فلو قال على حل المهمات بالحاء لكان حسناً وارتفع عنه الاعتراض وتكون اللام في المهمات للعهد والمعهود ما مر من قوله مقاصد النحو، وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب، وليس قوله نظماً على جل المهمات اشتمل من تزكية النفس وإنما هو من التحدث بالنعم كما مر وتحريضاً للطالب على الاشتغال بنظمه.

(أحصى من الكافية الخلاصة)، قول كدي: [يعني أن هذا النظم جمع خلاصةالكافية]أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك في الإعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظماً، فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذي هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المكودي: والخلاصة الصافي الخ، وليس المراد حينئذ أن الناظم سمى هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا ما في السيوطي من أن أحصى ماض وفاعله عائد على المصنف لتقدم ضميره في عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى، فيكون أخبر عن نفسه بتخليص ما في الكافية، ولا يصح أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة، أما معنى فلأنه يقتضي أن تكون الألفية جمعت ما في الكافية وزادت عليها وهو باطل، لأن ما في الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما في الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة في الكافية لم تذكر في الألفية، وأما صناعة فلأن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثي المجرد وأحصى الماضي المصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب ما مر من أن أحصى فعل ماض.

وقوله: [أي كما أخذ من مسائل الخ] الأولى أن الكاف هنا للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم، فكأن المصنف قال: سبب اقتصاري على ما في الألفية وإن كانت الكافية أكبر وأكثر فائدة منها كون الألفية اقتضت وحازت غنى كل طالب بلا خصاصة وفقر فلا تتوقف على ما في الكافية لقصر الهمم.

وقوله: [وأي عهد تقدم الخ] هذا فيه شيء لأن الصواب أن العهد إما ذكرى كقوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾ فالرسول الأول والثاني هو موسى، وإما أن يكون حضورياً كقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أي هذا اليوم الحاضر، وكذلك يقال هنا: ان أل في الخلاصة للعهد الحضوري أي الخلاصة الحاضرة

للغلبة، فقلت: ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يأت بمقنع، فقلت له: لعلها استئنافية، فقال: لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط، ثم رجع إلى أنه أحصى وان كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

فيكون الرد بهذا على شيخه باطلاً وإن سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده، فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة، ويرحم الله من قال مشيراً إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله:

يا عائباً ألفية ابن مالك ... وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا ... كثيرة فلا تجر في حكمها
وازجر لمن جادل من يحفظها ... برابع وخامس من اسمها

يعني صه لأنه بمعنى اسكت.

وقوله: [ملحق بالعلم] الحق أن ما فيه أل للغلبة علم لا ملحق به فقط.

(فأحمد الله مصلياً) الفاء للسببية أي فبسبب كون الله منّ علي بإتمام هذا التأليف الذي لا ينقطع أجره بالموت فأنا أحمد الله، وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم يبثه في صدور الرجال» وهو بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ، وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهي الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة إظهاراً لولاية ذلك بنفسه تحقيقاً لمقام العبودية، وإنما لم يقل فنحمد لما فيه من احتمال التعظيم المنافي لمقام العبد مع ربه الذي يناسبه التذلل والخضوع، ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمد المضارع يفيد أنه مهما تجددت نعمة إلا وهو يحمده عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك، ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد، فهو الذي ينبغي أن يقدم على قياس ما قيل في قوله: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ قدم الأمر بالقراءة على اسم الله، ثم الجملة يحتمل أن تكون إنشائية أو خبرية وفي كل بحث مذكور في محله، وأتى بالصلاة على النبي ﷺ بعد الحمد لأمور نفسية مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أتحب أن أكون أقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك؟ قال: نعم يا رب، قال: فأكثر من الصلاة على محمد ﷺ ولأنه ﷺ هو أصل الكون فلولاه لم يكن فلك دار ولا شمس ولا أقمار، ولابن الفارض رحمه الله تعالى:

لولاك يا أحمد المحمود ما طلعت ... شمس ولم تخرج الدنيا من العدم

ولابن وفا رحمه الله تعالى:

روح النهى قطب العوالم كلها ... لولاه ما تم الوجود لمن وجد

ولأنه ﷺ هو السبب في أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ ولذلك كانت أعمال العالمين الصالحات كلها في ميزانه ﷺ ولذا قال البوصيري:

١٠٠١ ـفَـأَحْـمَـدُ الـلَّـهُ مُـصَـلِّـيـاً عَـلَى مُحَـمَّـدٍ خَـيْرِ نَـبِـيٍّ أُرْسِـلَا

والمـرء في مـيـزانـه اتـبـاعـه فـاقـدر إذن قـدر الـنـبـي محـمـد

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه ﷺ مبعوث للملائكة وفائدة البعث إليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون التأدب بأخلاقه ﷺ، قال تعالى: ﴿ما زاغ البصر وما طغى﴾ ويدلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه ﷺ وله علوم أخر متزايدة أبداً، وللبوصيري رحمه الله:

لـك ذات الـعـلـوم مـن عـالم الـغـيـب ومـنـهـا لآدم الأسـماء

فـإن من جـودك الـدنـيـا وضرتهـا ومـن علومـك عـلـم الـلـوح والـقـلـم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء: إن التشريف الذي شرف الله به محمداً ﷺ في قوله: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ أبلغ وأعظم من التشريف الذي وقع لآدم بسجود الملائكة له لأن الله تعالى صلى على النبي ﷺ بنفسه، وأما في حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له، ولأنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته﴾ قال أبو بكر: ما أنزل الله عليك خيراً إلا واشتركنا فيه، فنزل: ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ الآية، ومحمد هو في الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمي به نبينا محمد ﷺ سماه به جده عبد المطلب لرؤيا رآها وهي أن شجرة[1] من نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالمشرق والمغرب، ففسرت له بأن مولوداً يولد له يحمده أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه، فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة أبو القاسم، وقد ورد أنه ولد بتوزر في رجب عام أربعة وسبعين وستمائة جدي أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخط بين يقرأه كل واحد، وذكر أهل الخبر أن ببلاد الهند ورداً أحمر مكتوب عليه بالأبيض: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

(خير نبي) جعله كدي بدلاً، قيل: ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع في التعريف والتنكير، وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة. (قلت): في جعله بدلاً سوء أدب، لأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ في نية الطرح، والأول أنه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلاً أعني، أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو، لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تكثير الجمل، والنبي مأخوذ من النبأ بالهمزة وهو الخبر فهو فعيل بمعنى فاعل لأنه منبىء ومخبر عن الله تعالى، أو بمعنى مفعولي لأنه مرسل ومخبر بالوحي على لسان ملك أو غيره، وفي بعض النسخ نبي بياء مشددة دون همزة وهذا أكثر استعمالاً، ثم أنه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء، وقيل إن أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وهي الرفعة، ولما كان النبي أعلم من الرسول لأن النبي على الحق إنسان أوحي إليه بشرع فإن أمر بتبليغه فرسول وإلا فنبي فقط احتاج إلى وصفه بقوله أرسلا. وقيل: النبي إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن كان له كتاب أو نسخ لشريعة من قبله فرسول أيضاً، وإن لم يكن له ذلك

---

(١) (قوله: وهي أن شجرة الخ) كذا بالاصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية، وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف في السماء وطرف في الأرض وطرف بالمشرق وطرف بالمغرب، ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فإذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها فعبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اهـ. وأما قوله: فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل هو مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سماه بهذا الأسم الكريم قيل له: لم سميته محمداً اسماً لأحد من آبائك؟ فقال: إني لأرجو أن يحمده أهل السماء والأرض، فحقق الله رجاءه الخ فليحرر، اهـ مصححه.

١٠٠٢ -وَآلِـهِ ٱلْغُـرِّ ٱلْكِـرَامِ ٱلْبَـرَرَهْ وَصَحْبِـهِ ٱلْمُنْتَخَبِـينَ ٱلْخِيَـرَهْ

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه. و(مصلياً) حال من الضمير في (أحمد) و(خير نبي) بدل من (محمد) و(أرسلا) في موضع النعت لـ (نبي) و(الغر) جمع أغر وهو نعت لـ (آله)

كيوشع فإنه كان يحكم بتوراة موسى فنبي فقط، فالنبي أعلم من الرسول على هذا القول أيضاً، وقيل مترادفان، فعلى هذا القول والذي قبله فمن أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بنبي ولا رسول وقيل متباينان، فالرسول من أوحي إليه بشرع وكان له كتاب وشريعة، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الإنسان الذي أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، وينفرد النبي في الإنسان الذي أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وينفرد الرسول فيمن أوحي إليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره، ويؤخذ من قوله: خير نبي أرسلا أنه ﷺ أفضل العالمين على الإطلاق وهو الذي وقع الإجماع عليه، ولا يعتد بخلاف الزمخشري بقوله: إن جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله: ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين﴾. وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ لأن الزمخشري أعمى البصيرة وأعرج حقيقة، وقال سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشاف في غير مهيع ولا حـرج عليـه أعمـى وأعـرج

وذلك لأن وصف الرسول الذي هو جبريل بالأوصاف المذكورة مبالغة في كون المرسل له وهو النبي ﷺ اتصف بما هو أعظم منها، والخلاف في كون الملائكة أفضل أو الرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ، ففي النسفي قال موسى عليه السلام: يا رب أنا كليمك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم؟ فقال تعالى: الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل مولاه برضاه، والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله، والكليم يأتي إلى طور سيناء ثم يناجي والحبيب ينام على فراشه فيأتي به جبريل إلى مكان في طرفة عين لم يبلغه أحد من المخلوقين.

وفي الحديث أنه عليه السلام أمر من ينقش له في خاتم: لا إله إلا الله، فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وأتى به إلى النبي ﷺ وجد منقوشاً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فجاء جبريل عليه السلام وقال: إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الأسماء إليك وهو كتب أحب الخلق إليه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن يهودياً نظر في التوراة فوجد اسم محمد ﷺ في أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه، ثم نظر في اليوم الثاني فوجده في ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه، ثم نظر إليه في اليوم الثالث فوجده في اثني عشر موضعاً، فرحل من الشام إلى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلي: أرني ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال: اللهم إن كنت قبلت إسلامي فاقبضني إليك فمات فغسله علي وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع.

(وآله الغر الكرام) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله ﷺ حين قالوا له: كيف نصلي عليك؟ قال قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إياكم والصلاة البتراء، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: أن تصلوا علي دون آلي». والخلاف في أصله وفي اشتقاقه وفي معناه تقدم في أول الكتاب فلا نطيل به.

عن جابر عنه عليه السلام: «إن الله خلقني وخلق علياً من نورين بين يدي العرش نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفي عام فلما خلق آدم أسكننا في صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب إبراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب عبد المطلب ثم افترق النور في عبد المطلب فصار ثلثاه في عبد الله وثلثه في أبي طالب ثم اجتمع النور مني ومن علي في فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين».

وفي الحديث: «ان الله فطم ابنتي فاطمة وولديها ومن أحبهم من النار».

وفي الحديث: «من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً ولم يشم رائحة الجنة».

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ علي وفاطمة ﴿بينهما برزخ﴾ أي حاجز وهو التقوى ﴿لا يبغيان﴾ أي لا يبغي علي على فاطمة ولا هي عليه ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ يعني الحسن والحسين.

ويكفيك أن الله تعالى قال: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾.

ويكفيك أنه عليه السلام قال فيهم: «هؤلاء أهل بيتي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم».

وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً».

وقال: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي قالها ثلاثاً».

وفي الحديث: «من اصطنع إلى أحد من أولادي معروفاً فعجز عن مكافأته في الدنيا كنت أنا المكافى له يوم القيامة».

وقال عليه السلام: «الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتي من الدنيا الحسن والحسين».

وفي الحديث: «أن فاطمة أتت إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله إن الحسن والحسين غابا، فقال جبريل: يا محمد إنهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكاً يحفظهما فقام النبي ﷺ إلى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتنقين قد جعل الملك أحد جناحيه لهما فراشاً والآخر غطاء فقبلهما النبي ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الأيمن والآخر على عاتقه الأيسر، فلقيه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال له: ناولني أحد الصبيين لأحمله عنك، فقال له ﷺ: نعم المطي مطيتهما ونعم الراكبان هما، فلما دخل المسجد قال: يا معشر المسلمين ألا أدلكم على خير المسلمين جداً وجدة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدتهما خديجة، ألا أدلكم على خير الناس أباً وأماً؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين أبوهما علي وأمهما فاطمة، ألا أدلكم على خير الناس عماً وعمة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هاني، ألا أدلكم على خير الناس خالاً وخالة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ.

عن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج في عام للحج إلى سوق بغداد بخمسمائة دينار يتجهز بها للحج، فقالت له امرأة: أنا شريفة وعندي أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج، ولما رجع

و(البررة) جمع بار، و(المنتخبين) المختارين، و(الخيرة) المختارين أيضاً، وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر، وجعله

الحجاج خرج لملاقاتهم فكلما قال واحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك، فتعجب من ذلك فرأى النبي ﷺ في تلك الليلة في المنام فقال لا تعجب من تهنئة الناس لك بالحج فإني سألت الله أن يخلق ملكاً على صورتك فهو يحج عنك إلى يوم القيامة فإن شئت فحج وإن شئت فلا.

وروي أن شريفاً مات ببلخ فانتقلت زوجته لسمرقند وجعلت أولادها في المسجد وخرجت تطلب لهم طعاماً، فرأت كبيراً من المسلمين فطلبت منه الطعام وقالت له: إني شريفة، فقال لها: أقيمي البينة، فقالت له: إني غريبة، فسمعها مجوسي فأطعمها وأولادها، فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبي ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال: يا رسول الله لمن هذا القصر؟ فقال: لرجل مسلم فقال: أنا مسلم، فقال: أقم البينة فتحير الرجل فقال: قصدتك امرأة شريفة وقلت لها أقيمي البينة، فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقيل له بدار المجوسي فأتى إليه وقال: خذ ألف دينار واترك لي الشريفة وأولادها، فقال له: لا أبيع قصراً بين يدي النبي ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلي، ثم إن أولاد المصطفى عليه السلام لا يحتاجون إلى علامة كالعمامة الخضراء التي يتخذونها بمصر، ولله در ابن جابر الأندلسي إذ يقول:

جعلوا لأبناء الرسول علامة ... إن العلامة شأن من لم يشهر
نور النبوة في كريم وجوههم ... يغني الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجد إذ يقول:

نور النبوة في كريم وجوههم ... يغني عن العمة الخضراء والعلم
فقل لمن يطلب التباسه بهم ... الورد يمتاز بالسيما من السلم

(وبالجملة) فأدنى انتساب إليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه. ففي الحلية لأبي نعيم أن ابن عمر رضي الله عنهما كان جالساً فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن وددت أني رأيت رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر: ما كنت تصنع؟ قال: أو من به وأقبله بين عينيه، فقال له ابن عمر: ألا أبشرك؟ فقال: بلى يا أبا عبد الرحمن، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اختلط حبي بقلب امرىء إلا حرم الله جسده على النار».

(وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل إلينا ويبلغ إلا وهم السبب فيه، وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق النجاة. وفي الحديث: «الله الله في أصحابي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم». وفيه أيضاً: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». والصحب عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب، وعند سيبويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وقد مر أن الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعاً متعارفاً، فمن لم يجتمع به أصلاً أو اجتمع به قبل البعثة كبحيرا الراهب أو اجتمع به كافراً وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الإسلام فلا يعد واحد من ذلك من الصحابة، وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الإسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فإنه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعاً متعارفاً وهما في حال الحياة فيعد من الصحابة لأنه ينزل في آخر الزمان ويحكم بشريعة النبي ﷺ وزيادة ومات على ذلك لا بد منها، لأن من ارتد من الصحابة ورجع إلى الإسلام بطلت صحبته

الجوهري وصاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتاً للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقوله: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضاً بالتسكين.

لأنها داخلة في العمل المشار له بقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ وما قيل إنه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد إنما وقع بعد موت الصحابة وانقراضهم.

(المنتخبين) أي المختارين لأن الله تعالى ما جعلهم أصحاب نبيه إلا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة، ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبي ﷺ ولو لحظة يكفي بخلاف الاجتماع مع غيره فلا بد من طوله.

(الخيرة) بكسر الخاء وفتح الياء إن جعلناه مصدراً كما للزمخشري كان على حذف مضاف على ما للبصريين، أو يؤول بالمشتق على ما للكوفيين، وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهري وصاحب الخلاصة، وكلام كدي ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لا بد من التأويل جعل مصدراً أو اسم مصدر، وقيل: إنه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادعاء، وفي قوله: المنتخبين الخيرة إشارة إلى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الإطلاق، إذ كل نعمة وصلت إلى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام، فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما رووا عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة، فكل فضل ورد في العلم وأهله فلهم حظ وافر منه، ففي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: «من سلك طريقاً يطلب بها علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة». و«ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع». و«إن العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم ديناراً ولا درهماً وإنما يرثون العلم». و«إن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب». على أن العلم النافع هو الذي يعمل الإنسان به ولذا قيل: كما مر العلم لا ينفع إلا إذا به عملت الخ. وإذا سئل عما لا يدري قال لا أدري فإنها نصف العلم فقد ورد أن النبي ﷺ سئل عن خير البقاع وشرها فقال لا أدري، فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق.

وعن ابن عون أنه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري، فقال: دفعت إليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك، فقال القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه.

وسئل مالك عن مسألة فقال لا أدري، فقال الرجل: ولمن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة؟ فقال: إذا رجعت إلى أهلك فقل لهم: سألت مالكاً عن مسألة فقال لا أدري.

وعنه عليه السلام: «العلم ثلاث: كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أي قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري ومن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه». فقد ورد أن ابن العربي كان راكباً في سفينة فهاج البحر فقال: اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم، فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له: ما تقول في امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو الطلاق؟ فلم يجد جواباً، فقالت له: أنا أعلمك إن مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق، وإن مسخ مما لا روح فيه اعتدت عدة الوفاة.

(قال المؤلف) خار الله له ولطف بنا وبه وبجميع المسلمين: قد أتينا على ما أردنا من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحاً مكمل المقاصد، مسهل المعاني والفوائد، ينتفع به البادي، ويستحسنه الشادي، موافقاً لما رويته، موفياً لما أردته من اختصاره وقصدته، فالحمد لله على ما منح من التبصير والتسهيل، وفتح من التبصرة والتكميل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوماً أبهة العلم فقال: سلوني من العرش إلى أسفل الثرى، فقام رجل وقال: لا أسألك إلا عما ذكره الله في كتابه، ما كان لون كلب أصحاب الكهف؟ فلم يجد جواباً. وينبغي للعالم إذا كان يشار إليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه، ولا يفرح بالرياسة لأنه إذا وضع في قبره ساءه ذلك، على أن الإنسان ولو بلغ في العالم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه، قال تعالى: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾. وقد قيل:

وقـل لمن يـدعي في العلم مـنـزلـة ... علمت شيئـاً وغـابت عنـك أشيـاء

(واعلم) أن الأقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألف التفسير في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير. وكان ابن الأنباري يحفظ في كل جمعة ألف كراسة. وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة. وكان الإمام الشافعي ما سمع شيئاً إلا حفظه.

وإياك يا أخي والحسد فإن الحسود لا يسود، قال تعالى: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾. وقال تعالى: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله﴾. وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم منحاً إلٰهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين.

وقد وردت في ختم المجلس آثار. منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت إلا غفر الله له ما كان في مجلسه».

وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

بعونه تعالى تم طبع حاشية المحقق أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، عرف بابن الحاج على شرح الإمام النحوي البارع أبي زيد عبد الرحمن المكودي على ألفية الإمام ابن مالك الجياني الأندلسي رحمهم الله جميعاً ونفعاً بعلومهم وبركاتهم آمين.

فهرس حاشية ابن حمدون

الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
أفعل التفضيل	٣
النعت	١١
التوكيد	٢٣
عطف البيان	٣٠
عطف النسق	٣٣
البدل	٥٠
النداء	٥٥
فصل	٦٥
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٧١
أسماء لازمة النداء	٧٥
الاستغاثة	٧٧
الندبة	٨٠
الترخيم	٨٦
الاختصاص	٩٦
التحذير والإغراء	٩٨
أسماء الأفعال والأصوات	١٠٢
نونا التوكيد	١٠٩
ما لا ينصرف	١٢٠
اعراب الفعل	١٤٣
عوامل الجزم	١٥٩
فصل لو	١٧٢
أما ولولا ولوما	١٧٥
الإخبار بالذي والألف واللام	١٧٩
العدد	١٨٦
كم وكأين وكذا	١٩٧
الحكاية	٢٠٠
التأنيث	٢٠٥
المقصور والممدود	٢١٢
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٢١٥
جمع التكسير	٢٢٢
التصغير	٢٤٦
النسب	٢٥٩
الوقف	٢٧٤
الإمالة	٢٨٦
التصريف	٢٩٦
فصل في زيادة همزة الوصل	٣١٢
الإبدال	٣١٥
فصل	٣٣٤
فصل	٣٣٥
فصل	٣٤٣
فصل	٣٥٠
فصل	٣٥٢
الإدغام	٣٥٥